تخريج الحديث
نشأته ومنهجيته

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

أستاذ الحديث وعلومه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

مكتبة قرطبة

كوالا لمفور – ماليزيا

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

الطبعة الثانية المصحَّحة والمنقَّحة

١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

الطبعة الثالثة المصححة والمنقحة

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

الطبعة الرابعة المصححة والمزيدة

١٤٣٢هـ/٢٠١١م

الطبعة الخامسة المصححة والمزيدة
طبعة دار الكلمة

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

الطبعة السادسة

١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م

ISBN 978-967-16138-4-9

Published by:

Qourtuba Publisher (002296201-M)

R123, Level 1, Plaza Idaman Gombak,

Jalan Gombak, 53100 Kuala Lumpur

HP: +6017-2761264

E-mail: maktabahqourtuba@gmail.com

FB: Maktabah Qourtuba



مقدمة الطبعة الرابعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فإني أشكر الله الكريم على ما رزق هذا الكتاب من قبولٍ واسعٍ بين الأوساط العلمية، علماءَ وطلاباً، في ماليزيا والهند، حتى نفدت نسخه في عدة طبعات، وهذه الطبعة هي الرابعة، هي أعادة للطبعة الثالثة، إلا أني قمت بتصحيحات صغيرة في صفحات الكتاب، وزدت في آخر الفصل الخامس للباب الأول قائمةً بأسماء ١٨ قرصاً من أقراص الليزر التي برمجت فيها كتب الحديث والرجال وغيرهما مثل المكتبة الألفية والمكتبة الشاملة وغيرهما.

فأرجو من الإخوة المستفيدين منه أن لا ينسوني في دعواتهم الصالحة، وأن يرزقني الله حسن الخاتمة.

٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ
٢ مايو ٢٠١٠م
يوم الاثنين، الساعة الخامسة عصراً

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي
قسم دراسات القرآن والسنة
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، ومن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلله فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل وسلِّم على نبينا وحبيبنا وسيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد!

فأبتهل إلى الله الجليل الكريم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ما رزق هذا الكتاب من قبولٍ واسعٍ بين الأوساط العلمية، علماء وطلاباً، في ماليزيا والهند، حتى نفدت في خلال السنوات الأربع الغابرة نُسَخُ الطبعتين الأولى والثانية، وأكدت دار الشاكر ممثلةً في الأخ الكريم سيف الدين عزمها على طبع الكتاب الطبعة الثالثة، وأخبرني الأخ السيف بأن فيلم الطبعة الثانية قد فسد عند الطابع نتيجة النسيان أو الإهمال، ولم يعد صالحاً للاستعمال، ووعد الطابع بأنه سيطبعه من جديد، فانتهزت هذه الفرصة الثمينة لإعادة النظر في كامل الكتاب من جديد، ورأيتُ تنقيح الكتاب بحذف ما ليس له كبير فائدة، بجانب تصحيحات علمية ومطبعية في الطبعتين السابقتين.

فها هو ذلك الكتاب في ثوبه الجديد الثالث الأنيق، أرجو من الإخوة المستفيدين منه أن لا ينسوني في دعواتهم الصالحة، وأن يرزقني الله حسن الخاتمة.

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي
قسم دراسات القرآن والسنة
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

٢٠ رجب ١٤٢٥هـ
٥ سبتمبر ٢٠٠٤م
يوم الأحد، الساعة الخامسة عصراً



مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فإن عهدي بتخريج الحديث النبوي الشريف وآثار الصحابة والتابعين ليس بالقصير، وإنما هو صديقي ورفيق دربي منذ ثلاثة وعشرين عاماً، فطالباً له في مدينة الرسول r، ومحضِّراً به رسالَتَي الماجستير والدكتوراه في مكة المكرمة، وقائماً بتدريسه في هذه الجامعة –الجامعة الإسلامية العالمية– بماليزيا الخضراء، فتكوَّنت لديَّ — والحمد لله على ذلك — من خلال هذه الخدمات التخريجية إبَّان تلك الأعوام الطويلة خِبْرَةٌ كافيةٌ لفهم مسائل التخريج، واستيعاب أساليب أهل هذا الشأن، والاطلاع على جهود السابقين؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قراءة أفهام الطلاب المتنوِّعة، ومعرفة قدراتهم على الأخذ والاستيعاب، وإدراك كيفية إيصال المعلومات إلى أذهانهم بأقصر طريق، وأيسر أسلوب.

ومن خلال هذه التجربة الطويلة كنتُ أحسُّ — بإصرارٍ — بحاجةٍ لإعداد كتاب منهجي في التخريج، رُوْعِيَ فيه سهولةُ اللغة، وبساطةُ العرض، وشمولية المسائل، فجاء هذا الكتاب " **تخريج الحديث – نشأته ومنهجيته** " تلبيةً لتلك الحاجة، وتكميلاً لمتطلبات طلابنا الدراسية في المرحلة الجامعية "البكالوريوس" (Bachelor Degree)، حيث إن مادة "تخريج الحديث" على رغم قِصَر عمرها في الجامعات قد خَطَت خطواتٍ ملحوظةً إلى الأمام، وأضحت حاجةَ كلِّ دارسٍ ومشتغلٍ بالعلوم الشرعية تفسيراً للقرآن، وشرحاً للحديث، واجتهاداً وفقهاً، ووعظاً ودعوةً، وفكراً وعملاً؛ لأنها ترمي بصميم مباحثها إلى ما يلي من الأهداف:

١– تعليم الطلاب طريقة الوصول إلى الحديث المطلوب في مصادره الأصلية بأيسر طريق وأسرع وقت.

٢– تعريفهم بعددٍ كبيرٍ من مصادر الحديث وتراجم الرواة، ومناهجها.

٣– تعليمهم طريقةً تمكِّنهم من فهم مراد الحديث على الطبيعة في ضوء مراميه ومقاصده، وملابساته وأحواله، وأسبابه وعلله.

٤– تنمية مداركهم، وتوسيع أفاقهم العلمية والفكرية، بما يجعلهم في مأمنٍ من الوقوع في المناقضات والإشكالات.

٥– تدريبهم على الحكم على الحديث بما يلائم أحوال رجاله ومتنه، مع التنبيه على خطورة شأنه، والالتزام بآدابه.

فتحقيقاً لهذه الأهداف التي وُضِعَ المنهج لأجلها، وتصميماً للعزم على الوصول إليها بأبسط الطرق وأيسرها، حَرَصْنا منذ البداية على تقديم مفردات المنهج ومسائله في عملٍ متكاملٍ من حيث الترتيب والتسلسل الأسهل فالأسهل، وسهولة اللغة، وبساطة العرض، واحتواءِ كل ما له صلة بالتخريج من طرقٍ ومناهج، ومسائل ومقاصد، وكتبها الأصلية والمساعدة، المخطوط منها والمطبوع، والمفقود

منها عند الضرورة، مع تعريفٍ موجزٍ بها، والإلمام بقدر ما يمكن للحكم على الحديث من قواعد وضوابط، وطريقة دراسة الأسانيد، وتخريج تراجم الرواة، وتعيينهم، وتوضيح البعض منها بنماذج ورسوم توضيحية، مستعيناً في ذلك كله بما كتبه السابقون من العلماء الأفاضل، مع زيادات مهمة كثيرة.

وبدا لي أن الوفاء بتلك الأهداف يقتضي تقسيم مباحث الكتاب إلى بابين، وهما:

الباب الأول: تخريج الحديث وطرقه. وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: مبادئ علم تخريج الحديث

الفصل الثاني: أهمية علم تخريج الحديث، وفوائده ونشأته

الفصل الثالث: طرق تخريج الحديث، وهي ستة

الفصل الرابع: كيفية تخريج الحديث من الطرق الستة كلها معاً

الفصل الخامس: تخريج الحديث بواسطة حافظ العصر "الكمبيوتر"

الباب الثاني: دراسة الإسناد والمتن والحكم على الحديث. وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ضوابط للجرح والتعديل

الفصل الثاني: المصنفات في الرجال

الفصل الثالث: الحكم على الحديث

هذا، وسوف يلحظ القارئ الكريم أن هذا الكتاب قد أضاف إلى موضوع تخريج الحديث عدة مباحث جديدة، ومسائل متنوعة لم يتطرَّق لها مَنْ تناول بالكتابة فيه من قبل، خاصةً مباحث الباب الأول.

فآمل أن يُحَقِّق هذا الكتاب الغرضَ المنشودَ للطالب المتخصص في علم الحديث، ولغير المتخصص من طلاب العلوم الشرعية، على السواء.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى القائمين على أعمال الجامعة ومركز البحوث وكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، على إتاحتهم لي فرصة تأليف هذا الكتاب المنهجي في التخريج، وتقريرهم إياه على طلبة "مادة تخريج الحديث" في الجامعة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعلهم ذُخْراً لخدمة الإسلام والمسلمين، والعلم والعلماء.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لكلٍّ من الأساتذة الأفاضل: الدكتور أحمد الكبيسي، والدكتور صالح أحمد رضا، والدكتور جمال بادي، على قبولهم قراءة هذا الكتاب لغرض تقييمه تقييماً علمياً، وتزويدهم بملاحظاتٍ قيمةٍ، وتوصيتهم بطبع هذا الكتاب، وتقريره على طلاب "مادة تخريج الحديث" في الجامعة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم ببالغ شكري وفائق امتناني لكل من ساعدني بإبداء رأي أو ملاحظة، فجزاهم الله عني جزاءً كريماً، وزادهم علماً وفضلاً.

وختاماً أرجو من الله العلي القدير أن يرزق عملي هذا قبولاً حسناً، ويجعله ذُخْراً لي يومَ لا ينفع مال ولا بنون؛ إنه سميع مجيب.

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي
قسم دراسات القرآن والسنة
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

٢١ رجب ١٤١٨هـ
٢١ نوفمبر ١٩٩٧م
كوالالمفور – ماليزيا

الباب الأول

تخريج الحديث وطرقه

الفصل الأول: مبادئ علم تخريج الحديث

الفصل الثاني: أهمية علم تخريج الحديث وفوائده ونشأته

الفصل الثالث: طرق تخريج الحديث ومؤلفاتها

الفصل الرابع : كيفية تخريج الحديث من الطرق الستة كلها معاً

الفصل الخامس: تخريج الحديث بواسطة حافظ العصر «الكمبيوتر»

الفصل الأول
مبادئ علم تخريج الحديث

أولاً: تعريفه من حيث الإفراد

هذا المركب الإضافي يتكوَّن من ثلاث كلماتٍ، وهي -كما ترى-:
١ - «علم» ٢ - «تخريج» ٣ - «الحديث»، وتعريف كلٍ منها ما يلي:

العلم:

لغة: المعرفة نقيض الجهل. والعلم بهذا المعنى مصدرُ «عَلِمَ، يَعْلَم»، وهو حينئذ لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع كما في علم التصريف. وهذا المعنى غير مقصود في هذا المقام.
اصطلاحاً: هو الفن (Science)، ويُرادُ بفن الشيء ما تُذكَر فيه مسائلُه ومباحثُه وقواعدُه[١] مثل علم النحو وغيره. والعلم بهذا المعنى اسم، وهو حينئذ يُثَنَّى ويُجْمَع، فيقال: «هذان علمان»، و«هذه علوم». وهو المراد هنا.

التخريج:

لغة: التخريج من أصل «خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجاً» - فعل لازم - نقيض الدخول[٢]. والمتعدي منه: التخريج والإخراج، ومعناهما: إبراز الشيء وإظهاره. مثل قولهم: خرَّجه في العلم والأدب[٣]: درَّبه وعلَّمه بمعنى أبرزه وأظهره في حالة العلم والأدب.
اصطلاحا: استعمل التخريج والإخراج في معنيين، وهما:
الأول: رواية المحدِّثِ الأحاديثَ في كتابه بأسانيده. ومنه قول المحدثين مثلاً: «خرَّجه، أو أخرجه
الثاني: عَزْوُ الحديثِ إلى من رواه من الأئمة في كتابه، مع ذكر درجته. منه قول المحدثين: «خَرَّجَ فلانٌ أحاديثَ .كتاب كذا» أي عزاها ونسبها إلى من رواها من الأئمة في كتابه بإسناده، مع بيان درجاتها من حيث القبولُ والردُّ. مثل ما عمل الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في كتابه: «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير»، والشيخ الألباني في كتابه: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل». ولعل أقرب لفظ له في اللغة الإنجليزية هو: (Extraction) .

١ انظر: حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٦/١.

٢ الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين: باب الخاء والجيم والراء، ٨٥١/٤. وابن سِيْده: المحكم: ٣/٥.

٣ الجوهري: الصحاح: ٩٠٣/١؛ وابن سِيْده: المحكم: ٤/٥.

والتخريج بالمعنى الثاني كأنه تحقيقٌ كاملٌ للحديث، ودراسةٌ شاملةٌ له من جميع جوانبه. أو بلفظ آخر: أنه تطبيقٌ عمليٌّ لكافة علوم الحديث، حيث إنه يُكلِّف المخرّجَ بالبحث عن الحديث في مصادره، والاطلاع على ألفاظه المختلفة، وأسانيده المتنوعة، والوقوف على أقوال أئمة الحديث فيه، وفي رجاله، ودراسته سنداً ومتناً، ثم محاولة الوصول إلى نتيجة صالحة حول ذلك الحديث.

المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي:

تكمن المناسبة بين المعنى الاصطلاحي الأول والمعنى اللغوي في أن المحدث بروايته الحديث في كتابه أظهره وأبرزه، وقبلها كان الحديث مستورا ومختفيا.

وأما المناسبة بين المعنى الاصطلاحي الثاني والمعنى اللغوي للتخريج تكمن في أن المخرّج عندما يأتي إلى تخريج حديثٍ مَّا فيلاحظ – مثلاً – أن الحديث: لا يُعرَف مصدرُه ولا درجتُه، أو يُعرَف مصدرُه ولا تُعرَف درجتُه، أو تُعرَف درجتُه ولا يُعرَف مصدرُه. فيرى أن الحديث إذا تُرِك على إحدى هذه الحالات الثلاث فسيبقى مختفياً مستوراً عن الناس، ومتروكَ التعاملِ معه، فحينئذ يُشمِّر المخرّجِ عن ساعد الجَدِّ لإخراجه عن هذا الطور، وإبرازه للناس محقَّقاً مدروساً، واضحَ السِّمات، ظاهرَ الصِّفات.

الحديث:

لغة: له فيها معنيان:

١- الجديد ضد القديم. وهو غير مقصود هنا.

٢- الكلام، وجمعه «أحاديث»[٤]. وهذا المعنى الثاني هو الأقرب لهذا المقام.

اصطلاحا: هو أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخُلُقية، وصفاته الخِلْقية[٥].

ثانياً: تعريفه من حيث التركيب

هو فيما أرى: عِلْمٌ يَبْحثُ في أصولٍ ومناهِجَ، تيُسِّر معرفتُها أو تَضْمَن الوصولَ إلى أماكن الحديث ومتابعاته وشواهده، في مصادره الأصلية، أو شبه الأصلية، أو غير الأصلية، وإلى درجة الحديث من حيث القبولُ والردُّ.

شرح التعريف:

أصول ومناهج: نعني بها طرق تخريج الحديث، وكتب كل طريقة، ومناهج كتب الحديث، وصيغ التعبير عن تخريجه، وأصول دراسة أسانيد الأحاديث ومتونها.

---

٤ الفيروز آبادي: القاموس المحيط: ١٦٤/١.

٥ انظر: القاسمي، محمد جمال الدين: قواعد التحديث: ص٦١.

تُيَسِّر معرفتُها: أي معرفةُ تلك الأصول والمناهج تسهِّل الوصولَ إلى أماكن الحديث في مصادره. وهو خاص بالطرق الخمس الأولى للتخريج؛ فإن البحث عن الحديث بواسطتها يسهِّل الوصول إلى مصادره، ولا يضمنه كما سيأتي.

أو تَضْمَن: وهذا خاص بالطريقة السادسة للتخريج؛ لأن البحث عن الحديث بواسطتها مضمونُ (Guaranteed) الوصولِ إلى الحديث في مصادره كما سيأتي.

أماكن الحديث: المقصود بها عنوان الكتاب (مثل كتاب الصلاة)، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث في كتب الحديث المرتبة على الأبواب الفقهية. والجزء، والصفحة، ورقم الحديث في كتب الحديث المرتبة على ترتيب آخر.

متابعاته: هي طرق وأسانيد أخرى لحديث صحابي واحد، فكلُّ طريقٍ منها متابِعٌ للآخر مثل:

ما روى الإمام الشافعي عن شيخه مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تُفطِروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين»[٦].

ورواه الإمام البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، به مثله[٧].

فالقعنبي متابِعٌ تامٌّ للإمام الشافعي في روايته ذلك الحديث عن شيخه المباشر، وهو الإمام مالك.

ورواه مسلم من طريق عبيد الله وغيره، عن نافع، عن ابن عمر[٨]. ورواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد العمري، عن محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر[٩]. فعبيدُ الله وعاصمٌ وغيرُهما متابِعُون قاصرون لمالك في روايتهم ذلك الحديث عن ابن عمر. لمشاركتهم مالكاً في شيخ أبعد وهو ابن عمر[١٠].

شواهده: الشاهد هو - حسب الرأي العام - أن يروي صحابيان فأكثر حديثاً واحداً باللفظ أو بالمعنى، فكلُّ صحابيٍّ منهما شاهِدٌ للآخر، مثل الحديث السابق رواه ابن عباس عند النسائي، وأبو هريرة عند البخاري[١١]، فهما شاهدان لابن عمر.

المصادر الأصلية للحديث: هي الكتب التي يروي فيها مؤلفوها الأحاديث بأسانيدهم، في أي موضوع من الموضوعات التالية كانت تلك الكتب:

الحديث : مثل الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وغيرها.

---

٦ الإمام الشافعي: كتاب الأم: كتاب الصيام الصغير: ٢/٨٠.

٧ الإمام البخاري: كتاب الصيام، باب إذا رأيتم الهلال فصوموا: ٤/١١٩رقم الحديث ١٩٠٦و١٩٠٧- الفتح.

٨ الإمام مسلم: كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، رقم١٠٨٠.

٩ ابن خزيمة: كتاب الصيام، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالتقدير للشهر، ٢/٢٠٢ رقم١٩٠٩.

١٠ الملا علي القاري: شرح شرح نخبة الفكر لابن حجر: ص٨٩-٩٣.

١١ النسائي: كتاب الصيام: إكمال شعبان ثلاثين، ٤/١٣٥ رقم٢١٢٤، ٢١٢٥. والبخاري: ٤/١١٩ رقم١٩٠٩- الفتح.

أو العقيدة : مثل الإيمان لابن أبي شيبة، والإيمان لابن مندة، وغيرهما.

أو التفسير : مثل تفسير ابن جرير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، وغيرهما.

أو الفقه : مثل الأم للشافعي، والمحلّى لابن حزم.

أو أصول الفقه : مثل الرسالة للشافعي، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم.

أو التاريخ : مثل تاريخ ابن جرير الطبري، وتاريخ بغداد للخطيب، وغيرهما.

أو غيرها من العلوم.

المصادر شبه الأصلية للحديث: هي الكتب التي يذكر فيها مؤلفوها الأحاديث نقلاً عن المصادر الأصلية بأسانيدها مثل تفسير ابن كثير، ونصب الراية للزيلعي، ومعظم مؤلفات السيوطي مثل اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة وغيره.

لا يجوز عزو الحديث إلى المصادر شبه الأصلية للحديث في اصطلاح علم التخريج، إلاّ إذا كان المصدر المنقول منه في هذه الكتب وأمثالها مفقوداً، أو مخطوطاً لا يتيسّر الرجوع إليه، أو مطبوعاً غير متوفر، فإنه في هذه الحالة يجوز عزو الحديث إليها ثقةً بمؤلفيها، مع الإشارة إلى ما قالوه فيها؛ إن وُجِد، وأما إذا تيسر الحصول عليه فتجب مراجعته، وأخذ الحديث منه مباشرة، ثم عزوه إليه.

المصادر غير الأصلية للحديث: هي الكتب التي يذكر فيها مؤلفوها الأحاديث نقلاً عن المصادر الأصلية بدون أسانيدها مثل رياض الصالحين للنووي، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر، والجامع الصغير للسيوطي، والدر المنثور له، وغيرها.

لا يجوز عزو الحديث إليها، إلاّ إذا كان المصدر المحال إليه في هذه الكتب وأمثالها مفقوداً، أو مخطوطاً لا يتيسّر الرجوع إليه، أو مطبوعاً غير متوفر، فإنه في هذه الحالة يجوز عزو الحديث إليها ثقةً بمؤلفيها، مع الإشارة إلى ما قالوه فيها؛ إن وُجِد، وأما إذا تيسر الحصول عليه فتجب مراجعته، وأخذ الحديث منه مباشرة، ثم عزوه إليه.

صيغ التعبير عن تخريج الحديث من هذه المصادر الثلاثة:

١- صيغة التعبير عن تخريج الحديث من المصادر الأصلية: «أخرجه أو رواه البخاري – مثلا – في صحيحه».

٢- صيغة التعبير عن تخريج الحديث من المصادر شبه الأصلية: «أخرجه أو رواه ابن مردوية في تفسيره كما في تفسير ابن كثير– مثلا–». أو يقول: «ذكره أو أورده ابن كثير في تفسيره، وعزاه إلى ابن مردويه». ويذكر عقبه رقم جزء وصفحة المصدر المباشر (وهو تفسير ابن كثير في المثال السابق).

٣- صيغة التعبير عن تخريج الحديث من المصادر غير الأصلية: «أخرجه أو رواه أحمد في زهده – مثلا

- كما في الجامع الصغير للسيوطي». أو يقول: «ذكره أو أورده السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه إلى زهد أحمد». ويذكر عقبه رقم جزء وصفحة المصدر المباشر (وهو الجامع الصغير في المثال السابق).

ولا يجوز استعمال كلمتي: (أخرجه، ورواه) للتعبير عن تخريج الحديث من المصادر شبه الأصلية وغير الأصلية، فلا يقال: «أخرجه أو رواه ابن كثير - مثلا - في تفسيره. أو أخرجه أو رواه السيوطي في الجامع الصغير»، وإنما يقال: «ذكره أو أورده ابن كثير في تفسيره. أو ذكره أو أورده السيوطي في الجامع الصغير؛ لأن كلمتي (أخرجه، ورواه)[١٢] خاصتان بمن يروي الحديث بسنده، بينما المصادر شبه الأصلية وغير الأصلية تنقل الأحاديث من المصادر الأصلية، ولا ترويها بأسانيد مستقلة بمؤلفيها.

درجة الحديث من حيث القبول والرد:

نقصد بها مرتبةَ الحديث من حيث الصحةُ، أو الحسنُ، أو الضعفُ، أو الوضعُ، سنداً ومتناً، سواء نص عليها أحد أئمة الحديث، أو وصل إليها الباحث نفسه من خلال دراسته لمتنه ورجال إسناده في ضوء أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، كما فعل ذلك الحافظ الزيلعي (ت٢٦٧هـ) في كتابه: «نصب الراية لأحاديث الهداية»، والحافظ العراقي (ت٦٠٨هـ) في كتابه: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، والحافظ ابن حجر (ت٢٥٨هـ) في كتابه: «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير»، والشيخ الألباني في كتابه: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»، والأخ الطاهرمحمد الدرديري في كتابه: «تخريج أحاديث المدونة المروية عن مالك»، وغيرهم.

فإذا اكتفى المخرِّج بذكر مصدر فأكثر فقط، دون بيان درجة الحديث، فهو ليس بتخريج علمي، وإنما هو عزو فقط.

ثالثاً: شروط المخرّج

لا يخفى على أحد أن عمل التخريج ليس عملاً سهلاً، حتى يَتَسَنَّى لكلِّ أحدٍ القيامُ به، بل هو عملٌ له شروطه، يجب توفُّرُها فيمن يتصدَّى للتخريج، وهي ما يلي:

أولا : أن يكون للمخرج نصيبٌ مقبولٌ في اللغة العربية، لأن الحديث ومصادره كلها باللغة العربية.

ثانيا : أن يكون له نصيبٌ كافٍ في المعرفة بمصطلحات الحديث، مثل: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، وغيرها، وإلاّ فلا يستفيد الباحث من تخريجه استفادةً مرجوَّةً مطلوبةً.

١٢ والفرق بين الرواية والإخراج هو: أن الرواية ذكرُ المحدث الحديث بالسند في كتابه بالقلم، أو في محادثته ومجالسه وخطبه باللسان، بينما الإخراج هو ذكر المحدث الحديث بالسند في كتابه فقط، إذاً بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل إخراج رواية، وليس كل راوية إخراجاً.

ثالثا : أن يكون له اطِّلاعٌ معقولٌ على كتب الحديث ومناهج تأليفها وطبقاتها، وما هي مصادره الأصلية، وشبه الأصلية، وغير الأصلية، وإلاّ فيضَلُّ في هذا الكَمِّ الهائل لها، ولا يكون تخريجه تخريجاً علمياً موثوقاً به.

رابعا : أن يكون له شيءٌ من الإلمام بطرق تخريج الحديث ومزاياها وعيوبها، وكتب كل طريقة من طرقه، وإلاّ فيصعب له الوصول إلى مبتغاه.

خامسا: أن يتحلَّى بالصبر في عملية التخريج، فلا يَكَلّ، ولا يَمَلّ، وإلاّ فلا يكون عمله متقناً، والإتقان مطلوب في كل عمل. وقد قال النبي ﷺ في حديثٍ حَسَنٍ بتعدد الطرق: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يُتْقِنَه» رواه ابن سعد وأبو يعلى وغيرهما[١٣].

رابعاً: موضوع علم تخريج الحديث

حديث رسول الله ﷺ سنداً ومتناً، وتعليماً لطرق تخريجه، وبياناً لأسرعها وصولاً بمخرِّجه إلى أماكنه في مصادره المتنوعة، وتدريباً للمخرّج على طريقة الحصول على درجته.

الفصل الثاني
أهمية علم تخريج الحديث وفوائده ونشأته

أولا: أهمية علم التخريج:

تكمن أهمية علم تخريج الحديث في أنه يخدم الحديث النبوي الشريف الذي هو تفسيرٌ للقرآن الكريم، وبيانٌ لمراده، وحجةٌ فيما يَهُمُّ المسلمَ في حياته من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والآداب والأخلاق، ومصدرٌ للعلم والمعرفة، مما أضفى عليه قدسيةً، وأكسبه احتراماً في قلوب المسلمين، وفرض على كل مشتغل بالشريعة وعلومها من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والدعاة، وأصحاب السيرة النبوية، والمدافعين عن بيضة الإسلام أن يكون لديهم إلمامٌ بعلم تخريج الحديث، لأنه يهديهم إلى مواضع الحديث في مظانه الأصلية، ويُعَرِّفهم بدرجة الحديث الذي يستشهدون به من حيث السند، ومن حيث المتن على السواء، ويوقفهم على الوجوه المختلفة لرواية الحديث من تقديمٍ وتأخيرٍ، واختصارٍ وزياداتٍ في النص مما يُوَفِّر لهم الإحاطة الشاملة بالموضوع، ويكشف لهم عن أحوال السند من الاتصال والانقطاع، والإرسال والإعضال، والرفع والوقف، وتدليس الراوي واختلاطه، ويُطْلِعُهم على سبب ورود الحديث، وأبعاده الزمانية والمكانية، وظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يساعدهم على فهم مراد الحديث على الطبيعة.

وعليه فالتخريج مطلبُ كلِّ مشتغِلٍ بالشريعة وضرورتُهم، ولم تكن أهميته خافية على علماء الأمة قديماً وحديثاً، فهذا الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) يحكي عن بعض مشايخه قوله: «من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج»[١٤]. ويقول أيضاً: «قلّما يتمهّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلاّ من جمع متفرّقَه، وألّف مشتتَّه، وضمّ بعضَه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإن ذلك الفعل مما يُقوِّي النفسَ، ويُثبِّت الحفظَ، ويَشْحَذ الطبعَ، ويبَسِّط اللسانَ، ويُجَيِّد البيانَ، ويُكَشِّف المشتبهَ، ويُوَضِّح الملتبسَ، ويُكْسِب – أيضا – جميلَ الذكر، ويُخَلِّده إلى آخر الدهر، كما قال الشاعر:

يموتُ قومٌ فيُحيِي العلمُ ذِكْرَهم   والجهلُ يُلحِق أمواتاً بأموات»[١٥]

---

١٤ الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢٨٢/٢.

١٥ المصدر السابق: ٢٨/٢.

ثانياً: فوائد علم التخريج:

إن الفوائد التي نجتنيها من التخريج هي كثيرة متنوعة، بعضها يتعلق بالسند، وبعضها يتعلق بالمتن، وبعضها يتعلق بهما معاً، ومن أهمها ما يلي:

أ – فوائده للسند:

١- الوقوف على عدد كبير من أسانيد الحديث، وطرقه في مصادره المختلفة، مما يكشف عن أحوال السند: من الاتصال، والانقطاع، والإرسال، والإعضال، والرفع، والوقف. وعن أنه متواتر، أو آحاد، ثم أنه غريب، أو عزيز، أو مشهور. أو غيرها.

٢- تقوية سند الحديث: وذلك بأن يكون لدينا –مثلا– حديثٌ بسند ضعيف، فخرَّجناه من كتب الحديث، فاطلعنا له على أسانيد أخرى أحسن حالاً منه، مما أكسبه قوةً، فرقّاه من الضعيف الخفيف الضعف إلى الحسن لغيره، أو من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

٣- معرفة درجة الحديث: وذلك لأن الحديثَ المطلوبَ تخريجُه إذا وُجِدَ في الصحيحين، أو في أحدهما، أو في كتاب التزم صاحبه برواية الحديث الصحيح فيه مثل صحيح ابن خزيمة وأمثاله، أو في كتابٍ يحكم صاحبُه على الحديث بالصحة، أو الحسن، أو الضعف مثل جامع الترمذي، والمستدرك للحاكم، وشرح السنة للبغوي، وغيرهم من أئمة الحديث، فنعرف به درجة ذلك الحديث دون عناء كبير.

٤- تمييز المهمل[١٦] من الرواة: مثل ما إذا جاء في سند الحديث (عن الوليد)، أو (عن محمد)، أو (عن سفيان) مثلا، فإذا خرّجناه من مصادر أخرى فربما نقف على إسناد آخر له جاءت فيه هذه الأسماء المهملة مع نسبها، أو نسبتها، أو لقبها، أو كنيتها، أو غير ذلك من المميزات، فبذلك يتميز ذلك المهمل عن سميّه.

٥- تعيين المبهم[١٧] من الرواة: مثل ما إذا جاء في سند الحديث: (حدثني ثقة)، أو (عن رجل)، أو (عن شيخ) مثلا، فلربما بتخريجه من مصادر أخرى نطَّلِع على طريق له جاء فيه ذلك الراوي معيَّناً.

٦- زوال احتمال التدليس في عنعنة المدلس[١٨]: وذلك بأن نحصل بالتخريج على طريق آخر له صَرَّح فيه ذلك المدلِّسُ بما يفيد السماع مثل أن قال: «حدثنا»، أو «أخبرنا»، أو «سمعت»، أو نحو ذلك

---

١٦ المهمل من الرواة: هو مَنْ ذُكِرَ اسْمُه دون ما يُمَيِّزُه عن سَمِيِّه من نَسَبٍ، أو نِسْبَةٍ، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو غير ذلك من الْمُمَيِّزات.

١٧ المبهم من الرواة: هو من لم يذكر اسمه، أو ما اشتهر به من لقب، أو نسب، أو نسبة، أو كنية، أو غير ذلك من المعرّفات.

١٨ المدلِّس: هو من ثبت سماعه من شيخ، فيروي عنه ما لم يسمعه منه، بلفظٍ محتملٍ لسماعه منه ذلك الحديث، ومحتملٍ لعدم سماعه منه ذلك، مثل أن يقول: «عن فلان»، أو «أنّ فلانا قال»، أو «قال فلان». ومن المقرر أنّ عنعنة المدلس وما شابهها غير مقبولة، إلاّ إذا صرّح في طريق آخر بما يفيد السماع فتقبل. انظر: تدريب الراوي للسيوطي: ١/٢٢٣.

٧- زوال احتمال وهم الشيخ المختلط[١٩] في روايته للتلميذ الذي سمعه منه بعد اختلاطه: ويتم ذلك بواسطة تخريج ذلك الحديث، فإنه ربما يُطَّلَع على متابعٍ لذلك الراوي، سمع من المختلِط قبل اختلاطه، مثل أبي إسحاق السَّبِيعي فإنه شيخٌ اختلط في آخر عمره، سمع منه أبو الأحوص بعد اختلاطه، وسمع منه شعبة وسفيان الثوري قبل ذلك، فإذا روى عنه أبو الأحوص حديثاً تابعه عليه شعبةُ، أو سفيانُ، أو كلاهما، فهذا يعني أن أبا إسحاق السبيعي لم يَهِمْ في روايته هذا الحديث لأبي الأحوص.

ب – فوائده للمتن:

١- معرفة المقصود الذي سيق لأجله الحديث: وهذا لا يتأتّى بالنظر إلى حديث واحد في الموضوع فقط، لعدم اشتماله على ما يفيد الحكم المقصود -مثلا-، بل يجب أن يخرّج الحديث من كتب أخرى، ويجمع ألفاظه المختلفة، فربما توجد في بعضها زيادةٌ أو زياداتٌ تُفِيد الحكمَ المقصودَ لدى الشارع، أو تُوَضِّح معنى الحديث.

مثلاً ورد في موضوع «نظر الخاطب إلى المرأة التي يريد نكاحها» ثلاثة أنواع من الأحاديث، يكمِّل بعضُها الآخرَ:

أ- فقد روى أحمد وأبو داود عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»[٢٠].

هذا الحديث وبهذه الألفاظ يفيد إباحة النظر للخاطب إلى كل ما يدعوه إلى نكاح المرأة من أعضائها دون استثناء، ودون تحديد، فلذلك اختلف الصحابة في فهم المراد من قوله: «ما يدعوه». فيقول جابر عقبَ روايتِه لهذا الحديث: «فخطبتُ جاريةً، فكنتُ أَتَخَبَّأُ لها في أصول النخل، حتى رأيتُ منها ما يدعوني إلى نكاحها، فتزوجتها»[٢١].

لم يوضِّح جابر ما الذي رآه من أعضائها، ولكنَّ تخبُّأه لها في أصول النخل ينمّ عن رؤيته عضواً حسَّاساً من أعضائها. ورُوِيَ كذلك عن محمد بن مسلمة أيضاً[٢٢].

١٩ الاختلاط: فساد عقل الراوي وضعف ذاكرته بحيث لا تنتظم أقواله وأفعاله، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، أو من سرقة مال، أو ذهاب كتب، أو احتراقها. وحكم رواية المختلط أن يُقبَل من حديثه ما رواه مَنْ سمع منه قبل الاختلاطِ وتغيُّرِه، ولا يُقبَل حديثُ مَنْ أخذ عنه بعده، أو أُشْكِلَ أمرُه فلم يُعْلَم هل أنه أخذ عنه قبل الاختلاط أم بعده. انظر: فتح المغيث للسخاوي: ٣٣١/٣-٣٣٢، وتدريب الراوي للسيوطي: ٣٧١/٢-٣٧٢.

٢٠ رواه أحمد في مسنده: ٣٣٤/٣ رقم١٤٦٢٦ وأبو داود في سننه: ٢٢٨/٢ رقم٢٠٨٢ والحاكم: ١٧٩/٢ رقم٢٦٩٦ وقال: «صحيح على شرط مسلم». وقال ابن حجر في الفتح: ١٨١/٩: «وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعا: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» وسنده حسن.

٢١ رواه الحاكم في المستدرك: ١٧٩/٢، رقم٢٦٩٦. وعند أحمد: «تحت الكَرَب» وهو أَصلُ السَّعَفِ (أي أغصان النخلة). وقيل: ما يَبْقَى من أُصوله في النخلة بعد القطع. ابن منظور: لسان العرب: ٧١١/١.

٢٢ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢١/٤ وعنه ابن ماجه في سننه: ٥٩٩/١ رقم١٨٦٤ والطبراني في المعجم الكبير: ٢٢٤/١٩ رقم٥٠٠. ورواه ابن حبان في صحيحه باختلاف بسيط: ٣٤٩/٩ رقم٤٠٤٢. قال ابن حجر في الفتح: ١٨١/٩: «صححه ابن حبان والحاكم».

ويقول أبو جعفر [وهو الباقر، وجاء في رواية ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي –وهو ابن الحنفية[٢٣]]: خطب عمر بن الخطاب إلى علي ابنته (وهي أم كلثوم من فاطمة)، فقال: إنها صغيرة ... فقال: أبعث فإن رضيتَ فهي امرأتك ... فذهب عمر، فكشف عن ساقها. فقالت: «أرسل، فلولا أنك أمير المؤمنين لصككتُ عنقك»[٢٤]. فهذا عمر نظر إلى ساقها.

وأما موقف الأئمة الفقهاء من هذه القضية فهو الآخر ليس مبشِّراً بخير كثير:

يرى أكثر الفقهاء أن ينظر الخاطب إلى وجهها وكفيها فقط. وأضاف إليهما الإمام أبو حنيفة القدمين أيضاً. وأجاز الحنابلة النظر إلى ما يظهر عند قيام المرأة بالأعمال، وهي ستة أعضاء: الوجه، والرقبة، واليد، والقدم، والرأس، والساق. وقال الإمام الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود الظاهري: يجوز النظر إلى جميع البدن لظاهر الحديث.

ب– ورواه الإمام أحمد والحاكم عن جابر نفسه مرفوعاً بلفظ: «إذا خطب أحدكم المرأة، فقدر أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»[٢٥].

وهذه الرواية خصَّصتْ عمومَ الرواية الأولى بالبعض، فبهذا لا يجوز النظر إلى جميع بدنها، وبذلك سقطت حجة داود الظاهري. ولكن ما زال هذا البعض مبهماً، ولم يرد تحديده في طريق من الطرق، أو شاهد من الشواهد.

ولكننا لو نظرنا إلى قضية النظر إلى المرأة التي يريد الرجل خطبتها نظرةً كليةً شاملةً لَمَا تجاوزنا الوجه والكفين؛ لأن هذه المرأة ما زالت أجنبيةً من الخاطب، ولا تزال حتى لو تمت الخطبة، فحكمها حكم الأجنبية، لا تجوز الخلوة بها، ولا معاشرتها بانفراد، وقد نهى النبي ﷺ عن الخلوة بالأجنبية، وعن الجلوس معها، إلا مع محرم لها كأبيها أو أخيها أو عمها، يقول عليه الصلاة والسلام: «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة لا تحل له، فإن ثالثهما الشيطان، إلا مع ذي محرم»[٢٦].

ج– وروى عبد الرزاق عن جابر نفسه مرفوعا: قال: «لا جناح على أحدكم إذا أراد أن يخطب أن يغترَّها فينظر إليها، فإن رضي نكح، وإن سخط ترك»[٢٧].

وروى الإمام أحمد عن أبي حميد أو أبي حميدة قا ل: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر إليها، إذا كان إنما ينظر إليها لخطبته؛ وإن كانت لا تعلم»[٢٨].

هذه الروايات تفيد فائدة أخرى، وهي أن يكون النظر إليها على غِرَّةٍ (أي غفلة) منها، دون علمها به، حتى إذا لم تعجبه تركها دون كسر خاطرها.

---

٢٣ رواه بسنده عنه ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٣٥/٢. فهذا السند متصل صحيح.

٢٤ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ١٦٣/٦ رقم١٠٣٥٢ وسعيد بن منصور في سننه: ١٧٣/١ رقم٥٢١.

٢٥ رواه أحمد في مسنده: ٣٦٠/٣ رقم١٤٩١٢ والحاكم في مستدركه: ١٧٩/٢ رقم٢٦٩٦ وقال: «صحيح على شرط مسلم».

٢٦ رواه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم: ٢٠٠٥/٥ رقم٤٩٣٥ ومسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره: ٩٧٨/٢ رقم١٣٤١.

٢٧ رواه عبد الرزاق في مصنفه: ٢٥٧/٦ رقم١٠٣٣٧.

٢٨ رواه الإمام أحمد في مسنده: ٤٢٤/٥ رقم٢٣٦٥٠ و٢٣٦٥١.

فبمجموع هذه الروايات كلها تحصَّل مراد الحديث أن يكون النظر إلى وجه المرأة ويديها، وعلى غفلةٍ منها، دون علم سابق أو لاحق منها بالغرض الذي يهدف إليه هذا النظر.

٢- ومعرفة سبب ورود الحديث، أو الظروف التي قيل فيها: من الأحاديث ما يبدو عامًّا ودائمًا، غيرَ مبنيٍّ على سببٍ، أو غير مرتبط بعلةٍ، أو غير مَرْعِيَّةٍ فيه ظروفٌ زمانيةٌ أو مكانيةٌ، ولكننا إذا جمعنا طرقه المختلفة، وألفاظه فربما نقف على سببٍ له أو علةٍ، أو ظروفٍ وملابساتٍ في مصدرٍ من المصادر، فيتحدَّد به المرادُ من الحديث بدقة، ولا يتعرَّض لشطحات الظنون، أو الجري وراء ظاهر غير مقصود[٢٩].

مثلاً حديث: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[٣٠]، اتخذه بعض الناس تُكْأَةً للتهرُّب من أحكام الشريعة في المجالات الاقتصادية والمدنية والسياسية ونحوها؛ لأنها –كما زعموا– من شؤون دنيانا، ونحن أعلم بها، وقد وكَّلها الرسول ﷺ إلينا.

مع أنه لو فُهِمَ الحديث في ضوء سببه لَمَا ترتبت عليه تلك النتيجة الخاطئة؛ فإنه ورد في قصة تأبير النخل، وهي أنه لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة رأى أهل المدينة يؤبرون النخل، فقال: «ما تصنعون»؟ قالوا: كنا نصنعه. قال: «لو لم تفعلوا لصلح». قال: خرج شِيْصاً (أي رديئاً)، فمرَّبهم فقال: «ما لنخلكم»؟ قالوا: قلتَ كذا وكذا. قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[٣١].

فالحديث لم يعطهم حريةً للانفلات من أحكام الشريعة في الأمور الدنيوية. وكل ما في الأمر أنه ﷺ أبدى لهم رأياً ظنياً في أمر من أمور المعيشة، لم تكن له خبرة فيه؛ لأنه كان من أهل مكة، ولم يمارس الزرع والغرس، فكان ما كان من عدم بلوغ الثمر غايتَه، فقال –كما جاء في رواية أخرى عند مسلم–: «إني ظننتُ ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن ...». فهو ليس أمراً تشريعياً حتى يوفِّر لهم الدليل على ما ظنوا.

جـ – فوائده للسند والمتن معا:

١- معرفة مصدر أو مصادر الحديث: وذلك لأن البحث عن ذلك الحديث في كتب الحديث، وتخريجه منها سيُتِيح له معرفة مصدر، أو مصادر لذلك الحديث، وأماكنه فيها، مع ألفاظ أخرى له.

٢- معرفة علة قادحة في السند أو المتن: يُعرَف ذلك من خلال تخريج الحديث من كتب أخرى، والاطلاع على أسانيده وألفاظه المختلفة. له أمثلة في كتب علل الحديث.

٣- معرفة الخلل في سند الحديث أو متنه من التحريف أو التصحيف بالتخريج، ثم بالرجوع إلى كتب الأنساب والمؤتلف والمختلف وكتب الغريب وغيرها. له أمثلة في كتب علل الحديث.

---

٢٩ انظر: الدكتور يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة: ص١٢٧ (بتصرف قليل).

٣٠ سوف يأتي تخريجه.

٣١ رواه الإمام مسلم في صحيحه: الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً: ١٨٣٥/٤-١٨٣٦ رقم٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣.

ثالثاً: نشأة علم تخريج الحديث:

إن التخريج بالمعنى الثاني[٣٢] الذي استقر عليه اليوم لم يكن وليد الصدفة، ولا جديد الفكرة، وإنما هو امتدادٌ لحاجة السنة إلى إثباتها وتوثيقها عبر أدوارها المختلفة، ظهر على أفق السنة إثر ظروف صاحبتها من وقت لآخر، فالسنة قبل تدوينها الشامل كانت فقط في حاجة إلى ذكرها بالسند الموصول إلى النبي ﷺ دون تمحيص وتدقيق في رجالها، لِمَا كان الناس حديثي العهد بالنبي ﷺ، ولِمَا طُبِعُوا عليه من صفاء النفوس، ونقاء السريرة، حتى ما كانوا يعرفون ما الكذب؟ يقول أنس بن مالك رضي الله عنه (ت٩٠هـ أو٩٢هـ): «والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب»[٣٣]. ويقول: «والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً»[٣٤]. ويقول البراء بن عازب رضي الله عنه (ت٧٢هـ): «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيْعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»[٣٥].

ولكن كلما بَعُدَ بها الزمن عن النبي ﷺ وعصره اشتدت الحاجة إلى ذكر رواتها بالكامل، وتمحيصهم والتدقيق في حالهم، لِيُنْظر هل أنهم من أهل الصدق والأمانة فيؤخذ حديثهم، وإلاّ فيترك حديثهم، وذلك عقب ظروف تمخضت عنها فتنة مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت٣٥هـ)، والتي كادت أن تهدم السنة لولا أن قيّض الله لها حُرَّاساً من أعلام هذه الأمة من الصحابة والتابعين، قال التابعي الجليل محمد بن سيرين (ت١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٣٦].

ثم واجهت السنة ظروفا لا تقل أهميةً عن سابقتها، من خوف ذهابها واندثارها بذهاب حامليها وحفاظها، بجانب ظهور الكثرة الكاثرة من الأحاديث الموضوعة، أو غير المعروفة لدى علمائها وحفاظها، فألقى الله تعالى في قلب الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ) أن يتحرك لحفظ السنة من الذهاب والاندثار، وصيانة وجهها مما يغطيه من الغبار، فوجَّه أمره السامي بجمع السنة وتدوينها إلى أمراء البلدان، وعلماء الأمصار[٣٧]، فنهضوا لتدوين السنة تدوينا شاملا، فجُمِعت أحاديث كل بلد من البلدان الإسلامية في الأجزاء الحديثية، والموضوعات المفردة المختلفة، والموطآت، والمصنفات، والمسانيد، والجوامع، والسنن[٣٨]، وبذلك اكتمل جمع السنة على وجه التقريب في القرنين الثاني

---

٣٢ وهو «عزو الحديث إلى من ذكره من أئمة الحديث في كتابه بسنده» كما تقدم في تعريف «التخريج».

٣٣ رواه ابن عدي في «الكامل»: ١٦٦/١ والطبري في تفسيره: ٣٧/٧ والبزار كما في المجمع للهيثمي: ٥٢/٥.

٣٤ رواه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٤٦/١ رقم٦٩٩، وابن أبي عاصم في السنة: ٣٨٨/٢ رقم٨١٦، وابن مندة في الإيمان: ٨٤٣/٢ رقم٨٧٤، وابن عدي في الكامل: ١٦٤/١. صححه الهيثمي في المجمع: ١٥٣/١.

٣٥ رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ص٣٢، والحاكم في معرفة علوم الحديث: ص١٤، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧/١ رقم٩٩.

٣٦ مسلم: رواه في مقدمة صحيحه : ١٥/١، والدارمي: مقدمة سننه، باب في الحديث عن الثقات: ١٢٣/١ رقم ٤١٦.

٣٧ ينظر لذلك: سنن الدارمي: ١٢٦/١، وطبقات ابن سعد: ٣٨٧/٢، وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ص٢١، وفتح الباري لابن حجر: ٢٠٤/١، والرسالة المستطرفة للكتاني: ٣-٤.

٣٨ سوف يأتي تعريف كل هذه الأنواع من المصنفات في الحديث في مكانها إن شاء الله.

والثالث اللذين يُعتَبران – بحق – العصر الذهبي لتدوين السنة وجمعها.

لقد رأينا فيما سبق أن تخريج الحديث في القرون الثلاثة الأولى لم يَعْدُ عن مدلول: «**ذكر المحدث الحديث بسنده إلى النبي ﷺ بالقلم في كتابه، أو باللسان في مجلسه**»، ثم أخذ في التطور خطوةً خطوةً بالاتجاه إلى المعنى الذي هو عليه اليوم، حيث خرج عن طور التأسيس إلى طور التأكيد والتأييد، فبدأ يستعمل في معنى: «**أن يأتي المحدث إلى كتاب حديث** – صحيح مسلم مثلا – **فيخرج أحاديثه – حديثاً حديثاً – بسنده هو**[٣٩]**، فيلتقي مع صاحب ذلك الكتاب في شيخه، أو فيمن فوقه، ولو في الصحابي**»[٤٠]، وذلك طلباً لعلو الإسناد، أو طمعاً في تقوية الحديث بتعدد طرقه وكثرتها، أو رغبة في العثور في بعض طرقه على زيادة كلمة أو كلمات تساعد على فهم المراد من نص الحديث، وهو الذي يعرف بـ«**الاستخراج**» في اصطلاح المحدثين، وأول من استعمله لذلك المعنى هو:

١– رفيق الإمام مسلم، أبو الفضل أحمد بن سلمة البزار النيسابوري (ت٢٨٦هـ).

٢– وأبو بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني النيسابوري (ت ٢٨٦هـ أيضا).

حيث إنهما خرّجا أحاديث مسلم في كتابين لهما، وسمياهما بـ«المستخرج على صحيح مسلم». ثم ظهرت مستخرجات أخرى عليه، أو على صحيح البخاري، أو عليهما معا، أو على غيرهما، وهي كثيرة نذكرها وفقاً لتقدم وفاة مؤلفيها:

٣– أبو جعفر أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (ت٣١١هـ)، خرّج على مسلم.

٤– أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي الخراساني (ت٣١٢هـ)، خرج على جامع الترمذي.

٥– أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، خرج على مسلم.

٦– أبو عمران موسى بن العباس الجويني النيسابوري (ت٣٢٣هـ) خرَّج على مسلم.

٧– أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القرطبي الأندلسي (ت٣٣٠هـ) خرَّج على سنن أبي داود.

٨– أبو محمد أحمد بن محمد الطوسي البلاذري (ت٣٣٩هـ) خرَّج على مسلم.

٩– أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي (ت٣٤٠هـ) خرَّج على مسلم، وأبي داود، ومنتقى ابن الجارود.

١٠– أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد النيسابوري (ت٣٤٤هـ) خرَّج على مسلم.

١١– أبو النصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي (ت٣٤٤هـ) خرَّج على مسلم.

١٢– أبو عبد الله محمد بن يعقوب، المعروف بابن الأخرم النيسابوري (ت٣٤٤هـ) خرَّج على الصحيحين.

١٣– أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد النيسابوري (ت٣٥٣هـ) خرَّج على مسلم.

١٤– أبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي الشاركي (ت٣٥٥هـ) خرَّج على مسلم.

---

٣٩ لا بطريق صاحب الكتاب المخرج عليه، أي لا يروي عنه، ولا عن الراوي عنه.

٤٠ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص٣١.

١٥- أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت٣٦٥هـ) خرَّج على الصحيحين.

١٦- أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١هـ) خرَّج على البخاري.

١٧- أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الغطريفي الجرجاني، رفيق الإمام الإسماعيلي، (ت٣٧٧هـ) خرَّج على البخاري.

١٨- أبو عبد الله محمد بن العباس، ابن أبي ذهل الهروي (ت٣٧٨هـ) خرَّج على البخاري.

١٩- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني النيسابوري (٣٨٨هـ) خرَّج على مسلم.

٢٠- أبو بكر أحمد بن عبد الله بن محمد الشيرازي (ت٣٨٨هـ) خرَّج على الصحيحين.

٢١- أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت٤١٦هـ) خرَّج على البخاري.

٢٢- أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني (ت٤٢٥هـ) خرَّج على الصحيحين.

٢٣- أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه الأصبهاني، نزيل نيسابور (ت٤٢٨هـ) خرَّج على الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي.

٢٤- أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) خرَّج على الصحيحين، والتوحيد لابن خزيمة.

٢٥- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي الخراساني (ت٤٣٤هـ) خرَّج على الصحيحين.

٢٦- أبو محمد الحسن بن محمد الخلاّل البغدادي (ت٤٣٩هـ) خرَّج على الصحيحين.

٢٧- أبو مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني (ت٤٨٦هـ) خرَّج على الصحيحين.

٢٨- أبو الفضل زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) خرَّج على مستدرك الحاكم[٤١].

وبقي التخريج على معنى الاستخراج على كتاب - بجانب المعنى السابق له - فترة قرن كامل تقريبا، ولم يطرأ عليه أي جديد، حتى ظهر له على يدي الإمام الدارقطني (ت٥٨٣هـ) معنى آخر تقدم به التخريج خطوة أخرى إلى المعنى الذي هو عليه الآن، حيث استعمله الدارقطني لمعنى: «**جمع أحاديث شيخ من شيوخه، ثم سوقها في مروياته، ثم عزوها إلى أحد من الأئمة السابقين كأصحاب الكتب الستة**»، وذلك لتوثيقها ودعمها بموافقة الأئمة السابقين المعتد بهم، كأن الأمر في عصره وصل إلى حد أن مجرد رواية الحديث بالإسناد لم تَعُدْ كافية لثبوته وقبوله، ما لم يكن مدعما برواية أحد الأئمة السابقين له أيضا.

وهذا الذي ظهرت بوادره في عصر الإمام الدارقطني وصل إلى قمته في عصر الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ) حيث قال: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا بـ(حدثنا) و(أخبرنا)، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها

٤١ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص٢٦-٣١.

هذهالأمة شرفا لنبينا المصطفى ﷺ»[42]، ولعل هذا الشعور هو الذي حمل البيهقي على عزو أحاديث سننه الكبرى إلى أحد الأئمة السابقين، خاصة الشيخين منهم بعد روايتها بإسناده.

وممن قاموا بمثل هذا التخريج هم:

١- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ): تخريج حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي النيسابوري (ت٣٦٢هـ)، وتخريج فوائد أبي بكر الشافعي (ت٣٥٤هـ)[43]

٢- أبو الفتح محمد بن أحمد، ابن أبي الفوارس البغدادي (ت٤١٢هـ): تخريج فوائد أبي طاهر المخلِّص (ت٣٩٣هـ)[44].

٣- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ): تخريج الأجزاء الكنجروذيات من حديث أبي سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي (ت٤٥٣هـ)، وتخريج أحاديث الأم للإمام الشافعي(ت٢٠٤هـ)[45].

٤- أبو سعيد علي بن موسى النيسابوري السكري (ت٤٦٥هـ): تخريج الأجزاء الكنجروذيات (السابقة)[46].

٥- أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ابن البقال (ت٤٧٧هـ): تخريج فوائد أبي طاهر المخلص (ت٣٩٣هـ)[47].

٦- أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد، ابن سِلَفة السِلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ): تخريج سداسيات ابن الخطاب الرازي (ت٥٢٥هـ)[48].

٧- السيد الشريف أحمد بن محمد الحسيني (ت٦٩٥هـ): تخريج سباعيات أبي الفرج الحراني (ت٦٧٢هـ)[49].

٨- أبو جعفر محمد بن عبد اللطيف بن الكويك الربعي (ت٧٩٠هـ): تخريج الأربعين للبدر ابن جماعة (ت٧٦٧هـ)[50].

ثم تطور التخريج قليلا، وقفز قفزته الأخيرة ليستقر على مكانه الذي هو عليه الآن، فأصبح عبارة عن: «**عزو حديث ما إلى كتاب أو كتب الأئمة السابقين الذين رووا فيها الأحاديث بأسانيدهم، مع منحه الدرجة المناسبة لحال رجاله ومتنه، سواء كان ذلك الحديث بالسند، أو بدون السند**» أي خرج التخريج في هذه المرحلة عن طور الرواية إلى طور العزو فقط، وذلك لأن الحديث ابتعد عن زمن النبي

---

٤٢ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص١٠٨.

٤٣ انظر مقدمة محقق المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٥٣/١.

٤٤ الكتاني: ص٩٦.

٤٥ الكتاني: ص٩٣، وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي: ٢٣٢/٦.

٤٦ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص٩٣.

٤٧ المصدر السابق: ص٩٦.

٤٨ المصدر السابق: ص٩٩.

٤٩ المصدر السابق: ص١٠٠.

٥٠ المصدر السابق: ١٠١.

ﷺ بعدا كبيرا، وتم تدوينه إلى حد ما، فلو روي بعده أيضا بالسند ليطول بشكل يصعب الاطلاع على أحوال جميع رواته، وليفقد الحديث قوته وحيويته، لاسيما وقد قام العلماء الأقدمون بغربلة الصحيح من الضعيف، فلم يعد للمتأخرين غير أن يذكروا مصدرا أو مصدرين له من كتب أولئك الأقدمين، وحسب.
وممن قام بهذا التخريج كثيرون، نذكرهم حسب تقدم تاريخ وفاتهم، وكتبهم بهذا المعنى هي التي عرفت الآن بـ:«**كتب التخاريج**»:

١- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للشريف أبي القاسم الحسيني، وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح الغرائب لأبي القاسم المهرواني، وتخريج جزء فيه أحاديث مالك العوالي، وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القارئ، وغيرها[٥١].
٢- أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت ببغداد ٥٨٤هـ): «تخريج أحاديث المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت٤٧٦هـ) لكنه لم يتمه)[٥٢].
٣- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت٧٤٤هـ): «تخريج أحاديث المختصر الكبير في الأصول لابن الحاجب (عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب ت٦٤٦هـ)[٥٣].
٤- علاء الدين علي بن عثمان، ابن التركماني المارديني (ت٧٥٠هـ): «الكفاية في معرفة أحاديث الهداية» – والهداية للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني الفرغاني ت٥٩٣هـ وهو في الفقه الحنفي –[٥٤]، وكلاهما مطبوع.
٥- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي – نسبة إلى زيلع موضع على ساحل بحر الحبشة الصومال – الحنفي (ت بالقاهرة ٧٦٢هـ): «نصب الراية لأحاديث الهداية»، و»الإسعاف بأحاديث الكشاف لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ت٥٢٨هـ»[٥٥]، الأول مطبوع.
٦- عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني (ت بمكة ٧٦٧هـ): «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي على وجيز الغزالي في الفقه الشافعي»[٥٦]. شرح الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي الشافعي (ت٦٢٣هـ) كتاب (الوجيز) للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) شرحين، أحدهما صغير، والآخر كبير، أما الكبير فسماه «فتح العزيز على كتاب الوجيز».

٥١ د. أكرم العمري: موارد الخطيب: ص٥٨.
٥٢ الكتاني: ١٩٠. الذهبي: سير أعلام النبلاء: ١٦٩/٢١.
٥٣ الكتاني: ١٨٨.
٥٤ الكتاني: ١٨٨.
٥٥ الكتاني: ١٨٥، والزيلعي: نصب الراية: ١٩٧/٣.
٥٦ الكتاني: ١٨٩.

٧- تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ): «تخريج أحاديث المنهاج في الأصول للبيضاوي عبد الله بن عمر ت٦٨٥هـ»[٥٧].

٨- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ): «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب».

٩- محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي المصري (ت٧٧٥هـ): «العناية في تخريج أحاديث الهداية»، و»الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل»[٥٨]- وخلاصة الدلائل هي شرح مختصر الإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ت٤٢٨هـ في فروع الحنفية المسمى بـ(خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل) لحسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي ت٥٩٨هـ.

١٠- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تركي الأصل، المصري (ت٧٩٤هـ): «الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز»[٥٩]- وفتح العزيز هو الشرح الكبير للرافعي-، و«المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر»- والمنهاج للبيضاوي، والمختصر لابن رجب، وكلاهما في الأصول كما تقدم.

١١- صدر الدين أبو المعالي محمد بن إبراهيم بن إسحاق السامي المناوي القاهري (ت٨٠٣هـ): « المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» - والمصابيح هو مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ت٥١٦هـ-.

١٢- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن الملقن الأندلسي (ت٨٠٤هـ): له عدة تخريجات: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي»[٦٠]، و«خلاصة البدر المنير»، و«منتقى خلاصة البدر المنير»، و«تحفة المحتاج إلى احاديث المنهاج»[٦١]، و«تخريج أحاديث المهذب للشيرازي»، و«تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار» - والوسيط للغزالي.

١٣- زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ): «تخريج أحاديث الإحياء الكبير»، و«لمغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، وهو مختصر السابق - والإحياء هو إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ت٥٠٥هـ -، و«تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب»[٦٢]، و«تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي»[٦٣].

---

٥٧ الكتاني: ١٨٧.

٥٨ الكتاني: ١٨٨، ١٨٩.

٥٩ الكتاني: ١٩٠.

٦٠ الكتاني: ١٩٠، ١٨٧.

٦١ الكتاني: ١٩٠، ١٨٧.

٦٢ الكتاني: ١٨٦، ١٨٨.

٦٣ الكتاني: ١٨٦، ١٨٨.

١٤- بدر الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة الكناني (ت٨١٩هـ): «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي»[٦٤].

١٥- أبو أمامة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن النقاش (ت٨٤٥هـ): «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي».

١٦- شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل، ثم المصري الشافعي (ت٨٥٢هـ): له عدة تخاريج: «الحاوي في بيان آثار الطحاوي»- هو تخريج لأحاديث «شرح معاني الآثار» للطحاوي ت٣٢١هـ-، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير» - اختصر فيه البدر المنير لشيخه ابن الملقن مع زيادة فوائد-، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية»- اختصر فيه نصب الراية للزيلعي-، و«الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»- اختصر فيه تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي-، و«نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار للنووي أبي زكريا يحيى بن شرف الدين ت٦٧٦هـ» لم يتمه، وأتمه تلميذه السخاوي ت٩٠٢هـ، و«تخريج أحاديث الأربعين للنووي»، و«هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»- المصابيح هو للبغوي كما تقدم، وأما المشكاة فهو مشكاة المصابيح لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ت٧٤٢ هـ، عَيَّن فيه من أخرج أحاديث المصابيح من الأئمة، وعيّن رواة أحاديثه من الصحابة، مع زيادة فصل ثالث فيه-، و«تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب»، و«تغليق التعليق على صحيح البخاري»، وصل فيه الحافظ ابن حجر معلقات البخاري بأسانيدها المتصلة من مصادر الحديث الأصلية، وطبع بتحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧- زين الدين أبو العدل قاسم بن قَطْلُوبُغَا الجمالي الحنفي (ت٨٧٩هـ) من تلاميذ ابن حجر: «تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي نصر بن محمد الفقيه الحنفي (ت٣٧٥هـ)[٦٥]، و»تخريج أحاديث الشفا بتعريف حقوق المصطفا للقاضي عياض بن موسى الأندلسي ت٥٤٤هـ»[٦٦]، و«الاختيار لتعاليل المختار» -كتب أبو الفضل عبد الله ابن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ كتاب (المختار) في الفقه الحنفي، ثم شرحه، فجاء ابن قطلوبغا فخرج أحاديث شرح المختار[٦٧]-، و«تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء»[٦٨]، و«تخريج أحاديث عوارف المعارف[٦٩] للسُّهَرْوَرْدي أبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله الشافعي الصوفي المتوفى ببغداد سنة٦٣٢هـ»، و«تخريج أحاديث كنز الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي فخر الإسلام علي بن محمد الحنفي (ت٤٨٢هـ)».

٦٤ الكتاني: ١٨٩.

٦٥ الكتاني: ١٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

٦٦ الكتاني: ١٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

٦٧ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

٦٨ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

٦٩ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

١٨- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي القاهري (ت٩٠٢هـ): تقدم في ذكر ابن حجر أنه خرج أحاديث أذكار النووي، ولم يكمله، فكمله السخاوي[٧٠].

١٩- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١): له تخاريج كثيرة، منها: «تخريج أحاديث الموطأ للإمام مالك»، و«تجريد العناية في تخريج أحاديث الكفاية» - والكفاية للسهيلي أبي حامد محمد بن إبراهيم الشافعي (ت٦٢٣هـ) -، و«تخريج أحاديث شرح سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر(ت٧٩١هـ) للعقائد النسفية» لأبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، و«تخريج أحاديث شرح المواقف» (في الكلام) - وشرح المواقف للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، والمواقف في الكلام لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ) -، و«العناية في معرفة أحاديث الهداية»، و«فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للجوهري أبي إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)»[٧١]، و«مناهل الصفا في تخريج الشفا للقاضي عياض»[٧٢]، و«نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي»[٧٣].

٢٠- أبو الحسن علي بن محمد القارّي الهروي الحنفي (ت بمكة١٠١٤هـ): «فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد» أي النسفية للنسفي.

٢١- محمد عبد الرؤف بن تاج العارفين بن علي القاهري المناوي - نسبة إلى مُنْية أبي الخصيب، الواقعة على الشاطئ الشرقي للنيل- (ت١٠٣١هـ): «الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي»[٧٤].

٢٢- عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ): «تخريج الأحاديث والآثار الواردة في شرح الكافية» — الكافية لأبي عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، وشرح الكافية أيضا له -، و«تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية» - والتحفة الوردية منظومة في النحو للشيخ زين الدين عمر بن المظفر بن عمر الوردي (ت٧٤٩هـ)، وهي (١٥٠) بيتا، نظَّمها ثم شرحها ممزوجا -.

٢٣- أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي (ت١١٤٣هـ): «تخريج أحاديث النصيحة الكافية للشيخ شهاب الدين أحمد زروق المغربي الصوفي (ت٨٩٩هـ)»[٧٥]- والعنوان الكامل للكتاب هو: «النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية».

٢٤- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن هِمَّات زاده الحنفي التركماني الأصل،

---

٧٠ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠.

٧١ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ودليل مخطوطات السيوطي: ٥٦، ٥٧، ٧٧، ٧٩، ٨٩.

٧٢ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ودليل مخطوطات السيوطي: ٥٦، ٥٧، ٧٧، ٧٩، ٨٩.

٧٣ الكتاني: ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ودليل مخطوطات السيوطي: ٥٦، ٥٧، ٧٧، ٧٩، ٨٩.

٧٤ الكتاني: ١٨٦.

٧٥ الكتاني: ١٩٠.

القسطنطيني(ت١١٧٥هـ): «تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي»[٧٦]، و«التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث سفر السعادة» - وسفر السعادة للفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ).

٢٥- أبو العلاء إدريس بن محمد الحسيني العراقي الفاسي (ت١١٨٣هـ): «موارد أهل السداد والوفاء في تكميل مناهل الصفاء» - المناهل هو للسيوطي كما تقدم -، و«تخريج أحاديث الشهاب للقضاعي محمد بن سلامة ت٤٥٤هـ»[٧٧].

٢٦- محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ): «تخريج أحاديث مسند الشهاب»[٧٨].

٢٧- «كشف النقاب عما يقوله الترمذي: وفي الباب»: للدكتور محمد حبيب الله مختار، ما زال يطبع، صدر منه حتى الآن خمسة أجزاء، وسوف يبدأ الجزء السادس من «باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة»، خرَّج فيه المؤلف الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان» من مصادر الحديث الأصلية.

٢٨- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (رحمه الله): «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» - والمنار للشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان (ت١٣٥٣هـ) وهو شرح لكتاب الدليل للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ) على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

٢٩- الدكتور الطاهر محمد الدرديري: «تخريج أحاديث المدونة المروية عن الإمام مالك».

٣٠- الدكتور عبد الصمد بكر عابد: «تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي ت٢٢٤هـ.

ومنه ما يقوم به طلاب الدراسات العليا الشرعية في الجامعات العربية وغيرهم من تحقيق الكتب الحديثية وتخريج أحاديثها وآثارها، مثل:

٣١- الدكتور علي محمد ناصر فقيهي: خرج أحاديث «الإيمان لابن مندة ت٣٩٥هـ» ونال به درجة الدكتوراه عام ١٣٩٨هـ من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٣٢- الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان: خرج أحاديث «شرح أصول عقائد أهل السنة للالكائي ت٤١٨هـ» لدرجة الدكتوراه ١٤٠٢هـ من جامعة أم القرى.

٣٣- الشيخ محمد تجاني جوهري: خرج أحاديث وآثار «فضائل القرآن لأبي عبيد ت٢٢٤هـ» وحصل به على الماجستير عام ١٩٧٣م من جامعة أم القرى.

٣٤- الدكتور حلمي كامل أسعد عبد الهادي: خرج أحاديث «الفوائد لأبي بكر الشافعي ت٣٥٤هـ» ونال به درجة الدكتوراه عام ١٩٨٣م من جامعة أم القرى.

٣٥- الدكتور عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي: خرج أحاديث «الفوائد لتمَّام الرازي ت٤١٤هـ» وحصل به على الدكتوراه ١٩٨٣م من جامعة أم القرى.

---

٧٦ الكتاني: ١٨٦.

٧٧ الكتاني: ١٨٧.

٧٨ الكتاني: ١٨٧.

٣٦- الدكتور محمد أبو الليث: حقق «الزهد لهناد بن السري ت٢٤٣هـ» وخرج أحاديثه وآثاره، ونال به درجة الماجستير في الحديث من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، و«الجزء الثامن لكتاب بيان مشكل الآثار للإمام الطحاوي ت٣٢١هـ» حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده الحديثية، وحصل به على درجة الدكتوراه في الحديث من جامعة أم القرى عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

رابعاً: ظهور تخريج الحديث من حيث العلم والفن:

بيْد أن التخريج لم يتخذ شكلا علميا فنيا، له قواعده وأصوله، ومناهجه وطرقه، إلاّ في هذا العصر الحديث، وأول فرسان هذا الميدان هو:

سعادة الدكتور محمود الطحان – حفظه الله ورعاه – حيث أعطاه منحى فنيا، وألف فيه كتابه القيم، البكر في الموضوع: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**»، فأصاب وأجاد فيما كتب، ولكن فاتت الشيخ بعض المباحث المتعلقة بالتخريج، بجانب زيادات كثيرة قد يُستَغنَى عنها في التخريج، وصدر الكتاب سنة ١٩٧٨م.

وتلاه كتاب «**طرق تخريج الحديث**» للدكتور عبد المهدي بن عبد القادر في حوالي ١٩٨٢م، فهو طِبْقٌ لكتاب الدكتور الطحان في مباحث التخريج ماعدا النماذج التوضيحية، وفوائد التخريج، بجانب نقص كبير في بعض المسائل الجوهرية للتخريج، مع زيادات قد يُكتَفى بالإيجاز عنها.

وبعده بقليل صدر كتاب «**كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام**» للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف ١٩٨٤م، والكتاب كبير شبه موسوعي، ومع ذلك تنقصه بعض المسائل المهمة للتخريج.

ثم ظهر كتاب «**المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها**» للدكتور أبي بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم عابد سنة ١٤١٠هـ، والكتاب قيم، نحى فيه فضيلته منحىً آخر، ولكن الكتاب –كما ترون – مدخل، تنقصه كثير من مباحث التخريج.

ووصلني متأخراً الجزء الأول من كتاب «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» لفضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، البحّاثة المعروف من علماء المملكة العربية السعودية، طبعه الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ، وللشيخ رأي «غريب» في معنى التخريج، مخالف لما اصطلح عليه السابقون من علماء العصر، فهو بذلك – فيما أرى – بَعَّد ما حاول السابقون عليه تقريبه من مسائل التخريج ومباحثه، مما جعلني أقول: إنه كتاب للعلماء والأساتذة، ولا يصلح للتقرير على طلبة البكالوريوس، ربما يصلح لطلبة الماجستير أو الدكتوراه.

فلذلك نرى أن لا يصلح أيٌّ من هذه الكتب الخمسة أن يقرر على طلاب تخريج الحديث للتدريس، فجاء كتابنا هذا «**تخريج الحديث نشأته ومنهجيته**»، نرجو من الله العلي القدير أن يكون وافيا بالغرض من تدريس مادة تخريج الحديث لطلابنا في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خاصة، والجامعات الأخرى عامة.

الفصل الثالث
طرق تخريج الحديث

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق الكلمات الغريبة والمهمة في الحديث

الطريقة الثانية: التخرج عن طريق أول متن الحديث

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق الراوي الأعلى للحديث

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق موضوع الحديث

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق صفة بارزة أو خافية في السند أو المتن

الطريقة السادسة: التخريج عن طريق التتبع والاستقراء

الفصل الثالث

طرق تخريج الحديث

طرق تخريج الحديث ومناهج مصادره بالإجمال

نظراً لهدف التخريج الأساسي المتمثل في «الوصول، أو سهولة الوصول إلى الحديث في مصادره الأصلية، ومعرفة مكانه فيها» نرى أن نتعرف أولا على مناهج كتب الحديث في التأليف بالإجمال، سواء ألفت أصالةً أو تبعيةً؛ لأن طرق تخريج الحديث قد تفرَّعت عنها، وتعددت تبعا لتعددها، وهي ست طرق لا غير، وذلك لأن كتب الحديث – أصليةً كانت، أو شبه أصلية، أو غير أصلية، أو فهرساً محضاً – هي إما مرتبة:

١ – على الكلمات الغريبة أو المهمة في الحديث، مثل كتب غريب الحديث، وكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف» لجماعة من المستشرقين، وكتب المعاجم والفهارس، فتفرَّعتْ عنه طريقةُ التخريج الأولى، وهي: «التخريج عن طريق الكلمات الغريبة أو المهمة في الحديث».

٢ – أو على أوائل الحديث، مثل كتاب جمع الجوامع، والجامع الصغير: كلاهما للسيوطي، وغيرهما، وتفرعت عنه الطريقة الثانية، وهي: «التخريج عن طريق أول متن الحديث».

٣ – أو على أسماء الرواة الأعليين للحديث من الصحابة أو التابعين، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، والمعجم الكبير للطبراني، وتحفة الأشراف للمزي، وغيرها، وتفرعت عنه الطريقة الثالثة، وهي: «التخريج عن طريق الراوي الأعلى للحديث».

٤ – أو على الموضوعات الفقهية والأبواب، مثل كتب الحديث الستة، وموطأ مالك وغيرها، وتفرعت عنه الطريقة الرابعة، وهي: «التخريج عن طريق موضوع الحديث».

٥ – أو على صفة من صفات سند الحديث أو متنه مثل أن يكون السند متواتراً، أو مسلسلاً، أو مرسلاً، أو معلَّلاً، أو موضوعاً، أو من رواية الراوي عن أبيه عن جده، أو نحو ذلك من علوم السند، وفي كل منها كتب ومؤلفات كما سنذكرها في مبحثها –إن شاء الله–، ومثل أن يكون الحديث قدسياً، أو مشهوراً على الألسنة، أو تفسيراً لآية من آيات القرآن الكريم، أو عليه أمارات الوضع، وفي كل منها مؤلفات مستقلة كما سنذكرها في مبحثها –بإذن الله تعالى–، وتفرعت عنه الطريقة الخامسة، وهي: «التخريج عن طريق صفة من صفات السند أو المتن».

٦ – أو ليس لها أي ترتيب ومنهج، مثل كتب الأجزاء الحديثية، والأربعينات، والأفراد، والأمالي، وتاريخ الرجال، والطبقات، والفوائد، والمئات الحديثية، ومعاجم الشيوخ، ومختلف الحديث ومشكله، وغيرها، وتفرعت عنه الطريقة السادسة، وهي: «التخريج عن طريق الاستقراء والتتبع».

اتضح من هذا أن طرق تخريج الحديث ستة حسب طرق التأليف في الحديث، سنتحدث عن كل منها بالتفصيل في المباحث الآتية بإذن الله تعالى.

الطريقة الأولى
التخريج عن طريق الكلمات الغريبة أو المهمة في الحديث

إن تخريج حديثٍ مّا حسب هذه الطريقة يَفرِض على الباحث أن يكون عارفاً بكلمات الحديث الغريبة (أي الصعبة وقليلة الاستعمال)، أو المهمة (أي المعبَّر بها عن مضمون الحديث مثل كلمتي «كذب، ومتعمداً» في حديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»)، ثم يراجع له الكتب التي فُهْرِست فيها الأحاديث على ألفاظ الحديث الغريبة أو التي لها أهمية في ذلك الحديث، ورتبت فيها تلك الألفاظ على النظام الأَلِفْبَائي للفهرسة مثل القواميس والمعاجم اللغوية، وهذه الكتب على نوعين، وهما:

١- كتب غريب الحديث.
٢- كتب المعاجم والفهارس المرتبة على الكلمات الغريبة أو المهمة.

النوع الأول: كتب غريب الحديث:

هي الكتب التي جمع فيها مؤلفوها الأحاديث التي فيها كلمة أو كلمات غريبة تحتاج إلى شرح، فرووا تلك الأحاديث بأسانيدهم أولا، ثم شرحوا الكلمات الغريبة فيها، ولكن ترتيب الكلمات فيها ليس على حروف المعجم، وإنما هي كيف ما اتفق، إلاّ أن محققي هذه الكتب وضعوا لها فهرساً أَلِفْبَائياً، وألحقوه بآخره مما سهَّل مراجعةَ الكلمات فيه، ومن ثم الوصولَ إلى الحديث، وطبع منها أربعة حسب علمي، وهي:

١- غريب الحديث والآثار للإمام أبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي ثم البغدادي (ت٢٢٤هـ) طبع.
٢- غريب الحديث للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) طبع.
٣- غريب الحديث للإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي (ت٢٨٥هـ) طبع منه ما وجد.
٤- غريب الحديث للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابي البُسْتي (ت٣٨٨هـ) طبع.

كيفية ومراحل التخريج من كتب غريب الحديث:

إذا عَرَضَ لك حديثٌ تريد تخريجه، أو طُلِبَ منك تخريجُ حديثٍ مَّا، وفيه كلمة أو كلمات غريبة يحتمل شرحها في هذه الكتب، فعليك أن تراجع فهرس الكلمات الغريبة بآخر هذه الكتب، فإذا وجدت كلمات حديثك فيه، فراجع الصفحة التي فيها تلك الكلمات، هنا تجد حديثك بالسند، كما تجد في هامشه المزيد من التخريجات من عمل محقق الكتاب.
فمثلا تريد أن تخرج حديث «إن منبري هذا على تُرْعة من تُرَع الجنة» - فيه كلمة (ترعة) غريبة يحتمل شرحها في غريب الحديث، فراجعنا غريب الحديث لأبي عبيد فوجدنا أنه شرحها، فذكر متن الحديث أولاً، ثم ذكر سنده، فقال: «حدثناه إسماعيل بن جعفر المدني، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن

أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة»، ثم شرح الترعة بأنها روضة. ووجدنا أن محقق الكتاب خرجه في الهامش، فقال: أخرجه أحمد ٣٦٠/٢، ٤١٢، ٤٥٠. و٤١/٤. و٣٣٥/٥، ٣٣٩، فعرفتَ بذلك مصدراً آخر مع أماكنه فيه، فما عليك بعده إلا أن تراجع الحديث في مسند أحمد. وأخرجه أبو عبيد بسنده عن سهل بن سعد الساعدي، وعن صحابي آخر مجهول أيضا. انظر لذلك: أبو عبيد: غريب الحديث: ١١٩/١ رقم٢، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

النوع الثاني: كتب المعاجم والفهارس:

وهي الكتب التي يأتي مؤلفوها إلى أحاديثِ كتابٍ معيَّنٍ، أو عدةِ كتبٍ، ويعملون فهرستَها عن طريق غريب الألفاظ والمهمّ منها، حسب أصولها الاشتقاقية مرتَّبةً على حروف المعجم، مع ذكر قطعة من الحديث يوجد فيها ذلك اللفظ الغريب، ولذلك فقد يتكرر الحديث الواحد في مثل هذه الفهارس أكثر من مرة لوجود عدة كلمات غريبة أو مهمة فيه، ومن أهم هذه المعاجم والفهارس ما يأتي:

١- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لجماعة من المستشرقين، سوف نتحدث عنه بالتفصيل إن شاء الله لأن فيه غنىً عن الفهارس المعجمية الأخرى على الكتب الستة، ومعظمها عليها.

٢- مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي دواد ت٢٧٥هـ (والشرح أي المنهل العذب للشيخ محمود خطاب السبكي ت١٣٥٢هـ، من أول السنن إلى باب التلبيد من كتاب المناسك، ويقع في عشرة أجزاء، ثم قام نجله الشيخ أمين بتكملة لهذا العمل، فشرح من حيث انتهى والده إلى آخر كتاب الطلاق في أربعة أجزاء، وسماه «فتح المالك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود)، والمفتاح هو على شرح السبكي فقط: عمله الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي، وضمنه عدة فهارس، منها فهرس الألفاظ (على طريقة المعجم المفهرس)، وهو مطبوع مع الشرح بمطبعة الاستقامة بالقاهرة عام ١٣٥١هـ - ١٣٥٣هـ.

٣- المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي ت٢٧٩هـ: من عمل الأستاذ صدقي البيك، فهرس فيه ألفاظ الحديث لا سيما الغريبة منها على طريقة المعجم المفهرس، على الطبعة التي حققها الأستاذ عزت عبيد الدعاس، طبع في مطبعة الفجر بحمص، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ.

٤- الفهرس التفصيلي لصحيح مسلم ت٢٦١هـ: للأستاذ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وضعه في الجزء الخامس من الطبعة التي قام بتحقيقها، وقد ضمنه ستة فهارس، والأخير منها معجم الألفاظ، لا سيما الغريب منها، طبع في مطبعة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٤هـ.

٥- كشاف صحيح أبي عبد الله البخاري بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: وضعه الأستاذ مصطفى كمال وصفي، طبع في القاهرة بمطابع الشعب عام ١٣٩٣هـ.

٦- فهرس أحاديث سنن الدارقطني ت٣٨٥هـ: وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله، وقد اشتمل على ستة فهارس، منها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، طبع بدار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ.

التعريف بكتاب: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»

أ- مؤلفه:

ألفته جماعة من المستشرقين، وفي مقدمتهم البروفسور آرِنْت يان وِنْسِنْك (Arent Jan Wensinck)[٧٩] الهولندي (١٨٨٢م - ١٩٣٩م) باللغة العربية، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (١٢٩٩هـ - ١٣٨٨هـ) رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته.

ب- حقيقته:

إنه فهرس ألفبائي لألفاظ أحاديث تسعة كتب في الحديث، وهي مع رموزها فيه:
١- صحيح الإمام البخاري (خ).
٢- صحيح الإمام مسلم (م).
٣- سنن الإمام أبي داود السجستاني (د).
٤- جامع الإمام الترمذي (ت).
٥- السنن الصغرى للإمام النسائي (ن).
٦- سنن الإمام ابن ماجه (جه) في طول الكتاب، إلاّ في الثلاث والعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول فإنهم استعملوا له فيها رمز (ق) أخذاً من نسبته (القزويني).
٧- موطأ الإمام مالك (ط).
٨- سنن الإمام الدارمي (دي).
٩- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (حم) في طول الكتاب، إلاّ في الثلاث والعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول فإنهم استعملوا له فيها رمز (حل) أخذاً من اسم جده (حنبل) فيما أرى.

جـ- أجزاء المعجم المفهرس:

طبع كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» في ثمانية أجزاء، والسبعة منها فهرسٌ لألفاظ الحديث على الترتيب الذي سوف يأتي بيانه بالتفصيل، وأما الجزء الثامن فهو عبارة عن عدة فهارس: للأعلام، والأماكن، وسور القرآن والآيات، ولكن طريقة تأليفه تختلف عن طريقة تأليف الأجزاء السبعة الأولى، حيث إن مؤلفه «ويم رافن» (Wim Raven) اكتفى في فهرسَي الأعلام والأماكن بذكرهما فقط دون ذكر الفقرة من الحديث التي وردت فيها تلك الأعلام والأماكن، بينما مشى في فهرس السور والآيات حسب الطريقة المتبعة في الأجزاء السبعة الأولى للمعجم.

وقد ظهر الجزء الأول منه عام ١٩٣٦م، والسابع في ١٩٦٩م، والثامن في ١٩٨٨م، بتمويل من

المؤسسات، والهيئات، والأكاديميات العلمية في أوربا وأمريكا واليابان.

د- طبعات الكتب التسعة الموافقة لنظام المعجم:

١- صحيح البخاري: بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، سواء أ طبع بمفرده (كطبعة المكتبة الإسلامية بإستانبول بتركيا عام ١٩٧٩م، في ٨ أجزاء في ٤ مجلدات)، أو طبع مع شرحه فتح الباري (كطبعة السلفية التي تحمل اسم فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله).

٢- صحيح مسلم: بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، سواء أ طبع بمفرده (كطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، في خمسة أجزاء)، أو رُقِّمَ وِفقَه على شرح النووي المتداول.

٣- سنن أبي داود: بترقيم عزت عبيد دعاس وعادل السيد، دار الحديث بحمص في سورية ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، في خمسة أجزاء، مضافاً في آخر الجزء الخامس فهرسٌ بأوائل أحاديثه، وهو أقرب إلى نظام المعجم المفهرس.

٤- جامع الترمذي: الطبعة ذات الأجزاء الخمسة على النحو التالي:

- الجزء الأول والثاني بتحقيق وترقيم الشيخ أحمد شاكر.
- الجزء الثالث بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- الجزء الرابع والخامس بتحقيق وترقيم إبراهيم عطوة.

إلاّ أن الترقيم في الجزأين الأولين يختلف قليلا عن ترقيم المعجم المفهرس.

طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.

٥- سنن النسائي: الطبعة التي في أسفلها حاشية السيوطي «زهر الربي» وحاشية السندي، في ثمانية أجزاء في أربعة مجلدات، طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ، وظهرت الآن الطبعة نفسها بترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مع فهرس لأحاديثه على حروف المعجم.

٦- سنن ابن ماجه: بترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م، في جزأين ، وفي آخر الجزء الثاني فهارس مفيدة.

٧- سنن الدارمي: بترقيم محمد فؤاز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، طبع دار الريان بالقاهرة، ط أولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨- موطأ مالك: بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

٩- مسند أحمد: طبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ في ستة مجلدات، وعلى هامشها منتخب كنْز العمال للمتقي الهندي.

ولتيسير الاستفادة من «المعجم المفهرس» و»مفتاح كنوز السنة» الآتي ذكره في الطريقة الرابعة، ولاختلاف طبعات أصولها، فقد وضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فهرساً تفصيلياً للكتب الثمانية الأُوَل بعنوان «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، ذكر فيه عناوين الكتب والأبواب فيها، مع ذكر أرقامها - ما عدا مسلم والموطأ فزاد

فيهما أرقام الأحاديث داخل الكتب أيضاً – مطابقة لأرقام كتب وأبواب وأحاديث النسخ الأصلية التي اعتمد عليها واضعو المعجمين المذكورين.
وهناك كتاب آخر بعنوان «تيسير الوصول إلى مواضع الحديث في كتب الأصول» وضعه المهندس عبد المجيد محمد حسين في صورة جداول، لتيسير الاستفادة من المعجم المفهرس، وهو شامل للكتب التسعة.

هـ- نظام اختيار الكلمات واستبعادها في المعجم:

غني عن البيان أن مؤلفي المعجم قد وضعوا نظاما دقيقا لاختيار الكلمات من الحديث التي يتم إدخالها في المعجم، والتي تستبعد عنه، فقال البروفسور ونسنك في مقدمة المجلد الأول التي هي باللغة الفرنسية ما ملخّصه:
إنهم استبعدوا الكلمات ذوات المعنى العادي جدا، والتي لا تتميز بأية أهمية، وأدخلوا في المعجم نوعين من الكلمات: ١- الكلمات المهمة، وهي سجلت مصحوبة بفقرات من الحديث. ٢- والكلمات المتكررة كثيرا، والتي ليست لها أهمية متميزة فهي سجلت ولكن دون فقرات من الحديث، لذلك يجب على الباحث أن يراجع في المعجم أكثر من لفظ واحد ممتميز، أو ذي أهمية، ولا يكتفي بلفظ واحد من ألفاظ الحديث[٨٠].

و- نظام ترتيب الكلمات في المعجم:

إنهم اختاروا الكلمات الغريبة، أو التي لها أهمية متميزة من كل حديث من أحاديث الكتب التسعة التي عملوا عليها المعجم، فرتبوا تلك الكلمات على حروف الهجاء كالتالي:
أولاً: هم قدّموا الأفعال المجردة المبنية للمعلوم، الماضي منها أولاً بصيغه الأربع عشرة على ترتيبها في علم الصرف تقريبا ، ثم مضارعها كذلك، ثم الأمر منها بصيغه الست، ثم اسم الفاعل منها، ثم اسم المفعول منها بصيغهما الست كذلك.
ثم الأفعال المزيد فيها بالترتيب المتداول عند الصرفيين على غرار ترتيب الأفعال المجردة.
ثانياً: ثم يأتون إلى أسماء المعاني (مثل الأمر، والصلاة، والصوم) فيقدمون المفرد منها حسب الترتيب التالي: المرفوع المنون، ثم المرفوع دون تنوين، ثم المجرور بالإضافة المنون، ثم المجرور بالإضافة دون تنوين، ثم المجرور بحرف من حروف الجر كذلك، ثم المنصوب المنون، ثم المنصوب دون تنوين. ثم يأتون إلى المثنى منها فيذكرونه حسب ترتيب الواحد، ثم الجمع منها كذلك.
ثالثاً: ثم يأتي دور المشتقات الأخرى (مثل اسم الصفة، واسم الظرف، واسم الآلة، وأفعل التفضيل) فيذكرون أولا المشتقات دون إضافة الحروف الساكنة، ثم المشتقات بإضافة الحروف

---

٨٠ ترجمة الدكتور أحمد الطيب لها، المنشورة في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر – العدد الأول – ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٢٥١.

لساكنة[81].

فمثلا[82] كلمة «أمر» يذكر تحتها كل صور الفعل من ماض، فمضارع، فأمر، فاسم فاعل، فاسم مفعول. ثم المزيد منها: أمّر، ثم آمر، ثم تأمّر، ثم استأْمر، ثم أمرٌ، ثم أمير، ثم إمرة، ثم أمَارة، ثم إمارة، ثم آمَرُ (أفعل التفضيل) كلها في أحوالها المختلفة.

ز- نظام ذكر المصادر التسعة تحت الكلمة:

ويذكرون تحت كل كلمة مختارة من الأحاديث - فعلاً كانت، أو اسماً، أو غيرهما - فقرةً مختصرةً من الأحاديث جاءت فيها تلك الكلمة، ثم يذكرون بجوارها رموز من أخرجه من أصحاب الكتب التسعة، بادئين بمن تُطابِق روايتُه الفقرةَ المذكورة من الحديث حرفيا، ثم يذكرون أماكن ذلك الحديث في تلك الكتب بذكر عنوان الكتاب (مثل الصلاة)، ورقم الباب (هذا للبخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي)، أو عنوان الكتاب ورقم الحديث (وهذا لمسلم ومالك)، أو رقما كبيرا للجزء، ورقما صغيرا للصفحة (وهذا لمسند أحمد) معتمدين فيها على طبعات خاصة لتلك الكتب، والتي تحدثنا عنها قبل قليل، وأحيانا تجد على رقم الباب، أو على رقم الصفحة نجمتين اثنتين، وهذا يعني أن تلك الكلمة تكررت أكثر من مرة في ذلك الحديث، أو في ذلك الباب، أو في تلك الصفحة، وسوف نوضح هذا النظام بالمثال قريبا إن شاء الله.

ح- كيفية ومراحل التخريج بواسطة المعجم المفهرس:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة المعجم المفهرس فلنتبع المراحل السبع الآتية:

١- اختيار الكلمات الغريبة والمهمة من الحديث.

٢- مراجعة تلك الكلمات المختارة في المعجم، ونقل المعلومات المذكورة تحتها فيه إلى المسوَّدة (Rough).

٣- جمع تلك المعلومات في مكان واحد بأخذ الزوائد وترك المكررات.

٤- مراجعة تلك الكتب المحال إليها في المعجم.

٥- نقل الحديث مع أسانيده وألفاظه من تلك الكتب إلى المسوَّدة.

٦- عمل الشجرة لأسانيد ذلك الحديث وطرقه المختلفة.

٧- تدوين طرق الحديث المخرجة.

---

٨١ مقدمة المجلد السابع، بتصرف.

٨٢ فقرة المثال هذه مأخوذة من: الدكتور عبد المهدي: طرق تخرج الحديث: ص٨٨ بعد التأكد منها من المعجم المفهرس.

أُوضِّح ذلك بالمثال:

مثلا إذا أردنا تخريج حديث أنس المرفوع : «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٨٣] من المعجم المفهرس فلنتبع تلك المراحل هكذا:

١- اختيار الكلمات الغريبة والمهمة منه:

فنختار من كلماته: «يؤمن»، «أحد»، «يحبّ»، «أخيه»، «نفسه».

٢- مراجعة تلك الكلمات في المعجم ونقل المعلومات المذكورة تحتها إلى المسوَّدة:

ثم نراجع كل هذه الكلمات في أماكنها في المعجم حسب أصولها الاشتقاقية، ثم ننقل المعلومات المذكورة إلى ورقة المسوَّدة، فنبدأ العمليتين كما يلي:

- ففي كلمة «أمن»، وفي الفعل المضارع للمزيد منها «يؤمن» الذي في المعجم (١٠٨/١) في العمود (Column) الثاني جاء كالتالي:

لا يؤمن أحدكم حتى يحب ...

م إيمان ٧١، ٧٢،، خ إيمان ٧،، ت قيامة ٥٩،، ن إيمان ١٩**، ٣٣،، جه مقدمة ٩،، دي رقاق ٢٩،، حم **٣**، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٩، **٤**، ٢٣٣، ٣٣٦.

- وفي كلمة «أحد» التي في المعجم (٢٣/١) لم نجد حديثنا فيها، فلا يمكن تخريج حديثنا بواسطتها.

- وفي كلمة «حب»، وفي المضارع للمزيد منها «يحبّ» التي في المعجم (٤٠٧/١) في العمود الأول هكذا:

... حتى يحب لأخيه (أو لجاره) ما يحب لنفسه

م إيمان ٧١،٧٢،، خ إيمان ٧،، ت قيامة ٥٩،، ن إيمان ١٩**، ٣٣،، جه مقدمة ٩، جنائز ١،، دي استئذان ٥، رقاق ٢٩،، حم **١**، ٨٩، **٣**، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٨٩.

- وفي كلمة «أخيه» التي في المعجم (٣٥/١) في العمود الأول كالتالي:

من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

خ إيمان ٧،، م إيمان ٧١،٧٢،، ت قيامة ٥٩،، ن إيمان ١٩،٣٣.

- وفي كلمة «نفسه» التي في المعجم (٥٠٧/٦) في العمود الأول لم نجد حديثنا فيها.

---

٨٣ اختاره الدكتور عبد المهدي مثالا لتوضيح كيفية التخريج بواسطة المعجم، فاخترناه نحن أيضا مع تصرف ومزيد توضيح. ينظر كتابه «طرق تخريج الحديث»: ص٩٠.

٣- جمع هذه المعلومات في مكان واحد:

ثم نجمع كل تلك المعلومات والبيانات المذكورة في المعجم تحت الكلمات الثلاث في مكان واحد تاركين المكررات، وآخذين الزوائد، هكذا:
م إيمان ٧١،٧٢ – خ إيمان ٧ – ت قيامة ٥٩ – ن إيمان ١٩ مرتين، ٣٣ – جه مقدمة ٩،

جنائز١ – دي استئذان ٥، رقاق ٢٩ – حم ٨٩/١، ١٧٦/٣، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٩، ٢٣٣/٤، ٣٣٦.
هذه ٢٣ موضعاً في سبعة كتب من الكتب التسعة، فالآن نبدأ مراجعتها.

٤- مراجعة تلك الكتب المحال إليها في المعجم:

ثم نراجع تلك الكتب المحال إليها في المعجم للتأكد من أن الحديث هل هوحديثنا، أم حديث آخر، وبعد المراجعة جاءت حصيلتها كالتالي:
إن حديث أنس الذي معنا ليس في كل تلك المواضع، وإنما هو في المواضع الآتية فقط:
م إيمان ٧١،٧٢ – خ إيمان ٧ – ت قيامة ٥٩ – ن إيمان ١٩ مرتين، ٣٣ – جه مقدمة ٩ – دي رقاق ٢٩ – حم ١٧٦/٣، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٨٩.
وأما في: جه جنائز ١ – دي استئذان ٥ – حم ٨٩/١ فهو حديث علي بن أبي طالب في حديث طويل بلفظ: «ويحب له ما يحب لنفسه»، فهو يصلح شاهدا لحديث أنس الذي معنا.
وأما في: حم ١٧٧/٣، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨ فهو عن أنس، ولكنه حديث آخر، وليس حديثنا، ولفظه: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين».
وأما في حم ٢٣٣/٤، ٣٣٦ فهو عن عبد الله بن هشام بلفظ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون عنده أحب إليه من نفسه»» إذاً هو ليس حديثنا، ولا شاهدا له، لكنه يصلح شاهداً لحديث أنس باللفظ الآخر.
فحديث عبد الله بن هشام هذا، وحديث أنس باللفظ الآخر لا يُخَرَّجان، لأنهما ليسا بحديثنا.
والآن نأتي إلى نقل الحديث من الكتب المشار إليها في المعجم.

٥- نقل الحديث مع أسانيده وألفاظه من تلك الكتب إلى المسوّدة:

- م إيمان ٧١،٧٢:
صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير: ٦٧/١، ٦٨:
٧١[٨٤]- (٤٥) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة،

٨٤ هذا الرقم هو الرقم المسلسل الخاص بكتاب الإيمان، وأما الرقم٤٥ الذي بين القوسين فهو الرقم المسلسل العام من بداية الكتاب

قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو قال: لجاره) ما يحب لنفسه».

٧٢- (...) وحدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن حسين المعلم، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده! لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره (أو قال: لأخيه) ما يحب لنفسه».

- خ إيمان ٧:

صحيح البخاري: كتاب الإيمان، ٧- باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٥٦/١:

١٣- حدثنا مسدّد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وعن حسين المعلم قال: حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

تنبيه: ذكره الإمام البخاري بسندين، الأول منهما كامل، والثاني معطوفاً على شعبة، فأصبح السند الثاني هكذا: «حدثنا مسدّد، قال: حدثنا يحيى، عن حسين المعلم...». عرفنا ذلك من «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر: ٥٧/١. لذلك يجب في مثل هذه الحالة مراجعة الفتح.

ونبّه الحافظ أيضاً على أن لفظ الحديث على السندين ليس واحداً كما يتوهم من صنيع الإمام البخاري؛ لأنه وجد لطريق حسين المعلم لفظا آخر، فقال: «وأخرجه أبو نعيم في المستخرج (على الصحيحين) من طريق إبراهيم الحربي، عن مسدد، عن يحيى القطان، عن حسين المعلم به بلفظ: «لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره». ثم قال الحافظ: «وللإسماعيلي (في المستخرج على صحيح البخاري) من طريق روح عن حسين به: «حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير». ثم قال: «قتادة مدلس لكنه صرح (بالسماع من أنس) عند أحمد والنسائي».

-ت قيامة ٥٩:

سنن الترمذي: كتاب صفة القيامة، ٥٩- باب آخر: ٦٦٧/٤:

٢٥١٥- حدثنا سويد، أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث صحيح».

تنبيه: منهج الترمذي أنه يذكر درجة الحديث غالباً فعلى الباحث أن ينقل درجته بعد التخريج منه. وإذا وجد أن الترمذي لم يحكم عليه فليقل: «وسكت الترمذي».

- ن إيمان ١٩**، ٣٣:

سنن النسائي: كتاب الإيمان، ١٩- باب علامة الإيمان: ١١٥/٨- بترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لكتبه وأبوابه، وأحاديثه على الجانب الأيمن أو الأيسر، حسب وقوعها في الصفحات اليمنى واليسرى:

إلى هنا، وهكذا في طول الكتاب.

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا النضر، قال: حدثنا شعبة، ح[85] وأنبأنا حُميد بن مَسْعدة، قال: حدثنا بِشْر، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنساً يقول: قال رسول الله ﷺ – وقال حميد بن مسعدة في حديثه: إن نبي الله ﷺ قال –: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

أخبرنا موسى بن عبد الرحمن قال: حدثنا أبو أسامة، عن حسين –وهو المعلم–، عن قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفس محمد بيده! لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير».

وسنن النسائي نفسه: كتاب الإيمان، ٣٣– باب علامة المؤمن: ١٢٥/٨:

أخبرنا سويد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

–جه مقدمة ٩:

سنن ابن ماجه: المقدمة، ٩– باب في الإيمان: ٢٦/١:

٦٦– حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى قالا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو قال: لجاره) ما يحب لنفسه».

– دي رقاق ٢٩:

سنن الدارمي: كتاب الرقاق، ٢٩– باب لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه: ٣٩٧/٢– بترقيم محمد فؤاز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان بالقاهرة، ط أولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م:

٢٧٤٠– أخبرنا يزيد بن هارون، أنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

– حم ١٧٦/٣: [86] ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة. وحجاج قال: حدثني شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ: «أنه لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو لجاره) [87]ما يحب لنفسه» ولم يشكَّ حجاج.

– حم ٢٠٦/٣: ثنا روح، ثنا حسين المعلم، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن نبي الله ﷺ، قال:

---

٨٥ حرف «ح» هذا رمز يضعه المحدثون بين إسنادين لحديث إذا جمعوا بينهما في متن واحد، إشارة منهم إلى التحويل أي الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر. السيوطي: تدريب الراوي: ٨٨/٢.

٨٦ أنت أيها الباحث الكريم! عندما تفتح مسند أحمد لأخذ حديثك منه فتجد بداية الحديث – في الغالب – هكذا: «حدثني عبد الله، ثنى أبي» ثم يكون بقية السند، فلتعرف أن قائل «حدثني عبد الله» هو القطيعي راوي المسند، وعبد الله هو ابن الإمام أحمد، و»أبي» هو الإمام أحمد، لذلك أنت لا تنقل من بداية السند، وإنما تنقل من بعد «أبي» مثلما عملنا نحن هنا، وفي الأحاديث الآتية، وسوف يأتي مزيد بيان عن المسند في الطريقة الثالثة عند حديثنا عنه.

٨٧ أيْ شكَّ محمد بن جعفر هل قال شعبة: لأخيه، أو قال: لجاره. بينما قال حجاج: لأخيه، ولم يشك كما نص عليه الإمام أحمد.

«والذي نفسي بيده! لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير».

– حم ٣/٢٥١: ثنا عفان، ثنا همام، ثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير».

– حم ٣/٢٧٢: ثنا روح، ثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنساً يحدث عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب للناس ما يحب لنفسه، وحتى يحب المرء لا يحبه إلا لله عز وجل».

– حم ٣/٢٨٩: ثنا بهز، ثنا همام، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن عبدٌ حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير».

هذه هي الكتب السبعة من الكتب التسعة، والأماكن منها التي جاء فيها حديث أنس الذي معنا، وأما في جه جنائز١– دي استئذان ٥– حم ٨٩/١ فهو حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي يصلح شاهدا لحديثنا، وهو كالتالي:

شاهده عن علي:

سنن ابن ماجه: كتاب الجنائز، ١– باب ما جاء في عيادة المريض: ٤٦١/١:

١٤٣٣– حدثنا هناد بن السري، ثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمسلم على المسلم ستة بالمعروف: يسلم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويُشَمِّته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه». قوله: «ويحب له ما يحب لنفس»موضع الشاهد لحديثنا.

سنن الدارمي: كتاب الاستئذان، ٥– باب في حق المسلم على المسلم: ٣٥٧/٢:

٢٦٣٣– أخبرنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمسلم على المسلم ست: يسلم عليه إذا لقيه، ويشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويجيبه إذا دعاه، ويشهده إذا توفي، ويحب له ما يحب لنفسه، وينصح له بالغيب». قلت: هذه سبع، وهو مخالف لقوله: «ست».

مسند أحمد ٨٩/١:

ثنا أبو سعيد، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمسلم على المسلم من المعروف ست: يسلم عليه إذا لقيه، ويشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويجيبه إذا دعاه، ويشهده إذا توفي، ويحب له ما يحب لنفسه، وينصح له بالغيب».

تنبيه: وقد فات المعجم – وهذا من عيوبه – تخريج حديث علي بن أبي طالب هذا من سنن الترمذي في ذلك المكان. وهو في الترمذي (كتاب الآداب، ١– باب ما جاء في تشميت العاطس: ٨٠/٥) فقال:

٢٧٣٦– حدثنا هناد، أخبرنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمسلم على المسلم ست بالمعروف: يُسلِّم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويشمِّته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه». وقال: «حسن، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور».

والآن نأتي لعمل شجرة أسانيد وطرق حديث أنس فقط كي يسهل على الباحث معرفة الأسانيد المختلفة للحديث ومتابعاته.

٦- عمل الشجرة لأسانيد الحديث وطرقه:

شجرة أسانيد الحديث:

هي: رسمٌ توضيحي لرواة الحديث في طرقه المتعددة، يوضع فيه كل راوٍ حسب ترتيبهم في الأسانيد، بواسطة الخطوط المبتدئة من الشيخ إلى التلميذ، بحيث تتضح مواضع التقاء الرواة وافتراقهم في كل طريق.

كيفية رسم الشجرة:

قبل بدء عملية رسم الشجرة يجب علينا أن نُحضِر أمامنا جميع أسانيد وطرق الحديث المجتمعة لدينا، ثم نأخذ واحداً واحداً، ونعمل الشجرة عليه بالكيفية التالية:

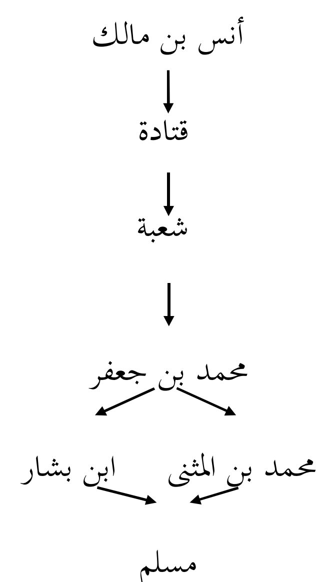
أن نضع اسم الصحابي راوي الحديث في الوسط من أعلى الصفحة، ثم نخطُّ خطاًّ من عند الصحابي نزولاً إلى الأسفل، ثم نكتب عند منتهى الخط اسم تلميذه التابعي - غالباً -، ثم نُخْرِج من عند التابعي خطاً آخر إلى الأسفل، ونكتب عند منتهاه اسم تلميذه تابع التابعي - غالباً -، وهكذا نستمر في عمل الخط إلى الأسفل، وكتابة اسم تلميذه عند منتهاه، إلى أن نصل إلى اسم المؤلف لمصدر الحديث.

ثم نأخذ السند الآخر، ونقارن بينه وبين السند الأول الذي بدأنا به عمل الشجرة، ذلك للبحث عن مكان الالتقاء والافتراق في هذا السند، فنخرج من عند الراوي الملتقَى خطاًّ في الأسفل إلى تلميذه، إلى أن ننتهي بمؤلف مصدر الحديث.

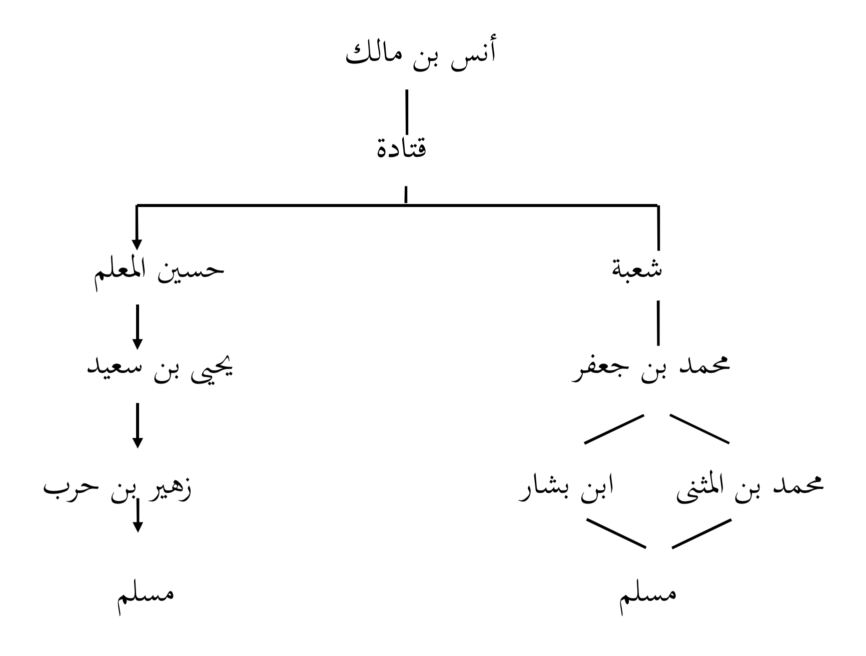
وهكذا نعمل مع الأسانيد الأخرى المتوفرة لدينا.

توضيحها بالمثال:

نختار للمثال أسانيد حديث أنس الذي جمعنا أسانيده قبل قليل، فنأخذ السند الأول للإمام مسلم، وهو هكذا - كما تقدم -: «حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، يحدث عن أنس، عن النبي ﷺ»، ونعمل شجرته هكذا:



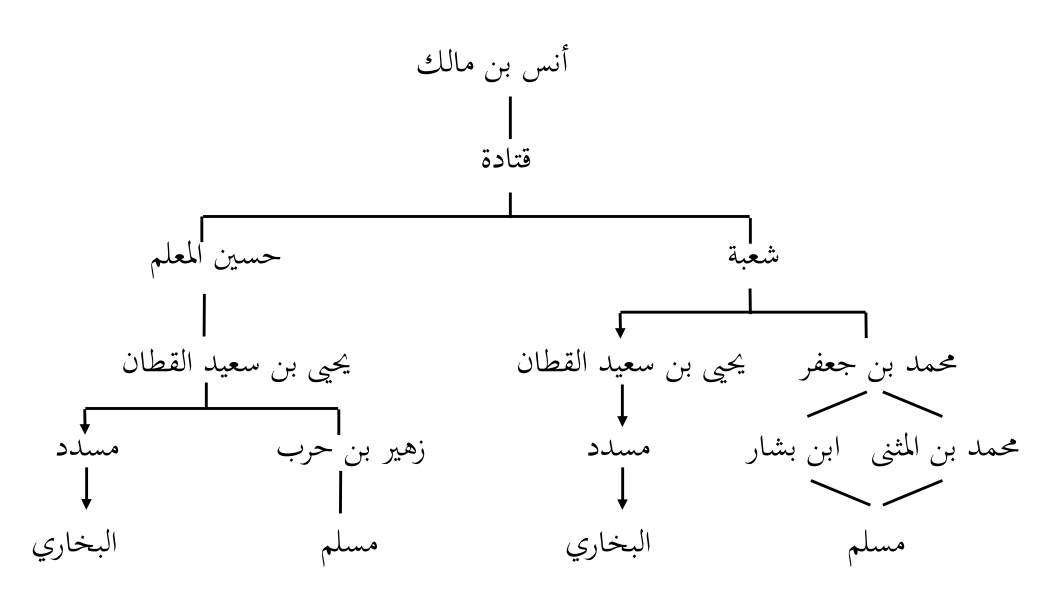
ثم نأخذ السند الثاني لمسلم، وهو: «وحدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن حسين المعلم، عن قتادة، عن أنس»، وبعد المقارنة وجدنا أن قتادة هو ملتقى السندين ومفترقهما، فنُخْرِج من عنده خطاً آخر جديداً إلى الأسفل، هكذا بخطوط عادية على السند السابق، وبخطوط ذات سهم على السند اللاحق:



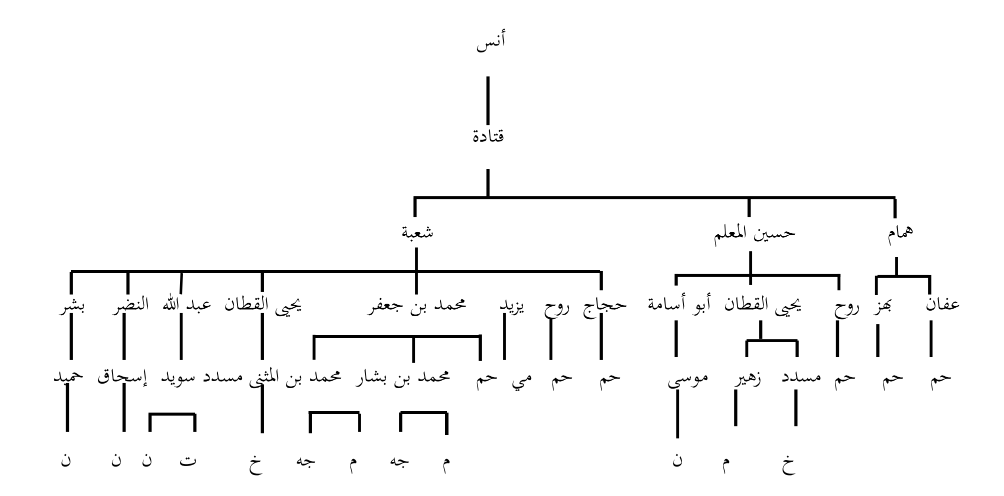
ثم نأخذ سندي الإمام البخاري، وهما: «حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وعن حسين المعلم، قال: حدثنا قتادة، عن أنس».

وبعد مراجعة فتح الباري عرفنا أن «يحيى» هو ابن سعيد القطان، وعرفنا منه أيضاً أن «وعن حسين المعلم» معطوف على شعبة، وهذا يعني أن تلميذ حسين المعلم هو يحيى.

وبعد هذه المعلومات قمنا بالمقارنة بين هذين السندين وسندي مسلم المذكورين في الشجرة، فعرفنا أن موضع التقاء وافتراق السند الأول للبخاري في الشجرة هو «شعبة»، فنخرج الخط من عنده إلى أن نصل إلى الإمام البخاري، وكذلك عرفنا أن موضع التقاء وافتراق السند الثاني للبخاري في الشجرة هو «يحيى بن سعيد»، فنعمل الخط منه إلى الأسفل، حتى ننتهي بالإمام البخاري، هكذا بالخطوط العادية على السندين السابقين، وبالخطوط ذوات السهم على السندين اللاحقين:



وهكذا إذا أخذنا أسانيد كل من الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وأحمد، وعملنا بالطريقة التي رسمناها في النماذج الثلاثة، فتظهر صورة الشجرة لجميع أسانيد حديث أنس كالتالي:



كشفت هذه الشجرة عن عدة معلومات اصطلاحية عن هذا الحديث، وهي:

١- أن قتادة هو الْمُلْتَقَى لجميع طرق هذا الحديث في الكتب السبعة.

٢- أن قتادة تفرد برواية هذا الحديث عن أنس في تلك الكتب، فبذلك أصبح الحديث غريبا في نطاق الكتب السبعة، وليس مطلقا.

٣- أن أسانيد أحمد الستة وإسناد الدارمي عالية، وأسانيد الآخرين نازلة.

٤- أن رواية مسلم وابن ماجه عن محمد بن بشار ومحمد بن المثنى متابعة تامة، أي كل من مسلم، وابن ماجه متابع للآخر متابعة تامة لمشاركتهما في ذينك الشيخين. وكذلك الأمر في رواية الترمذي والنسائي عن سويد. وأما الطرق الأخرى للحديث فكل منها متابع للآخر متابعةً قاصرة. هذا من ناحية السند.

٥- أما من ناحية متن الحديث ولفظه فقد عرفنا أن لفظ الحديث واحد عند شعبة في جميع الطرق الواصلة إليه، ما عدا طريق روح عن شعبة عند أحمد ففيه زيادة: «وحتى يحب المرء لا يحبه إلا لله عز وجل» في آخر الحديث. بينما في طرق حسين المعلم زيادة: «والذي نفسي. أو نفس محمد بيده» في أول الحديث، وكذلك عنده زيادة: «من الخير» في طريق أبي أسامة عنه عند النسائي، وفي طريق روح عنه عند أحمد، وبقية ألفاظ الحديث عنده مثل لفظه عند شعبة. وفي طريقي همام زيادة: «من الخير»، وأيضا في طريق عفان عن همام زيادة «المسلم» بعد لأ«خيه»، وبقية الألفاظ مثل ألفاظ شعبة، وبمجموع هذه الألفاظ أصبح الحديث على هذه الصورة:

«والذي نفسي بيده! لا يؤمن أحدكم - أو عبد - حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير». وأما زياده «وحتى يحب المرء لا يحبه إلا لله عز وجل» في طريق روح عن شعبة عند أحمد فهذه

زيادة مستقلة، وليست من صميم حديثنا.

٧- كيفية تدوين التخريج وطرق الأسانيد المخرّجة:

وبعد الاطلاع على الحديث في مصادره المختلفة، وجمع طرقه وألفاظه المتعددة نأتي إلى تدوين هذه المعلومات المخرّجة، وكيفية كتابتها، مستعيناً بشجرة الأسانيد.

ولكن قبل أن نبدأ عملية تدوين تلك المعلومات نودّ أن نُنَبِّه على أن لتدوين تلك المعلومات ثلاثة أساليب: مختصر، ووسط، ومفصل. وذلك يعود إلى غرض الباحث من ذلك التخريج:

١- فإن كان غرضه مجرد ذكر مصدر فأكثر للحديث، فليتبع الأسلوب المختصر.

٢- وإن كانت غايته معرفة ملتقى طرقه، وألفاظ متنه، وما تشتمل عليه من زيادة أو اختصار، وذكر مصادر الحديث، فليتبع الأسلوب الوسط.

٣- وإن كان مقصده التحقيق الكامل للحديث. وذلك لا يتم إلا بمعرفة ألفاظها، وبيان متابعاته وشواهده، والحكم عليها؛ فليتبع الأسلوب المفصل.

الأسلوب المختصر:

هو أن يكتفي بذكر المصادر المخرّج منها -مقدِّما الأصح منها-، مع ذكر كتب الموضوعات، والأبواب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد. هذا إذا كان المصدر المخرّج منه مرتباً على الأبواب والموضوعات الفقهية. وأما إذا كان له ترتيب آخر فليكتب رقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد مع التنبيه على الطبعة. فمثلا يكتب حديثنا كالتالي:

«أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ج١، ص٥٦، رقم١٣- من فتح الباري)؛ ومسلم (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير، ج١، ص٦٧، ٦٨، رقم٧١ و٧٢)؛ والترمذي (كتاب صفة القيامة، ٥٩- باب بدون ترجمة، ج٤، ص٦٦٧، رقم٢٥١٥)؛ والنسائي (كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، ج٨، ص١١٥، رقم٥٠١٦، وباب علامة المؤمن، ج٨، ١٢٥، رقم٥٠٣٩)؛ وابن ماجه (المقدمة، باب في الإيمان، ج١، ٢٦، رقم٦٦)؛ والدارمي (كتاب الرقاق، باب لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ج٢، ص٣٩٧، رقم٢٧٤٠)؛ وأحمد (١٧٦/٣، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩). وقال الترمذي: «حديث صحيح» .

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب ﵁ مرفوعا بلفظ: «ويحب له ما يحب لنفسه» أخرجه الترمذي (كتاب الآداب، باب ما جاء في تشميت العاطس، ج٥، ص٨٠، رقم٢٧٣٦)؛ وابن ماجه (كتاب الجنائز، باب ما جاء في عيادة المريض، ج١، ص٤٦١، رقم١٤٣٣)؛ والدارمي (كتاب الاستئذان، باب في حق المسلم على المسلم، ج٢، ص١٨٨، رقم٢٦٣٣)؛ وأحمد (٨٩/١). وقال الترمذي: «حديث حسن». قلت: وهو ضعيف بالحارث الأعور». وإنما حسَّنه الترمذي بشواهده كما تقدم.

الأسلوب الوسط:

وهو أن يذكر المصادر المخرَّج منها حسب الأسلوب المختصر، ثم يذكر بعده ملتقى الطرق كلها، مع الزيادات من الألفاظ التي لها أثر في الحكم، فيقول هكذا:

«كلهم بطرقهم المختلفة عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ مثله بزيادة: «والذي نفسي بيده» في أول الحديث. وزيادة: «المسلم» بعد «لأخيه»، و»من الخير» في آخر الحديث، في بعض الطرق». ثم يذكر الشاهد حسبما ذكرنا في الأسلوب المختصر.

الأسلوب المفصل:

وهو أن يذكر المصادر – مقدِّماً الأسبقَ منها وفاةً على المتأخر–، ثم يذكر جميع طرق الحديث بالتفصيل مقدِّماً الأقصرَ (أي العالي) منها على الأطول (أي النازل) ثم الحكم على الحديث، ثم الشاهد مع الحكم عليه، هكذا:

«أخرجه أحمد (٢٥١/٣) عن شيخه عفان، وأحمد أيضا (٢٨٩/٣) عن شيخه بهز، كلاهما عن همام.

وأخرجه أحمد أيضا (٢٠٦/٣) عن شيخه روح؛ والبخاري (٥٦/١ رقم١٣) عن شيخه مسدد، ومسلم (٦٨/١ رقم٧٢) عن شيخه زهير بن حرب – كلاهما عن يحيى بن سعيد القطان؛ والنسائي (١١٥/٨ رقم٥٠١٧) عن شيخه موسى بن عبد الرحمن قال: حدثنا أبو أسامة؛ ثلاثتهم (أي روح ويحيى وأبو أسامة) عن حسين المعلم.

وأخرجه أحمد أيضا (١٧٦/٣) عن حجاج؛ وأحمد أيضا (٢٧٢/٣) عن روح؛ والدارمي (٣٩٧/٢ رقم٢٧٤٠) عن يزيد بن هارون؛ وأحمد أيضا (١٧٦/٣)، ومسلم (٦٧/١رقم٧١) وابن ماجه (٢٦/١ رقم٦٦) كلاهما عن محمد بن بشار ومحمد بن المثنى، – ثلاثتهم عن محمد بن جعفر؛ والبخاري (٥٦/١ رقم١٣) عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان؛ والترمذي (٢١٨/٧ رقم٢٦٣٤) والنسائي (١٢٥/٨رقم٥٠٣٩) كلاهما عن سويد بن نصر عن عبد الله بن المبارك؛ والنسائي أيضا (١١٥/٨ رقم٥٠١٦) عن إسحاق بن إبراهيم عن النضر؛ وهو أيضا (١١٥/٨ رقم٥٠١٦) عن حميد بن مسعدة عن بشر؛ ثمانيتهم (وهم حجاج، وروح، ويزيد، ومحمد بن جعفر، ويحيى القطان، وعبد الله، والنضر، وبشر) عن شعبة.

وثلاثتهم (وهم همام، وحسين المعلم، وشعبة) عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ مثله بفرق يسير جدا، وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح». ثم يذكر الشاهد حسب السابق، مع ذكر الحكم عليه، دون ذكر طرقه وأسانيده بالتفصيل.

محاسن التخريج حسب المعجم المفهرس:

١– سهولة معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة التي عمل عليها المعجم.
٢– سرعة الوصول إلى الحديث المطلوب في تلك الكتب، وذلك بتحديده أماكنه فيها.

٣- توفير الوقت والجهد، وهما عدّة الباحث.

عيوب التخريج حسب المعجم المفهرس:

١- ضياع كثير من الوقت والجهد لمعرفة الحديث المطلوبِ تخريجُه، وذلك بسبب خلطه بين الأحاديث المتحدة في كلمة أو جملة ما، كما حصل في حديث أنس فخلط بين حديث أنس وعلي وعبد الله بوجود كلمتي: «يؤمن» و»يحب» فيها.

٢- سقوط بعض أحاديث الكتب التسعة - خاصة الترمذي - من المعجم مما قد يُحْدِثُ ظناً عند من لا يعرف ذلك أن الحديث المراد لا يوجد في المصادر التسعة، مثل ما رأينا أن حديث علي موجود في الترمذي ولكنه سقط من المعجم.

٣- توزيع الأحاديث متحدة المعنى ومختلفة الألفاظ في مواضع ألفاظها، ومن ثَمَّ اكتفاء المعجم بذكر مصادر الألفاظ فقط، لا مصادر الحديث حسب المعنى، مما يجعل تخريج الحديث على جهة الاستيعاب من هذه المصادر عسيراً، مثلا حديث عائشة رضي الله عنها: «ما خيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلاّ اختار أيسرهما مالم يكن إثما»، وحديثها: «ما عرض عليه أمران قط إلاّ اختار الأرشد منهما». فهذان الحديثان متحدا المعنى، ومختلفا اللفظ، لذلك نرى المعجم أنه غاير بينهما في العزو، فقد عزا الأول في كلمتي «خير» و»أيسر» إلى: خ مناقب٢٣، أدب٨٠، حدود١٠- م فضائل٧٧، ٧٨- د أدب٤ - ت مناقب٣٤ - ط حسن الخلق٢- حم١١٣،**٦**، ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٣٠، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٦٢، ٢٨١. وعزا الثاني في كلمتي «عرض» و»الأرشد» إلى: جه مقدمة١١- حم**١**، ٣٨٩، ٤٤٥، **٦**، ١١٣، ٢٢٩.

فإذا حفظ الباحث صيغةً واحدةً منها فقد لا يهتدي إلى موقع الحديث الآخر في تلك الكتب، وذلك لاختلاف الألفاظ «خير - أيسر - عرض - أرشد» ومن ثم يفوته تخريج هذا الحديث من بعض المصادر، بل من أكثر المصادر كما حصل في حديثي عائشة السابقِ ذكرُهما.

٤- كثرة الإحالة عند ذكر كلمة من الكلمات إلى مراجعة كلمات أخرى، مما يتعب المراجع ويُرْبِكه ويأخذ من وقته كثيرا في بعض الأحيان، وربما يملّ ويترك المراجعة، ولا يصل إلى مطلوبه، لأنه يحيل في بعض الكلمات إلى ما يزيد على ٥٠ كلمة، كما فعل ذلك في كلمة «قاتل»، فقد أحال إلى مراجعة ٦٨ كلمة، وفي كلمة «العلم» أحال إلى مراجعة ٤٨ كلمة.

٥- عدم إمكان استخدام المعجم لتخريج الحديث من غير الكتب التسعة التي عمل عليها المعجم، فإذا اعتمد الباحث عليه فقط فقد يفوته تخريج الحديث من كتب الحديث الأخرى، وهي كثيرة جدا، لذا ننصح الباحث بأن لايعوّل على هذه الطريقة فحسب، بل عليه أن يتبع الطرق الأخرى الآتية للتخريج أيضاً، خاصة الطريقة الثالثة والرابعة.

الطريقة الثانية
التخريج عن طريق أول متن الحديث

إن تخريج الحديث حسب هذه الطريقة يتطلب من المخرّج أن يكون حافظاً لبداية الحديث، ثم يراجع له الكتب التي رتّبت فيها الأحاديث على أوائلها ترتيبا ألفبائيا على حروف المعجم، ومعظمها كتب غير أصلية، ما عدا الكتب التي نبهت عليها في مكانها، وهي على ثلاثة أنواع:

١- كتب في عامة الأحاديث (أي المشتهرة على الألسنة وغير المشتهرة).
٢- كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
٣- كتب الموسوعات الحديثية والمفاتيح والفهارس.

النوع الأول: الكتب المؤلفة في عامة الأحاديث

وهي كثيرة، من أهمها:

١- جمع الجوامع (أو الجامع الكبير) للإمام الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ): سوف نتحدث عنه بالتفصيل بإذن الله تعالى.

٢- الجامع الصغير من حديث البشير النذير: للسيوطي أيضا: سوف نتحدث عنه أيضا بالتفصيل إن شاء الله.

٣- زيادة الجامع الصغير: لليسوطي أيضا: زاد فيه المؤلف نحو (٤٤٤٠) حديثا من الجامع الكبير وغيره من كتب الحديث، ورتبها على حروف الهجاء ترتيبا ألفبائيا، وطريقته ورموزه فيه مثل الجامع الصغير تماماً. وشرحه المناوي (ت١٠٣١هـ) بعنوان: «مفتاح السعادة بشرح الزيادة».

٤- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير: للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ): جمع فيه المؤلف بين الجامع الصغير وزيادته، ومزج أحاديثهما في ترتيب واحد على حروف الهجاء، وميز أحاديث الزيادة برمز (ز) أمامها، إلاّ أنه لم يذكر رموز السيوطي لدرجة الحديث صحة، أو حسنا، أو ضعفاً، ففوّت علينا هذه الفائدة العظيمة. وعدد أحاديثه (١٤٤٧١)، وقد حذف من الزيادة ما وجد في الأصل (الجامع الصغير) أيضا، وهو حوالي عشرة أحاديث.

٥- الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور: للإمام عبد الرؤف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ): وهو كتاب استدرك فيه المؤلف على الجامع الكبير للسيوطي، وأورد فيه أحاديث من الجامع الكبير، وكتبها بالمداد الأسود، وأحاديث زائدة عليه، وكتبها بالمداد الأحمر، أو جعل عليها مدّة حمراء، ولم يورد فيه الأحاديث من الكتب الستة إلا النادر، وعمد إلى جمع الشوارد، والاعتناء بالزوائد، ورتبها على حروف الهجاء على طريقة السيوطي في الجامع الصغير، إلاّ أنه وضع لأحاديث أقضية النبي ﷺ بابا مستقلا، ووضعه بين أحاديث القاف بدون أل، وبين أحاديثها المحلاة بأل، ووعد ببيان درجة كل حديث، ولكنه لم يف به في بعض الأحاديث. وعدد أحاديثه بعد حذف

المكرر (٥١٩١).

٦- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: للمناوي أيضا: جمع فيه المؤلف عشرة آلاف حديث، اختارها من الأحاديث القصيرة، ورتبها كترتيب الجامع الصغير، وذكر في نهاية كل حديث مَن أخرجه من أئمة الحديث مقتصرا على واحد فقط، مستعملا الرموز التي وضعها لكل كتاب، ولم يذكر فيه اسم الصحابي راوي الحديث، كما أنه لم يبين درجة الحديث صحة، أو حسنا، أو ضعفا.

٧- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: للإمام إبراهيم بن محمد المعروف بابن حمزة الحسيني، الحنفي الدمشقي (١٠٥٤هـ - ١١٢٠هـ): ذكر فيه المؤلف الأحاديث التي لها سبب، سواء أكان السبب مذكورا في نص الحديث، أو لم يذكر فيه، أو ذكر في بعض طرقه، وسواء أحصل ذلك السبب في عصر النبوة، أو بعده، أو بالأمرين معا، ورتب هذه الأحاديث على حروف الهجاء، فيذكر الحديث، ثم يذكر من أخرجه من أئمة الحديث، وهو يشتمل على (١٨٠٠) حديث.

٨- إسعاف الطلاب بترتيب الشهاب: للمناوي: كتاب الشهاب هو للإمام شهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٤٥٤هـ)، وهو كتاب لطيف جمع فيه (١٢٠٠) حديث من الأحاديث القصار في الحِكَم والوصايا، والمواعظ والآداب، محذوفة الإسناد، ثم أسند القضاعي نفسه أحاديثه، وسماه «مسند الشهاب - وهو مطبوع»، ورتبها القضاعي على الكلمات من غير تقيّد بحرف، فجاء المناوي، ورتبها على الحروف، وأضاف إلى ذلك من أخرجها من أئمة الحديث الآخرين.

٩- مسند الفردوس: للديلمي أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني (ت ٥٥٨هـ): وكتاب الفردوس هو لوالده أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فنّاخسرو الديلمي الهمداني (ت٥٠٩هـ)، أورد فيه ٩٠٥٦ حديثاً من الأحاديث القصار، مرتبة على حروف المعجم كلها (تسعة وعشرين حرفا) دون ترتيب هجائي لأحاديث الحروف فيما بينها. ذكرها بدون إسناد، وسماه: «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرّج على كتاب الشهاب»، فجاء ولده وأسند أحاديثه، وسماه «مسند الفردوس»، واختصره ابن حجر، وسماه: «تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس»[٨٨]. والفردوس وتسديد القوس مطبوعان.

---

٨٨ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٧٥ - ٧٦.

التعريف بكتاب «جمع الجوامع»

١– مؤلفه:

هو الإمام الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر محمد، السيوطي (ت٩١١هـ).

٢– طريقة وضعه:

جمع فيه الإمام السيوطي (٤٦٦٢٤) حديثا، من أكثر من ثمانين كتابا، قسمّها إلى قسمين:
أ– أحاديث قولية: وهي: «الأحاديث التي نطق بها النبي ﷺ بلسانه». رتبها على أوائلها ترتيبا ألفبائيا، إلاّ أنه قد يخالف هذا الترتيب في الأحوال الآتية:
١ – أن يكون الحديث شاهداً لما قبله.
٢– أن يكون تتمةً لما قبله.
٣– أن يكون مرتبطَ المعنى بما قبله.
٤– أن يكون الآخر كالدليل لما قبله، ونحو ذلك من الأحوال.
والكتاب بقِسْمِ الأحاديث القولية هذا من كتب هذه الطريقة.
ب– أحاديث فعلية: ونعني بها:
١– أحاديث فعلية محضة، بأن يروي الصحابي فعلاً لرسول ﷺ، أو فعلاً لصحابي فقرّره الرسول ﷺ.
٢– أحاديث مخلوطة بين قول وفعل.
٣– أحاديث مشتملة على سبب، أو مراجعة، أو نحوهما من غير الفعلية المحضة.
رتبها على أسماء الصحابة الذين رووها، بأن قدّم العشرة المبشرين بالجنة[٨٩]، ثم بقية الصحابة مرتبين على حروف الهجاء في أسمائهم، ثم في كناهم، ثم ذكر المبهمين، ثم النساء على الترتيب السابق في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتِّباً رواتَها الذين أرسلوها على حسب حروف الهجاء في أسمائهم وكناهم.
والكتاب بهذا القِسْم الفعلي من كتب الطريقة الثالثة كما سيأتي بإذنه تعالى.

٣– طريقة كتابة الأحاديث ودرجاتها فيه:

يذكر في كل هذا، الحديث أولا، ثم من أخرجه من الأئمة برموزهم التي وضعها لنفسه، وذكرها في أول الكتاب، ثم يذكر في القسم القولي الصحابي الذي رواه.

٨٩ وهم: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوّام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبا عبيدة بن الجرّاح ﷺ .

٤- منهجه لذكر درجات الأحاديث فيه:

قد نهج الإمام السيوطي في بيان درجات الحديث صحةً وحسناً وضعفاً منهج الاختصار، حيث إنه قسّم الكتب التي نقل منها الأحاديث على ثلاثة أقسام، هي:
أ- قسم معلّم بالصحة عنده: وكتبه: ١- صحيح البخاري. ٢- صحيح مسلم. ٣- صحيح ابن حبان. ٤- المستدرك على الصحيحين للحاكم مع التنبيه على ما تُعُقِّب فيه الحاكم. ٥- المختارة للضياء المقدسي. ٦- موطأ مالك. ٧- صحيح ابن خزيمة. ٨- صحيح أبي عوانة. ٩- الصحاح لابن السكن. ١٠- المنتقى لابن الجارود. ١١- المستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما.
ب- قسم خليط بين الصحيح والحسن فيسكت، والضعيف فينُبِّه عليه غالباً: وكتبه: ١- سنن أبي داود. ٢- جامع الترمذي. ٣- سنن النسائي. ٤- سنن ابن ماجه. ٥- مسند أبي داود الطيالسي. ٦- مسند أحمد وزيادات ابنه عليه. ٧- مصنف عبد الرزاق. ٨- مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة. ٩- سنن سعيد بن منصور. ١٠- مسند أبي يعلى الموصلي. ١١- المعاجم الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) للطبراني. ١٢- مؤلفات الدارقطني. ١٣- الحلية لأبي نعيم. ١٤- السنن الكبرى وشعب الإيمان والمؤلفات الأخرى للبيهقي.
ج- قسم ليس فيه إلا الضعيف: وكتبه: ١- الضعفاء للعقيلي. ٢- الكامل في الضعفاء لابن عدي. ٣- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. ٤- تاريخ دمشق لابن عساكر. ٥- نوادر الأصول للحكيم الترمذي. ٦- تاريخ نيسابور للحاكم. ٧- تاريخ ابن الجارود. ٨- مسند الفردوس للديلمي.

٥- غرض الإمام السيوطي من هذا التقسيم المنهجي:

قصد الإمام السيوطي بهذا المنهج أن يستغني عن بيان درجة كل حديث، فالعزو إلى كتب القسم الأول يعني أن الحديث صحيح عنده. والعزو إلى كتب القسم الثاني يعني أنه صحيح أو حسن إن سكت. والعزو إلى كتب القسم الثالث يعني أنه ضعيف.
ولكن منهج السيوطي هذا لتصحيح الحديث وتضعيفه غير مسلم به عند العلماء؛ إذ ليس من الضروري أن تكون جميع أحاديث كتب القسم الأول والأحاديث المسكوت عنها في القسم الثاني صحيحة، ولذلك عدّه العلماء من المتساهلين في التصحيح والتحسين. وكذلك ليس من اللازم أن تكون جميع أحاديث كتب القسم الثالث ضعيفة.

٦- رموز الكتاب:

١- (خ) للبخاري.
٢- (م) لمسلم.
٣- (حب) لابن حبان.
٤- (ك) للحاكم. فإن كان في المستدرك أطلق، وإلاّ بيّن.

٥- (ض) للضياء المقدسي في المختارة.
٦- (د) لأبي داود السجستاني.
٧- (ت) للترمذي. وينقل كلامه على الحديث.
٨- (ن) للنسائي.
٩- (هـ) لابن ماجه.
١٠- (ط) لأبي دواد الطيالسي.
١١- (حم) لأحمد في مسنده.
١٢- (عم) لعبد الله بن أحمد في زياداته على المسند.
١٣- (عب) لعبد الرزاق.
١٤- (ص) سعيد بن منصور.
١٥- (ش) لابن أبي شيبة.
١٦- (ع) لأبي يعلى.
١٧- (طب) للطبراني في الكبير.
١٨- (طس) للطبراني في الأوسط.
١٩- (طص) للطبراني في الصغير.
٢٠- (قط) للدارقطني. فإن كان في السنن أطلق، وإلاّ بيّن.
٢١- (حل) لأبي نعيم في الحلية.
٢٢- (ق) للبيهقي. فإن كان في السنن أطلق، وإلاّ بيّن.
٢٣- (هب) للبيهقي في شعب الإيمان.
٢٤- (عق) للعقيلي في الضعفاء.
٢٥- (عد) لابن عدي في الكامل.
٢٦- (خط) للخطيب. فإن كان في التاريخ أطلق، وإلاّ بيَّن.
٢٧- (كر) لابن عساكر في تاريخه.
٢٨- (ابن جرير) إن كان في تهذيب الآثار أطلق، وإن كان في تفسيره أو تاريخه بيّن.

ونشر الكتاب (جمع الجوامع) مصورا عن مخطوطة في دار الكتب المصرية، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، بالقاهرة، عام ١٩٧٨م.

التعريف بكتاب «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»:

١- مؤلفه:

هو الإمام الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر محمد، السيوطي (ت٩١١هـ).

٢- حقيقته:

جمع فيه الإمام السيوطي (١٠٠٣١) حديثا، انتقاها من قسم الأحاديث القولية من كتابه «جمع الجوامع»، وراعى فيه أن تكون الأحاديث المنتقاة صحيحة - حسب علمه -، وتكون من الأحاديث القصيرة، وزاد فيه كثيراً من الأحاديث التي لا توجد في «جمع الجوامع».

٣- طريقة وضعه:

قسّم أحاديث كل حرف إلى قسمين:
أ- قسم مبدوء بذلك الحرف مباشرة مثل «بادروا»
ب- قسم مبدوء بأل قبل ذلك الحرف مثل «البادئ»
فهو بعد ما ينتهي من أحاديث القسم الأول مرتبة على أوائلها ترتيبا ألفبائيا، يأتي إلى أحاديث القسم الثاني من ذلك الحرف، ويرتبها على أوائلها (دون أخذ أل في الاعتبار) ترتيبا ألفبائيا، هكذا عمل مع أحاديث كل حرف إلى نهاية الكتاب.
إلا أن هناك بعض الملاحظات يجب على الباحث التنبه لها:
أ- حديث «إنما الأعمال بالنيات...» لم يضعه في مكانه الطبيعي (أي في القسم الأول من حرف الألف مع النون، فالميم، فالألف)، بل بدأ به كتابه تبركا، كما عمل الإمام البخاري في صحيحه، وغيره من أئمة الحديث.
ب- الأحاديث التي أولها «كان» قسمها على قسمين:
١- قسم في غير شمائل النبي ﷺ مثل: «كان أول من أضاف الضيف إبراهيم...». وضعه في موضعه في حرف الكاف.
٢- قسم في شمائله: الأحاديث المتعلقة بأوصافه الخُلُقية والخِلقية مثل «كان أجود..». وضعه بعد الانتهاء من أحاديث القسمين من حرف الكاف تماما تحت عنوان مستقل: (باب كان وهي الشمائل الشريفة) وهي تبدأ برقم٦٤٧٠ في فيض القدير.
وقسّم أحاديث كان الشمائلية أيضا على قسمين:
أ- كان الشمائلية في الصفات الخِلقية مثل «كان أبيض مليحاً مقصّدا».
ب- كان الشمائلية في الصفات الخُلُقية مثل «كان أبغض الخلق إليه الكذب».
فبدأ هذا الباب بذكر أحاديث كان في الصفات الخِلقية (برقم٦٤٧٠)، وينتهي (برقم٦٤٩٩).

ثم يذكر أحاديث كان في الصفات الخُلُقية (برقم٦٥٠٠)، وينتهي (برقم٧١٨٨). ثم ذكر ثلاثة أحاديث من «كان» الشمائلية الخُلُقية، أولها ألف عليها مد مثل:

٧١٨٩- «كان آخر كلامه الصلاة الصلاة...»

٧١٩٠- «كان آخر ما تكلم به أن قال...»

٧١٩١- «كان آخر ما تكلم به: جلال ربي...»

ج- الأحاديث التي أولها حرف النون قسّمها على قسمين:

١- قسم المناهي (أي الأحاديث التي أولها: «نهى رسول الله ﷺ...»).

٢- قسم غير المناهي.

فهو بعدما انتهى من أحاديث حرف النون (قسم غير المناهي) بقسميه (أي الأحاديث بدون أل، والأحاديث بأل) عقد عنوان (المناهي)، وذكر فيه الأحاديث التي أولها: «نهى رسول الله ﷺ...»، ويبدأ هذا بالحديث رقم ٩٣٢٨، وينتهي بالحديث رقم ٩٥٧٦.

د- الأحاديث التي أولها (لا) وضعها بعد حرف الواو، لا في حرف اللام، تبدأ بالحديث رقم ٩٦٩٤، وتنتهي بالحديث رقم٩٩٨٧. ثم تبدأ أحاديث حرف الياء.

٤- طريقة كتابة الأحاديث فيه:

يذكر الإمام السيوطي الحديث أولاً، ثم يذكر من أخرجه من الأئمة برموزهم الآتية، ثم يذكر اسم الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ، ثم يذكر درجة الحديث برموزها أيضا، فللصحيح (صح)، وللحسن (ح)، وللضعيف (ض).

٥- رموزه:

رموزه في الجامع الصغير مثل رموزه في جمع الجوامع للكتب المشتركة بينهما، ما عدا الفروق الآتية:

الرموز	الجامع الصغير	**جمع الجوامع**
ق	للبخاري ومسلم في صحيحيهما	البيهقي في السنن الكبرى
٤	لأصحاب السنن الأربع: أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه	لا يوجد
٣	رمز للثلاثة: أبي داود والترمذي والنسائي	لا يوجد
خد	للبخاري في كتابه ''الأدب المفرد''	لا يوجد
تخ	للبخاري في كتابه ''التاريخ الكبير''	لا يوجد
فر	للديلمي في ''مسند الفردوس''	لا يوجد

هق	للبيهقي في السنن الكبرى	لا يوجد
ض	لا يوجد فيه	للضياء المقدسي
ط	لا يوجد فيه	للطيالسي
كر	لا يوجد فيه	لابن عساكر

❁ نصيحة بمراجعة فيض القدير للمناوي:

أنصح الباحث بأن يراجع «فيض القدير بشرح الجامع الصغير» لعبد الرؤف المناوي (ت١٠٣٠هـ) لأنه يستدرك - أحيانا - على تخريج السيوطي، ويعترض- أحيانا - على درجته، فيستفيد منه الباحث من حيث زيادة التخريج، ومن حيث الحكم على الحديث، وهاتان فائدتان جليلتان، بجانب شرح الحديث شرحاً موجزاً.

النوع الثاني: الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة

المراد بالأحاديث المشتهرة: ما يدور على ألسنة الناس، ويتناقلونه فيما بينهم من الأقوال المنسوبة إلى النبي ﷺ، بقطع النظر عن كونها صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو موضوعة، ولكن الكثير منها ضعيف، أو موضوع، أو لا أصل له.

والشهرة هذه هي الشهرة اللغوية (Fame)، لا الشهرة الاصطلاحية التي هي: «أن يُرْوَى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر ما لم يبلغ درجة التواتر»[٩٠].

وكتب هذا النوع كلها غير أصلية، وهي مرتبة على أوائل الأحاديث ترتيبا ألفبائيا، وهي كثيرة،

نذكرها وفقا لتقدم وفاة أصحابها:

١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة: لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، تركي الأصل، المصري، المعروف بالزركشي (ت٧٩٤هـ).

٢- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة مما أَلِفَه الطبع وليس له أصل في الشرع: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ): جمع فيه (١٣٥٦) حديثا، وذكر مِنْ وسط أسانيدها، وذكر من خرّجها من أئمة الحديث، وبيّن درجة كل حديث منها. وهو مطبوع.

٤- الغُمّاز على اللُمّاز: لأبي الحسن نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي (٩١١هـ):

---

٩٠ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ١٧٣/٢.

هو في الأحاديث المشتهرة، جرّد فيه المؤلف الأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا أصل له، من كتب الأئمة الحفاظ، وعدد أحاديثه (٣٥١) وهو مطبوع.

٥- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للإمام السيوطي (ت٩١١هـ): لخص فيه كتاب الزركشي السابق، وزاد عليه.

٦- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: للإمام عبد الرحمن بن علي الشهير بابن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ): اختصر فيه كتاب شيخه السخاوي «المقاصد الحسنة» بأن حذف ما ذكره من بعض الرجال في أسانيد أحاديثه، وتفاصيل الكلام عن رجالها، وذكر في كل حديث من أخرجه، وحافظ على ترتيب الأصل، وزاد عليه أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها: «قلت»، وفي آخرها بقوله: «والله أعلم»، ويضم (١٦٩٧) حديثا، وهو مطبوع.

٧- الشذرة في الأحاديث المشتهرة: للعلامة محمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، ويضم (١١٦٩) حديثا مرتبة على حروف المعجم، طبع بتحقيق كمال بن بسيوني زغلول، من دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٨- تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس: لمحمد بن أحمد الخليلي (ت١٠٥٧هـ).

٩- إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن: لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت١٠٦١هـ): جمع فيه بين كتب: الزركشي والسخاوي والسيوطي المذكورة، وزاد عليها زيادات حسنة.

١٠- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل ابن محمد بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي (ت١١٦٢هـ): لخص فيه كتب: ابن حجر والسخاوي وابن الديبع والسيوطي المذكورة، وزاد عليها بعض الزيادات، وهو أكبر وأجمع كتاب في هذا الباب، ويشتمل على (٣٢٨١) حديثا، وهو مطبوع.

١١- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للشيخ محمد بن درويش الحوت البيروتي (ت١٢٧٦هـ): اختصر فيه كتاب ابن الديبع، وزاد عليه زيادات.

كيفية ومراحل التخريج من كتب النوعين السابقين:

إذا أراد الباحث أن يخرج حديثا من كتب هذين النوعين لهذه الطريقة، فيجب عليه اتباع المراحل الآتية:

أ- حفظ الباحث بداية الحديث الذي يريد تخريجه.

ب- ثم البحث عنه في حرفه في أحد من كتب النوعين، فإن وُجِدَ فيه.

جـ- فلينقل من هناك من ذكر من مخرجي ذلك الحديث إلى ورقة المسوَّدة.

د- ثم يَنظُر فهارس الكتب المذكورة لمعرفة موضع الحديث فيها (إن وُجِدت لها فهارس)، وإلا

فينظر كيف رتب أولئك المخرجون كتبهم؟ فإن رتبوها على أسماء الصحابة – مثلا – فليبحث في كتبهم عن ذلك الحديث في مسند ذلك الصحابي الذي رواه، وإن رتبوها على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية فليستنبط من الحديث موضوعه، ثم ليبحث عنه في تلك الكتب في باب ذلك الموضوع.

ه– ثم ينقل الحديث من تلك الكتب بأسانيد متنوعة على ورقة المسودة.

و– ثم يعمل شجرة أسانيده.

ز– ثم يدون أسانيده وطرقه بأحد أساليبه الثلاثة المذكورة في الطريقة الأولى.

أمثلة نموذجية من بعض كتب هذين النوعين:

١– المثال الأول من «جمع الجوامع» قال السيوطي فيه (٨٥٧/١)[٩١]:

«نفقة الرجل على أهله صدقة. حم ت عن أبي مسعود البدري، طب عن عبد الله بن أبي أوفى، الخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل».

عرفنا منه أن هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي في جامعه، كلاهما عن أبي مسعود البدري. والطبراني في المعجم الكبير عن عبد الله بن أبي أوفى. وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل (وهو عبد الله بن مغفل)، فعرفنا منه فقط أن هذا الحديث موجود في تلك الكتب، ولكن ما عرفنا موضع الحديث فيها.

فلمعرفة موضع الحديث في تلك الكتب الأربعة علينا أن نرجع فهارسها أو نعرف مناهج تأليفها. فعرفنا أن مسند أحمد مرتب على أسماء (أي مسانيد) الصحابة، فلنبحث في الفهرس[٩٢]الملحق بأول الجزء الأول عن اسم «أبي مسعود البدري»، فوجدنا أنه في الجزء الخامس، ص١١٨ و٢٧٢، ثم بحثنا عن الحديث فوجدناه في (٢٧٣/٥) بلفظ: «نفقة الرجل على الأهل – يحتسبها – صدقة».

وعرفنا كذلك أن جامع الترمذي مرتب على الأبواب الفقهية، فلنأت إلى استنباط الموضوع الذي تحدث عنه الحديث، فاستنبطنا أنه في «فضل النفقة على الأهل»، فالأقرب أنه يكون في النكاح، أو في كتاب البر والصلة، فذهبنا لنبحث عنه في أبواب النكاح فلم نجده فيه، ثم بحثنا عنه في أبواب البر والصلة، فوجدنا هناك «باب ما جاء في النفقة على الأهل: ٣٤٤/٤ رقم١٩٦٥»، ووجدنا فيه هذا الحديث مثل ما هو في جمع الجوامع، وقال عقب الحديث: «حسن صحيح».

وكذلك عرفنا أن المعجم الكبير للطبراني مرتب على مسانيد الصحابة هجائيا بنظامٍ ألفبائي، فلنبحث أولا عن الجزء الذي يحتوي على مسند عبد الله بن أبي أوفى، فذهبنا نبحث عن ذلك الجزء، فلم نجده، لعله من ضمن أجزائه التي ما زالت مفقودة حتى الآن – وعلماً أن المعجم الكبير قد طُبع منه عشرون جزءاً حتى الآن، ولازالت الأجزاء (١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و٢١) مفقودة، ومسند أبي هريرة غير داخلٍ في المعجم الكبير، لأن الطبراني نفسه أفرده بتصنيف مستقل، وهو أيضا مفقود.

---

٩١ وهذا المثال مأخوذ من: الدكتور عبد المهدي: طرق تخريج الحديث: ٥٢.

٩٢ وهذا الفهرس أعده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فألحقه الناشر بأول المجلد الأول.

وعرفنا أيضا أن كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي (ت٣٢٧هـ) كتاب خاص بموضوع «مكارم الأخلاق»، وهو مرتب على أبواب صغيرة منه، فلنبحث عن الحديث في الباب المستنبط من الحديث، فوجدناه في «باب ما جاء في اصطناع المعروف من الفضل»، ص١٤.

تنبيه بعدم استقصاء السيوطي تخريج الحديث من جميع المصادر:

هنا أودُّ أن أنبه على أن عزو السيوطي هذا الحديث إلى تلك المصادر الأربعة لا يعني أنه لا يوجد في غير هذه المراجع، لأنه لم يقصد به استقصاءها، وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في موضعين من صحيحه: الأول: كتاب المغازي، باب رقم١٢ دون ترجمة: ٣١٧/٧ رقم٤٠٠٦ – من فتح الباري، وهنا بلفظ جمع الجوامع. والثاني: كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل: ٤٩٧/٩ رقم ٥٣٥١، بلفظ: «إذا أنفق المسلم نفقة على أهله–وهو يحتسبها–كانت له صدقة».

وكذلك الأمر في أمثاله من المصادر غير الأصلية التي يمكن أن نسميها: «مراجع إحالة» بحيث يحيل مؤلفوها الأحاديث فيها إلى مصادر أصلية.

٢– المثال الثاني من الجامع الصغير للسيوطي (٣٨/١ في هامشه كنوز الحقائق للمناوي):

«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرءَ لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار (حم ق ت ن هـ) عن أنس (صح)».

عرفنا من هذا النص أن الحديث مخرَّجٌ في مسند أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وهو عن أنس، وأنه صحيح.

ولمعرفة مواضعها فيها نتبع نفس الطريقة التي ذكرناها في المثال الأول – علماً أن هذه الكتب كلها مرتبة على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، ما عدا مسند أحمد فهو مرتب على الصحابة كما عرفنا – ثم نبحث عن ذلك الحديث في مسند أحمد في مسند أنس، وفي الباب المستنبط من الحديث في بقية الكتب الخمسة.

٣– المثال الثالث من كشف الخفاء للعجلوني (٣٧/١ رقم٦٧):

«(اتخذوا الغنم فإنها بركة) رواه الطبراني بسند حسن والخطيب عن أم هانئ، ورواه ابن ماجه عنها بلفظ: «اتخذي غنماً فإن فيها بركة»، ورواه أحمد عنها أيضا بلفظ: «اتخذي غنماً فإنها تروح بخير، وتغدو بخيرٍ».

أي أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بسند حسن، والخطيب في تاريخ بغداد، كلاهما عن أم هانئ. وأخرجه ابن ماجه في سننه وأحمد في مسنده عنها.

فعرفنا منه وجود ذلك الحديث في تلك الكتب، دون أماكنه فيها، فلنتبع لمعرفتها نفس الطريقة التي ذكرناها في المثال الأول – علما أن البحث عنه في تاريخ بغداد للخطيب صعب جداً، بل عسير لأنه

كتاب تراجم الرجال البغداديين، والعلماء الذين وردوا بغداد، وذكر في الترجمة حديثا، أو حديثين، أو أكثر إذا كان صاحب الترجمة من رواة ذلك الحديث، لذلك وضع أحمد بن محمد بن الصديق الغماري لأحاديثه فهرساً مرتَّباً هجائياً في كتاب مستقل بعنوان «مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، طبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٥٥هـ». وله فهرس آخر بعنوان: «الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب» وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط أولى عام ١٤٠٦هـ. فليستعان بهما، أو بأحدهما لتخريج الأحاديث منه.

محاسن كتب النوعين المذكورين:

١- سهولة معرفة أن الحديث المطلوب تخريجه موجودٌ في تلك الكتب المحال إليها فيها.
٢- عدم تقيدها بتخريج الحديث من عدد معين من كتب الحديث (كما هو الحال في المعجم المفهرس).
٣- معرفة درجة الحديث عند أصحابها.

عيوبها:

١- أدنى اختلاف في أول الحديث المطلوب تخريجه عن أوله في كتب هذه الطريقة يحول دون الوصول إلى المراد، أو يصعب عليه، مثلا حديث: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» إذا بحثت عنه في الجامع الصغير فلن تجده، وإنما هو فيه بلفظ: «إذا بلغ الماء...»[٩٣] وهكذا.
٢- تصفُّح جميع الكتاب حديثاً حديثاً للبحث عن أحاديث موضوعٍ من الموضوعات، مما يُسبِّب ضياع الكثير من الوقت والجهد.
٣- عدم بيانها مواضع الحديث في الكتب المحال إليها، مما يدفع الباحث إلى مضاعفة الجهد، والركون إلى استنباط موضوع الحديث.

النوع الثالث: الموسوعات والمفاتيح والفهارس

وهي كتبُ فهارس، يأتي المفهرس إلى كتاب، أو كتابين، أو أكثر، مؤلفةٍ على الموضوعات، أو مسانيد الصحابة، أو الرجال، أو العلل، أو غيرها، ويرتب أحاديثها على حروف المعجم حسب أوائلها، وهي الطريقة الأكثر شيوعا في هذه الأيام، نذكر أهم ما كتب لغير الكتب الستة:
١- موسوعة أطراف الحديث: للأستاذ أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول: هي تضم فهرسة أحاديث ١٥٠ مصنفا من مصنفات السنة والسيرة والفقه والعلل والرجال والموضوعات والتفاسير (من المصادر الأصلية، وشبه الأصلية، وغير الأصلية)، ورتبها على طريقة أطراف ومقاطع الحديث ترتيبا هجائيا بنظام ألفبائي دقيق ييسر الحصول على الحديث المطلوب، مستعملا لكل كتاب رموزا بينها في المجلد الأول

٩٣ المناوي: فيض القدير: ٣١٢/١ رقم ٥١٢.

من ص١٦-٢١، والموسوعة في رأيي عمل شامخ لم يسبق إليه، فهي أغنت عن جميع الفهارس الحديثية لكتب هذه الموسوعة. وهناك «ذيل على الموسوعة» في مرحلة الإعداد، يضم المراجع والمصادر التي يتوالى ظهورها حينا بعد حين، ويحتوي على مائتي (٢٠٠) مصنف، ومرجع، ومصدر، وأجزاء حديثية كما صرح به المؤلف (٥/١).

٢- فهرس الفهارس - كتب السنة (أي الاعتقاد) -: عملته أم عبد الله العسلي ومحمد بن حمزة: وهو يحتوي على أحاديث عشرين كتاباً في الاعتقاد. فهرس الفاضلان فيه الأحاديث القولية، وأحاديث الأمر والنهي و»كان»، على حروف الهجاء. وأما الأحاديث الفعلية والتقريرية فقد ألحقاها في أبوابها في الفوائد التي وضعاها بعد الأحاديث القولية وأخواتها، وتلك الكتب هي:

١- الإيمان لأبي عبيد (ت٢٢٤هـ)
٢- العلم لأبي خيثمة (ت٢٣٤هـ)
٣- الإيمان لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)
٤- الرد على الجهمية للدارمي (ت٢٨٠هـ)
٥- الرد على المريسي للدارمي (ت٢٨٠هـ)
٦- البدع لابن وضاح (ت٢٨٦هـ)
٧- السنة لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)
٨- السنة لمحمد بن نصر (ت٢٩٤هـ)
٩- التوحيد لابن خزيمة (ت٣١١هـ)
١٠- السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (٣١١هـ)
١١- الشريعة للآجري (ت٣٦٠هـ)
١٢- الصفات للدارقطني (ت٣٨٥هـ)
١٣- النُّزول للدارقطني (ت٣٨٥هـ)
١٤- الإيمان لابن مندة (ت٣٩٥هـ)
١٥- الرد على الجهمية لابن مندة (ت٣٩٥هـ)
١٦- اعتقاد أهل السنة للالكائي (ت٤١٨هـ)
١٧- عقيدة السلف للصابوني (ت٤٤٩هـ)
١٨- الاعتقاد للبيهقي (ت٤٥٨هـ)
١٩- الأسماء والصفات للبيهقي (ت٤٥٨هـ)
٢٠- العلو للذهبي (ت٧٤٨هـ)

وطبع هذا الفهرس من دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦م.

٣- فهرس الفهارس: فُهْرِست فيه أحاديث المصنف لعبد الرزاق والمصنف لابن أبي شيبة، عملتها الأستاذة أم عبد الله ومحمد بن حمزة السابقان، فهرساهما على غرار فهرس كتب السنة، دار طيبة بالرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤- إسعاف الملحّين بترتيب أحاديث إحياء علوم الدين: وضعه محمود سعيد ممدوح على حروف المعجم. طبع بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة ببيروت، ط أولى عام ١٤٠٥هـ.

٥- فهرس أحاديث الأدب المفرد للبخاري: وضعه رمزي دمشقية في جزء مستقل. من دار البشائر، ١٤٠٦هـ، كما وضع له فهرسا الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي أيضا في النسخة التي رقمها وحققها.

٦- فهرس أحاديث إرواء الغليل للألباني: وضعه أبو عبد الله طالب بن محمود في جزء مستقل، من الكويت، ط أولى عام ١٤٠٥هـ.

٧- فهرس أحاديث البداية والنهاية لابن كثير: وضعه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، على حروف المعجم وفق الطبعة الصادرة عن دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٤هـ.

٨- مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان: وضعه عبد العزيز في جزء مستقل، رتبه على حروف المعجم، طبع من مكتبة المعارف بالرياض، ط١، عام ١٤٠٤هـ.

٩- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب: وضعه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم، طبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٣٥٥هـ. كما وضع له الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً فهرسا بعنوان «الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب»، طبعه مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب، عام ١٤٠٦هـ.

١٠- فهرس أحاديث التاريخ الكبير للبخاري: قامت بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦هـ.

١١- فهرس أحاديث تفسير القرآن العظيم لابن كثير: وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي وزملاؤه في جزء مستقل، على حروف المعجم، طبع من دار المعرفة ببيروت، ط أولى، ١٤٠٦هـ، وله فهرس آخر وضعه الناشر في آخر الكتاب دار الفكر ببيروت، والتفسير في ٧ مجلدات.

١٢- فهرس أحاديث تفسير ابن جرير الطبري: وضعه ناشر التفسير في آخر المجلد الثلاثين، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٣- فهرس أحاديث تفسير الدر المنثور للسيوطي: وضعه في آخره عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ببيروت، ط١٤٠٦،١هـ.

١٤- فهرس أحاديث التلخيص الحبير لابن حجر: وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي وزميله في جزء مستقل، دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٦هـ.

١٥- فهرس أحاديث جامع الأصول لابن الأثير: وضعه يوسف الزبيبي في مجلدين، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٦- فهرس أحاديث جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في جزء مستقل، مكتبة دار اليقين بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٧- البغية في ترتيب أحاديث الحلية لأبي نعيم: وضعه عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري في جزء مستقل، طبع في القاهرة، ثم في بيروت.

١٨- فهرس أحاديث دلائل النبوة لأبي نعيم: وضعه يوسف المرعشلي وزميله وفق طبعة حيدر آباد، ورتباه على حروف المعجم ومسانيد الصحابة، في جزء مستقل.

١٩- فهرس أحاديث الزهد لعبد الله بن المبارك: وضعه المرعشلي وزميله، في جزء مستقل.

٢٠- فهرس أحاديث سنن الدارقطني: وضعه المرعشلي وزميله، دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢١- فهرس أحاديث سنن البيهقي: وضعه المرعشلي وزميله على أوائل الأحاديث ومعاجم الصحابة، في جزء مستقل.

٢٢- فهرس أحاديث شرح السنة للبغوي: وضعه محققة شعيب الأرناؤوط في مجلد مستقل، وهو المجلد ١٦، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٣٩٠هـ.

٢٣- فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي: وضعه يوسف المرعشلي وزميله على أوائل

الأحاديث ومسانيد الصحابة، في جزء مستقل على الطبعة التي حققها محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق.
٢٤- فهرس أحاديث الشفا للقاضي عياض: وضعه محققو الكتاب في آخر كل جزء، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة الغزالي، بدمشق، في عام ١٣٩٢هـ.
٢٥- فهرس أحاديث طبقات ابن سعد: وضعه محققه في آخره في مجلدين مستقلين، وفهرس للجزء من الطبقات الذي لم ينشر سابقا، وضعه محققه زياد محمد منصور، طبع هذا الأخير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٦- فهرس أحاديث علل الحديث لابن أبي حاتم: وضعه المرعشلي وزميله على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة في جزء مستقل.
٢٧- فهرس أحاديث عمل اليوم والليلة لابن السني: وضعه المرعشلي في جزء مستقل.
٢٨- معجم أحاديث الكامل لابن عدي: وضعه محققه يوسف الشيخ محمد البقاعي، وذيّل به الكتاب، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٢٩- فهرس أحاديث كشف الأستار عن زوائد مسند البزار للهيثمي: وضعه مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة ببيروت في مجلد مستقل، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٠- المرشد إلى كنْز العمال: رتبه نديم مرعشلي وابنه أسامة، في مجلدين، الشركة المتحدة للتوزيع بدمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣١- فهرس أحاديث الكنى والأسماء للدولابي: وضعه المرعشلي وزميله في جزء مستقل.
٣٢- فهرس أحاديث المبسوط للسرخسي: عمله خليل الميس في جزء مستقل ملحق بالكتاب، دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
٣٣- فهرس أحاديث مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: وضعه المرعشلي وزملاؤه، على حروف المعجم ومسانيد الصحابة.
٣٤- فهرس أحاديث مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر للمروزي باختصار المقريزي: وضعه المرعشلي وزميله في جزء مستقل.
٣٥- فهرس أحاديث المستدرك للحاكم: وضعه المرعشلي وزميله على المعجم والمسانيد، في جزء مستقل.
٣٦- فهرس أحاديث مسند أبي داود الطيالسي: وضعه المرعشلي وزميله على المعجم، دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦هـ.
٣٧- فهرس أحاديث مسند أبي يعلى الموصلي: لمحققه حسين سليم أسد، على المعجم والمسانيد، وذيل به كتابه، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٨- فهرس أحاديث مسند أحمد: أعده أبو هاجر زغلول، دار الكتب العلمية في بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣٩- فهرس أحاديث مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي: أعده الألباني، ووضعه في آخره.

٤٠- إيقاف الأخيار على أحاديث مشكل الآثار للطحاوي: وضعه نبيل منصور البصارة، طبعته دار الدعوة، ط أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤١- فهرس أحاديث المطالب العالية لابن حجر: أعده المرعشلي وزميله على المعجم والمسانيد في جزء مستقل.

٤٢- فهرس أحاديث المعجم الصغير للطبراني: وضعه عبد العزيز السدحان في جزء مستقل، مكتبة دار اليقين بالرياض، ١٤٠٣هـ.

٤٣- فهرس أحاديث نصب الراية للزيلعي: أعده عدنان سليم شلاق على حروف المعجم ومسانيد الصحابة في جزء مستقل.

كيفية ومراحل التخريج من الموسوعات والفهارس:

إن كيفية ومراحل تخريج حديثٍ ما بواسطة كتب الموسوعات والفهارس الحديثية المرتبة على أوائل الأحاديث، هي نفس الكيفية والمراحل التي ذكرناها في النوعين السابقين من كتب هذه الطريقة، إلاّ أن الموسوعات والفهارس تمتاز على كتب النوعين السابقين بأنها تذكر رقم الجزء والصفحة مع مصادر الحديث أمام أطراف الأحاديث.

محاسنها:

١- سرعة معرفة مصادر الحديث المطلوب تخريجه، خاصة في « موسوعة أطراف الحديث».

٢- سرعة الوصول إلى أماكن الحديث في المصادر المحال إليها فيها، إذا وافقت طبعات تلك المصادر التي يبحث فيها عن الحديث مع طبعاتها المعتمد عليها في الموسوعات والفهارس.

٣- عدم تقيّد بعضها بعدد معين من كتب الحديث مثل موسوعة أطراف الحديث، مما يُعَرِّفك بوجود حديثك في عدد كبير من المصادر الحديثية وغيرها.

٤- تقطيع بعضها (مثل الموسوعة) الحديث إلى جمل يمكن أن يصلح كل منها حديثا مستقلا، ثم ترتيبها فيها بحسب أوائلها، مما تدارك ما يؤخذ على هذا النوع من الفهارس من أن الذي لا يعرف أول الحديث لا يمكنه الاستفادة من هذا الفهرس.

عيوبها:

١- أدنى اختلاف في أول الحديث عن أوله في معظم هذه الفهارس يجعل وصولك إلى حديثك عسيرا.

٢- عدم فهرسة الأحاديث الفعلية وأمثالها في معظم هذه الفهارس، مما فوّت علينا عددا كبيرا من الأحاديث.

الطريقة الثالثة
التخريج عن طريق الراوي الأعلى للحديث

والمقصود بالراوي الأعلى هو الذي اسمه في السند قبل رسول الله ﷺ مباشرة، وذلك الراوي قد يكون صحابياً إذا كان الحديث موصولاً، وهو الأكثر. وقد يكون تابعياً إذا كان الحديث مرسلاً، وهو الأقل. إذا أردنا تخريج حديث حسب هذه الطريقة فيجب علينا أن نعرف اسم راويه الأعلى أولاً، ثم نأتي إلى الكتب التي رُتِّبَت الأحاديثُ فيها على أسماء الصحابة فوُضِعَت فيها تحت كل صحابي أحاديثُه، (وتحت كل تابعي مراسيلُه كما في تحفة الأشراف).

أنواع كتب هذه الطريقة

كتب هذه الطريقة على خمسة أنواع:
١- كتب المسانيد.
٢- كتب المعاجم.
٣- كتب الأطراف.
٤- كتب التراجم التي أخرجت بعض الأحاديث للمترجم لهم من الصحابة والتابعين.
٥- كتب الفهارس التي عملت على مسانيد الصحابة.

أولاً- كتب المسانيد:

تعريف المسانيد: هي جمع مسند - بضم الميم، وفتح النون -، وهو:
في اللغة: مأخوذ من «سَنَد». قال ابن فارس: «السين والنون والدال أصل واحد، يدل على انضمام الشيء إلى الشيء»[٩٤]. وقال الزبيدي: «المسند معتمد الإنسان»[٩٥].
وفي اصطلاح المحدثين يطلق على ثلاثة معان:

أ- الكتاب الذي ضُمَّت فيه أحاديث كل واحد من الصحابة[٩٦] **بعضها إلى بعض في مكان واحد**؛ وإن اختلفت درجاتها من صحة، وحسن، وضعف، فالمسند حينئذ اسم مفعول من «أسند يسند إسنادا»[٩٧].

---

٩٤ ابن فارس: مقاييس اللغة: ١٠٥/٣.
٩٥ الزبيدي: تاج العروس: ٣٨١/٢ - ٣٨٢.
٩٦ أي الصحابة المذكورين في ذلك الكتاب، لا جميع الصحابة على الإطلاق فإنه من الصعوبة بمكان.
٩٧ انظر: الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي: ٢٨٤/٢. وابن الصلاح: مقدمته: ص ٢٧٥. والسيوطي: تدريب الراوي: ٤٢/٢، ١٥٤. والكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٦٠.

والمسانيد بهذا المعنى هي التي تهمنا لهذه الطريقة، وهي كتب هذه الطريقة، وكلها كتب أصلية ما عدا «جامع المسانيد والسنن» لابن كثير، و»جمع الجوامع» للسيوطي، فإن الأول شبه أصلي، والآخر غير أصلي.

ومن أمثلة مسانيد الصحابة:

١- المسند: للربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي (توفي نحو سنة١٧٠هـ)، اشتمل على (٦٥٤) حديثاً. ورتبه الشيخ أبو يعقوب الوارجلاني (ت٥٧٠هـ) على الأبواب كالجوامع، وضم إليه زيادات من مرويات الربيع عن ضمام عن جابر، ومرويات أفلح عن أبي غانم وغيره، ومراسيل جابر بن زيد.

٢- المسند: لأبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت٢٠٤هـ)، وهو من جمع بعض تلامذته، ويضم مسانيد حوالي (١٧٧) صحابيا، و(٢٧٦٧) حديثا. ورتب الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت١٣٧١هـ) أحاديثه على الأبواب الفقهية، وسماه «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود»، وكلاهما مطبوع.

٣- المسند: للحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت٢١٩هـ)، يضم مسانيد (١٨٠) صحابياً، و(١٣٠٠) حديثاً، حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله.

٤- المسند: للإمام إسحاق بن راهويه[٩٨] المروزي النيسابوري (ت٢٣٨هـ)، يوجد الجزء الرابع منه في دار الكتب المصرية تحت رقم٤٥٤ حديث، وطبع ١٤١٠هـ بتحقيق د. عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ويحتوي على ما تبقى من مسند أبي هريرة، وهو ٥٤٢ حديثاً، ومن مسند عائشة ١٢٧٢ حديثاً بالمكرر.

٥- المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت٢٤١هـ)، روى فيه عن (١٠٥٦) صحابياً وصحابيةً[٩٩]. قيل: عدد أحاديثه ٤٠٠٠٠ بالمكرر. وقيل: ٣٠٠٠٠، وفيه زيادات ابنه عبد الله، ويسيرٌ من زيادات أبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي (ت٣٦٨هـ) راوي المسند عن عبد الله[١٠٠]. وكل ما جاء في أوله: «حدثني عبد الله، ثني أبي» فهو مسند أحمد، مثلا قول القطيعي: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، قال: حدثنا وكيع». ويقال في التخريج: «أخرجه أحمد في مسنده عن شيخه وكيع»، فيؤخذ من بعد «أبي» من السند. وما جاء فيه: «حدثني عبد الله»

---

٩٨ سئل: لم قيل له: «ابن راهويه»؟ فقال: إن أبي ولد في الطريق، فقالت المراوزة: «راهويه» [راه بالفارسية: الطريق. وويه: صاحب، يعني صاحب الطريق]. وفي فوائد ابن رُشيد: مذهب النحاة في هذا وفي نظائره: فتح الواو وما قبلها، وسكون الياء، ثم هاء [سِيبْوَيْهْ، نِفْطَوَيْهْ]، والمحدثون ينحون به نحو الفارسية فيقولون: هو بضم ما قبل الواو، وسكونها، وفتح الياء، وإسكان الهاء [راهُوْيَهْ، ابن مردُوْيَهْ، ابن منجُوْيَهْ]، فهي هاء على كل حال، والتاء خطأ. انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٣٣٨/١. وما بين المعكوفين مني لمزيد توضيح.

٩٩ ابن عساكر: ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر، ط أولى، ١٩٨٩م.

١٠٠ انظر: الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص١٨. وهذا اليسير هو أربعة أحاديث حسبما ذكر ابن حجر في عدة مواضع من كتابه: «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، الأول: ج١، ص٢٧٥، رقم١٥٥، والثاني: ج٦، ص٧٤، رقم٧٧٨١، ولم أَجِدهما في المسند. والثالث: ج٧، ص٧٨، رقم٨٨٢٣، وهو موجود في المسند برقم٢٢٣٩٩، والرابع: ج٩، ص٢٢٩، رقم١٢١١١، وهو غير موجود في المسند.

فقط بدون «أبي» فهو زيادات عبد الله، مثلا قول القطيعي: «حدثنا عبد الله، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي». ويقال: «أخرجه عبد الله في زياداته على مسند أبيه عن شيخه محمد بن أبي بكر المقدمي»، فيؤخذ من بعد عبد الله من السند. وما لم يجئ فيه عبد الله، ولا «أبي» فهو زيادات القطيعي، مثلا قول القطيعي: «ثنا الفضل بن الحباب». ويقال: «أخرجه القطيعي في زياداته على مسند أحمد عن شيخه الفضل بن الحباب».

وعدد أحاديثه في الطبعة المرقمة (٢٧١٠٠) طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، وقد رتب أحاديثه الشيخ البنّا على الأبواب الفقهية، وسماه «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني» في ٢٤ جزءاً في ١٤ مجلداً، وهو أيضا مطبوع.

٦- المسند: للإمام عبد بن حميد الكِسّي (ت٢٤٩هـ)، له مسندان: كبير، وصغير وهو المسمى بالمنتخب وهو المطبوع، وأما الأول فلا يعرف عنه شيء، ويضم المنتخب (١٥٠) صحابيا، و(١٥٩٤) حديثا.

٧- المسند: للإمام بقي بن مخلد الأندلسي القرطبي (ت٢٧٦هـ)، رتبه على الأبواب داخل كل مسند صحابي، فهو بذلك مسند ومصنف، قال ابن حزم: «روى فيه عن ألف وثلاثين صحابياً ونيِّف، ورتبه على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنف، ليس لأحد مثله»[١٠١].

٨- المسند المعلل الموسوم: البحر الزخار في مسند البزار: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار البصري (ت٢٩٢هـ) بدأ يطبع منه ما وجد بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط١ - ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٩- المسند: لأبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى (ت٣٠٧هـ)، له مسندان: كبير، صغير وهو المطبوع، ويضم (٧٥١٧) حديثا بترقيم إرشاد الحق الأثري.

١٠- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، جمع فيه بين الأصول الستة ومسند أحمد ومسند البزار ومسند أبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني، وقال الكتاني: «وربما زيد عليها من غيرها»، ورتبه على حروف المعجم، يذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب وما تيسر من غيرها[١٠٢]. وهو مطبوع.

١١- جمع الجوامع: للسيوطي (ت٩١١هـ)، قسم الأحاديث الفعلية منه فقط لأنها رتبت على أسماء الصحابة، كما تقدم في الطريقة الثانية.

ويلحق به كتب المسانيد الخاصة بصحابي واحد، مثل:

١- مسند أبي بكر الصديق: لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي (ت٢٩٢هـ)، يضم ١٤٠ حديثاً، طبع المكتب الإسلامي بدمشق، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٢- مسند عمر بن الخطاب: لأبي يوسف يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ) وهو جزء من المسند المعلل له، طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

---

١٠١ المصدر السابق: ص ٧٤ - ٧٥.

١٠٢ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٧٥ - ١٧٦.

٣- مسند عبد الله بن عمر: لأبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي (ت٢٧٣هـ)، ويضم ٩٧حديثاً، طبع دار النفائس بيروت، ط٤، ١٩٨٣م.

٤- مسند عائشة: لعبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني (ت٣٦١هـ) يضم مائة وحديثين، طبع مكتبة دار الأقصى بالكويت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥- مسند سعد بن أبي وقاص: لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادي (ت٢٤٦هـ) بتحقيق عامر حسن صبري، يضم ١٣٠ حديثاً مرفوعاً أو في حكم المرفوع، و٤ آثار.

٦- مسند عبد الله بن أبي أوفى: لأبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد (ت٣١٨هـ): يضم ٤٦ حديثا، طبع في الرياض بتحقيق سعد بن عبد الله آل حمد، ط١، ١٤٠٨هـ.

٧- مسند أسامة بن زيد: لأبي القاسم البغوي (ت٥١٦هـ) يضم ٥٤ حديثا، طبع بتحقيق حسين بن أمين بن المندوه، من دار الضياء بالرياض (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

٨- ويلحق به أيضا تهذيب الآثار للطبري (ت٣١٠هـ) لم يكمله، وطبع منه ما وجد.

ب- الكتاب الذي أحاديثه مسندة (أي لها إسناد متصل) إلى رسول الله ﷺ، ومرتبة على الأبواب الفقهية[١٠٣] مثل المسند للإمام عبد الله بن المبارك وغيره. والمسانيد بهذا المعنى ليست من كتب هذه الطريقة، وإنما هي من كتب الطريقة الرابعة كما سيأتي.

جـ- الكتاب الذي أُسْنِدَتْ فيه أحاديثُ مجردةٌ عن الأسانيد في كتابٍ: ورتبت أحاديثه على الكلمات، من غير تقيد بحرف، أو على الحروف، وتسميته بالمسند جاءت على أنه مصدر ميمي[١٠٤]، فمسند الشهاب – مثلاً – معناه إسناد أحاديث كتاب الشهاب، والمسانيد بهذا المعنى أيضا ليست من كتب هذه الطريقة، ومن أمثلتها:

١- مسند الشهاب: لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي، قاضي مصر (ت٤٥٤هـ): الشهاب كتاب لطيف، جمع فيه (١٢٠٠) حديث من الأحاديث القصار في الحكم والوصايا والمواعظ والآداب، وهي محذوفة الأسانيد، مرتبة على الكلمات من غير تقيّد بحرف (أي لم تكن تلك الكلمات مرتبة على حروف الهجاء)، ثم أسندها القضاعي نفسه، وسماه «مسند الشهاب» وهو مطبوع. ورتبه المناوي على حروف الهجاء، وأضاف إلى ذلك بيان المخرجين، وسماه «إسعاف الطلاب بترتيب الشهاب»[١٠٥]، وهو من كتب الطريقة السادسة.

٢- مسند الفردوس: لأبي منصور شهردار بن شيرويه الهمداني الديلمي (ت٥٥٨هـ): هو من كتب الطريقة الثانية كما تقدم التعريف به فيها.

---

١٠٣ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٢٨١/١.

١٠٤ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٤٢/١. والكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٧٤.

١٠٥ الكتاني: الرسالة: ص ٧٦.

ثانياً– كتب المعاجم:

في اللغة: هي جمع مُعْجَم، وهو: مأخوذ من «أعجم فلان الكتاب» أي نقّطه أي أزال عجمته بالنقط. ومنه حروف المعجم أي حروف الإعجام على أن المعجم مصدر ميمي كالمدخل، أي من شأنها أن تعجم. ويقال: «كتاب معجم» أي منقط[١٠٦].

وفي اصطلاح المحدثين: هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب أسماء الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف المعجم[١٠٧]، وهذا هو سبب تسميته بالمعجم.

وعلى هذا فإن كتاب المعجم الذي تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة هو من نوع المسانيد – بالمعنى الأول – بفرق أن أسماء الصحابة في المسانيد ليست مرتبة على ترتيب معين. وأمثال هذه المعاجم هي التي تعنينا في هذه الطريقة.

أما المعاجم التي جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أسماء الشيوخ مثل المعجمين الأوسط والصغير للطبراني، وغيرهما؛ وسوف يأتي ذكرها في الطريقة السادسة إن شاء الله، أو البلدان مثل معجم البلدان لأبي سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ) وغيرها[١٠٨]، وهذه لا توجد، فنضرب عن ذكرها صفحاً.

المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة:

١– معجم الصحابة: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧هـ). لا أعرف عنه شيئا.

٢– معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت٣٥١هـ): يوجد مخطوطاً – إلاّ قدرا يسيرا منه –، يجري تحقيقه حالياً في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، أخرج فيه عن كل صحابي بعض الأحاديث من مروياتهم.

٣– المعجم الكبير: للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ): يقال: إنه أورد فيه ستين ألف حديث، وهو أكبر معاجم الدنيا، قدّم أحاديث الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم، ماعدا أحاديث أبي هريرة فإنه أفردها بتصنيف مستقل. وطبع من الكبير ٢٠ جزءا، ولا زالت الأجزاء: (١٣، ١٤، ١٥، ٢١، ١٦) مفقودة، وكذلك مسند أبي هريرة أيضا مفقود.

٤– معجم الصحابة: لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن لال، الهمداني (توفي بنواحي عكا بالشام ٣٩٨هـ): قال ابن شهبة في تاريخه في هذا المعجم: «ما رأيت شيئا أحسن منه»[١٠٩]، لا أعرف عنه شيئاً.

---

١٠٦ انظر: الزبيدي: تاج العروس: ٣٩١/٨.

١٠٧ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٣٥.

١٠٨ المصدر السابق: ١٣٦ – ١٣٨.

١٠٩ المصدر السابق: ص ١٣٦. ومعاجم أخرى في الصحابة ذكرها الكتاني: ص ١٣٦.

ثالثاً– كتب الأطراف:

في اللغة: هي جمع طَرَف، وهو: الناحية، وطائفة من الشيء[110].

وفي اصطلاح المحدثين: طرف الحديث: هو جزء الحديث الدال على بقيته[111]، سواء كان ذلك الجزء من ألفاظ الحديث مثل: «بني الإسلام على خمس...»، و»الإيمان بضع وسبعون شعبة...»، و»الدين النصحية...»، ونحوها، أو وضع له مؤلف كتاب الأطراف عنواناً مثل: «حديث جبريل» و»حديث النغير» ونحوهما.

كتب الأطراف: هي الكتب التي يجمع فيها مؤلفوها أحاديث كتاب، أو كتابين، أو أكثر، مقتصرين على ذكر الطرف منها الدال على بقيتها، مرتبين إياها على أسماء الصحابة، أو التابعين، مع ذكر جميع أسانيد كل حديث موجود في تلك الكتب عند ذكر الطرف منه[112]، وهم إما يذكرون جميع رجال أسانيدها كما في تحفة الأشراف، أو بعض رجالها كما في ذخائر المواريث.

قولنا: «أحاديث كتاب» مثل «أطراف صحيح ابن حبان للعراقي، وغيره.

وقولنا: «كتابين» مثل كتاب «أطراف الصحيحين لأبي محمد الواسطي»، وغيره.

وقولنا: «فأكثر» مثل كتاب «الإشراف على معرفة الأطراف – أطراف السنن الأربعة – لابن عساكر»، وكتاب «أطراف الكتب الستة لأبي الفضل المقدسي»، وغيرهما.

وقولنا: «مرتبين إياها على أسماء الصحابة» أي جامعين أحاديث كل صحابي من تلك الكتب في مكان واحد مثل كتب المسانيد، فجميع أحاديث أبي بكر الصديق –مثلا – الواردة في تلك الكتب، ثم جميع أحاديث عمر بن الخطاب فيها، ثم جميع أحاديث عثمان فيها، وهكذا، أما ترتيب أسماء الصحابة الذين لهم رواية في تلك الكتب فهو على حروف المعجم.

وقولنا: «أو التابعين» ذلك إذا كان الراوي الأعلى هو التابعي، كما في تحفة الأشراف.

وقولنا: «مع ذكر جميع أسانيد كل حديث..» مثلا إن كان لحديث خمسة أسانيد وطرق في تلك الكتب فيذكرون هذه الأسانيد الخمسة مجتمعة تحت ذلك الحديث.

المؤلفات في الأطراف:

لقد نشأت فكرة كتابة الأطراف منذ وقت مبكر في عهد التابعين، يقول محمد بن سيرين (ت١١٠ﻫ) «كنت ألقى عَبِيدة (هو ابن عمرو السلماني ت٧٢ﻫ) بالأطراف فأسأله»[113]. ويقول عبد الله بن عون (ت١٥١ﻫ): «دخلت على إبراهيم النخعي (ت٩٥ ﻫ وهو يكره كتابة الحديث)، فدخل عليه حماد (ابن أبي سليمان ت١٢٠ﻫ)، فجعل يسأله ومعه أطراف، فقال: ما هذا؟ قال: إنما هي أطراف. قال:

---

١١٠ ابن فارس: مقاييس اللغة: ٤٤٧/٣. والفيروزآبادي: القاموس المحيط: ١٧٣/٣.

١١١ مأخوذ من: السيوطي: التدريب: ١٥٤/٢.

١١٢ مأخوذ من المصدر السابق :١٥٥/٢، و: الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٦٧.

١١٣ أخرجه ابن أبي خيثمة في كتابه «العلم»: ص١٤١، وأحمد في العلل: ١١/٢، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: ص ٩٢.

ألم أنهك عن هذا؟[114]. ثم نجد إبراهيم النخعي هذا يجيزه، يقول منصور بن المعتمر (ت١٣٢هـ) عن إبراهيم النخعي قال: «لا بأس بكتابة الأطراف»[115].

وكانوا يهدفون به إلى مذاكرة الحديث وحفظه كما قال الحافظ ابن حجر[116]، وانتشرت هذه الطريقة لمذاكرة الحديث مع انتشار الرواية جنباً إلى جنب، ثم تطور بعد أن تم جمع الحديث في الدواوين الكبيرة، فتوجهت عنايتهم إلى جمع طرق الأحاديث من كتب عديدة، وتصنيفها على أطراف متونها، تسهيلاً الاطلاع على طرق عديدة للحديث في مكان واحد.

ومن أشهر كتب الأطراف (وهي كلها شبه أصلية):

١- أطراف الصحيحين: لأبي مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ).

٢- أطراف الصحيحين: لأبي محمد الواسطي خلف بن محمد بن علي (ت٤٠١هـ).

٣- أطراف الكتب الستة: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، جمع فيه أطراف البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

٤- الإشراف على معرفة الأطراف: لأبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، جمع فيه أطراف السنن الأربعة: أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج المزي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن الدمشقي (ت٧٤٢هـ)، سوف نتحدث عنه بالتفصيل إن شاء الله.

٦- أطراف صحيح ابن حبان: لأبي الفضل العراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ).

٧- إتحاف المهَرة الخِيَرة بأطراف المسانيد العشرة: لأبي العباس البوصيري أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٨٤٠هـ)، جمع فيه أطراف مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد، ومحمد بن يحيى العدني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، وهو مخطوط.

٨- إتحاف المهرة بأطراف العشرة: لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، سوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل إن شاء الله.

٩- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، جمع فيه أطراف مسند أحمد بن حنبل، أفرده من كتابه السابق «إتحاف المهرة بأطراف العشرة».

١٠- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: للنابلسي عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الدمشقي (ت١١٤٣هـ)، جمع فيه أطراف سبعة كتب: الكتب الستة وموطأ الإمام مالك، وسوف نتحدث عنه قليلاً فيما بعد بإذن الله.

---

١١٤ أخرجه ابن سعد في طبقاته: ٢٧٢/٧، والدارمي في مقدمة سننه: ١٢٠/١.

١١٥ أخرجه ابن أبي خيثمة في كتابه «العلم»: ص ١٤١، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: ص ٩٢.

١١٦ انظر: ابن حجر: مقدمة إتحاف المهرة (ل١/أ – نقلًا عن كتاب المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار للدكتور أبي بكر عبد الصمد عابد: ص ٢٩. دار الفضيلة بالقاهرة، ودار التوزيع بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ).

التعريف بكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

١- مؤلفه:

أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزّي الدمشقي (٦٥٤-٧٤٢هـ).

٢- حقيقته:

إنه فهرسٌ على الأطراف لكل ما في الكتب الستة وملحقاتها من الأحاديث وأسانيدها:

أما الكتب الستة فهي: ١- صحيح البخاري. ٢- وصحيح مسلم. ٣- وسنن أبي داود. ٤- وجامع الترمذي. ٥- والسنن (المجتبى) للنسائي. ٦- وسنن ابن ماجه.

وأما ملحقاتها فيُقصَد بها:

١- تعليقات صحيح البخاري. ٥- العلل الصغير للترمذي أيضا.
٢- مقدمة صحيح مسلم. ٦- السنن الكبرى للنسائي.
٣- مراسيل أبي داود. ٧- عمل اليوم والليلة للنسائي أيضا.
٤- الشمائل للترمذي. ٨- خصائص عليّ للنسائي أيضا.

وهكذا اشتمل كتاب «تحفة الأشراف» على أطراف (١٤) كتاباً وملحقاً، وبلغ عدد الصحابة الذين لهم رواية في هذه الكتب وملحقاتها (٩٨٦) صحابياً، و(٤٠٥) تابعين. كما بلغ عدد أحاديثها مع المكررات (١٩٦٢٦) مسندا ومرسلا: المسندة منها (١٨٣٨٩)، والمرسلة (١٢٣٧)[١١٧].

٣- الكتب التي اعتمد عليها:

ألفه الإمام المزي معتمداً على ثلاثة كتب، وهي:

أ- أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ)
ب- أطراف الصحيحين لأبي محمد الواسطي (ت٤٠١هـ)
جـ- الإشراف على معرفة الأطراف لابن عساكر (ت٥٧١هـ)

جمع بين هذه الثلاثة، وأصلح ما عثر عليه فيها من وهم أو غلط، وزاد عليها ما فاتها من الأحاديث والكلام عليها، ميز هذه الزيادات بحرف (ز)، كما استدرك على ابن عساكر، وميز استدراكاته بحرف (ك).

٤- ترتيبه لأسماء الصحابة والتابعين:

رتب أسماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حروف المعجم، ثم الكنى مثل أبي أسيد، وأبي ذر، وأبي هريرة، ثم المنسوبين إلى آبائهم أو أجدادهم مثل ابن أبزي وابن الحضرمي، ثم المبهمين على

١١٧ هكذا انظر لذلك: عبد الصمد شرف الدين: مقدمة الجزء الثالث عشر للتحفة ص٨.

ترتيب أسماء الرواة عنهم مثل إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم، ثم كناهم مثل أبي البختري الطائي عن رجل، وابن سندر عن رجال منهم من أسلم، ثم النساء عن المبهمين مثل أسماء بنت أبي بكر الصديق عن رجل، ثم المبهمين عن المبهمين مثل أيوب السختياني عن شيخ من بني قشير عن عمه.

ثم يبدأ بمسانيد النساء مرتبا أسماءهن على المعجم، ثم رتب أسماء التابعين في الأحاديث المرسلة على غرار ترتيب أسماء الصحابة، وبه ينتهي الكتاب.

٥- ترتيبه لأحاديث كل صحابي وتابعي:

يذكر تحت ترجمة كل صحابي أحاديثه، ولكنه لم يرتبها على أية طريقة من طرائق الترتيب، لا على أول الحديث، ولا على الأبواب، وإنما رتبها بأن قدم الحديث الذي كثر عدد مخرجيه أولا، ثم ما يليه في الكثرة، وهكذا، فما رواه الستة يقدمه في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة على ما رواه الأربعة، وهكذا، ويرتب الكتب الستة على حسب الأصحية، فالبخاري أولا، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه.

فعل ذلك لأن غرض الكتاب لم يكن معرفة ألفاظ الأحاديث، وإنما هو جمع طرق الحديث وأسانيده في تلك الكتب الستة وملحقاتها، لذلك اهتم بترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم، وهذا هو الترتيب العام للكتاب.

ولكن إذا كان لصحابي – مثل أنس، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وغيرهم – روايات كثيرة في تلك الكتب الستة وملحقاتها فإنه رتب أحاديثه على حسب الذين رووها عن ذلك الصحابي، ورتب هؤلاء الرواة عنه على حروف المعجم مثلاً لأبي هريرة تلاميذ كثيرون، فرتبهم في ترجمته هكذا:

إبراهيم بن إسماعيل، ثم إبراهيم بن عبد الله المدني، ثم إبراهيم بن عبد الله الزهري، ثم إسحاق بن عبد الله، وهكذا ذكر جميع تلاميذه مرتبين على حروف المعجم.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عن ذلك التابعي فإنه رتبها على أسماء الآخذين عنه، ورتبهم على حروف المعجم، مثل أبي هريرة رضي الله عنه، أحد تلاميذه «ذكوان أبو صالح السمّان» له تلاميذ كثيرون في الكتب الستة وملحقاتها، فذكره في ترجمة أبي هريرة، ثم رتب تلاميذه هكذا:

إبراهيم بن أبي ميمونة، ثم بكير بن عبد الله بن الأشج، ثم حبيب بن أبي ثابت، وهكذا إلى آخرهم.

وكذلك إذا كثرت مرويات أحد أتباع التابعين عن تابعي، وتعدد الآخذون عن ذلك التابعي، فإنه رتبها على أسماء الآخذين عنه، ورتبهم على حروف المعجم، مثلا ذكوان أبا صالح السمان ذلك، من تلاميذه «سليمان الأعمش»، وله تلاميذ كثيرون في الكتب الستة وملحقاتها، فرتبهم تحت اسمه هكذا:

إبراهيم بن طهمان، ثم أسباط بن محمد، ثم إسماعيل بن زكريا، ثم جابر بن نوح، وهكذا إلى آخرهم.

وسوف يتضح الأمر جلياً في فقرة «عمل محقق الكتاب» إن شاء الله.

٦- رموزه:

لقد وضع المزي رموزاً للكتب التي كثر استعمالها من باب الاختصار، وهي:

ع : للجماعة في كتبهم الستة. تم : للترمذي في شمائله.

خ : للبخاري في صحيحه مسنداً س : للنسائي في سننه المجتبى.

خت: للبخاري في صحيحه معلقاً. سي : للنسائي في عمل اليوم والليلة.

م : لمسلم في صحيحه ق : لابن ماجه القزويني في سننه.

د : لأبي داود في سننه ز : لزيادات المزي على سابقيه.

مد : لأبي داود في مراسيله ك : لاستدراكات المزي على ابن عساكر.

ت : للترمذي في سننه

وأما الكتب التي قل استعمالها فذكرها بأسمائها هكذا: م في المقدمة. د في المراسيل أحياناً. ت في العلل الصغير. س في الكبرى. س في خصائص علي.

٧- عمل محقق الكتاب:

قد قام بتحقيق وإخراج هذا الكتاب، الشيخ عبد الصمد شرف الدين، من مدينة بهيوندي القريبة من بومبائي في الهند، ووضع لعمله في التحقيق برنامجاً خاصاً يجب معرفته على كل قارئ له وباحث، وهو:

أ- وضع النجمة على بعض الرواة:

١- نجمة واحدة قبل اسم الراوي تعني أنه راوٍ رواه عن الصحابي، وذلك الراوي يكون تابعياً في الأكثر، وقد يكون صحابيا مثل أنس بن مالك عن أبي بن كعب، فوضع نجمة واحدة قبل اسم أنس دليلاً على أنه رواه عن أبي بن كعب.

٢- نجمتان قبل اسم الراوي دليل على أنه راوٍ رواه عن التابعي.

٣- ثلاث نجمات قبل اسم الراوي معناها أنه راوٍ رواه عن تابع التابعي.

هكذا بالمثال:

أبو هريرة رضي الله عنه

- إبراهيم بن إسماعيل

- إبراهيم بن عبد الله المدني... إلى أن وصل إلى:

- حميد بن عبد الرحمن (فكتب تحته الرواة عنه هكذا):

-- سعد بن إبراهيم

–– صفوان بن سليم... إلى أن وصل إلى:

– ذكوان أبو صالح السمان (فكتب تحته الرواة عنه):

–– إبراهيم بن أبي ميمونة

–– بكير بن عبد الله بن الأشج... إلى أن بلغ من تلاميذ ذكوان: سليمان الأعمش فكتب هكذا:

–– سليمان الأعمش (فكتب تحته الرواة عن الأعمش هكذا):

––– إبراهيم بن طهمان

––– أسباط بن محمد... وهكذا إلى نهاية الكتاب.

ب- ترقيم الأحاديث، والصحابة، والتابعين بأرقام تسلسلية.

ج- قوسان وما بينهما: وضع المحقق بعد رموز أصحاب الكتب وعنوان الكتاب قوسين، وكتب بينهما رقماً واحداً، فهو رقم الباب مثل: د في الخراج (٣٦) أي أخرجه أبو داود في كتاب الخراج، باب رقم٣٦، وأحياناً رقمين، فالأول رقم الباب، والثاني رقم الحديث في ذلك الباب مثل م في المغازي (٦٤: ١) أي أخرجه مسلم في كتاب المغازي، الباب رقم٦٤، والحديث رقم١، وقد يضع أثناء ذكر الطرق قوسين، وبينهما حرف الحاء، ثم رقماً هكذا مثلاً (ح ١٥٧٣) فهذا يعني الإحالة إلى رقم الحديث في التحفة، فليراجع ذلك هناك.

د- وضع المحقق في أول كل مجلد فهرساً لأسماء الصحابة والتابعين والرواة عنهم الذين جاء ذكرهم في ذلك المجلد حسب ما أوردنا في المثال السابق.

هـ- الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف: قال المحقق في مقدمته: «قد عزا المزي الأحاديث في التحفة إلى الكتب فقط، دون أبواب الكتب، فشقّ إخراجها من متون الأمهات، فتلافينا هذا الخلل بإضافة أبواب الأحاديث من كل كتاب، وحيث إننا قيدناها بأرقام الأبواب دون أسماء تراجمها عملنا هذا الكتاب (أي الكشاف) مفتاحاً لمعرفة أسماء التراجم، تقابل تلك الأرقام المقيدة أثناء كل حديث».

و- ذكر على كعب (Spine) كل مجلدٍ الاسم الأول والاسم الأخير في ذلك المجلد هكذا:

١- (أبيض - أنس)	٧- عبد الله بن مسعود - عمارة بن شبيب)
٢- (أهبان - جودان)	٨- (عمر بن الحكم - المهاجر بن قنفذ)
٣- (حابس - سعد)	٩- (ناجية - أبو هريرة)
٤- (سعد - عبد الله)	١٠- (أبو هريرة)
٥- (عبد الله بن عباس - عبد الله بن عمر)	١١- (أبو هريرة - عائشة)
٦- (عبد الله بن عمر - عبد الله بن مالك)	١٢- (عائشة - نسيبة)

١٣- (هند - يسيرة، والكنى والمبهمات من لنساء، والمراسيل ص١٣٣ - ٤٥٦)

معنى ذلك في (أبيض - أنس) مثلا أن المجلد الأول يشتمل على أحاديث الصحابة الذين أسماؤهم بين أبيض وأنس، وهكذا في المجلدات الأخرى.

٨- تنبيه على اختلاف بين نُسَخ المؤلف لكتب الحديث وبين نسخها المتداولة:

قد يوجد اختلاف بين بعض عناوين الكتب وترتيبها في التحفة، وبين تلك العناوين وترتيبها في الكتب الستة المتداولة بأيدينا، فلا يُتَشَوَّشَنَّ من ذلك، فإن ذلك التشوش يزول بشيء من التفكير، أو بمراجعة ذلك العنوان تحت ذلك الكتاب في الكشاف، وتطبيقه مع الكتاب المتوفر.

٩- طبع الكتاب:

وطبعته الدار القيمة بومبائي بالهند بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين في ١٣ مجلدا، وأعيد تصويره في دمشق، وبأسفله «النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر»، قيد فيه إضافات سقطت من المزي، وصوّب أوهاماً وقع فيها المزي، ونبّه على مخالفات المزي في ألفاظ الحديث، لذلك إذا وجد الباحث حديثه في التحفة فيجب عليه أن ينظر أسفل الصفحة، ويقرأ ما كتبه ابن حجر حول ذلك الحديث.

١٠- نموذجان من الكتاب:

أ- النموذج الأول للصحابي قليل الرواية:

١٩- ومسند

أمية بن مخشي أبي عبد الله الخزاعي عن النبي ﷺ

د س

١٦٤ **حديث:** كان النبي ﷺ جالساً، ورجل يأكل، فلم يسم... الحديث د في الأطعمة (١٦: ٤) عن مؤمل بن الفضل الحراني، عن عيسى.

بن يونس، عن جابر بن صبيح، عن المثنى بن عبد الرحمن الخزاعي، عن عمه أمية به. س في الوليمة (في الكبرى) عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن جابر بن صبيح، قال: حدثني مثنى بن عبد الرحمن الخزاعي، قال: حدثني جدي أمية بن مخشي - وكان من أصحاب النبي ﷺ - بنحوه

فالرقم (١٩) هو الرقم المسلسل للصحابة الذين لهم رواية في الكتب الستة وملحقاتها، فرقم أمية هذا هو التاسع عشر في تحفة الأشراف.

والرقم (١٦٤) قبل كلمة «حديث» هو الرقم المسلسل لأحاديث تلك الكتب في تحفة الأشراف.

والرمز (دس) تحت ذلك الرقم: يعني التخريج الإجمالي لذلك الحديث، أي أخرجه أبو داود في سننه، والنسائي في سننه، ولا يوجد عند غيرهما من تلك الكتب الستة وملحقاتها.

ثم ذكر من الحديث ما يدل على بقيته، ثم كتب ثلاث نقاط (...) إشارة إلى أن للحديث بقية، ثم ذكر كلمة «الحديث» ومعناه: «أكمل الحديث» أو نحوه.

ثم شرع في تخريج الحديث بالتفصيل فقال:

د في الأطعمة (١٦: ٤) أي أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأطعمة، في الباب رقم ١٦، والحديث رقم ٤ في ذلك الباب. ثم ذكر سند أبي داود بالكامل أي من شيخه إلى أمية صاحب الترجمة، وكلمة «به» في آخره تعني «بنفس اللفظ الذي ذكره بعد كلمة - حديث».

س في الوليمة (في الكبرى) أي أخرجه النسائي في سننه الكبرى، في كتاب الوليمة، ثم ذكر سنده بالكامل أي من شيخه إلى أمية صاحب الترجمة. وكلمة «بنحوه» تعني: «بنحو ذلك اللفظ».

وقد اصطلح المحدثون على ذكر لفظ «مثله» إذا كان لفظ الحديث المخرّج مثل لفظ الحديث المطلوب تخريجه، وعلى ذكر لفظ «نحوه» إذا كان لفظهما مختلفاً، والمعنى واحداً.

ب - النموذج الثاني للصحابي كثير الرواية:

نختار من أحاديث أبي هريرة ﵁ هذا النموذج، فكتبه هكذا:

-- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة

--- إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة

س م خ ١٣١٠١ **حديث**: سئل النبي ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «جهاد في سبيل الله». قيل: ثم ماذا؟ قال:

«ثم حج مبرور». خ في الإيمان (٨٨) عن أحمد بن يونس - وموسى بن إسماعيل - وفي الحج (٤: ١) عن عبد العزيز بن عبد الله - م في الإيمان (٣٥: ١) عن منصور بن أبي مزاحم - ومحمد بن جعفر بن زياد الوركاني - س فيه (الإيمان ١: ١) مختصر عن عمرو بن علي، عن عبد الرحمن بن مهدي - ستتهم عنه به.

--: هاتان النجمتان تعنيان أن المذكور بعدهما هو راوٍ عن راوٍ عن الصحابي أي تابع التابعي هنا.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: هو ترجمة (أي عنوان) الراوي عن الراوي عن أبي هريرة.

---: هذه النجمات الثلاث تعني أن المذكور بعدها هو راوٍ عن راوٍ عن راوٍ عن الصحابي أي تابع تابع التابعي هنا.

إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: هو ترجمة الراوي عن الراوي عن الراوي عن أبي هريرة.

١٣١٠١ وتحته خ م س: تقدم بيانهما في النموذج الأول. ثم خرج المزي الحديث فقال:

خ في الإيمان (٨٨) عن أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل: أي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب رقم٨٨ عن هذين الشيخين.

وفي الحج (٤: ١) عن عبد العزيز بن عبد الله: أي أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب رقم ٤، حديث رقم١ في ذلك الباب، عن شيخه عبد العزيز بن عبد الله.

م في الإيمان (٣٥: ١) عن منصور بن أبي مزاحم - ومحمد بن جعفر بن زياد الوركاني -: أي أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب رقم٣٥، حديث١، عن شيخين له: منصور بن أبي

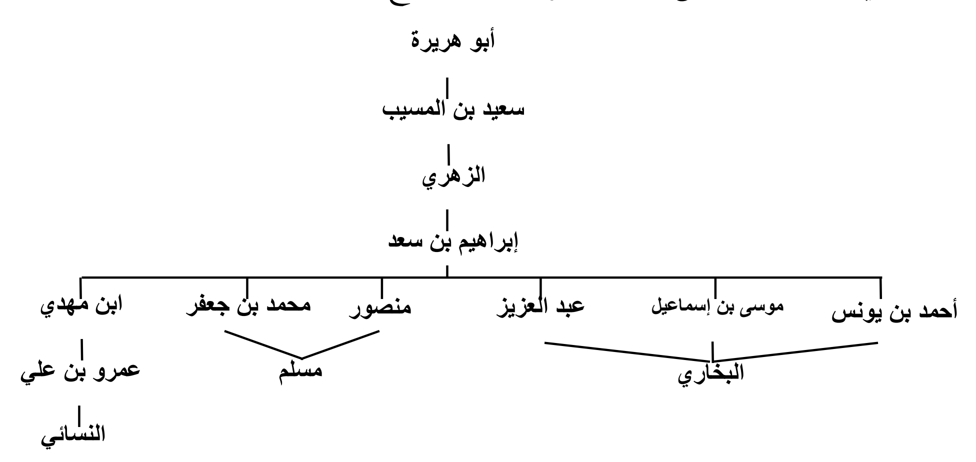
مزاحم ومحمد بن جعفر بن زياد الوركاني.

س فيه (الإيمان١: ١) مختصر عن عمرو بن علي، عن عبد الرحمن بن مهدي-: أي أخرجه النسائي في سننه المجتبى: كتاب الإيمان: باب رقم١، حديث رقم١، ولفظه مختصر عن المذكور أعلاه، عن شيخه عمرو بن علي عن عبد الرحمن بن مهدي.

ستتهم: أي أحمد بن يونس، وموسى بن إسماعيل، وعبد العزيز بن عبد الله، ومنصور بن أبي مزاحم، ومحمد بن جعفر بن زياد الوركاني، وعبد الرحمن بن مهدي.

عنه: أي عن صاحب الترجمة: أي: عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

به: أي بذلك اللفظ من الحديث. وبالشجرة يتضح أكثر:



١١- كيفية ومراحل التخريج من التحفة:

إذا أردت تخريج حديث بواسطة تحفة الأشراف فيجب عليك اتباع الآتي:

أ- أن تعرف اسم الصحابي الذي روى ذلك الحديث.

ب- ثم يجب أن تعرف هل هو من قليلي الرواية، أم من كثيري الرواية، ويعرف ذلك بالرجوع إلى فهرس أسماء الصحابة في أول كل مجلد.

ج- فإذا عرفت أنه قليل الرواية، فابحث عن الصفحة التي هو فيها، ثم تجد تحت ترجمته حديثك بالصفة التي ذكرناها في النموذج الأول السابق.

د- وإذا عرفت أنه كثير الرواية، والآخذون عنه أيضا كثيرون كأنس وأبي هريرة وغيرهما، فيجب عليك أن تعرف اسم الراوي عنه لحديثك، وإلاّ يستغرق البحث عنه وقتا أطول نوعاً ما، فإذا عرفت الراوي عنه فابحث عن الصفحة التي هو فيها، ثم تجد تحت ترجمته حديثك على الوجه الذي ذكرناه في النموذج الثاني، وكذلك إذا كان الآخذون عن الراوي عن الصحابي كثيرين فيجب عليك أن تعرف اسم الراوي عن الراوي عن الصحابي.

هـ- ثم تراجع أماكن الحديث في الكتب المحال إليها في التحفة.

و- ثم تتبع المراحل: ٦،٥، ٧ التي ذكرناها في الطريقة الأولى.

التعريف بكتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»

١- مؤلفه:

هو الإمام عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي (ولد ١٠٥٠هـ، وتوفي ١١٤٣هـ)، وألفه سنة ١١٠٢هـ في أربعة أشهر.

٢- حقيقته:

إنه اختصار لكتاب «تحفة الأشراف» للمزي، ولكن جمع فيه أطراف الكتب الستة وموطأ مالك فقط دون ملحقاتها، واشتمل الكتاب على (١٢٣٠٢) حديثاً، بينما اشتمل التحفة على (١٩٦٢٦) بالمكرر.

٣- ترتيبه لأسماء الصحابة والتابعين:

رتبه على أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم على نسق ترتيب المزي، إلا أنه قسمهم على أبواب سبعة كالآتي:

١- في مسانيد الرجال من الصحابة مرتباً أسماءهم على حروف المعجم.
٢- في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتباً للكنى على حروف المعجم.
٣- في مسانيد المبهمين منهم على ترتيب الرواة عنهم.
٤- في مسانيد الصحابيات مرتباً أسماءهن على حروف المعجم.
٥- في مسانيد من اشتهرت منهن بالكنية مرتباً للكنى على حروف المعجم.
٦- في مسانيد المبهمات منهن على ترتيب الرواة عنهن.
٧- في المراسيل مرتباً أسماء المرسلين على حروف المعجم، ثم كناهم، ثم المبهمين، ثم المبهمات، كل على حروف المعجم.

٤- ترتيبه لأحاديث كل صحابي وتابعي:

يذكر تحت ترجمة كل صحابي وتابعي أحاديثه، فيذكر طرف الحديث، ثم رموز من أخرجه من أئمة الكتب السبعة، ثم يذكر عنوان الكتاب، ثم يكتفي بذكر شيخ أولئك السبعة فقط من الإسناد،ولا يذكر بقية رجاله اختصاراً، بخلاف المزي في التحفة، وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحدٍ منهم خشية التكرار خلافاً للمزي، وإنه لم يرتب أحاديث الصحابي المكثر على أي ترتيب مما يؤدي بنا إلى تتبع جميع أحاديثه.

٥- رموزه:

خ: للبخاري في صحيحه م: لمسلم في صحيحه د: لأبي داود في سننه
ت: للترمذي في سننه س: للنسائي في سننه المجتبى هـ: لابن ماجه في سننه
ط: لمالك في موطئه

٦- نموذج منه:

نختار نفس النموذجين السابقين لتسهيل المقارنة بين أسلوبيهما في الترتيب:

النموذج الأول من حديث أمية بن مخشي الخزاعي عن النبي ﷺ:

١٢٠ (حديث) «كان النبي ﷺ جالساً، ورجلٌ يأكل فلم يسمِّ» (د) في الأطعمة عن مؤمل بن الفضل[١١٨].

النموذج الثاني من حديث أبي هريرة الحديث السابق:

٩٠٧٩ (حديث)»أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، وفيه ذكر الحج والجهاد» (خ) في الإيمان عن أحمد بن يونس،وفي الحج عن عبد العزيز بن عبد الله (م) في الإيمان عن منصور بن أبي مزاحم (س) فيه عن عمرو بن علي، و[في الحج][١١٩] عن محمد بن رافع، وفي الجهاد عن إسحاق بن إبراهيم[١٢٠].

لاحظنا من هذين النموذجين أن الذخائر يكتفي بذكر الشيوخ أصحاب الكتب التي عُمِلَ عليها، لا السند الكامل مثل التحفة. وبالمقارنة بين تخريج التحفة لحديث أبي هريرة هذا وبين تخريج الذخائر له اطلعنا على أن شيخ البخاري «موسى بن إسماعيل»، وشيخ مسلم «محمد بن جعفر» فات الذخائر ذكرهما.

وأما شيخا النسائي «محمد بن رافع وإسحاق بن إبراهيم» اللذان ذكرهما الذخائر، ويُرى - في الظاهر - أنهما سقطا من التحفة، فليس الأمر كذلك، لأنه ذكرهما تحت ترجمة «معمر بن راشد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة» في ٥٢/١٠ رقم١٣٢٨٠، لأنهما عند النسائي رويا هذا الحديث عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة[١٢١]، والترجمة المعقودة هنا في التحفة هي: «إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة».

---

١١٨ ذخائر المواريث: ١٧/١ رقم الحديث ١٢٠.

١١٩ ما بين المعكوفين مني، لعله سقط في الطباعة.

١٢٠ الذخائر: ٧٥/٤.

١٢١ انظر: النسائي: السنن: الحج، فضل الحج، ١١٣/٥ رقم ٢٦٢٤. والجهاد، ما يعدل الجهاد في سبيل الله، ١٩/٦.

التعريف بكتاب «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»[122]

١- مؤلفه:

هو الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (ت ٨٥٢هـ).

٢- حقيقته:

إنه فهرس على الأطراف لكل ما في عشرة كتب من الأحاديث وأسانيدها، على طريقة المزي في تحفة الأشراف، والكتب العشرة ورموزها فيه هي:

الكتاب	الرمز	الكتاب	الرمز
١- سنن الدارمي	(مي)	٧- سنن الدارقطني	(قط)
٢- صحيح ابن خزيمة	(خز)	٨- شرح معاني الآثار للطحاوي	(طح)
٣- المنتقى لابن الجارود	(جا)	٩- موطأ مالك	(صرح باسمه)
٤- مسند أبي عوانة	(عه)	١٠- مسند الشافعي	(صرح باسمه)
٥- صحيح ابن حبان	(حب)	١١- مسند أحمد	(صرح باسمه)
٦- المستدرك للحاكم	(كم)		

هذه أحد عشر كتاباً، وقد زاد العدد واحداً، وذلك لما فاته من النصف الثاني من صحيح ابن خزيمة، فجبره بسنن الدارقطني.

٣- مثال توضيحي منه:

من مسند أبي بن كعب رضي الله عنه، جاء في الكتاب[123]:

قيس بن عباد عن أُبَيّ

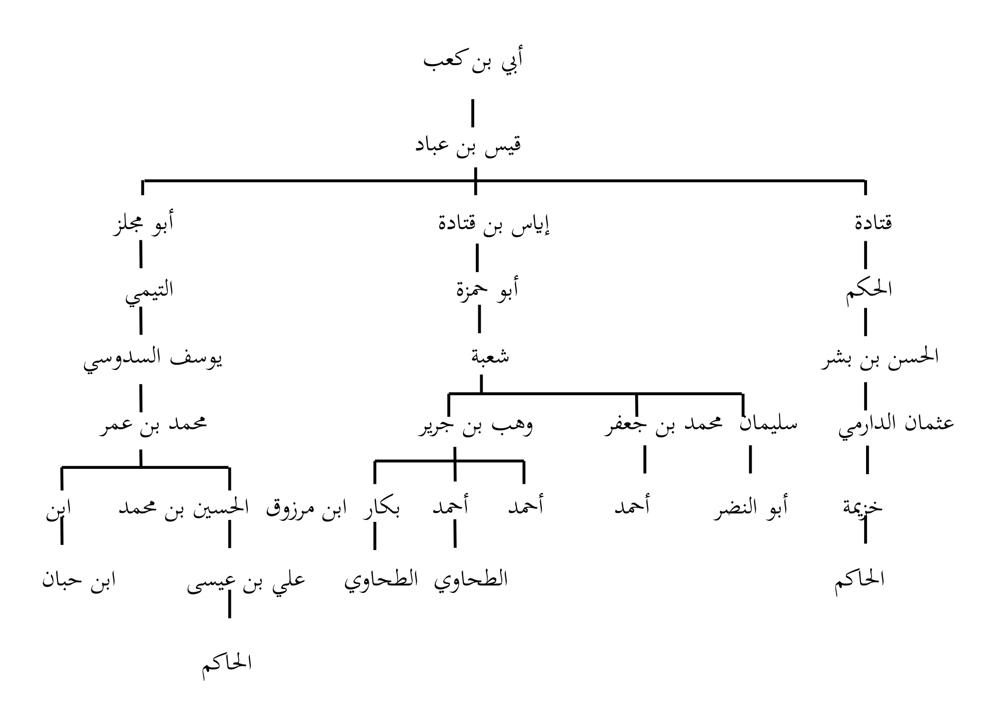
حديث (كونوا في الصف الذي يليني):

خز في (الإمامة) حدثنا محمد بن عمر بن علي بن عطاء بن مقدم، ثنا يوسف بن يعقوب السدوسي، ثنا التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، قال: بينما أنا في المسجد، في الصف المقدم، قائم أصلي، فجبذني رجل من خلفي جبذة، فنحاني وقام مقامي ... الحديث. طح (فيه) عن بكار، وابن مرزوق، قالا: ثنا وهب بن جرير، عن شعبة، عن أبي حمزة، عن إياس بن قتادة، عن قيس بن عباد، قال: قال لي أبي. فذكر المتن دون القصة. حب في (الصلاة) وفي (السادس عشر من الرابع) أخبرنا ابن خزيمة به. كم في (الصلاة) حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا الحسين بن محمد القباني، ثنا محمد بن عمر بن علي، به. وفي (المناقب) أنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا الحسن بن بشر، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن قيس بن عباد، بمعناه. رواه أحمد عن سليمان بن داود ومحمد بن جعفر ووهب بن جرير كلهم عن شعبة، به. وإليكم شجره أسانيده:

---

١٢٢ والكتاب يحقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأتوقع نشره قريباً.

١٢٣ منقول من الدكتور أبي بكر عبد الصمد عابد: المدخل إلى تخريج الأحاديث: ص ٣٨.



رابعاً- كتب التراجم التي أخرجت بعض أحاديث من تترجم لهم:

إن هذه الكتب - كما ترى - ليست كتب حديث، وإنما هي كتبٌ لتراجم الرواة من الصحابة والتابعين وغيرهم، ولكن اعتنى أصحابها بذكر أحاديث وآثار تُرْوَى من طريق صاحب الترجمة، وأهمها:

كتب هذا النوع:

١- الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد البغدادي (ت٢٣٠هـ).
٢- حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).
٣- تاريخ بغداد لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).
٤- تاريخ دمشق لابن عساكر أبي القاسم الدمشقي (ت ٥٧١هـ).

وغيرها من كتب الرجال والطبقات، وما على شاكلتها.

الأحاديث في كل هذه الكتب بأسانيد مؤلفيها، وأسماء المترجم لهم مرتبة على حروف المعجم، ما عدا طبقات ابن سعد، فإنه مرتب على الطبقات، إلا أن بعض المتأخرين عملوا لأحاديثه والمترجم لهم فهرساً على حروف المعجم، مما سهَّل البحث عن الأحاديث فيه، فجزاهم الله خيراً.

خامساً- كتب الفهارس التي عملت على أسماء الصحابة:

تقدم ذكر تسعة فهارس مرتبة على أسماء الصحابة في النوع الثالث لكتب الطريقة الثانية، فلتراجع هناك.

كيفية التخريج من كتب النوعين الأخيرين:

إذا أردت تخريج حديث من هذه الكتب، فابحث عنه في ترجمة راويه الصحابي في كتب التراجم، واسمه في كتب الفهارس، فإذا وجدت صحابيَّ حديثك، فتتبع ترجمته أو اسمه ربما تجد فيها حديثك، فإذا وجدته فخرجه منها حسب الكيفية التي ذكرتها في الطريقة الأولى للتخريج.

محاسن كتب هذه الطريقة:

١- امتازت مسانيد ومعاجم الصحابة بجمع أحاديث الصحابي مجتمعةً في مكان واحد.
٢- إنها اشتملت - خاصة مسند أحمد وأبي يعلى، ومعجم الطبراني - على عدد كبير من الأحاديث.
٣- امتازت كتب الأطراف بجمع أسانيد الحديث المختلفة الواردة في كتبها مجتمعة في مكان واحد مما يسهِّل على الباحث معرفة ما إذا كان ذلك الحديث غريباً، أو عزيزاً، أو مشهوراً حسب أسانيده في تلك الكتب التي عُمِلت عليها كتب الأطراف، لا على الإطلاق.
٤- وامتازت كتب الأطراف أيضاً بتعريف الباحث بمن أخرج الحديث من أصحاب تلك الكتب التي وضعت عليها كتب الأطراف، ومواضع الحديث فيها.
٥- وامتازت كتب الأطراف أيضاً بتعريف الباحث بعدد أحاديث كل صحابي في تلك الكتب.

عيوبها:

١- عدم إمكان الوصول إلى الحديث المطلوب إذا لم يكن يعرف الباحث اسم الراوي الأعلى للحديث من الصحابة والتابعين في جميع كتب هذه الطريقة.
٢- عدم معرفة شواهد الحديث - إن كانت - بسبب تفرقها حسب أسماء رواتها في كتب هذه الطريقة كلها.
٣- عدم استيعاب أصحاب مسانيد ومعاجم وتراجم الصحابة جميع المرويات لجميع الصحابة.
٤- ضياع وقت كثير في البحث عن الحديث في كتب مسانيد ومعاجم الصحابة، وكتب الأطراف، خاصة إذا كان صحابيه من المكثرين.
٥- تكرار الحديث الواحد في أكثر من موضع في المسانيد والمعاجم والأطراف حسب طرقه وأسانيده المختلفة، لذا يجب تصفح أحاديثه كلها في المعجم الكبير وكتب التراجم، أو الاستعانة بالمعجم المفهرس لمسند أحمد، أو الاستعانة بفهرس الأحاديث للمسانيد الأخرى، أو الاستعانة بفهرس أحاديث تحفة

الأطراف، كل ذلك لكي يتسنى للباحث تخريج ذلك الحديث من جميع الأماكن التي تكرر فيها من تلك الكتب.

٦- عدم ذكر كتب الأطراف الحديثَ بلفظه، أو بكامله غالباً كما هو في مصادره الأصلية.

الطريقة الرابعة
التخريج عن طريق موضوع الحديث

المقصود من موضوع الحديث ما يحتوي عليه الحديث من معنىً وحكمٍ، كأن يكون الحديث في عقيدة من العقائد، أو في حكم فقهي يتعلق بالعبادات كالصلاة، والزكاة، والصوم ونحوها، أو بالمعاملات كالنكاح، والبيع، وما يشبههما، أو بالآداب والأخلاق، أو يتعلق بالسير والمغازي، أو بالزهد والرقائق، أو بالفضائل والمناقب، أو بالتاريخ، أو بالتفسير، أو غيرها من الموضوعات والأبواب العلمية الأخرى.
إذا أردنا تخريج حديثٍ بهذه الطريقة فيجب علينا أولاً معرفة موضوع الحديث المطلوب تخريجه، ثم نأتي إلى الكتب المؤلفة على الموضوعات العلمية والأبواب الفقهية.
ويرجع إلى هذه الطريقة - خاصة — عند ما لا يعرف الباحث عن حديثه إلا المعنى، أو عند كتابة موضوع أو بحث تتعلق به أحاديث كثيرة، وليس عند الباحث معرفة مسبقة بها كلها؛ وإن عرف البعض منها، ليجمع أكبر قدر ممكن من الأحاديث في موضوع بحثه.

أنواع كتب هذه الطريقة

عرفنا أن كتب هذه الطريقة هي: التي رتبت على الموضوعات العلمية والأبواب الفقهية، وهي تنقسم إلى عدة أقسام يمكن تصنيفها كالآتي:

القسم الأول: كتب مشتملة على جميع أبواب الدين.
القسم الثاني: كتب مشتملة على أكثر أبواب الدين.
القسم الثالث: كتب خاصة بباب من أبواب الدين.

أولاً: الكتب المشتملة على جميع أبواب الدين

تعرف هذه الكتب بعدة أسماء، وهي:

١- الجوامع: جمع جامع. وهي الكتب التي تجمع كل أبواب الدين من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والآداب، والأخلاق، والزهد والرقائق، والفضائل، والمناقب، والشمائل، والسير، والمغازي، والتاريخ، والتفسير، وأمور الآخرة وما بعد الموت، وتشتمل هذه الكتب على الأحاديث المرفوعة، وكتب هذا النوع كلها أصلية ، نذكر منها ما اطلعنا عليه:

أ. الجامع لأبي عروة معمر بن راشد البصري نزيل اليمن (ت١٥٣هـ).
ب. الجامع لأبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي المتوفى بالبصرة (ت١٦١هـ).
ج. الجامع لأبي محمد عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ) مطبوع.
د. الجامع لأبي محمد سفيان بن عيينة الكوفي المكي (ت بها ١٩٨هـ).

هـ. الجامع لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ).

و. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ): اتفق العلماء على أنه أصح الكتب بعد كتاب الله، وتلقته الأمة بالقبول، وجمعه في ست عشرة سنة، وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل، ويصلي ركعتين، ويستخير الله في وضعه، وعدد أحاديثه (٧٣٩٧) بالمكرر سوى المتابعات والمعلقات، وعددها من غير المكرر (٢٦٠٢)، وعددها بالمكرر والمعلقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢)، انتقاها من ستمائة ألف حديث.

ز. الجامع المسند الصحيح: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ): اتفق العلماء على أنه يلي صحيح البخاري في الصحة وتلقي الأمة إياه بالقبول، ألفه في خمس عشرة سنة، وعدد أحاديثه حسبما قال رفيقه أحمد بن سلمة (١٢٠٠٠) حديث، وحسب قول المَيَانْجي (٨٠٠٠) حديث بالمكرر. وقيل: (٤٠٠٠) حديث بدون المكرر. وبلغ عددها حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) حديثاً، بينما عَدَّها الدكتور خليل ملا خاطر حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، فبلغ عددها (٤٦١٦) حديثاً[١٢٤]، وعلى أي كان فإنه انتقاها من ثلاثمائة ألف حديث، ووافق البخاري على تخريج ما فيه سوى (٨٢٠) حديثاً.

ح. الجامع: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ): يضم (٣٩٥٦) حديثاً حسب ترقيم إبراهيم عطوة عوض، و(٤٠٥١) حسب ترقيم صاحب تحفة الأحوذي، فيها صحيح، وحسن، وضعيف نبه عليه.

ط. الجامع: لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال الحنبلي (ت٣١١هـ).

ي. الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ: لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني (ت٣٨٦هـ) وهو مطبوع.

٢- المستخرجات على الجوامع: وهي الكتب التي يأتي مؤلفوها إلى كتاب في الحديث، فيخرجون أحاديثه - حديثاً حديثاً - بأسانيدهم، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمعون مع صاحب الأصل في طبقة من طبقات السند، في شيخه أو فيمن فوقه ولو في الصحابي[١٢٥]، مثل ما روى البخاري في صحيحه قال: «حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وعن حسين المعلم قال: حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

جاء أبو نعيم فخرجه في مستخرجه على الصحيحين من طريق إبراهيم الحربي عن مسدد به مثله. فالتقى مع البخاري في شيخه «مسدد». وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه على البخاري من طريق روح عن حسين به[١٢٦]. فهو التقى مع البخاري في شيخ شيخه وهو حسين المعلم. وهكذا.

١٢٤ انظر: خليل إبراهيم ملا خاطر: مكانة الصحيحين: ص ٤١، ١٨٤.

١٢٥ انظر: الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٣١.

١٢٦ انظر مبحث الطريقة الأولى من كتابنا هذا: ص ٤٠.

فوائد المستخرجات:

وتشتمل هذه المستخرجات على الأحاديث المرفوعة فقط، ولها من الفوائد ما يلي:

أ. طلب علو الإسناد. **ب.** تقوية الحديث بتعدد طرقه. **ج.** الوقوف في بعض طرقه على زيادة كلمة أو كلمات، أو سبب أو مناسبة جاء الحديث لأجلها، أو ما إلى ذلك مما يساعد على فهم المراد من النص النبوي الشريف.

وكتب المستخرجات كلها أصلية، وهي كثيرة ذكرناها بالتفصيل في فقرة «نشأة علم التخريج ومراحل تطوره» فليراجع هناك، ولنكتف هنا بذكر البعض منها:

١- المستخرج على البخاري للإسماعيلي (ت٢٩٥هـ).

٢- المستخرج على مسلم لأبي عوانة (ت٣١٦هـ).

٣- المستخرج عليهما لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ).

٤- المستخرج على جامع الترمذي لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي الخراساني (ت٣١٢هـ).

٥- المستخرج على جامع الترمذي لأبي بكر أحمد بن علي، ابن مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني ثم النيسابوري (ت٤٢٨هـ).

٣- المستدركات على الجوامع: المستدرك هو أن يأتي صاحبه - الحاكم مثلاً - إلى كتاب فأكثر من كتب الحديث - الصحيحين مثلاً - فيستدرك عليه ما فاته على شرطه، والمستدركات كلها أصلية ، وهي قليلة مثل:

أ. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، المعروف بالحاكم، وبابن البيّع النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، روى فيه الحاكم بأسانيده أربعة أنواع من الحديث، وهي:

النوع الأول: الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما[١٢٧]، ولم يخرجاها، وهي التي قال عنها عقب روايتها: «صحيح على شرط الشيخين»، أو قال: «صحيح على شرط البخاري»، أو: «صحيح على شرط مسلم».

النوع الثاني: الأحاديث الصحيحة عند الحاكم، وليست على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما. وهي التي قال عنها عقب روايتها: «صحيح الإسناد».

النوع الثالث: الأحاديث غير الصحيحة عنده. وهي التي نبه على ضعفها.

النوع الرابع: الأحاديث التي سكت الحاكم عن الحكم عليها.

إلا أن الحاكم متساهل في التصحيح، لذا لا يعتمد على ما انفرد به من التصحيح، قال بدر الدين

١٢٧ المراد بقولهم: «على شرطهما»، أو «على شرط أحدهما» هو أن يكون رجال إسناد الحديث من رجالهما أو رجال أحدهما بالصفة التي رويا، أو روى أحدهما أحاديثهم عليها. انظر لذلك: النووي: شرحه لصحيح مسلم: ٢٦/١. والسيوطي: تدريب الراوي: ١/ ١٢٧ - ١٢٩.

بن جماعة (ت٧٣٣هـ): «والصواب أنه يُتَتَبَّع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن، أو الصحة، أو الضعف»[١٢٨].

قلت: وقد حُلَّت مشكلة تساهله نوعاً ما بأن تتبعه الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في كتابه «تلخيص المستدرك» المطبوع معه، فأقره على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر، وسكت عن أحاديث. وهذه التي سكت عنها الحاكم والذهبي تحتاج إلى تتبع ودراسة عن طريق دراسة أسانيدها، وتخريج طرقها[١٢٩]، ولذلك كان على من يخرّج الحديث من هذا الكتاب أن يُتبع تخريجَه بكلام الإمام الذهبي.

ب. الإلزامات: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) هو كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث، ولم يخرجاه، فألزمهما بإخراجه في صحيحيهما، وهو مرتب على المسانيد في مجلد لطيف، وضم (٧٠) حديثاً، وطبع الكتاب بتحقيق مقبل بن هادي بن مقبل، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

ج. المستدرك على الصحيحين: لأبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي (ت٤٣٤هـ)، وهو كالمستخرج على إلزامات الدارقطني في مجلد لطيف[١٣٠]، لا أعرف عن وجوده شيئاً.

٤- كتب الترتيب: أقصد بها الكتب التي يأتي مؤلفوها إلى كتابٍ مؤلَّفٍ على طريقة المسانيد، أو على أوائل الحديث، ويرتبون أحاديثه على الموضوعات، فيجمعون بذلك ما تناثر في الكتاب من الأحاديث ضمن الموضوعات، وهي:

أ. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بُلْبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، رتب فيه الأمير الصحيح للإمام ابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُسْتي (ت٣٥٤هـ) على الأبواب والموضوعات، وذلك لتعسُّر الكشف على الحديث فيه، حيث نهج فيه منهجاً غير مألوف لدى المحدثين في التأليف، فإنه قسَّم الأحاديث فيه على خمسة أقسام: الأوامر، والنواهي، والأخبار، والإباحات، وأفعال النبي ﷺ. ونَوَّعَ كل قسم على أنواع، وسماه «التقاسيم والأنواع»، وضم كتاب الإحسان (٧٤٩١) حديثاً، وهو مطبوع بتحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وهو الذي يرجع إليه طلاب العلم للوصول إلى أحاديث صحيح ابن حبان، حيث لا يعلم عن وجود الأصل شيء.

ب. بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن: للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت١٣٧٨هـ)، جمع فيه مسند وسنن الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، ورتبه على الأبواب والموضوعات، ويضم (١٨٦٤) حديثاً وأثراً، وهو مطبوع.

ج. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للشيخ الساعاتي (ت١٣٧٨هـ)،

---

١٢٨ السيوطي: تدريب الراوي: ١٠٧/١.

١٢٩ قد قامت بهذا العمل الشاق طالبتان في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خير قيام، وهما: نور الخيرة من ماليزيا وفاضلة ياما من تايلاند، ونالتا به درجة الماجستير تحت إشرافي.

١٣٠ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ٢٣.

رتب فيه مسند أحمد على الكتب والأبواب، جعل فيه الفتح الرباني في أعلى الصفحة، وفصل بينما بجدول، ثم ذكر فيه إسناد الأحاديث، ثم بين درجة كل حديث، اعتمد فيه كثيراً على الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»، وهو مطبوع.

د. فيض القدير لترتيب وشرح الجامع الصغير: للشيخ محمد حسن ضيف الله، هو مجموعة من الأحاديث، اختارها المؤلف بعيدة عن الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة من كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي (ت٩١١هـ)، وعلق عليه بإيجاز، ورتبه على الأبواب.

هـ. منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود: للساعاتي المذكور، رتب فيه مسند الطيالسي (ت٢٠٤هـ) على الأبواب الفقهية، ويضم (٢٨٤٢) حديثاً، وهو مطبوع.

وجميع هذه الكتب أصلية ما عدا فيض القدير فإنه كتاب غير أصلي.

٥- كتب الجمع: نقصد بها الكتب التي جمع فيها مؤلفوها أحاديث عدة كتب كلها، أو مختارة منها وهي:

١- الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الأندلسي القرطبي (ت٤٨٨هـ).

٢- الجمع بين الصحيحين لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت٥٨١هـ).

٣- الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن حسين المِرِي (ت٥٨٢هـ).

٤- الجمع بين الصحيحين لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ).

٥- الجمع بين الستة: لأبي الحسن رَزِين بن معاوية السَرَقُسْطي الأندلسي (ت٥٣٥هـ) والسادس هو موطأ مالك.

٦- جامع الأصول من أحاديث الرسول: لأبي السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد، المعروف بابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، جمع فيه بين الكتب الستة، والسادس هو موطأ مالك، وعدد أحاديثه (٩٥٢٣) حديثاً، رتب عناوين الأبواب على حروف المعجم.

٧- أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح: لأبي عبد الله محمد بن عتيق الغرناطي (ت في حدود ٦٤٦هـ).

٨- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: لأبي عبد الله محمد بن سليمان المغربي (ت١٠٩٤هـ) جمع فيه بين جامع الأصول لابن الأثير (الذي تقدم ذكره) ومجمع الزوائد للهيثمي الآتي ذكره في الزوائد، مع زيادة سنن ابن ماجه وسنن الدارمي، ويضم الكتاب (١٠١٣١) حديثاً.

٩- كنْز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي البرهانفوري (ت بمكة ٩٧٥هـ)، جمع فيه بين الجامع الكبير، والجامع الصغير، وزياداته، كلها للسيوطي (ت٩١١هـ)، ورتبه على الأبواب، ورتب الأبواب على حروف المعجم، طبع الكتاب في (١٦) مجلداً، بلغت أحاديثه (٤٦٦٢٤) حديثاً، وله فهرس وضعه نديم مرعشلي وابنه أسامة باسم (المرشد إلى كنز العمال).

١٠- مشكاة المصابيح: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، الخطيب التبريزي (ت٧٤٢ هـ): أكمل فيه كتاب «مصابيح السنة» لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء المتوفى بمرو (٥١٦هـ) بأن ذكر اسم الصحابي الذي رُوِيَ الحديث عنه، وذكر اسم الكتاب الذي نقله منه، وكان البغوي قد تركهما، وزاد على كل باب فصلاً ثالثاً إلا ما ندر، بينما ذكر البغوي فصلين فقط: فذكر في الأول أحاديث صحاحاً مريداً بها ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، وذكر في الثاني أحاديث حساناً مريداً بها ما أخرجه أرباب السنن الأربعة والدارمي والبعض الآخر، وزاد فيه أحاديث، فعدد أحاديث المصابيح (٤٧١٩) حديثاً، وعددها في المشكاة (٦٢٨٥) حديثاً، وكلاهما مطبوع.

١١- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ: للشيخ منصور علي ناصف، جمع فيه بين الكتب الخمسة ما عدا ابن ماجه. وهو مطبوع.

وكل هذه الكتب إما شبه أصلية أو غير أصلية.

٦- الزوائد: هي الكتب التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب الحديثية على الأحاديث الموجودة في كتب حديثية أخرى، مثل:

١- إتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة (أي على الكتب الستة): لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إسماعيل البوصيري ثم القاهري (ت٨٤٠هـ)، والمسانيد هي مسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدَّد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر ابن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي. يوجد مخطوطاً.

٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (وهو في زوائدها على الكتب الستة ومسند أحمد): لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني ثم المصري (ت٨٥٢هـ)، والمسانيد الثمانية هي مسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني، ومسند أبي بكر ابن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة. هذه المسانيد اطلع الحافظ ابن حجر على تمامها، لذا سمى كتابه هذا على زوائدها، مع أن فيه زوائد مسانيد أخرى لم يطلع على تمامها، وهي: مسند إسحاق بن راهويه حيث اطلع على النصف الأول منه، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند محمد بن هشام السدوسي، ومسند محمد بن هارون الروياني، ومسند الهيثم بن كليب، وغيرها[١٣١]. ويوجد «المطالب العالية» مسنداً، ومجرداً عن الإسناد، وطبع المجرد بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله، ويضم (٤٧٠٢) حديثاً، وأما المسند فما زال مخطوطاً.

٣- غاية المقصد في زوائد مسند أحمد (على الستة) لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ).

---

١٣١ انظر: الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ١٧١.

٤- كشف الأستار عن زوائد مسند البزار (على الستة): للهيثمي، وهو مطبوع، يضم (٣٦٩٨) حديثاً.

٥- زوائد مسند أبي يعلى الموصلي (على الستة) للهيثمي.

٦- البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للطبراني (على الستة) للهيثمي.

٧- مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الأوسط والصغير للطبراني) على الستة: للهيثمي، وهو مطبوع.

٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي: جمع فيه الهيثمي الزوائد الخمسة السابقة بعد تجريدها من الأسانيد، مع الكلام على الأحاديث بالصحة والحسن والضعف، وما في بعض رواتها من الجرح والتعديل، وهو مطبوع في عشرة أجزاء في خمسة مجلدات، والأحاديث فيه غير مرقمة.

٩- موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان (على الصحيحين): للهيثمي، وهو مطبوع، ويضم (٢٦٤٧) حديثاً.

١٠- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: للهيثمي.

١١- زوائد حلية الأولياء لأبي نعيم: للهيثمي.

١٢- زوائد فوائد تمام: للهيثمي.

١٣- زوائد سنن الدارقطني (على الستة) لأبي العدل قاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ).

١٤- زوائد شعب الإيمان للبيهقي (على الستة): للسيوطي (ت٩١١هـ).

١٥- زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن الصوفي (ت٢٩٥هـ): والزوائد للسيوطي (ت٩١١هـ).

وجميع هذه الكتب شبه أصلية، غير مجمع الزوائد ومنبع الفوائد فهو غير أصلي.

٧- الشروح على بعض كتب هذا القسم:

نقصد بها الشروح على بعض كتب هذا القسم، لأن أصحابها أثناء شرحهم لحديث من أحاديث الكتاب يهتمون بذكر طرقه وألفاظه ومصادره، والحكم عليها بالصحة أو الحسن أو الضعف، مما يجعل شروحهم هذه تفيدنا في التخريج، منها:

١- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع.

٢- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) وهو مطبوع.

٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) وهو مطبوع.

٤- شرح النووي لصحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦ هـ) وهو مطبوع.

٥- فتح الملهم لشرح صحيح مسلم للعلامة شبِّير أحمد العثماني الديوبندي (ت١٣٦٩ هـ) طبع منه ثلاثة أجزاء على الحجر، ووصل فيه إلى نهاية كتاب النكاح، وجاء في آخره: «ويليه الجزء الرابع إن شاء الله أوله كتاب الرضاع»، ثم توقف بوفاة المؤلف رحمه الله رحمة واسعة. وأكمل شرحه الشيخ

محمد تقي العثماني.

٦- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي لأبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي المالكي الأشبيلي (ت٥٤٣هـ) مطبوع.

٧- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ) طبع منه الجزءان الأول والثاني بتحقيق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، من دار العاصمة بالرياض سنة ١٤٠٩هـ.

٨- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) مطبوع.

٩- معارف السنن شرح سنن الترمذي للشيخ محمد يوسف البِنَّوري (ت ١٣٩٧هـ) صدر منه ستة أجزاء، ثم توقف بوفاة المؤلف، وصل فيه إلى نهاية أبواب الحج.

١٠- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للشيخ أحمد عبد الرحمن البَنَّاء الساعاتي (ت١٣٧٨هـ).

يخرج الحديث من هذه الشروح عن طريق استنباط الموضوع منه، ثم الوصول بواسطته إلى الحديث الأصل في الكتاب الأصل، ثم الاطلاع على شرحه، فيوجد هناك طرق أخرى للحديث مع مصادرها، فإن وجدت تلك المصادر مطبوعة أو مخطوطة فيخرج الحديث منها مباشرة، وإلا فيحال إلى الشرح.

٨- الموسوعات والمفاتيح الموضوعية:

هي الكتب التي جمع فيها مؤلفوها الأحاديث من المصادر الحديثية المتوفرة لديهم، أو المعيَّنة عندهم، ثم قاموا بترتيبها على الموضوعات، وظهر منها حتى الآن:

١- موسوعة الحديث النبوي (المجموعة الشاملة) للدكتور عبد الملك بكر عبد الله قاضي، يسعى من خلالها استيعاب جميع الأحاديث المتعلقة بالموضوع، الواردة في مصادرها المختلفة المختارة من المصادر المتوفرة لديه، وذكر أسانيدها، بالإشارة إلى درجة الحديث، وظهر منها حتى الآن ما يلي:

١- موسوعة الحديث النبوي: أحاديث الزكاة، جمعها من خمسة وعشرين مصدراً أصلياً. لم أطلع عليها، وإنما كتبتها هنا اعتماداً على ما نشر عنها في الجزء الأول من كتاب «السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة»، ص٢٦٩-٣٠١.

٢- موسوعة الحديث النبوي: أحاديث الصيام، جمعها من ٧٦ مصدراً أصلياً، الجزء الأول، طبعة تمهيدية، دار البحوث العلمية بالكويت، ١٩٨٧م.

٣- موسوعة الحديث النبوي: أحاديث الحرمين الشريفين والأقصى المبارك، جمعها من مائة وأربعة وستين مصدراً أصلياً، الأجزاء: ١، ٢، ٣، ط١، دار العاصمة بالرياض، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

وهذا العمل الموسوعي عمل شاق يحتاج إلى جهد جهيد، وعمر مديد، ندعو الله له التوفيق لإكماله، والتيسير لصعابه.

٢- مفتاح كنوز السنة: سوف نتحدث عنه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

كيفية ومراحل تخريج الحديث من الكتب السابقة للقسم الأول

إذا أردنا تخريج حديثٍ من كتب القسم الأول لهذه الطريقة (التي هي: الجوامع، والمستخرجات عليها، والمستدركات عليها، وكتب الترتيب، وكتب الجمع، والزوائد، والشروح، والموسوعات الحديثية الموضوعية) مثل حديث أنس: «تسحروا فإن في السَّحور بركة» فلنتبع المراحل الآتية:

١- أن يستبط موضوع الحديث الخاص، وهو «فضل السحور» لحديثنا، ثم الموضوع العام، وهو «الصوم» لحديثنا. وقد يكون الحديث مشتملاً على عدة موضوعات، فلتُسْتَنْبَط كلها، ثم ليبحث عنه في جميعها واحداً واحداً إلى أن يُعْثر على الحديث، أو يُيْأس منه لعدم وجوده فيها.

٢- ثم مراجعة ذلك الموضوع المستنبط في مصادر هذا القسم، فمثلاً حديثنا ذلك وجدناه في الكتب والأبواب التالية من مصادر هذا القسم المتوفرة لدينا:

- الجامع الصحيح للبخاري (كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب: ١٣٩/٣ رقم١٩٢٣).
- الجامع الصحيح لمسلم (كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه: ٧٧٠/٢، ٧٧١ رقم١٠٩٥).
- الجامع للترمذي (كتاب الصوم، باب ما جاء في فضل السحور: ٨٨/٣).
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (كتاب الصيام، باب السحور: ٢٤٥/٨ رقم٣٤٦٦).
- منحة المعبود (كتاب الصيام، باب ما جاء في تعجيل الفطر ووقت السحور وفضله: ١٨٥/١ رقم٨٨٢).
- جامع الأصول (الكتاب الثاني في حرف الصاد في الصوم، الفصل الرابع في سنن الصوم، الفرع الأول في السحور، النوع الأول في الحث عليه ٢٣٨/٧ رقم٤٥٢٧) عن أنس، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي. وعن ابن مسعود (رقم٤٥٢٨) للنسائي. وعن أبي هريرة (رقم٤٥٢٩) أخرجه النسائي.
- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد (كتاب الصيام، باب السحور والإفطار: ٤٣٧/١ رقم٢٩٤٢) وعزاه للشيخين والنسائي والترمذي.
- كنْز العمال (الكتاب الثاني من حرف الصاد: كتاب الصوم، الباب الأول في صوم الفرض: الفصل الثالث في السحور: ٥٢٤/٨ رقم٢٣٩٦٦) وقال: حم ق ت ن هـ عن أنس، ن عن أبي هريرة، وعن ابن مسعود، حم عن أبي سعيد.
- مشكاة المصابيح (كتاب الصوم، باب في مسائل متفرقة من كتاب الصوم: الفصل الأول: ٦١٩/١ رقم١٩٨٢) (متفق عليه) عن أنس.
- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (كتاب الصيام: الباب الرابع في النية وما يستحب للصائم: ٥٨/٢) رواه الخمسة إلا أبا داود.

- المطالب العالية (كتاب الصيام، باب السحور، ٢٨٥/١ رقم٩٧٢).
- كشف الأستار عن زوائد مسند البزار (كتاب الصيام، باب السحور بركة: ٤٦٤/١ رقم٩٧٦).
- مجمع الزوائد (كتاب الصيام، باب ما جاء في السحور: ١٥١/٣) حديث أبي سعيد الخدري رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن أبي ليلى وعطية، وكلاهما فيه كلام، وحديثهما حسن.
- موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان (الصيام، باب ما جاء في السحور، ص٢٢٣).
- موسوعة الحديث النبوي (أحاديث الصيام، باب فضل السحور: ص١٩٤-٢٠٨) عزا حديث أنس إلى: البخاري، ومسلم، ومسند الطيالسي، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند أحمد في أماكن متعددة، وسنن الدارمي، وسنن ابن ماجه، والترمذي، والنسائي، ومسند أبي يعلى في أماكن عديدة، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن خزيمة في أماكن عديدة، ومعجم الطبراني الصغير، وسنن البيهقي الكبرى.

وعزا حديث أبي هريرة إلى مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند أحمد، والنسائي، ومعجم الطبراني الصغير.

وعزا حديث أبي سعيد الخدري إلى مصنف ابن أبي شيبة، ومسند أحمد.

جمع مؤلف الموسوعة هذه الأحاديث من تلك المصادر بأسانيدها، مع تحديد الكتاب، والباب، ورقم الجزء، والصفحة، فبذلك هو قدم عملاً جليلاً، نرجو الله له التوفيق لإتمام هذا العمل الشاق، والجزاء في الآخرة.

٣- ثم تتبع مراحل: (٥، ٦، ٧) التي ذكرناها في الطريقة الأولى.

التعريف بكتاب «مفتاح كنوز السنة»

أ. مؤلفه:

هو البروفسور آرِنْتْ يَانْ وِنْسِنْكْ (ARENT JAN WENSINCK) الهولندي (١٨٨٢-١٩٣٩م) ألفه باللغة الإنجليزية، وترجمه إلى اللغة العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

ب. حقيقته:

إنه فهرسٌ لأحاديث أربعة عشر (١٤) كتاباً، مرتبة على كلمات الموضوعات، وهي مع رموزها في الكتاب كالآتي:

١- صحيح البخاري	(بخ) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٢- صحيح مسلم	(مس) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الحديث في ذلك الباب
٣- سنن أبي داود	(بد) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٤- سنن الترمذي	(تر) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٥- سنن النسائي (المجتبى)	(نس) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٦- سنن ابن ماجه	(مج) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٧- سنن الدارمي	(مي) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب
٨- موطأ مالك	(ما) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الحديث في ذلك الباب
٩- مسند أحمد	(حم) والرقم بعده هو رقم الجزء، ورقم الصفحة.
١٠- مسند الطيالسي	(ط) والرقم بعده هو رقم الحديث
١١- مسند زيد بن علي	(ز) والرقم بعده هو رقم الحديث
١٢- الطبقات الكبرى لابن سعد	(عد) والرقم بعده هو رقم القسم إن وُجِدَ، ورقم الجزء، ورقم الصفحة
١٣- سيرة ابن هشام	(هش) والرقم بعده هو رقم الصفحة
١٤- المغازي للواقدي	(قد) والرقم بعده هو رقم الصفحة.

رموز أخرى فيه:

ك: كتاب	ج: جزء	قا: قابل ما قبله بما بعده
ب: باب	ص: صفحة	م م م: الحديث مكرر مرات
ح: حديث	ق: قسم	رقم صغير: فوق الباب أو الصفحة يعني تكرر الحديث بقدره فيهما

ج. طبعات الكتب الأربعة عشر المعتمدة في المفتاح:

١- ٩: الكتب التسعة الأولى طبعاتها هي نفس طبعاتها المعتمدة في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.
١- مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد، التي أرقام الأحاديث فيها على يمين الصفحة أوس يسارها.
١١- طبقات ابن سعد» طبعة ليدن، المقسَّم فيها بعض الأجزاء إلى أقسام (سنة ١٩٠٤م - ١٩٠٨م).
١٢- سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن (سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠م).
١٣- مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو (سنة ١٩١٩م).
١٤- مغازي الواقدي: اعتمد على ترجمتها إلى الإنجليزية، المطبوعة في برلين (سنة ١٨٨٢م).

د. ترتيبه:

جمع الأستاذ ونسنك أحاديث الكتب الأربعة عشر تحت موضوعات كبيرة، ثم رتب تلك الموضوعات على حروف المعجم[132] مثل الصلاة في حرف الصاد، والتوبة في حرف التاء، ثم ذكر تحت هذه الموضوعات مسائل متعلقة بها في فقرات مستقلة، وهذه الموضوعات عنده تشمل:

١- المسائل: كالتوبة، والدعاء، والزكاة، والشهداء، والصلاة، والطهارة ... الخ.

٢- والأشخاص: كأبي بكر، وداود، وعمر بن الخطاب، وعيسى، ومحمد... الخ.

٣- والأحداث: كأحد، وبدر، والساعة، وصِفِّين ... الخ.

٤- والأماكن: كالحجر الأسود، ودمشق، والصراط، والصُّفة ... الخ.

رتب هذه الموضوعات على حروف المعجم - كما قلنا - إلا أنه اعتمد في ترتيبها على هيئة الكلمات، لا على أصلها مجرداً، لذلك إنه وضع كلمة (الأعمال) في حرف الألف، لا في حرف العين، ووضع كلمة (التوحيد) في حرف التاء، لا في حرف الواو، و(الأقضية) في حرف الألف، لا في حرف القاف، و(التسبيح) في حرف التاء، لا في حرف السين، و(أبوبكر) في حرف الألف، وهكذا، مع إهمال (ال) للتعريف فقط.

ه. كيفية ومراحل التخريج بواسطة المفتاح:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة «مفتاح كنوز السنة»، مثل حديث أنس السابق ذكره: «تسحروا فإن في السحور بركة».

فعلينا اتباع المراحل الآتية:

١- استنباط الموضوع الخاص للحديث، فموضوع حديثنا الخاص - مثلاً - هو «فضل السحور».

٢- تحديد الموضوع العام للحديث الذي يدخل تحته الموضوع المستنبط الخاص، فمثلاً موضوع حديثنا العام هو «الصيام».

٣- ثم البحث في المفتاح عن الموضوع العام، فوجدنا موضوع حديثنا العام «الصيام» في ص٢٨٣.

٤- ثم البحث في فقراته المتنوعة عن أقرب فقرة للموضوع الخاص، فوجدنا - من حسن حظنا - في فقراته نص حديثنا في (ص٢٩١-٢٩٢) بهذه الصورة (نكتبه هنا في عمودين توفيراً للمكان):

-تسحروا فإن في السحور بركة

١٣٢ والفرق بينه وبين المعجم المفهرس من هذه الناحية هو أن المعجم رُتِّبت فيه كلماتُ الحديث على حروف المعجم، بينما المفتاح رتبت فيه كلمات الموضوعات (لا كلمات الحديث) على حروف المعجم، بجانب فروق أخرى واضحة.

مس – ك ١٣ ح ٤٥ قا ٤٦
بد – ك ١٤ ب ١٦ و١٧
تر – ك ٦ ب ١٧ و١٨
نس – ك ٢٢ ب ١٨ و١٩ و٢٤ — ٢٧
مج – ك ٧ ب ٢٢
مي – ك ٤ ب ٩
ز – ح ٤٢١

حم – ثان ص٣٧٧ و٤٧٧؛
ثالث ص١٢ و٣٢ و٤٤ و٩٩
و٢١٥ و٢٢٩ و٢٤٣ و٢٥٨
و٢٨١ و٣٦٧ و٣٧٩قا رابع ص
١٢٦ و١٣٢ و١٩٧[٢] و٢٠٢؛
خامس ص٣٦٧ و٣٧٠
ط – ح ٢٠٠٦

٥– ثم معرفة عناوين الكتب والأبواب ذوات الأرقام التي ذكرها المفتاح للكتب المرتبة على الأبواب، ويستعان لمعرفتها بكتاب «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد سبق ذكره في المعجم المفهرس، فمثلاً بالنسبة لحديثنا تكون الكتب والأبواب كالتالي:

صحيح مسلم (١٣.كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه: ٧٧٠/٢، ٧٧١ حديث ٤٥، ٤٦).

سنن أبي داود (١٤ .كتاب الصيام، باب رقم ١٦ هو باب من السحور والغداء: ٥٤٨/١: والحديث فيه هو حديث أبي هريرة «نعم سحور المؤمن التمر» رقم الحديث ٢٣٤٥. والباب ١٧ هو باب وقت السحور ٥٤٨/١، والحديث فيه أيضاً ليس حديثنا).

سنن الترمذي (٦ .كتاب الصوم، ١٧ . باب ما جاء في فضل السحور: ٨٨/٣ رقم ٧٠٨).

سنن النسائي (٢٢ .كتاب الصيام، ١٨ . الحث على السحور، ١٤١/٤ رقم ٢١٤٦).

سنن ابن ماجه (٧ .كتاب الصيام، ٢٢ . باب ما جاء في السحور: ٥٤٠/١).

سنن الدارمي (٤ .كتاب الصوم، ٩ . باب في فضل السحور: ٣٣٨/١).

أما مسند زيد بن علي، ومسند أحمد، ومسند الطيالسي فهي مرتبة على المسانيد، فليراجع فيها حسب أرقام الحديث في مسند زيد والطيالسي، وحسب أرقام الجزء والصفحة في مسند أحمد.

٦– ثم اتباع مراحل: (٥، ٦، ٧) التي ذكرناها في الطريقة الأولى.

تنبيه:

قد يظن الباحث أن حديثنا هذا غير موجود في بقية الكتب الأربعة عشر التي لم يرد ذكرها هنا، وهي: صحيح البخاري، وموطأ مالك، وطبقات ابن سعد، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، فربما يصح ظنه بالنسبة للبعض، وليس للجميع، فإن حديثنا هذا قد أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه: (كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب: ١٣٩/٣ رقم الحديث ١٩٢٣ . من فتح الباري).

ثانياً: الكتب المشتملة على أكثر أبواب الدين

تعرف هذه الكتب أيضاً مثل كتب القسم الأول بأسماء مختلفة، وهي كالآتي:

أ. السنن:

هي الكتب الأصلية المشتملة على الأحاديث المرفوعة من أحاديث الفقه والأحكام في الغالب، وليس فيها شيء من الموقوف على الصحابي، أو المقطوع على التابعي[١٣٣]، منها:

١- السنن: للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) جمعه الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحنفي الطحاوي (ت٣٢١هـ) عن خاله الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني عن الإمام الشافعي (ت٢٦٤هـ)، وهو يضم (٦٨٤) حديثاً وأثراً بترقيم عبد المعطي قلعجي، و(٦٦٦) بترقيم خليل إبراهيم ملا خاطر، وهو مطبوع.

٢- السنن: للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني، المتوفى بمكة (٢٢٧هـ): لا يعرف عن وجوده كاملاً، وطبع منه ما وُجِدَ، وعدد الأحاديث والآثار فيه (٢٩٧٨)، القسم الأول والثاني من المجلد الثالث يحتويان كتاب الفرائض وكتاب الوصايا، والنكاح والصلاة والجهاد.

٣- السنن للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) ويضم (٣٥٠٣) حديثاً وأثراً، وهو مطبوع عدة طبعات، إحداها موافقة لترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث كما ذكرتها في التعريف بالمعجم.

٤- السنن للإمام أبي عبد الله محمد بزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ) وهو مطبوع بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ويضم (٤٣٤١) حديثاً.

٥- السنن للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، يضم (٥٢٧٤) حديثاً، وهو مطبوع.

٦- السنن (المجتبى) للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى بالرملة (٣٠٣هـ) مطبوع، وهو المعدود في الكتب الستة، ويضم (٥٧٦١) حديثاً حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[١٣٤].

٧- السنن الكبرى للنسائي أيضاً: بدأ يطبع.

٨- السنن للإمام أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ) المعروفة بـ«المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ»، ضم (١١١٤) حديثاً، طبعته دار نشر الكتب الإسلامية بلاهور، ومعه «تيسير الفتاح الودود في تخريج المنتقى لابن الجارود» للسيد عبد الله هاشم اليماني.

٩- السنن للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥هـ) جمع فيه غرائب السنن،

---

١٣٣ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٣٢.

١٣٤ أبو غدة: فهرسه للنسائي: ص١٢.

وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة كما قال الكتاني[١٣٥].

١٠- السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي النيسابوري(ت٤٥٨هـ) مطبوع.

١١- السنن الصغرى: للإمام البيهقي أيضاً، مطبوع، ويضم (٣٦٩٤) حديثاً بترقيم الدكتور عبد المعطي أمين قِلَعْجِي.

١٢- معرفة السنن والآثار:للبيهقي، مطبوع بتحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، ط أولى (١٤١٢هـ/١٩٩٧م).

١٣- شرح السنة: للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الخراساني (ت بمرو سنة ٥١٦هـ)، ويضم (٤٤٢٢) حديثاً.

١٤- ويلحق بها «الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ) طبع منه النصف الأول المتضمن أحاديث الفقه والأحكام، وعدد الأحاديث فيه (٣٠٧٩)، والنصف الثاني مفقود.

ب. المصنفات:

هي الكتب الأصلية المشتملة على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة من أحاديث وآثار الفقه والأحكام في الغالب[١٣٦]، فتحتوي على الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً[١٣٧]، ومنها:

١- المصنف: لأبي سلمة حماد بن سلمة البصري (ت١٦٧هـ).

٢- المصنف: لأبي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي (ت١٩٦هـ).

٣- المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) وهو مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ويضم (٢١٠٣٣) حديثاً وأثراً.

٤- المصنف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥هـ)، طبع ناقص الجزء الذي فيه أبواب الحج وغيره، ثم أكملته إدارة القرآن بباكستان، ونشرته كاملاً بطبع ذلك الجزء.

٥- المصنف: لأبي عبد الرحمن بقي بن مَخْلَد الأندلسي القرطبي (ت٢٧٦هـ)، قال ابن حزم: «أربى فيه على مصنف ابن أبي شيبة، وعلى مصنف عبد الرزاق، وعلى مصنف سعيد بن منصور»[١٣٨].

---

١٣٥ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٣٥.

١٣٦ والفرق بين المصنفات والسنن هو أن المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، بينما السنن لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تُسَمَّى سنناً في اصطلاح المحدثين. انظر: الدكتور محمود الطحان: أصول التخريج: ص ١٣٤.

١٣٧ المصدر السابق: ص ١٣٤.

١٣٨ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ٤١.

ج. الموطَّآت:

هي مثل المصنفات، والفرق بينهما بالتسمية فقط، والمؤطأ لغةً المسَهَّل، وحيث إن أصحابها بتدوين الأحاديث والآثار في كتبهم هذه سهلوا للناس الاستفادة منها لذلك سموها بالموطأ. وللموطأ معنى آخر وهو «الموافَق عليه» قيل: إن الإمام مالك سمى كتابه بالموطأ لأنه عرض كتابه هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأوه (أي وافقوه) عليه، ومنها:

١- الموطأ: لابن أبي ذئب، محمد بن عبد الرحمن المدني (ت١٥٨هـ)، وهذا أكبر من موطأ مالك حتى قيل للإمام مالك: «ما الفائدة في تصنيفك؟» فقال: «ما كان لله بقي»[139]. مفقود.

٢- الموطأ: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ)، وهو مطبوع، يضم (١٨٤٣) حديثاً وأثراً، وقال الكتاني: «وأحاديثه سبعمائة حديثٍ»[140]. وهو في المرتبة بعد مسلم، وذكر ابن عبد البر أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة، وقد وصل ابن الصلاح الأربعة بتأليف مستقل[141].

٣- الموطأ: للإمام مالك أيضاً برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة (ت١٨٩هـ)، وهو مطبوع، ويضم (١٠٠٧) حديثاً وأثراً.

٤- الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بعَبْدان، المروزي (ت٢٩٣هـ).

د. المستخرجات على السنن:

قد تقدم تعريف المستَخْرَج في «المستخرجات على الجوامع»، وإنما خصصناها بالسنن إذ لا يوجد مستخرج على المصنفات، ولا على الموطآت، منها:

١- المستخرج على سنن أبي داود: لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (ت٣٣٠هـ).

٢- المستخرج على سنن أبي داود: لأبي محمد قاسم بن أصبغ الأندلسي القرطبي (ت٣٤٠هـ).

٣- المستخرج على سنن أبي داود: لأبي بكر أحمد بن علي، ابن مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني ثم النيسابوري (ت٤٢٨هـ).

هذه المستخرجات لا يعرف عنها شيء.

هـ. زوائد السنن والمصنفات:

١- زوائد سنن ابن ماجه الموسوم بـ«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»: لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ت٨٤٠هـ)، وعدد أحاديثه (١٥٥٢) حديثاً، وهو مطبوع.

٢- زوائد سنن الدارقطني: لأبي العدل قاسم بن قطلوبغا المصري (ت٨٧٩هـ).

---

١٣٩ المصدر السابق: ص ٩.

١٤٠ المصدر السابق: ص ١٣.

١٤١ المصدر السابق: ص ٥ ـ ٦.

٣- زوائد سنن البيهقي الكبرى الموسوم بـ»فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» في سننه الكبرى على الكتب الستة: للبوصيري (٨٤٠هـ).
٤- زوائد مصنف ابن أبي شيبة: للدكتور حسين النقيب.

و. المسانيد المرتبة على الأبواب:

١- المسند: للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت١٥٠هـ): قال الكتاني: «له خمسة عشر مسنداً، وأوصلها الإمام أبو الصبر الخلوتي في ثبته إلى سبعة عشر مسندا، كلها تنسب إليه لكونها من حديثه، وإن لم تكن من تأليفه، وقد جمع بين خمسة عشر منها أبو المؤيد محمد بن محمود الخطيب الخُوارِزْمي (ت٦٥٥هـ) في كتاب سماه: «جامع المسانيد»، رتبه على ترتيب أبواب الفقه. واعتبر بعضهم منها ماخرّجه أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الكلاباذي السَبْذْموني، المعروف بعبد الله الأستاذ (ت٣٤٠هـ). والذي اعتبره الحافظ ابن حجر في كتابه (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) هو ما خرجه أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خُسْرو البلخي (ت٥٢٣هـ)[١٤٢]. وجامع المسانيد مطبوع في مجلدين.
٢- المسند: للإمام عبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)، هو يضم (٢٨٩)حديثا، طبع بتحقيق الدكتور مصطفى عثمان محمد. دار الكتب العلمية ببيروت. ط أولى (١٤١١هـ/١٩٩١م) ومعه كتاب البر والصلة له.
٣- المسند: للإمام الشافعي محمد بن إدريس المكي نزيل مصر (ت٢٠٤هـ): ليس من تصنيفه، وإنما هو عبارة عن أحاديث أسندها الإمام الشافعي مرفوعها وموقوفها، جمعها أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري (ت٣٦٠هـ) من مسموع أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري (ت٣٤٦هـ) عن الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري(ت٢٧٠هـ)، وهو يضم (١١٩٠) حديثا بالمكرر، و(٨٢٠) من غير المكرر، و(١٢٠) من المرسل والمنقطع والمعضل[١٤٣]، وهو مطبوع.
٤- المسند: لأبي العباس السرّاج، محمد بن إسحاق النيسابوري، محدث خراسان (ت٣١٣هـ)، قال الكتاني: «مرتب على الأبواب، ولم يوجد منه إلا الطهارة وما معها في أربعة عشر جزءاً»[١٤٤]، يوجد منه بعض الأجزاء مخطوطاً في دار الكتب الظاهرية بدمشق.
٥- المسند: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ): وهو مخّرج على صحيح مسلم، وطبع منه الأجزاء: الأول، والثاني، والرابع، والخامس من حيدر آباد، الهند، وتوجد له نسخ أخرى في مكتبات العالم، والثالث مفقود.
٦- المسند: لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ): بدأ يطبع منه ما وجد بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط أولى، ١٤١٠هـ.

---

١٤٢ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ١٦-١٧.
١٤٣ المصدر السابق: ١٧ . ١٨. وينظر: تعليق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف على التدريب: ١/١٧٥.
١٤٤ المصدر السابق: ص ٧٥.

ز. كتب الفقه:

وهي كثيرة، نذكر منها ما يروي الأحاديث بالأسانيد، أو يخرج الحديث بالاستيعاب نوعاً ما:

١- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).

٢- شرح معاني الآثار لأبي جعفر محمد بن أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت٣٢١هـ).

٣- المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ).

٤- الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأشبيلي (ت٥٨١هـ).

٥- المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠هـ).

٦- المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي (ت٦٧٦هـ).

٧- المحرر في الحديث في بيان الأحكام الشرعية لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٧٤٤هـ).

٨- طرح التثريب في شرح تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ولابنه أبي زرعة ولي الدين أحمد العراقي (ت٨٢٦هـ).

٩- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وشرحه سبل السلام: للأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ). وهما مطبوعان.

١٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لأبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني الصنعاني اليمني (ت١٢٥٥هـ).

١١- عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة مما وافق فيه الأئمة الستة أو أحدهم: لأبي الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، المعروف بـ«مرتضى» الزبيدي البلجرامي (توفي بمصر في الطاعون سنة ١٢٠٥هـ).

١٢- الروضة الندية في شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية: للنواب صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ).

١٣- الحلال والحرام في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله، مع غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام في الإسلام للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وكتب أخرى في الفقه.

ح. كتب التخاريج على كتب الفقه:

كتب التخاريج – على الإطلاق – كثيرة ذكرناها بالاستقصاء في نشأة علم تخريج الحديث، فنكتفي هنا بذكر أهم ما يخص بهذا القسم:

١- نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت٧٦٢هـ).

٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ).

٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ولد سنة١٣٣٢هـ - وتوفي يوم السبت ٢٢/٦/١٤٢٠هـ – ٢/١٠/١٩٩٩م).

٤- تخريج أحاديث المدونة المروية عن مالك للأخ: الطاهر محمد الدرديري.

ط. الشروح على بعض كتب هذا القسم:

١- معالم السنن شرح سنن أبي داود: للخطابي (ت٣٨٨هـ).

٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق الديانوي (ت١٣٢٩هـ). من دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة أولى (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٣- بذل المجهود في حل أبي داود: للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ)، طبع من دار الكتب العلمية ببيروت.

٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ) وهو مرتب على شيوخ مالك، مطبوع بباكستان طبعة أولى سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م. وطبع أيضاً بالمغرب.

٥- الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار: لابن عبد البر، وهو أيضاً مطبوع.

٦- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري المالكي (ت١١٢٢هـ).

٧- القَبَس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) طبع بتحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١ ١٩٩٢م.

٨- تنوير الحوالك على موطأ مالك: للسيوطي (ت٩١١هـ) مطبوع.

٩- أوجز المسالك إلى موطأ مالك: للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت١٤٠٢هـ).

كيفية ومراحل التخريج من كتب هذا القسم:

إن كيفية مراحل تخريج الحديث من كتب القسم الثاني (السنن، والمصنفات، والموطآت، والمستخرجات على السنن، وزوائد السنن والمصنفات، والمسانيد المرتبة على الأبواب، وكتب الفقه، وتخاريج أحاديث كتب الفقه، والشروح على كتب هذا القسم) هي نفس كيفية ومراحل التخريج من كتب القسم الأول، لا فرق بينها إطلاقاً.

ثالثاً: الكتب الخاصة بباب من أبواب الدين

نعني بها الكتب الحديثية التي انفردت بموضوع علمي، وتحدثت عنه بالإسهاب، أكثرها كتب أصلية – على مصطلحنا – وبعضها غير أصلية، وهي كثيرة جداً في جميع أبواب الدين، نذكر البعض من كل موضوع:

١– العقيدة:

أ. الإيمان لأبي عبيد (ت٢٢٤هـ).
ب. الإيمان لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ).
ج. التوحيد لابن خزيمة (ت٣١١هـ).

٢– الفقه:

أ. الأشربة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).
ب. القراءة خلف الإمام للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ).
ج. الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ).
د. الصيام لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١هـ).

٣– أصول الفقه:

أ. الرسالة: للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) مطبوع.
ب. ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية.
ج. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ت٤٥٦هـ) مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية.
د. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الأحاديث والآثار للحازمي (ت٥٨٤هـ) وهو مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية.
هـ. إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وعدده (٢١) حديثاً، وهو مطبوع.
و. أقيسة النبي المصطفى ﷺ: لأبي الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين الدمشقي (ت٦٣٤هـ) وهو مطبوع، مرتب على أوائل الأحاديث.
ز. الفقيه والمتفقه: للخطيب (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع، مرتب على الموضوعات.

٤- الترغيب والترهيب:

أ. الترغيب والترهيب لابن شاهين، عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ).
ب.الترغيب والترهيب لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصفهاني (ت٥٣٥هـ) وهو مطبوع من مكة المكرمة.
ج. الترغيب والترهيب لأبي محمد عبد العيظم المنذري المصري (ت٦٥٦هـ) جمع فيه أحاديث الترغيب والترهيب من المصادر الأصلية للحديث، وعزاها إليها، وحكم عليها في ضوء منهج قرَّره في مقدمته، فأنصح لكل قارئ للكتاب أن يطلع عليه أولاً، ثم يقرأ الكتاب.

٥- الزهد والرقائق:

أ. الزهد: للإمام عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) وهو مطبوع.
ب. الزهد: للإمام هناد بن السري (ت٢٤٣هـ) طبع بتحقيقي من دولة قطر.
ج. الزهد: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وهو مطبوع.
د. الزهد: للإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ) وهو مطبوع.

٦- الآداب:

أ. الأدب المفرد للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) ويضم (١٣٢٢) حديثاً.
ب. الآداب للإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ) يضم (١١٩٤) حديثاً.
ج. الأحاديث المختارة في الأخلاق والآداب لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الإدريسي.

٧- الأخلاق:

أ. مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) وهو مطبوع.
ب. مكارم الأخلاق للطبراني (ت٣٦٠هـ) وهو مطبوع.
ج. مكارم الأخلاق للخرائطي (ت٣٢٧هـ) وهو مطبوع.
د. مساوئ الأخلاق للخرائطي (ت٣٢٧هـ) وهو مطبوع.

٨- الشمائل النبوية:

أ. الشمائل النبوية للترمذي (ت٢٧٩هـ) وهو مطبوع.
ب. أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (ت٣٦٩هـ) مطبوع.
ج. الخصائص الكبرى للسيوطي (ت٩١١هـ) جمع فيه أحاديث الخصائص النبوية من المصادر الأصلية للحديث، بدون أسانيدها، وهو مطبوع.

٩- الفضائل:

أ. فضائل القرآن للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) مطبوع.
ب. فضائل القرآن لأبي عبيد (ت٢٢٤هـ) مطبوع.
ج. فضائل القرآن لابن كثير (ت٧٧٤هـ) جمع فيه أحاديث فضائل القرآن بأسانيدها -في الغالب-.
د. فضائل الصحابة للإمام أحمد (ت٢٤١هـ) مطبوع.
هـ. فضائل الصحابة للنسائي (ت٣٠٣هـ) مطبوع.
و. فضائل الأوقات للبيهقي (ت٤٥٨هـ) ويضم (٣٠٨) أحاديث.

١٠- الأدعية:

أ. الدعاء: للطبراني (ت٣٦٠هـ) ويضم (٢٢٥١) حديثاً، مطبوع.
ب. الدعوات الكبير: للبيهقي (ت٤٥٨هـ) مطبوع.

١١- المغازي والسير:

أ. الجهاد: لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) مطبوع.
ب. الجهاد: لابن عساكر (ت٦٠٠هـ) مطبوع.
ج. السير: لأبي إسحاق الفزاري (ت١٨٦هـ) يضم (٦٥٩) حديثاً.

١٢- الفتن والملاحم:

أ. الفتن والملاحم: لنُعيم بن حماد المروزي (ت٢٢٨هـ).
ب. الفتن والملاحم: لابن كثير (ت٧٧٤هـ) جمع فيه أحاديث الفتن والملاحم بأسانيدها -في الغالب-.

١٣- الاجتماعيات:

أ. النكاح: لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ).
ب. عشرة النساء: للنسائي (ت٣٠٣هـ) مطبوع.
ج. عشرة النساء: للطبراني (ت٣٦٠هـ).
د. الإفصاح عن أحاديث النكاح: لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٣هـ)، يضم (١٣٠) حديثاً، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م بتحقيق محمد شكور أمرير الميادينين، دار عمار بعمان.

١٤- الطب النبوي:

أ. الطب النبوي: لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) الأحاديث فيه بسند المؤلف، وهو مخطوط في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ٥٦٣، ورقم الفلم ٣٠٧١، في خمسة أجزاء في مجلد واحد.

ب. الطب النبوي: لابن السُّني (ت٣٦٣هـ).

ج. الطب النبوي: لابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) مطبوع بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.

د. الطب النبوي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٧هـ) مطبوع بمطبعة عيسى البابي بمصر، ط أولى (١٣٨٠هـ/١٩٦١م).

وموضوعات أخرى كثيرة، تركت تناولها خوفاً من الإطالة، مثل علوم القرآن، وعلوم الحديث، وغيرها.

كيفية ومراحل التخريج من كتب هذا القسم:

إذا كان حديثك يتعلق بأحد هذه الموضوعات فترجع لتخريجه إلى الكتب المؤلفة في موضوع حديثك، فإذا ظفرت به فتخرجه منها حسب الطريقة التي ذكرتها سابقاً.

محاسن هذه الطريقة وكتبها:

١- سهولة الوصول إلى الحديث إذا اتفقت وجهة نظر الباحث في استنباطه مع استنباط المؤلف في إيراد الحديث.

٢- اجتماع أحاديث الباب في مكان واحد ييسر الاطلاع على الوجوه المختلفة للرواية، وعلى الروايات الأخرى.

٣- معرفة من روى من الصحابة في هذا الباب، لا سيما عند الترمذي.

٤- تربي في الباحث ملكة فقه الحديث، حيث إنه إذا استعملها فترة يصبح قادراً على معرفة الأحكام التي يتضمنها الحديث، وفي كم باب من أبواب العلم يمكن أن يجده.

عيوب هذه الطريقة وكتبها:

١- قد توقع الباحث في ارتباك إذا لم يتفق استنباط الباحث مع استنباط المؤلف، مما يجعله يظن أن حديثه غير وارد في ذلك المصدر مع أنه وارد فيه.

٢- لا يؤدي الاكتفاء بها إلى الاستقراء التام لتخريج الحديث، فإن كتب هذه الطريقة لم تشترط إخراج كل ما في الباب من الأحاديث، إضافةً إلى أن بعض الأحاديث ليست على شرطها فلا

تذكرها.

٣- عدم صلاحيتها في تخريج الحديث من المصادر المرتبة على غير الأبواب والموضوعات، مثل كتب مسانيد الصحابة، ومعاجم الصحابة ونحوها، وهي تحتوي على أحاديث كثيرة.

الطريقة الخامسة
التخريج عن طريق صفة أو معنى في السند أو المتن

تعتمد هذه الطريقة على ما يحويه السند أو المتن من صفات أو معان بارزة تظهر للباحث بمجرد النظر فيها دون عناء فكر، أو بعد صرف جهد، كأن يكون السند قدسياً، أو مسلسلاً، أو مشتملا على مبهم، أو على بعض علوم الحديث مثل كون السند مشتملاً على «عن أبيه عن جده»، أو يكون المتن مشتملاً على الأوائل، أو على الأمثال، أو على تفسير آية من آيات القرآن.
أو أمارات خفية تحتاج معرفتها إلى شيء من الجهد، أو ممارسة حديثية ككون السند مرسلاً، أو المتن مشهوراً، أو متواتراً، أو السند أو المتن معلولاً، أو موضوعاً.
فقد خصص العلماء كل هذه الأصناف بمؤلفات خاصة، فإذا ما بدا للباحث بعض تلك الصفات أو المعاني في الحديث المطلوب تخريجه يكون أقرب السبل إلى معرفة موضع الحديث أن يرجع إلى ما ألف في ذلك الصنف من المؤلفات، فقد يجد الحديث هناك بسنده ولفظه، أو ما يشير إلى أماكن وجوده ومواضع تخريجه، أو بعض ذلك، مما يسهل عليه بعد ذلك استكمال التخريج بالطريقة التي وصفناها في السابق.
وبالنظر إلى ما سبق من احتواء السند أو المتن على صفات أو معان بارزة، وصفات خفية يمكن تصنيف كتب هذه الطريقة إلى قسمين:
القسم الأول: الكتب المؤلفة في الأحاديث واضحة الصفات أو المعاني.
القسم الثاني: الكتب المؤلفة في الأحاديث خافية الصفات أو المعاني.

أولاً- الكتب المؤلفة في الأحاديث واضحة الصفات أو المعاني

١- في السند:

أ. مؤلفات في الأحاديث القدسية:

والحديث القدسي هو: الحديث الذي رواه النبي ﷺ عن ربه. أُلِّفَ فيه ما يلي:
١- مشكاة الأنوار فيما روي عن الله من الأخبار: لمحي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عربي الأندلسي، ثم المكي، ثم الدمشقي المتوفى بها (سنة ٦٣٨هـ) ضمنه مائة وحديثاً واحداً بأسانيده.
٢- المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية: لأبي القاسم علي بن بلبان المقدسي (ت٦٨٤ هـ) طبع بتحقيق محي الدين مستو في مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، ١٩٨٣م.
٣- الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للمناوي (ت١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٣) حديثاً بدون

السند، وعزاها إلى مصادرها، ورتبها على حروف المعجم. مطبوع.

٤- الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية: للشيخ محمد بن محمود المدني (ت١٢٠٠هـ) جمع فيه (٨٦٣) حديثاً بدون السند، وعزاها إلى مصادرها، وقسمها في ثلاثة أبواب: الأول في الأحاديث المبدوءة بـ«قال». والثاني في المبدوءة بـ«يقول». والثالث في غيرهما، ورتب أحاديث هذا الباب الثالث على حروف المعجم.

٥- الصحيح المسند من الأحاديث القدسية: لأبي عبد الله مصطفى بن العدوي شلباية، جمع فيه (١٨٥) حديثاً من الأحاديث القدسية بأسانيدها من كتب الحديث الأصلية، طبع بدار الصحابة للتراث بطنطا، ط أولى (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).

٦- الأحاديث القدسية: ألفه مجموعة من العلماء، جمعوا فيه (٤٠٠) حديث بأسانيدها من الكتب الستة وموطأ مالك، ورتبوها على الأبواب، وشرحوها.

٧- الأحاديث القدسية: للشيخ جمال محمد علي الشقري، جمع فيه (٣٨٥) حديثاً من السنن وموطأ مالك بأسانيدها، طبع: دار الثقافة بالأردن، ط أولى ١٩٩٠م.

٨- الأحاديث القدسية ومنزلتها في التشريع: للدكتور شعبان محمد إسماعيل.

ب. مؤلفات في الأحاديث المسلسلة:

والحديث المسلسل هو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة، للرواة تارة، أو للرواية تارة أخرى كالمسلسل بالتشبيك باليد، وبالمصافحة، وبالتبسم، أو يقول كل راوٍ: «والله إني سمعته»، أو غير ذلك[١٤٥]:

١- المسلسلات الكبرى للسيوطي (ت٩١١هـ) روى فيه (٨٥) حديثاً.

٢- المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيوبي (مات بعد ١٣٣٣هـ). فيه (٢١٢) حديثاً بالأسانيد، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٣م.

ج. مؤلفات في المبهمات:

والمبهمات جمع المبهم وهو من لم يذكر اسمه في المتن أو السند من الرواة، أو ممن له علاقة بالرواية، ومن مؤلفاته:

١- الغوامض والمبهمات: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ) طبع.

٢- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) رتبه على أسماء المبهمين ترتيباً ألفبائياً. مطبوع.

٣- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال القرطبي (ت٥٧٨هـ) ألفه بدون ترتيب، مطبوع.

---

١٤٥ السيوطي: تدريب الراوي: ١٨٧/٢، الأيوبي: المناهل السلسلة: مقدمته.

٤- الإشارات إلى المبهمات: للنووي (ت٦٧٦هـ) اختصر فيه على ترتيب كتاب الخطيب بحذف أسانيده، مع زيادة نفائس وأحاديث يسيرة ضمَّها إليه، طبع معه.
٥- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى بالقاهرة سنة (٨٢٦هـ) رتبه على الأبواب الفقهية، وأورد فيه جميع ما ذكره الخطيب وابن بشكوال والنووي مع زيادة عليهم، ولكنه حذف أسانيد الأحاديث، وهو مطبوع.

د. مؤلفات في بعض علوم الحديث:

١- من روى عن أبيه عن جده: لقاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) مطبوع.
٢- الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي (ت٧٦١هـ) وهو أجمع مصنف في هذا النوع، وخرج في كل ترجمة حديثاً من مروياته[١٤٦].

٢- في المتن:

أ. مؤلفات في الأوائل:

أقصد بالأوائل: الأحاديث التي جاء في بدايته: «أول من ...».
١- الأوائل: لابن أبي عاصم: أبي بكر أحمد بن عمرو بن النبيل الضحاك البصري (ت٢٨٧هـ)، يضم (١٩٤) حديثاً، طبع بتحقيق محمود محمد حسن نصار، من دار الجيل ببيروت، ط أولى (١٤١١هـ/١٩٩١م).
٢- الأوائل: للطبراني (ت٣٦٠هـ) أعتقد أنه مطبوع.

ب. مؤلفات في الأمثال:

أقصد بالأمثال: الأحاديث التي بدأت بـ: «مثل ...».
١- الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) مطبوع من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٢- الأمثال: لأبي الحسن علي بن سعيد بن عبد الله العسكري (ت٣٠٥هـ) جمع فيه ألف حديث مشتملة على ألف مثل.
٣- الأمثال والأوائل: لأبي عروبة الحسين بن محمد الحراني (ت٣١٨هـ).
٤- الأمثال: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) وهو مطبوع بدون ترقيم الأمثال.
٥- الأمثال: لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) وهو

---

١٤٦ انظر مؤلفات أخرى فيه: الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٦٣.

مطبوع، ويضم (٣٧٣) مثلاً نبوياً.

ج. مؤلفات في التفسير:

أعني بها الكتب التي ذكرت فيها الأحاديث لتفسير آية من القرآن الكريم.

١- تفسير: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت١٦١هـ) وهو مطبوع.

٢- تفسير: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) وهو مطبوع.

٣- تفسير: الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ) هو جزء من السنن الكبرى له، وطبع بمفرده.

٤- تفسير: ابن جرير الطبري أبي جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) الموسوم بـ»جامع البيان لتفسير آي القرآن» مطبوع.

٥- تفسير: ابن أبي حاتم: أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) طبع منه ما وجد محققاً من بعض طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة.

٦- تفسير: البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء (ت٥١٦هـ) الموسوم بـ»معالم التنزيل» وهو مطبوع.

٧- تفسير: ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) مطبوع.

٨- تفسير: السيوطي (ت٩١١هـ) الموسوم بـ»الدر المنثور في التفسير بالمأثور» مطبوع.

٩- تفسير: الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) الموسوم بـ»فتح القدير» مطبوع.

١٠- الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع، اختصر فيه كتاب «الإسعاف بأحاديث الكشاف للزمخشري» للزيلعي، واستدرك عليه ما فاته من الأحاديث والآثار.

ثانياً- الكتب المؤلفة في الأحاديث خافية الصفات أو المعاني

١- في السند:

أ. مؤلفات في المراسيل:

المرسل: هو الحديث الذي قال فيه التابعي: «قال رسول الله ﷺ ...».

١- المراسيل: للإمام أبي داود (ت٢٧٥هـ) طبع المراسيل المسندة بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤط، وترقيمه، فجاء عدد الأحاديث (٥٤٤) مرسلاً، طبع في مؤسسة الرسالة، ط أولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). وطبع أيضاً محذوف الأسانيد بترقيم الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وجاء عددها (٤٩٢) مرسلاً.

أما مراسيل ابن أبي حاتم الرازي فليست فيه أحاديث مرسلة، وإنما هو أقرب لكتب الرجال، ففيه

بيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة وهو يعني بها منقطعة.

وكذلك كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي (ت٧٦١هـ) أيضاً لم يشتمل على الأحاديث المرسلة.

ب. مؤلفات في بعض علوم الحديث:

١- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد: للخطيب (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع. وهو أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما مثل محمد بن إسحاق السراج: روى عنه البخاري (ت٢٥٦ هـ) وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف (ت٣٩٣هـ) فبين وفاتيهما ١٣٧ سنة. ومثل الإمام مالك: روى عنه الزهري (ت١٢٤هـ) وأحمد بن إسماعيل السهمي (ت٢٥٩هـ) فبين وفاتيهما ١٣٥ سنة.

٢- موضح أوهام الجمع والتفريق: للخطيب (٤٦٣هـ) طبع بتحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة ببيروت، ط أولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

٢- في المتن:

أ. مؤلفات في الأحاديث المتواترة:

المتواتر: ما رواه جمع كثير في جميع طبقات السند يُؤْمَنُ تواطؤهم على الكذب.

١- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي (ت٩١١هـ).

٢- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي أيضاً، اختصر فيه «الفوائد المتكاثرة» السابق، جمع فيه الأحاديث التي هو يرى أنه توافرت فيها شروط التواتر، وذلك بأن يكون رواتها في كل طبقة عشرةً فصاعداً، وهي (١١٢) حديثاً بأسانيد مخرجيها إلى الصحابة، ورتبها على الأبواب، وهو مطبوع.

٣- اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي (ت ٩٥٣هـ).

٤- نظم اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي المصري (ت١٢٠٥هـ) لخص فيه كتاب ابن طولون، طبع بتحقيق محمد عبد القادر عطا من دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للشريف محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) صاحب الرسالة المستطرفة ضمنه ثلاثمائة حديث وعشرة أحاديث (٣١٠) مما هو متواتر لفظاً أو معنى، وهو أيضاً مطبوع.

ب. مؤلفات في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

قد استوفينا بذكرها في الطريقة الثانية لأنها مرتبة على أوائل الأحاديث، فتراجع هناك.

٣- في السند والمتن معاً:

أ. مؤلفات في الأحاديث المعلة:

الحديث المعلَّل ما ظاهره السلامة، واطُّلِع فيه بعد التفتيش على علة قادحة.

١- العلل ومعرفة الرجال للإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) مطبوع.

٢- علل الحديث للإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) مطبوع.

٣- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) مطبوع.

٤- المسند المعلل للإمام يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ) طبع منه مسند عمر بن الخطاب فقط.

٥- العلل الصغير: للترمذي (ت٢٧٩هـ) مطبوع مع جامعه، وشرحه ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) وهو أيضاً مطبوع.

٦- تهذيب الآثار: لابن جرير الطبري (ت٣٦١هـ) ذكر فيه علل الأحاديث، ورتبه على مسانيد الصحابة، ولم يكمله، وطبع منه ما وجد.

٧- علل الحديث: لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) مرتب على الأبواب ، وهو مطبوع.

٨- العلل الكبرى: للدارقطني (ت٣٨٥هـ) مرتب على مسانيد الصحابة، وبدأ يطبع.

٩- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) مطبوع.

ب. مؤلفات في الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

الضعيف: هو الحديث الذي فقَد شرطاً أو أكثر من شروط الحديث المقبول.

والموضوع: هو المختلق المصنوع على رسول الله ﷺ.

ومعظم الكتب فيهما تفيدك بالحكم عليها، لا بمن أخرجها:

١- الأباطيل: لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقي (ت٥٤٣هـ) بين فيه بطلان أحاديث بمعارضة أحاديث صحاح لها، وهو مطبوع، والأحاديث فيه بالسند.

٢- الموضوعات الكبرى: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) أحاديثه بأسانيدها، وحكم عليها بالوضع بنقد سندها أولاً، ثم متونها بمقاييس نقدية استقاها من مناهج الصحابة ومن بعدهم، وهي: مخالفة الحديث للقرآن، أو للسنة الصحيحة الثابتة، أو للعقل، أو للأصول الشرعية، أو مقاصد الشريعة وأهدافها، أو للواقع التأريخي، أو لاشتماله على أمر مستحيل، أو ركاكة لفظه، ونحو ذلك، ورتبها على الأبواب.

٣- المغني عن الحفظ والكتاب بقوله: لا يصح شيء في هذا الباب: لعمر بن بدر الموصلي

(ت٦٢٣هـ) وهو مطبوع.

٤- موضوعات الصاغاني: لأبي الفضائل الحسن بن محمد (ت٦٥٠هـ) وهي رسالتان له، وتضم (١٤٥) حديثاً، مرتبة على الموضوعات، وهو مطبوع.

٥- أحاديث القصاص: للإمام ابن تيمية (ت٦٦١هـ)، وعدد أحاديثه (٧٩)، فيها الموضوع، والضعيف، والصحيح، لم يرتبها ترتيباً معيناً، طبع مع فهرس أحاديثه.

٦- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) وهو مطبوع، ويمتاز هذا الكتاب بأنه طبق فيه قواعد ابن الجوزي السابق ذكرها على كثير من الأحاديث بالنظر إلى المتن، وهو مرتب على الموضوعات.

٧- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي (ت٩١١هـ)، وذيله عليه، كلاهما مطبوع، وهو مرتب على الأبواب.

٨- تنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لابن عرَّاق: أبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ) جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي ولآلي السيوطي وذيلها، ونكته، وهو مطبوع مرتب على الأبواب.

٩- تذكرة الموضوعات: لمحمد طاهر الفتني (ت٩٨٦هـ) مطبوع، رتبه على الموضوعات.

١٠- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لملا علي القاري (ت١٠١٤هـ) مرتب على أوائل الأحاديث، وهو مطبوع.

١١- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: لملا علي القارّي (ت١٠١٤هـ) مطبوع مرتب على حروف المعجم.

١٢- الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي: للسندروسي محمد بن محمد الطرابلسي (ت١١٧٧هـ) وهو مطبوع.

١٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للشوكاني (ت١٢٥٥هـ) مطبوع مرتب على الموضوعات.

١٤- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي الفرنكي محلي (ت١٣٠٤هـ) مطبوع، مرتب على الموضوعات.

١٥- اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله الموضوع: لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي (ت١٣٠٥هـ) مطبوع.

١٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة الإسلامية: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م) يتضمن كل جزء خمسمائة حديث، وهو كتاب قيم حافل بالفوائد العلمية النقدية إلا أن فيه بعض الآراء التي لا يوافق عليها. كمل في ١٤ جزءاً.

١٧- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت٣٢٣هـ) وأحاديثه بالسند، وهو مطبوع.

١٨- المجروحين: لابن حبان (ت٣٥٤هـ) والأحاديث فيه بالسند، وهو مطبوع.
١٩- الكامل في الضعفاء: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) وأحاديثه بالسند، وهو مطبوع.
٢٠- ميزان الاعتدال: للذهبي (ت٧٤٨هـ) وهو مطبوع، وأحاديثه بدون السند.
٢١- لسان الميزان: لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع، وأحاديثه بدون السند.

كيفية ومراحل التخريج من كتب هذه الطريقة:

إن كيفية تخريج الحديث من كتب هذه الطريقة الخامسة سهلة جداً، لأن الحديث المطلوب تخريجه إذا اتصف بإحدى الصفات المذكورة من القدسية، أو التسلسل، أو ما إلى ذلك، فما عليك إلا أن تتجه إلى الكتب المؤلفة فيها فتجد هناك مطلوبك، فتخرجه منها حسب الطريقة التي رسمناها في السابق.

محاسن كتب هذه الطريقة:

١- أنها واضحة السمات والصفات مما يسهل على الباحث وصوله إلى المراد، إذ يَعَزُّ وجودها في غيرها، ما عدا الأحاديث غير واضحة الصفات.
٢- أنها تفيد ببعض الفوائد العلمية حول إسناد الحديث ومتنه، قد لا توجد في غيرها.

عيوب كتب هذه الطريقة:

أنها صعبة الاستعمال للباحث غير الواقف على علوم الحديث ومصطلحاته، وغير المطلع على حالات الحديث وصفاته البارزة والخافية.

الطريقة السادسة
التخريج عن طريق الاستقراء والتتبع

تعتمد هذه الطريقة على الاستقراء والتتبع، وهو التفتيش الدقيق عن الحديث المطلوب تخريجه، والبحث عنه في بطون دواوين الحديث ورقة ورقة، وسطراً سطراً، وقراءتها سرداً.
تستخدم هذه الطريقة لتخريج الحديث من الكتب غير الداخلة في الطرائق الخمس السابقة، وذلك لأنها غير مرتبة على أي ترتيب من التراتيب السالف ذكرها، فلا هي مرتبة على الكلمات الغريبة، ولا على أوائل الأحاديث، ولا على مسانيد الصحابة، ولا على الأبواب والموضوعات، ولا على صفات في السند أو المتن، فلا يمكن التخريج من أمثال هذه الكتب إلا بواسطة الاستقراء، والتتبع. وهذه الكتب أصلية وكثيرة جداً، يمكن تصنيفها حسب الأنواع الآتية:

أ. الأجزاء الحديثية:

الجزء هو: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو مَنْ بعدهم، أو المروية في باب واحد من الأبواب. والمقصود هنا هو التأليف الذي جمعت فيه أحاديث مَنْ بعد الصحابة.

١- الثقفيات: لأبي عبد الله القاسم بن الفضل بن أحمد الثقفي الأصبهاني (ت٤٨٩هـ) توجد مخطوطة.
٢- الجعديات: لأبي الحسن علي بن الجعد البغدادي (ت٢٣٢هـ)، وهي اثنا عشر جزءاً من جمع أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي الكبير (ت٣١٧هـ)[١٤٧]، وهي التي طبعت بعنوان: «مسند ابن الجعد» بتحقيق الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر.
٣- الخِلَعيات: لأبي الحسن علي بن الحسن الخِلَعي الموصلي، ثم المصري (ت٤٩٢هـ) وهي ٢٠ جزءاً من جمع أبي نصر أحمد بن الحسين الشيرازي[١٤٨]، توجد مخطوطة.
٤- السِلَفيات: لأبي طاهر أحمد بن محمد السِلَفي (ت٥٧٦هـ) يوجد بعضها مخطوطاً.
٥- الطيوريات: لأبي الحسين المبارك بن عبد الجبار المعروف بابن الطيوري البغدادي (ت٥٠٠هـ) من انتخاب أبي طاهر السلفي، يوجد بعض أجزائها مخطوطاً.
٦- القَطِيعيات: لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي البغدادي (ت٣٦٨هـ) وهي خمسة أجزاء[١٤٩] توجد مخطوطة[١٥٠].

---

١٤٧ انظر الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ٩١.
١٤٨ انظر المصدر السابق: ص ٩١ - ٩٢.
١٤٩ انظر المصدر السابق: ص ٩٣.
١٥٠ انظر الأجزاء الحديثية الأخرى في المصدر السابق: ص ٩١ - ٩٤.

ب. الأربعينات:

١- الأربعون: لأبي بكر محمد بن حسين الآجُرّي البغدادي (ت٣٦٠هـ) مطبوع.
٢- الأربعون: للبيهقي (ت٤٥٨هـ) مطبوع، ط أولى (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
٣- الأربعون: للسلفي (ت٥٧٦هـ) مخطوط في الظاهرية.

ج. الأفراد:

هي المصادر التي تجمع الأحاديث التي تفرد بها راويها عن كل الرواة ثقاتٍ أو غيرهم، أو التي تفرد بها راويها الثقة عن غيره من الثقات، أو التي تفرد بها راويها عن راو معين.
١- الأفراد والغرائب: للدارقطني (ت٣٨٥هـ) يوجد منها بعض الأجزاء مخطوطاً
٢- الأفراد: لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)[١٥١].

د. الأمالي الحديثية:

هي الكتب التي يكتب فيها مؤلفوها الأحاديث التي يقرأها عليهم شيوخهم.
١- الأمالي: لأبي عبد الله حسين بن إسماعيل المِحَامَلي البغدادي (ت٣٣٠هـ) مخطوط في الظاهرية برقم١١٥.
٢- الأمالي: لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلِّص البغدادي (ت٣٩٣هـ) مخطوط في الظاهرية.
٣- الأمالي: لأبي القاسم عبد الملك بن محمد، ابن بشران البغدادي (ت٤٣٠هـ) مخطوط في الظاهرية.
٤- الأمالي: لأبي القاسم علي بن الحسن، ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ) مخطوط في الظاهرية.
٥- الأمالي: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني المصري (ت٨٥٢هـ)[١٥٢] وقد طبع بعض منها.

هـ. تاريخ الرجال:

١- تاريخ يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) مطبوع.
٢- تاريخ واسط لأسلم بن سهل المعروف ببحسل (ت٢٩٢هـ). مطبوع.
٣- تاريخ أصبهان: لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ) مطبوع.
٤- تاريخ بغداد: للخطيب (ت٤٦٣هـ) مطبوع.

---

١٥١ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١١٤.
١٥٢ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١١٤.

٥- تاريخ دمشق: لابن عساكر (ت٥٧١هـ) طبع بعض الأجزاء، وهو موجود مخطوطاً بجميع أجزائه.

وتواريخ أخرى كثيرة.

و. الطبقات:

هي المصادر التي تذكر أحاديث الشيوخ في طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر، إلى زمن المؤلف، وتكون هذه الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

١- الطبقات الكبرى: لابن سعد (ت٢٣٠هـ) مطبوع.

٢- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي الشيخ (ت٣٦٩هـ) وهو مطبوع.

ز. الفوائد:

هي الكتب التي تجمع غرائب أحاديث الشيوخ ومفاريد مروياتهم، وتوجد فيها الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

١- الفوائد: لسمويه، أبي بشر إسماعيل بن عبد الله العبدي (ت٢٦٧هـ) مخطوط في الظاهرية.

٢- الفوائد: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت٣٥٤هـ) وهو مطبوع.

٣- الفوائد: لتمّام بن محمد بن عبد الله الرازي (ت٤١٤هـ) وهو مطبوع.

وهناك فوائد أخرى كثيرة.

ح. المئات الحديثية:

١- المائتان المنتقاة: لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري (ت٤٤٩هـ).

٢- المائة حديث: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (ت٤٨١هـ).

٣- الأحاديث المائة: لابن أبي شريح، أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري (ت٣٩٢هـ) مخطوط في الظاهرية.

ط. المسانيد (بالمعنى الثالث للمسند):

مسند الشهاب للقضاعي (ت ٤٥٤هـ)، وهو مطبوع كما تقدم.

ي. المشيخات ومعاجم الشيوخ:

وهي الكتب التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث على أسماء شيوخهم.

١- المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد زياد، المعروف بابن الأعرابي البصري ثم المكي (ت٣٤٠هـ): يوجد مخطوطا.

٢- المعجم الأوسط: للطبراني (ت٣٦٠هـ) يقال: فيه ثلاثون ألف حديث. وطبع بتحقيق الدكتور

محمود الطحان، ويتضمن ٩٤٨٥ حديثاً.

٣- المعجم الصغير: للطبراني أيضا: قيل: إنه يشتمل على نحو من ألف وخمسمائة حديث، وهو مطبوع.

٤- معجم الشيوخ: لأبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد، المعروف بابن جميع الصيداوي (ت٤٠٢هـ): طبع بتحقيق عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٥هـ.

٥- معجم الشيوخ: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي (ت٥٦٢هـ).

٦- معجم السّفَر: لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، ابن سِلَفه – بكسر السن المهملة، وفتح اللام، لقب لجد جده إبراهيم، لفظ أعجمي، معناه ثلاث شفاه لأن إحدى شفتيه كانت مشقوقة، فصارت مثل شفتين غير الأخرى الأصلية – السِلَفي الأصبهاني (توفي فجأة بثغر الإسكندرية سنة ٥٧٦هـ): له ثلاثة معاجم: معجم لمشيخة أصبهان في مجلد. وآخر لمشيخة بغداد وهو كبير. وآخر لباقي البلاد سماه «معجم السفر» وهو مطبوع.

٧- المعجم: لعبد الكريم بن منصور، أبي المظفر السمعاني (ت٦١٥هـ): مطبوع[١٥٣].

٨- معجم الشيوخ: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) مطبوع.

٩- مشيخة النعّال البغدادي: تخريج رشيد الدين محمد بن عبد العظيم المنذري (ت٦٤٣هـ) مطبوع.

١٠- معجم الشيوخ: للذهبي (٧٤٨هـ)، حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة، ونشرته مكتبة الصديق بالطائف، ط أولى، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)[١٥٤].

وسوف يأتي ذكر معاجم الشيوخ الأخرى في الباب الثاني إن شاء الله.

ك. مختلف الحديث ومشكله:

مختلف الحديث هو: «الحديث المقبول المعارَض بمثله في الظاهر»[١٥٥].

ومشكل الحديث هو: «الحديث المقبول، الذي خَفِيَ مرادُه، بسببٍ من الأسباب، على وجهٍ لا يُعْرَف إلا بالتأمُّل المجرّد، أو بدليلٍ آخر خارجيّ»[١٥٦].

١- اختلاف الحديث: للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) مطبوع.

٢- تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ هـ) مطبوع.

---

١٥٣ وينظر معاجم أخرى في: الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٣٦ – ١٣٨.

١٥٤ وانظر بعض المشيخات في مبحث «المصنفات في الرجال» من هذا الكتاب.

١٥٥ هذا مفهوم من كلام ابن حجر في شرح نخبة الفكر: ص٥٥. وانظر بحثي «مختلف الحديث ومشكله قراءة معرفية نقدية» نشر في مجلة الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد باكستان، العدد الأول – المجلد الأربعون – الربيع (يناير – مارس ٢٠٠٥م/ ذو القعدة – محرم ١٤٢٥هـ/١٤٢٦هـ): ص١٤٣-١٦٧.

١٥٦ هذا التعريف توصلت إليه من خلال معنى المشكل في اللغة واصطلاح الأصوليين، وفي ضوء عموم القضايا المشكلة التي تناولها الإمام الطحاوي في كتابه «بيان مشكل الآثار» والذي حصلت على درجة الدكتوراه بتحقيق الجزء الثامن وهو الأخير من أجزائه.

٣- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ) مطبوع.

٤- بيان مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ) وهو في ثمانية أجزاء، طبع منه أربعة أجزاء من الهند، وتم تحقيقه كاملاً على أيدي طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى، وأنا واحد منهم حيث حققت الجزء الثامن – وهو الأخير – لنيل درجة الدكتوراه في الحديث، وتجري حالياً ترتيبات لطبعه كاملاً من إحدى مكتبات مكة المكرمة. وطبعه أخيراً الشيخ شعيب الأرناؤوط كاملاً في خمسة عشر مجلداً، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.

كافة هذه المؤلفات هي كتب الطريقة السادسة بشرط ألا يكون لأحاديثها أي فهرس من الفهارس المتنوعة، لأنه إذا كان لها فهرس على الكلمات الغريبة فتدخل تلك المؤلفات في كتب الطريقة الأولى، وإذا عمل لها فهرس على أوائل الأحاديث فتصبح من كتب الطريقة الثانية، وإذا عمل لها فهرس على مسانيد الصحابة فتندرج في كتب الطريقة الثالثة، وإذا عمل لها فهرس على الأبواب والموضوعات فتدخل في كتب الطريقة الرابعة، وأكثرها قد عمل لها فهارس مفردة، أو ملحقة بها.

محاسن هذه الطريقة:

١- إنها أضمنُ طريقٍ للوصول إلى الحديث الذي يراد تخريجه، لأنها تعتمد على التتبع الكامل للحديث في مصادره سطراً سطراً، وحرفاً حرفاً، فلا يفوت الباحثَ إن كان فيها.

٢- إنها أكثره توفيراً لفرص الاطلاع على مجموعة كبيرة من الأحاديث في المصادر التي يبحث فيها عن الحديث المطلوب تخريجه.

عيوب هذه الطريقة:

ضياع كثير من الوقت والجهد، وقد لا يجد الباحث مع ذلك حديثه لأنه غير موجود في المصدر الذي فتش فيه عنه، ومن الممكن عدم الوقوف على الحديث مع وجوده في المصدر بسبب استعجاله، أو إرهاقه، أو لعدم وقوع البصر عليه.

الفصل الرابع
كيفية التخريج من الطرق الستة كلها

كيفية التخريج من الطرق الستة كلها مجتمعة

المثال يوضح المقال

الطريقة الأولى

الطريقة الثانية

الطريقة الثالثة

الطريقة الرابعة

الطريقة الخامسة

الطريقة السادسة

خلاصة المعلومات عن مصادر تخريج حديثنا

شجرة أسانيد حديث المثال

الفصل الرابع
كيفية التخريج من الطرق الستة كلها معاً

هذه هي طرق ستة للتخريج، يمكن بواسطة أي منها تخريج الحديث، ولكن –كما عرفتَ– أن لكل طريقةٍ محاسنَ وعيوباً تَجْبُرها طريقةٌ أخرى، فاكتفاؤك بطريقةٍ دون الأخرى يترك في عملك التخريجي نقصاً كبيراً في بعض الأحيان، ويجعل عملَك عُرْضَةً للنقد والتشنيع، فمثلاً إذا اكتفيت بالطريقة الأولى فحسب؛ نظراً لسهولتها وسرعةِ وصولِك إلى المراد؛ وخرَّجتَ حديثَك من كتبها؛ وهي الكتب الستة وموطأ مالك وسنن الدارمي ومسند أحمد (وهذه هي كتب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) وكتب غريب الحديث، فهذا يعني أنك تركتَ مصادرَ أخرى كثيرةً غيرَ داخلةٍ في كتب الطريقة الأولى.

وإذا استعملتَ الطريقةَ الثانيةَ فقط، واستغنيتَ عن الأخرى، فقد لا تجد حديثك في كتبها – على الرغم من وجوده فيها – وذلك لاختلاف بداية حديثك عن بدايته فيها، وقد تجده فيها ولكن المصادر المذكورة له فيها قليلة قد لا تُشبع نَهمتَك التخريجيةَ والاستقصائيةَ.

وإذا استخدمتَ الطريقةَ الثالثةَ فحسب؛ وخرَّجتَ حديثَك من كتبها (المسانيد وما على شاكلتها) فقد فوَّتَّ على نفسك المصادرَ المرتَّبةَ على ترتيبٍ آخرَ، وكذلك الأمر في الطريقة الرابعة – وإن هي أكثرُ فائدةً من سابقاتها نوعاً ما – لأن هناك كتباً أخرى مرتبة على مسانيد الصحابة، أو على أوائل الأحاديث.

وأما الطريقة الخامسة فكما أنت تعرف أن دائرتها محدودة، لا يُرْجع لها إلا للحديث الذي توجد فيه صفةٌ أو معنى بارزٌ أو خافٍ، وأمثالُ هذا الحديث إما قليلةٌ، وإما صَعْبَةُ المنال إلا للمتخصص في الحديث، والمتمرس في علومه.

ولم يبق بعد هذا كله إلا الطريقة السادسة الأخيرة وهي – على الرغم من إمكان استخدامها لكتب الطرق الخمسة الأخرى – لا تخلو من مآخذ، أهمُّها ضياعُ كثيرٍ من الوقت والجهد حتى مع الوصول إلى الحديث، وضياعُهما دون الاهتداء إلى المطلوب أحياناً.

فلذلك كله، ولكي تُضْفِي على عملك رونقَ الشمولِ، وجمالَ الإحاطةِ أودُّ أن أُعَلِّمَكَ كيفيةَ تخريجِ الحديث من الطرق الستة كلها مجتمعة.

كيفية التخريج من الطرق الستة كلها مجتمعة

إذا أردتَ تخريجَ حديثٍ مَّا حسب الطرق الستة معاً فاتبع الآتي:

١– اجمع المعلومات عن حديثك من المعجم المفهرس لألفاظ الحديث والمؤلفات في غريب الحديث بواسطة الكلمات الغريبة والمهمة على حسب ما ذكرتُه في الطريقة الأولى.

٢– ثم ابحث عن حديثك في كتب الطريقة الثانية حسب أول حديثك. فإذا وجدته فيها، فقارن

بين المصادر التي ذكرتْهَا هذه الكتبُ وبين ما ذكره المعجمُ المفهرسُ، فإن كانت نفسَ المصادر التي ذكرها المعجم المفهرس أو أَنْقَصَ منها، فلا تأخذ منها شيئاً، وإن وجدتَ فيها شيئاً زائداً على المعجم من ذكر بعض المصادر أو الحكم على الحديث، فخذ الزائد فقط، واترك المصادر المشتركة بينها وبين المعجم.

٣- ثم ابحث عن حديثك في كتب الطريقة الثالثة (ما عدا مسند أحمد لأنه داخل في كتب المعجم المفهرس)، فابحث عنه في كتب مسانيد الصحابة الأخرى، والمعجم الكبير للطبراني والمعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة، وفي تحفة الأشراف أيضاً ربما تجد فيها تخريج حديثك من غير كتب المعجم المفهرس، فضُمَّ تخريجاتِك هذه إلى تخريجاتك السابقة.

٤- ثم تأتي إلى كتب الطريقة الرابعة المرتبة على الأبواب والموضوعات (غير الكتب الستة وموطأ مالك ومسند الدارمي لأنها داخلة في المعجم المفهرس، وقد عرفت مكان حديثك فيها بواسطة ذلك المعجم)، فابحث عن حديثك في تلك الكتب حسب موضوعه، فخرِّجْه منها مباشرةً لأنها كتب أصلية.

٥- ثم انتقل إلى كتب الطريقة الخامسة، فانظر هل في سند حديثك أو متنه صفةٌ بارزةٌ أو خافيةٌ من صفاتهما، أم لا، فإن لم تكن فيه فاترك تخريجَ حديثِك من كتب هذه الطريقة، وإذا وجدت فيه إحدى تلك الصفات فابحث عنه في كتب تلك الصفة، فإذا وجدت حديثك في كتب غير أصلية من كتبها فتجد أن أصحابها قد نسبوه إلى بعض المصادر الأصلية، فإذا وجدت فيها مصدراً زائداً على تلك المصادر التي عرفتها من تخريجاتك السابقة فضُمَّه إليها، وإلا فلا داعي لتسجيله عندك.

٦- ثم تأتي إلى كتب الطريقة السادسة غير الداخلة في إحدى الطرق الخمسة السابقة، فابحث عن حديثك فيها بمساعدة فهارسها إن وُجِدَتْ، وإلا تَتَبَّعْها حديثاً حديثاً، فإذا وجدت حديثك في أي منها فخرجه منها مباشرة لأنها مصادر أصلية.

وبالمثال يتضح المقال:

نختار للمثال حديث أنس السابق: «تسحروا فإن في السحور بركة»، ونخرجه حسب الطرق الستة كلها معاً، فلنأخذ أولاً بأول:

الطريقة الأولى:

أ. كتب غريب الحديث: لم نجد حديثنا فيها إذ ليست فيه كلمة غريبة.

ب. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث: وجدنا فيه تخريج حديثنا، فجاءت فيه المعلومات عنه تحت كلمة «تسحروا» كالتالي (٤٣٥/٢ - العمود الثاني):

تسحروا فإن في السحور بركة خ صوم ٢٠، م صيام ٤٥، ت صوم ١٧، ن صيام ★★١٨، ★★١٩، جه صيام ٢٢، مي صوم ★★٩، حم**٢**، ٣٧٧، ٤٧٧، **٣**، ٣٢، ٩٩، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١

هذه هي أماكن حديثنا في الكتب التسعة التي فهرس عليها المعجم المفهرس، فحديثنا غير موجود في سنن أبي داود وموطأ مالك. فقبل أن تأتي إلى كتب الطريقة الثانية أنصحك بأن ترجع إلى الكتب المحال إليها في المعجم واحداً واحداً، وتنقل الحديث بأسانيده في بطاقات، على أن يكون لكل سند بطاقة مستقلة.

الطريقة الثانية:

اخترنا من كتبها أجمع وأشمل كتاب، وهو «موسوعة أطراف الحديث»، وبحثنا فيه عن حديثنا حسب بدايته في حرف التاء، فالسين، فالحاء، فوجدناه في (٣٦٩/٤ – العمود الثاني)، فجاءت المعلومات عن حديثنا كالتالي (نكتبها في عمودين):

تسحروا فإن (في) السحور بركةً:

خ٣٨/٣ و٧٨ – م الصيام ٤٥ – ت ٧٠٨ – ن الصيام ب١٧، ب١٨ – هـ ١٦٩٢ – حم ٤٧٧/٢، ٣٢/٣، ٩٩، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١ – مي ٦/٢ – هق ٢٣٦/٤ – مجمع ١٥١/٣ – لا ١٢٠/١ – المنتقى ٣٨٣ – تلخيص ١٩٩/٢ – منحة ٨٨٢ – ش ٨/٣ و٩ – نصب ٤٧٠/٢ – شج ٢٦٥/١، ٢٩٠، ١٥/٢، ٢٦، ٢٩ – عر ٣٧/١ – مشكاة ١٩٨٢ – عب ٧٥٩٨، ٧٦٠١ – إتحاف ٢٥٥/١، ٢٣٠/٤، ٥٣٤ – سنة

٢٥١/٦ – كنْز ٢٣٩٦٦ – كثير ١/ ٣٢٠ – طص ٢٩٠/١ – ترغيب ٢/ ١٣٧ – حلية ٣٥/٣، ٣٢٢، ٣٣٩/٦، ٩٠/٧، ٣٠٥/٨، ٣٤/٩ – خط ٢/ ١٠٣، ٢٣٣/٥ – فتح ١٣٩/٤ – خط ٣٥٤/١، ٧٢/٥، ١١١/٣ – مطالب ٩٧٢ – خط ٨٢/٤، ١٣٨، ١٤٠/٦، ٤٣٥/١٣ – عدي ٧٧٩/٢، ٨٨٧/٣، ١١٥٢، ١٢١٣، ١٣٤٣/٤، ١٣٤٤، ٦/ ٢٠٦٥، ٢١١٢، ٢١٤٨، ٢٥٢٠/٧، ٢٦٠٢، ٢٦٩٥

هنا لاحظنا أن صاحب الموسوعة ذكر (٣٠) مصدراً ومرجعاً للحديث، (١٩) منها من المصادر الأصلية، و(٣) منها من المصادر شبه الأصلية، و(٨) منها من المصادر غير الأصلية.

أما المصادر الأصلية فهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، والسنن الكبرى للبيهقي، والمنتقى لابن الجارود، ومنحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود، ومصنف ابن أبي شيبة، وأمالي الشجري، ومصنف عبد الرزاق، وشرح السنة للبغوي، والمعجم الصغير للطبراني، وحلية الأولياء لأبي نعيم، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والكنى والأسماء للدولابي.

وأما المصادر شبه الأصلية فهي: نصب الراية للزيلعي، وتفسير ابن كثير، وفتح الباري لابن حجر.

وأما المصادر غير الأصلية فهي: مجمع الزوائد للهيثمي، والتلخيص الحبير لابن حجر، والمغني للعراقي، ومشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، وإتحاف السادة للزبيدي، وكنز العمال للمتقي الهندي، والترغيب والترهيب للمنذري، والمطالب العالية لابن حجر.

فنأخذ من هذه المصادر ما زاد على المعجم المفهرس، وهي ما عدا السبعة الأولى من الأصلية، فنرجع لها، ونكتب من الأصلية الحديث مع سنده ومتنه في بطاقة مستقلة، ونكتب من شبه الأصلية الحديث مع سنده ومتنه أيضاً إذا نقل فيها ذلك الحديث من مصدر أصلي غير متوفر لدينا، وإلا فنراجع ذلك المصدر مباشرة، وإذا وجدنا فيها كلاماً حول الحديث تصحيحاً، أو تحسيناً، أو تضعيفاً فننقله أيضاً على البطاقة مع الحديث، وأما غير الأصلية فإن كانت المصادر المحال إليها فيها غير متوفرة فنذكرها، وننسب إليها هكذا مثلاً: «أورده الهيثمي في مجمع الزوائد في مجلد كذا وصفحة كذا، وعزاه إلى مسند البزار – مثلاً –»، وكذلك إذا وجدنا فيها حكماً على الحديث فنسجله في البطاقة مع الحديث.

الطريقة الثالثة:

كتب هذه الطريقة هي مسانيد الصحابة، والمعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة، وكتب الأطراف، والكتب التي خرجت بعض أحاديث من تترجم لهم من الصحابة، وهذه كلها أصلية، فنخرج منها حديثنا مباشرة في مسند أنس:

فمن المسانيد المتوفرة لدينا هي مسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند أحمد، والمنتخب من مسند عبد بن حميد، ومسند أبي يعلى الموصلي.

فقد تقدم تخريج حديثنا من مسند الطيالسي ومسند أحمد بواسطة موسوعة أطراف الحديث. وأما مسند الحميدي وعبد بن حميد فلا يوجد حديثنا فيهما. وأما مسند أبي يعلى الموصلي فتخريج حديثنا منه كالآتي: أرقام: ٢٨٤٠، ٣١١٨، ٣١٣٨، ٣٨٨٧، ٣٨٨٨، ٣٩١٠، ٣٩٢٢، ٥٠٥١، ٦٣٣٥.

ومن المعاجم على مسانيد الصحابة المتوفرة لدينا: المعجم الكبير للطبراني، وهو لم يخرجه في مسند أنس، ولكنه خرج حديث عبد الله بن مسعود في مسنده (١٠/١٣٨ رقم ١٠٢٣٥) شاهداً لحديثنا.

وأما كتب الأطراف فلا توجد في تحفة الأشراف للمزي تخريجاتٌ زائدةٌ على ما تقدم، فلا حاجة لأخذ شيء منه، انظر في التحفة أرقام الحديث: ١٠٠٧، ١٠١٩، ١٠٢٨، ١٠٦٥، ١٠٦٨، ١٤٣٣، ٩٢١٨، ١٤١٨٧، ١٤٢٠٢، ١٥٣٥٤.

وأما كتب التراجم فلا يوجد حديثنا في أي منها في ترجمة أنس، وإن وجد في بعض منها في تراجم أخرى كما عرفنا ذلك في موسوعة أطراف الحديث حيث خرجتْه من حلية الأولياء لأبي نعيم، ومن تاريخ بغداد للخطيب، فنسجلها شواهد لحديثنا.

الطريقة الرابعة:

كتبها كثيرة كما عرفتَ في مبحثها، فنختار منها أجمع وأشمل كتاب، وهو «موسوعة الحديث النبوي» للدكتور عبد الملك بكر عبد الله قاضي، فقد أخرج الدكتور حديثنا من (١٧) مصدراً أصلياً كالآتي:

مسند الطيالسي ٢٦٨، وعبد الرزاق ٢٢٧/٤، ٢٢٨، وابن أبي شيبة ٨/٣، ٩، وأحمد ٣٧٧/٢، ٤٧٧، ٣٢/٣، ٩٩، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١، ٣١٥، والدارمي ٣٣٨/١، والبخاري ٦٨/٣، ومسلم ٧٧٠/٢، وابن ماجه ٥٤٠/١، والترمذي ٨٨/٣، وكشف الأستار ٤٦٤/١، والنسائي ١٤٠/٤، ١٤١، وأبو يعلى ٢٣٥/٥، ٤٣٥، والمنتقى لابن الجارود ١٣٩، وابن خزيمة ٢١٣/٣، والمعجم الكبير للطبراني ١٧٠/١٠، والمعجم الصغير له ٥٨/١، والبيهقي ٢٣٦/٤.

لاحظنا من هذا البيان أن عنده زيادة بعض الكتب على موسوعة الأطراف، وهي: كشف الأستار، ومسند أبي يعلى، وصحيح ابن خزيمة، والمعجم الكبير للطبراني. بينما عنده نقص أيضاً عن الموسوعة المذكورة، وهو: الكنى للدولابي، وشرح السنة للبغوي، والحلية لأبي نعيم، وتاريخ الخطيب، وأمالي الشجري، وكامل ابن عدي، وأما بقية الكتب فهي مشتركة بينهما، ونضم زياداتها إلى تخريجاتنا السابقة.

ونزيد على ما سبق من التخريجات بعض المصادر التي اطلعنا على وجود حديثنا فيها بجهدنا، ولم يرد ذكرها في التخريجات السابقة بأي سبب من الأسباب، وتلك المصادر هي:

الإحسان ٢٤٥/٨ رقم ٣٤٦٦، والترغيب والترهيب لأبي القاسم التيمي ٣٧٠/٣ رقم ١٧٩٧، والمسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم ١٧٠/٢ رقم ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢.

الطريقة الخامسة:

وجدنا حديثنا فيما يأتي من كتبها زيادة على ما سبق:

كشف الخفاء للعجلوني: ذكر حديثنا في ٣٠٤/١ رقم٩٧٦ وعزاه إلى البخاري ومسلم، فلا فائدة في أخذه منه؛ إذ سبق تخريجه منهما في الطريقة الأولى.

العلل الكبرى للدارقطني (٦٧/٥ رقم٦١٢) قال في حديث زر عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة»: يرويه عاصم، واختلف عنه: فرواه بندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعاً، وغيره يرويه عن ابن مهدي موقوفاً، ورواه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش فرفعه، ورواه غيره من أصحاب أبي بكر عن أبي بكر فوقفوه، والموقوف أصح. قلت: اتضح منه أن كلام الدارقطني هذا ليس حول حديثنا، وإنما هو حول حديث عبد الله بن مسعود.

وتقدم تخريجه من الكامل لابن عدي في موسوعة أطراف الحديث.

موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب: ٤٠٢/١، ٢٩/٢.

الطريقة السادسة:

معظم كتبها غير متوفرة بمتناول أيدينا، وأما المتوفرة منها فلا يوجد حديثنا فيها زيادة على ما سبق غير ما يأتي:

حلية الأولياء لأبي نعيم: تقدم تخريج حديثنا منه بواسطة موسوعة أطراف الحديث.

تاريخ بغداد للخطيب: تقدم تخريجه منه بواسطة موسوعة الأطراف.

تاريخ جرجان للسهمي: ص٣٠٠ رقم٥١٠ حديث عبد الله بن مسعود.

معجم السفر للسلفي: ص٢٥٣ رقم ٨٨٣.

معجم الشيوخ للذهبي: ٣٩٥/١ رقم الترجمة ٤٤٨.

المعجم الأوسط للطبراني: ٣٠/٣ رقم٢٠٤٩.

الأمالي للشجري: تقدم تخريجه.

الكنى والأسماء للدولابي: تقدم تخريجه منه.

خلاصة المعلومات عن مصادر تخريج حديثنا

بعد جمعنا المعلومات عن حديثنا حسب الطرق الستة كلها معاً جاءت خلاصة المصادر الأصلية التي أخرجته كالتالي حسب أسبقية وفاة أصحابها:

١- مسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ): ص٢٦٨ رقم٢٠٠٦.

٢- مصنف عبد الرزاق (ت٢١١هـ): ٢٢٧/٤ رقم ٧٥٩٨، ٢٢٨/٤ رقم٧٦٠١.

٣- مصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ): ٨/٣، ٩.

٤- مسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): ٣٧٧/٢، ٤٧٧ - ٣٢/٣، ٩٩، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١.

٥- سنن الدارمي (ت٢٥٥هـ): ١١/٢ رقم١٦٩٦.

٦- صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ): ٦٨/٣ (فتح الباري ١٣٩/٤ رقم١٩٢٣).

٧- صحيح مسلم (ت٢٦١هـ): ٧٧٠/٢ رقم١٠٩٥.

٨- سنن ابن ماجه (ت٢٧٣هـ): ٥٤٠/١ رقم١٦٩٢.

٩- جامع الترمذي (ت٢٧٩هـ): ٨٨/٣ رقم٧٠٨).

١٠- مسند البزار - الكشف (ت٢٩٢هـ): ٤٦٤/١ رقم٩٧٦.

١١- سنن النسائي (ت٣٠٣هـ): ١٤٠/٤ رقم٢١٤٤ مرفوعاً عن ابن مسعود، و٢١٤٥ عنه موقوفاً، ٢١٤٦ عن أنس، ٢١٤٧ - ٢١٥١ كلها عن أبي هريرة.

١٢- منتنقى ابن الجارود (ت٣٠٦هـ): ص ١٣٩.

١٣- مسند أبي يعلى (ت٣٠٧هـ): ٢٨٤٠، ٣١١٨، ٣١٣٨، ٣٨٨٧، ٣٨٨٨، ٣٩١٠، ٣٩٢٢، ٥٠٥١، ٦٣٣٥.

١٤- صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ): ٢١٣/٣ رقم١٩٣٦ عن عبد الله، ١٩٢٧ عن أنس.
١٥- كنى الدولابي: (ت٣١٦هـ): ١٢٠/١.
١٦- صحيح ابن حبان - الإحسان (ت٣٥٤هـ): ٢٤٥/٨ رقم٣٤٦٦.
١٧- المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ): ١٧٠/١٠ رقم١٠٢٣٥.
١٨- المعجم الأوسط له: ٣٠/٣ رقم٢٠٤٩.
١٩- المعجم الصغير له: ٥٨/١، ١٦٢.
٢٠- الكامل لابن عدي (ت٣٦٥هـ): ٧٧٩، ٨٨٧، ١١٥٢، ١٢١٣، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ٢٠٦٥، ٢١١٢، ٢١٤٧، ٢٥٢٠، ٢٦٠٢، ٢٦٩٥.
٢١- تاريخ جرجان للسهمي (ت٤٢٧هـ): ص ٣٠٠ رقم ٥١٠.
٢٢- حلية الأولياء لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ): ٣٥/٣، ٣٢٢ - ٣٣٩/٦ - ٩٠/٧ - ٣٠٥/٨ - ٣٤/٩ - ٤٢/١٠ - ٤٣.
٢٣ - مسند الشهاب للقضاعي (ت٤٥٤هـ): ٣٩٥/١ رقم٦٧٦ و٦٧٧.
٢٤ - السنن الكبرى للبيهقي (ت٤٥٨هـ): ٢٣٦/٤.
٢٥ - السنن الصغرى له: ١٠٨/٢ رقم١٣٧٩.
٢٦ - تاريخ بغداد للخطيب (ت٤٦٣هـ): ٣٥٤/١ - ١٠٣/٢ - ١١١/٣ - ٨٢/٤، ١٣٨ - ٧٢/٥، ٢٣٣ - ١٤٠/٦ - ٤٣٤/١٣- ٤٣٥.
٢٧- موضح أوهام الجمع والتفريق له: ٤٠٢/١ - ٢٩/٢.
٢٨- شرح السنة للبغوي (ت٥١٦هـ): ٢٥١/٦ رقم ١٧٢٧، ١٧٢٨.
٢٩- الترغيب والترهيب لأبي القاسم التيمي (ت٥٣٥هـ): ٣٧٠/٢ رقم١٧٩٧.
٣٠- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ): ٢٦٥/١، ٢٩٠ — ١٥/٢، ٢٦، ٢٩.
٣١- معجم السفر للسلفي (ت٥٧٦هـ): ص٢٥٣ رقم الشيخ ٨٨٣.
٣٢- معجم الشيوخ للذهبي (ت٧٤٨هـ): ٣٩٥/١ رقم الشيخ ٤٤٨.

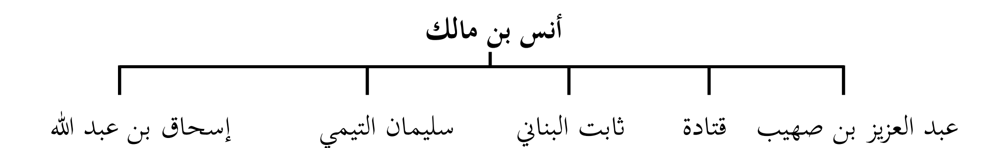
هذه اثنان وثلاثون (٣٢) مصدراً أصلياً أخرجت متن حديثنا حسب اطلاعنا، ولكن لا يظن أن هذه المصادر كلها أخرجت حديث أنس فقط، بل ظهر لي بعد مراجعتها ونقل الحديث مع طرقه وأسانيده منها أنها أخرجت متن الحديث عن خمسة من الصحابة، وهم: أنس بن مالك، وأبو هريرة، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، ﷺ. فحديث أنس هو الحديث الأصل المطلوب تخريجه، وأما أحاديث أبي هريرة وابن مسعود وجابر وأبي سعيد الخدري فهي شواهد له.

وما عليك بعده إلا أن تنقل هذه الأحاديث مع أسانيدها ومتونها من هذه المصادر، وإنما تركنا نقلها هنا خوفاً من التطويل، واكتفاءً بما قدمنا من النماذج في الطريقة الأولى.

والآن تأتي مرحلةُ عمل الشجرة لطرق أحاديث هؤلاء الخمسة من الصحابة، إيضاحاً للطرق، وتفادياً من فوات أحد منها.

شجرة طرق حديث أنس الأصل:

ظهر من خلال التخريج أن عدد رواة هذا الحديث عن أنس خمسة، وهم:



وتفرعت عن البعض منهم - خاصة عبد العزيز - طرق أخرى كثيرة لا تستوعبها صفحة واحدةٌ، مما حتَّم علينا أن نُوَزّع كلَّ هذه الطرق إلى عدة صفحات كالآتي:

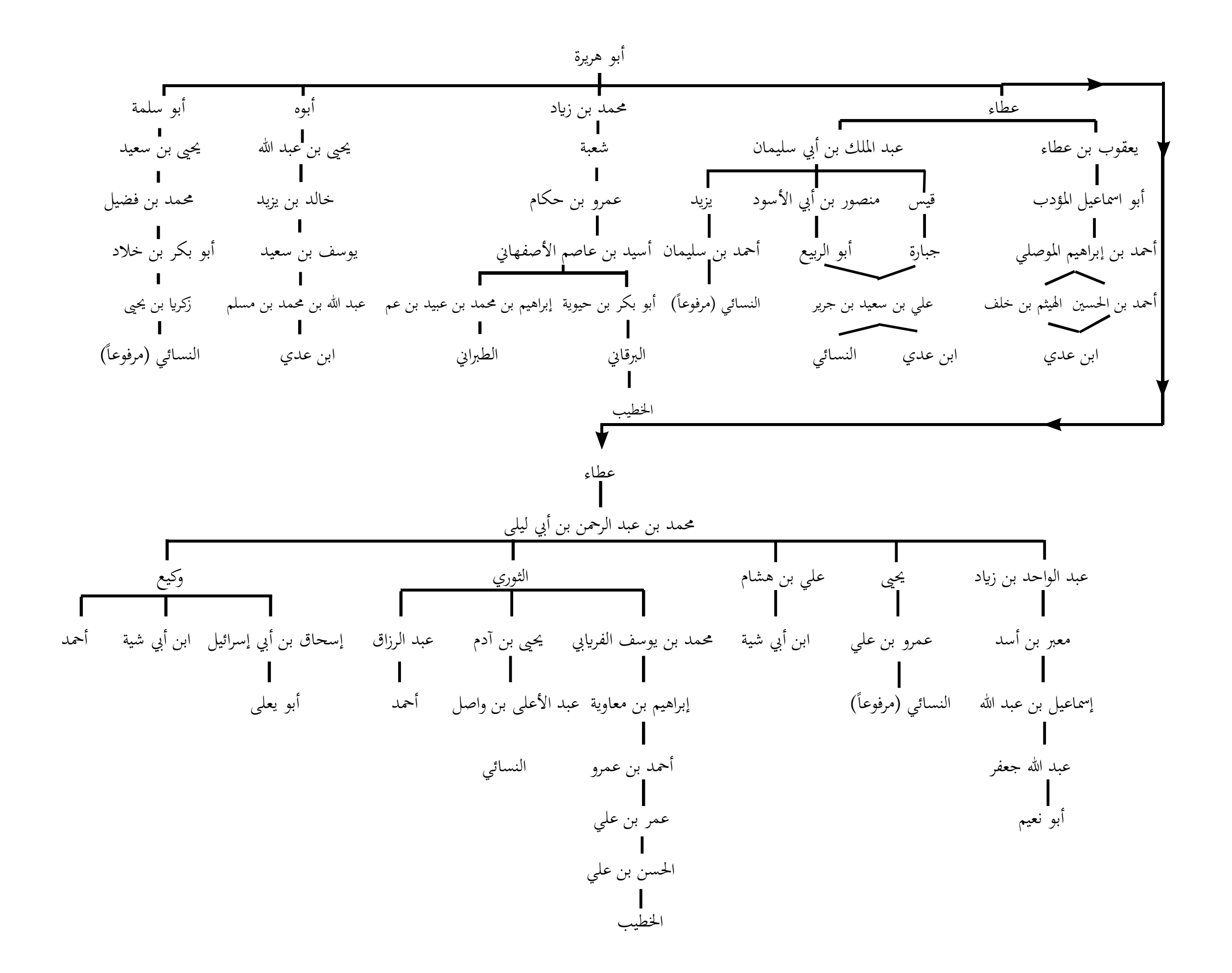
انس بن مالك

(١)عبد العزيز بن صهيب

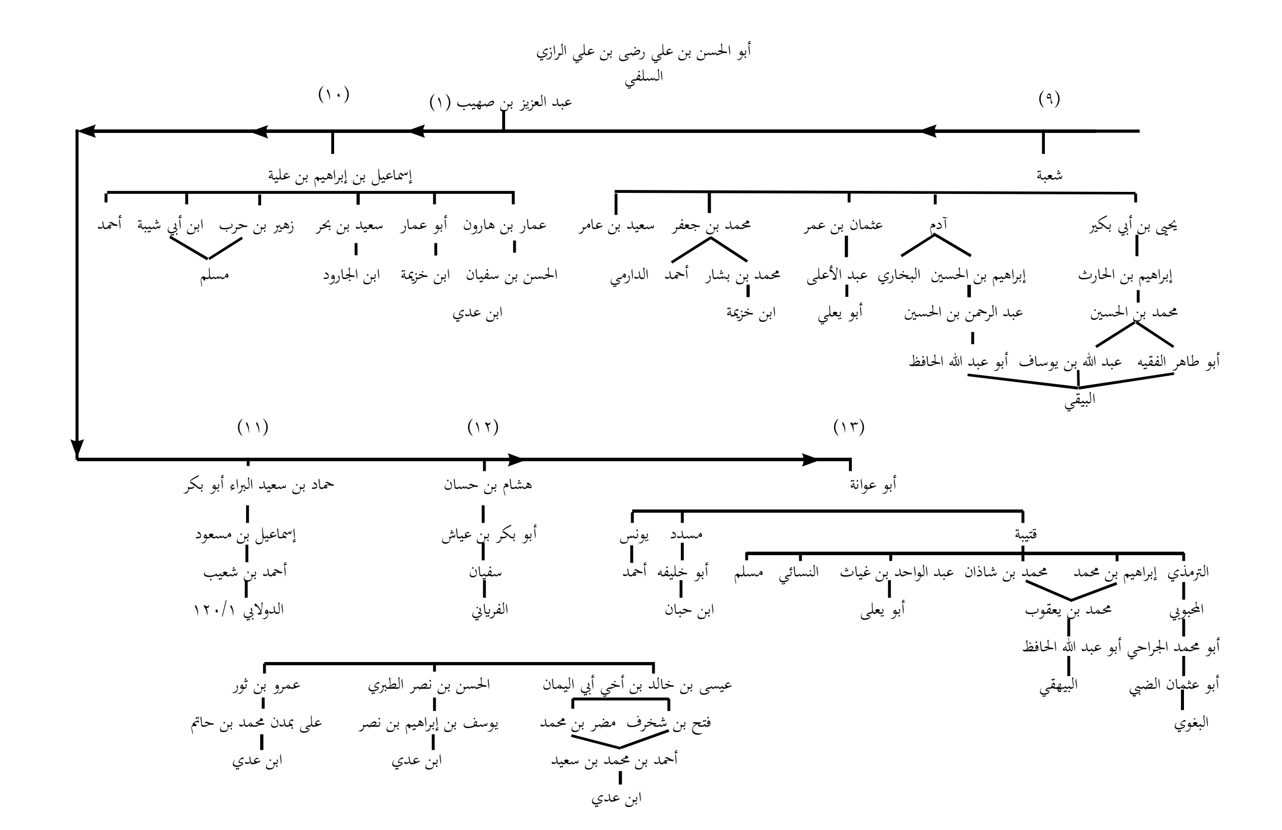
- حماد بن سلمة
  - عبد الله بن معلوية
    - عبد الله بن عباس ← إبراهيم بن غيات ← محمد بن طلحة ← الخطيب
    - علي بن عبد الحميد ← علي بن محمد بن إسحاق ← أبو الحسن ← أبو الفتح محمد بن أحمد ← الخطيب
  - عمار بن هارون ← الحسن بن سليمان ← ابن عدي
  - عفان ← احمد
- هشيم
  - يحيى بن يحيى ← مسلم
  - زياد بن أيوب ← ابن خزيمة
  - أحمد
- عبد الوارث التنوري
  - عمران بن موسى ← ابن خزيمة
  - عمار بن هارون ← الحسن بن سفيان ← ابن عدي
- سلم بن بشير ← رقبة بن مصقلة ← أبو حمزة السكري ← أبو معاذ النحوي الفضل بن خالد
  - محمد بن عبده ← أحمد ابن الخضر ← الطبراني ← الخطيب، أبو نعيم
  - الفضل بن يزيد ← أحمد بن الحسن ← محمد بن عمر بن مسلم ← أبو نعيم ← الخطيب
- مبارك بن سحيم، سعيد بن زيد ← عمار بن هارون ← الحسن بن سفيان ← ابن عدي
- معمر بن راشد ← عبد الرزاق

(٨)

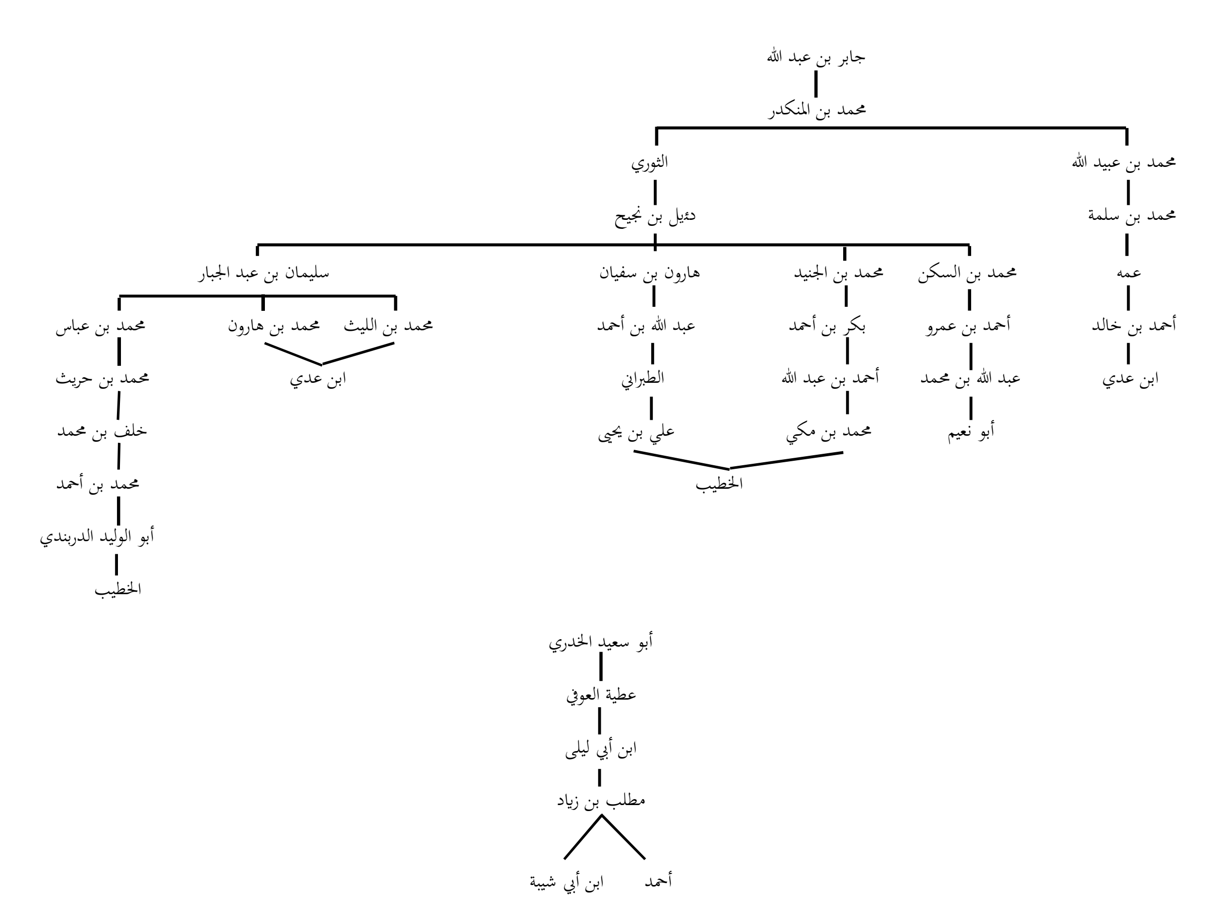
- حماد بن زيد
  - الهروي ← محمد بن علي بن بطحى ← أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن بطحا ← أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أبي مسلم المقرئي ← أبو عبد الله احمد بن أحمد بن سليمان الواسطي ← أبو الحسن بن علي رضى بن علي الرازي ← السلفي
  - أبو الربيع ← أبو يعلي
  - أبو الربيع، عارم، مسدد ← يوسف بن يعقوب ← علي بن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي
    - أحمد بن محمد بن بكران ← الخطيب
    - حسن بن خلف ← القضاعي
  - عمار بن هارون ← الحسن بن سفيان ← ابن عدي
  - أحمد بن عبده ← ابن ماجة، ابن خزيمة
  - إسحاق بن أبي إسرائيل ← أبو يعلى



أبو هريرة
أبو سلمة
أبوه
محمد بن زياد
عطاء
يحيى بن سعيد
يحيى بن عبد الله
شعبة
عبد الملك بن أبي سليمان
يعقوب بن عطاء
محمد بن فضيل
خالد بن يزيد
عمرو بن حكام
يزيد
منصور بن أبي الأسود
قيس
أبو اسماعيل المؤدب
أبو بكر بن خلاد
يوسف بن سعيد
أسيد بن عاصم الأصفهاني
أحمد بن سليمان
أبو الربيع
جبارة
أحمد بن إبراهيم الموصلي
زكريا بن يحيى
عبد الله بن محمد بن مسلم
إبراهيم بن محمد بن عبيد بن عم
أبو بكر بن حيوية
النسائي (مرفوعاً)
علي بن سعيد بن جرير
الهيثم بن خلف
أحمد بن الحسين
النسائي (مرفوعاً)
ابن عدي
الطبراني
البرقاني
النسائي
ابن عدي
ابن عدي
الخطيب
عطاء
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
وكيع
الثوري
علي بن هشام
يحيى
عبد الواحد بن زياد
أحمد
ابن أبي شية
إسحاق بن أبي إسرائيل
عبد الرزاق
يحيى بن آدم
محمد بن يوسف الفريابي
ابن أبي شية
عمرو بن علي
معبر بن أسد
أبو يعلى
أحمد
عبد الأعلى بن واصل
إبراهيم بن معاوية
النسائي (مرفوعاً)
إسماعيل بن عبد الله
النسائي
أحمد بن عمرو
عبد الله جعفر
عمر بن علي
أبو نعيم
الحسن بن علي
الخطيب



أبو الحسن بن علي رضى بن علي الرازي
السلفي
عبد العزيز بن صهيب (١)
(١٠)
(٩)
إسماعيل بن إبراهيم بن علية
شعبة
أحمد
ابن أبي شيبة
زهير بن حرب
سعيد بن بحر
أبو عمار
عمار بن هارون
سعيد بن عامر
محمد بن جعفر
عثمان بن عمر
آدم
يحيى بن أبي بكير
مسلم
ابن الجارود
ابن خزيمة
الحسن بن سفيان
الدارمي
أحمد
محمد بن بشار
عبد الأعلى
البخاري
إبراهيم بن الحسين
إبراهيم بن الحارث
ابن عدي
ابن خزيمة
أبو يعلي
عبد الرحمن بن الحسين
محمد بن الحسين
أبو عبد الله الحافظ
عبد الله بن يوساف
أبو طاهر الفقيه
البيقي
(١١)
(١٢)
(١٣)
حماد بن سعيد البراء أبو بكر
هشام بن حسان
أبو عوانة
إسماعيل بن مسعود
أبو بكر بن عياش
يونس
مسدد
قتيبة
أحمد بن شعيب
سفيان
أحمد
أبو خليفه
مسلم
النسائي
عبد الواحد بن غياث
محمد بن شاذان
إبراهيم بن محمد
الترمذي
الدولابي ١٢٠/١
الفريابي
ابن حبان
أبو يعلى
محمد بن يعقوب
المحبوبي
أبو عبد الله الحافظ
أبو محمد الجراحي
البيهقي
أبو عثمان الضبي
البغوي
عمرو بن ثور
الحسن بن نصر الطبري
عيسى بن خالد بن أخي أبي اليمان
على بمدن محمد بن حاتم
يوسف بن إبراهيم بن نصر
مضر بن محمد
فتح بن شخرف
ابن عدي
ابن عدي
أحمد بن محمد بن سعيد
ابن عدي



وبالنسبة لحديث أبي سعيد الخدري قال الهيثمي في مجمع (١٥١/٣) :«رواه أحمد والطبراني في الأوساط، و فيه محمد بن أبي ليلى وعطية وكلاهما عليه كلام، وحديثهما حسن.

وهناك شاهد آخر، وهو حديث أبي ليلى الأنصاري، قال ابن حجر في التخليص الحبير (١٩٩/٢ رقم ٩٠) :«رواه النسائي وأبو عوانة في صحيحه من حديث أبي ليلى الأنصاري» .

وجاء في المطالب العالية (٢٨٥/١ رقم ٩٧٢): «ابن أبي ليلى عن أخيه عن أبيه قال : قال رسول الله...مثله لمسدد» . قال محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: «أبيه» هو أبو ليلى، والحديث ضعيف الإسناد، وضعفه البوصيري أيضا».

الفصل الخامس
تخريج الحديث بالكمبيوتر

محاولات معاصرة لتجميع السنة وفهرستها بالكمبيوتر:

أولاً: محاولات في نطاق كتب محدودة

ثانياً: محاولات في نطاق كتب غير محدودة

ثالثاً: طريقة التخريج بالكمبيوتر

الفصل الخامس

تخريج الحديث بالكمبيوتر[1]

خَصَّصتُ هذا الفصل الأخير من هذا الباب للكلام عن تخريج الحديث النبوي الشريف بواسطة الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، الذي سعى بعض الأفراد والمؤسسات إلى استخدامه في مجال علوم الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي مجال خدمة السنة النبوية بصفة خاصة، وذلك باعتباره أمثل الأساليب التكنولوجية الحديثة للاستفادة من المعلومات، وأرقى أدوات التخزين لها، وتحليلها، وتبويبها، وتصنيفها، وفهرستها، وحفظها، واسترجاعها، وطبعها، وتعميمها لأرجاء العالم، كلُّها في لحظات وثوان، فهو – بحق – كما قال الدكتور عبد العظيم الديب: (حافظ العصر)[2]، يتحمَّل بسرعةٍ ما يُلْقَى إليه، ويحفظه دون زيادة أو نقص، ودون تحريف أو تبديل، ويؤدِّي كذلك بتلك السرعة ما يُطلب منه بكل أمانة وثقة، فلا ينسى، ولا يهم، ولا يخطىء، ولا يغلط إلاَّ عند وجود خلل ما، أو إصابته بفيروس (Virus).

فنظراً لما يتمتع به الكمبيوتر من هذه المزايا والخدمات أجدني مدفوعاً إلى استعراض ما قام أو يقوم به بعض الأفراد والمؤسسات من محاولاتٍ لتجميع السنة المشرفة بواسطة هذه الآلة، سواء في نطاق محدود أو غير محدود، وتسهيل الاستفادة من السنة للخاصة والعامة على السواء، ليكتمل هذا الكتاب في حَبَّات عقده، ويظهر في كامل ثوبه.

محاولات معاصرة لتجميع السنة وفهرستها بالكمبيوتر

يمكن تصنيف هذه المحاولات في نطاقين:

١- نطاق كتب محدودة.

٢- نطاق كتب غير محدودة.

---

١ معلومات هذا الفصل مأخوذة من كتاب (السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة) المتضمن تقارير وبحوث الندوة المنعقدة في عمان عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م بتنظيم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن.

٢ الدكتور عبد العظيم الديب: نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف – الكمبيوتر حافظ عصرنا، مؤسسة الرسالة.

أولاً: محاولات في نطاق كتب محدودة:

أ. مشروع برنامج الكتب التسعة: مشروع الشركة العالمية (صخر) بالكويت:

قد تم إنجاز هذا البرنامج، وهو متوفر في المكتبات على الكاسيت (CD-Room)، أدخلوا فيه الكتب التسعة التي عمل عليها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، بكامل كتبها وأبوابها، وأحاديثها مع أسانيدها، وفهرسوا أحاديثه، ويمكن استدعاء الحديث في تلك الكتب بواسطة رقم الكتاب أو الباب أو الحديث إذا عرف، وبواسطة الطرق الأربعة الأولى للتخريج التي ذكرتها في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وبواسطة أيِّ راوٍ من رواة السند.

مثلاً الحديث الذي تريد تخريجه بالكمبيوتر، وفي رواته «سفيان الثوري» مثلاً، فإذا طلبت من الكمبيوتر الحديث بواسطة سفيان الثوري، فهو يقدم لك كل الأحاديث التي جاء في رواتها سفيان الثوري، فتبحث فيها عن حديثك.

وكذلك بواسطة الكلمات، والراوي الأعلى، وموضوع الحديث، فيقدم لك الكمبيوتر كل الأحاديث التي فيها تلك الكلمات، أو التي فيها ذلك الموضوع، أو جميع الأحاديث التي رواها ذلك الراوي الأعلى.

وهذا لا شك فيه من محاسن الكمبيوتر، وفي نفس الوقت فيه بعض العيوب أيضاً، فإن البحث عن الحديث المطلوب في زحمة تلك الأحاديث الكثيرة المجموعة من الكتب التسعة يأخذ كثيراً من الوقت.

وأحسن طريقة لطلب الحديث من الكمبيوتر – فيما أرى – هي طريقة بداية الحديث، فهو يقدم لك حينئذ ذات الحديث المطلوب، إذا لم تختلف بداية حديثك عن بداية الحديث المحفوظ في الكمبيوتر.

ب. مشروع قاعدة معلومات الأحاديث النبوية الشريفة: مركز الكمبيوتر الإسلامي بلندن:

تأسس هذا المركز عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ومشروعه هو تقديم (قاعدة معلومات الأحاديث النبوية الشريفة - AL-HADITH DATABASE)، تشمل هذه القاعدة حوالي عشرة آلاف حديث من الكتب الستة وموطأ مالك، بحذف المكررات، ويحمل كل حديث رقمه في الكتاب، واسم الصحابي الذي رواه، ومتنه بالكامل، مع ترجمة الأحاديث إلى اللغة الإنجليزية، وتم توزيعها عام ١٩٨٦م، ويمكن استدعاء الحديث من الكمبيوتر بواسطة لفظ أو جملة من الحديث.

ج. مشروع سلسبيل لخدمة السنة والسيرة النبوية: شركة سلسبيل للكمبيوتر بالقاهرة:

بدأ العمل بهذا المشروع منذ أول عام ١٩٨٩م، وسوف يتم إدخال أحاديث صحيح البخاري بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي على فتح الباري، ويمكن استدعاء الحديث بواسطة الطرق الأربعة الأولى للتخريج، وبأول السند، وبرقم أو أرقام الأطراف.

ثانياً: محاولات في نطاق كتب غير محدودة:

أ. مشروع الموسوعة الذهبية للحديث وعلومه: مركز التراث بعمان الأردن:

أنجز مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي بالأردن حديثاً الإصدار الأول من مشروع «الموسوعة الذهبية للحديث النبوي وعلومه» وهو على قرص واحد (CD-Room)، وهو متوفر في المكتبات، أدخلوا فيه مائة وثمانية وعشرين (١٢٨) كتاباً، اثنان منها في القرآن وتفسيره، والباقي في الحديث وشروحه، وتخاريجه، ورجاله، وهي كالتالي:

١- القرآن الكريم
٢- تفسير الجلالين
٣- الجامع الصحيح للبخاري
٤- الجامع الصحيح للإمام مسلم
٥- السنن لأبي داود
٦- الجامع للترمذي
٧- السنن المجتبى للنسائي
٨- السنن لابن ماجه
٩- الموطأ للإمام مالك
١٠- السنن للدارمي
١١- المسند للإمام أحمد
١٢- الصحيح لابن حبان
١٣- الصحيح لابن خزيمة
١٤- المستدرك للحاكم
١٥- السنن الكبرى للنسائي
١٦- السنن الكبرى للبيهقي
١٧- المسند لأبي يعلى
١٨- المعجم الصغير للطبراني
١٩- معجم الطبراني الأوسط
٢٠- معجم الطبراني الكبير
٢١- سنن الدارقطني
٢٢- مسند الطيالسي
٢٣- مسند الحميدي
٢٤- حسن الظن بالله لابن أبي الدنيا
٢٥- مسند إسحاق بن راهويه
٢٦- منتقى ابن الجارود
٢٧- الجهاد لعبد الله بن المبارك
٢٨- العلم
٢٩- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم
٣٠- مكارم الأخلاق للطبراني
٣١- قرة العينين
٤٤- الإخوان لابن أبي الدنيا
٤٥- الاعتبار للحازمي
٤٦- فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل
٤٧- صحيفة همام
٤٨- الهم والحزن لابن أبي الدنيا
٤٩- شرح معاني الآثار للطحاوي
٥٠- مسند الحارث بن أبي أسامة
٥١- مسند الشاميين للطبراني
٥٢- خلق أفعال العباد للبخاري
٥٣- الأحاديث الطوال
٥٤- تهذيب الكمال للمزي
٥٥- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر
٥٦- تذكرة الحفاظ للذهبي

٣٢- مسند الشافعي
٣٣- مسند الشهاب للقضاعي
٣٤- المرض والكفارات لابن أبي الدنيا
٣٥- التواضع والخمول لابن أبي الدنيا
٣٦- الشكر لابن أبي الدنيا
٣٧- الورع لابن أبي الدنيا
٣٨- جزء الليث بن سعد
٣٩- الأدب المفرد لبخاري
٤٠- جزء أشيب
٤١- منتخب عبد بن حميد
٤٢- مسند ابن الجعد
٤٣- جزء البطاقة لحمزة الكناني
٦٩- الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني
٧٠- الضعفاء الصغير للبخاري
٧١- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي
٧٢- سؤالات الحاكم
٧٣- ثقات ابن شاهين
٧٤- التاريخ الأوسط (الصغير) للبخاري
٧٥- تاريخ ابن معين (الدارمي)
٧٦- تاريخ ابن معين (الدوري)
٧٧- أسماء من يعرف بكنيته للأزدي
٧٨- الكواكب النيرات لابن كيال
٧٩- الكشف الحثيث لابن العجمي
٨٠- طبقات المدلسين لابن حجر
٨١- الأسامي والكنى لابن حنبل
٨٢- سؤالات أبي عبيد الآجري
٨٣- سؤالات البرقاني
٨٤- سؤالات حمزة السهمي
٨٥- أسماء المدلسين لابن العجمي
٨٦- المنفردات والوحدان للإمام مسلم
٨٧- تسمية فقهاء الأمصار للنسائي
٨٨- الكاشف للذهبي
٨٩- تقريب التهذيب لابن حجر
٩٠- الطبقات الصغير للنسائي
٩١- تاريخ بغداد للخطيب
٩٢- تهذيب التهذيب لابن حجر
٩٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
١١٩- العلل الصغير للترمذي

٥٧- الكامل في الضعفاء لابن عدي
٥٨- لسان الميزان لابن حجر
٥٩- ضعفاء العقيلي
٦٠- تاريخ جرجان لحمزة الجرجاني
٦١- التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي
٦٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد
٦٣- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان
٦٤- الرواة عن أولاد العشرة للسعدي
٦٥- علل الدارقطني
٦٦- ثقات العجلي
٦٧- تعجيل المنفعة لابن حجر
٦٨- طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ
٩٤- الطبقات الكبرى لابن سعد
٩٥- التاريخ الكبير للبخاري
٩٦- الكنى للبخاري
٩٧- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد
٩٨- جزء ترجمة الطبراني
٩٩- ثقات ابن حبان
١٠٠- المجروحين لابن حبان
١٠١- طبقات خليفة
١٠٢- إسعاف المبطأ للسيوطي
١٠٣- الإكمال لابن ماكولا
١٠٤- جامع التحصيل للعلائي
١٠٥- فتح الباري لابن حجر
١٠٦- الديباج على مسلم للسيوطي
١٠٧- شرح النسائي للسيوطي
١٠٨- شرح النسائي للسندي
١٠٩- شرح سنن ابن ماجه لعدة
١١٠- تنوير الحوالك شرح مالك للسيوطي
١١١- نصب الراية للزيلعي
١١٢- تلخيص الحبير لابن حجر
١١٣- الرسالة للشافعي
١١٤- الكفاية في علم الرواية للخطيب
١١٥- معرفة علوم الحديث للحاكم
١١٦- مقدمة ابن الصلاح
١١٧- أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني
١١٨- المنظومة البيقونية للبيقوني
١٢٤- الفهرست لابن النديم

١٢٠- مختار الصحاح
١٢١- النهاية في غريب الأثر لابن الأثير
١٢٢- كشف الظنون لحاجي خليفة
١٢٣- الرسالة المستطرفة للكتاني
١٢٥- ما حلف عليها أحمد
١٢٦- اختلاف الحديث للشافعي
١٢٧- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة
١٢٨- مقدمة فتح الباري لابن حجر

وبذلك اشتمل المشروع في هذا الإصدار على:
أربعمائة (٤٠٠) مجلد وكتاب، ومائتين وخمسين ألف (٢٥٠٠٠٠) رواية مسندة، ومائة وخمسين ألف (١٥٠٠٠٠) ترجمة لرواة الحديث، وثمانين ألف (٨٠٠٠٠) حكم من أحكام العلماء على الأحاديث. هذا وهناك كتب أخرى زائدة في الإصدار ١,٥ عام ١٩٩٩م.
ويمكن تخريج الحديث منه بأحد الطرق الأربعة الأولى للتخريج، وبأحد رجال سند الحديث، كما يمكن إخراج تراجم الرواة بأسمائهم أو نسبهم ونسبهم وكناهم.
وله خدمات أخرى جليلة أتركها ليطلع الباحثون عليها من خلال قراءتهم قرص الليزر (Disk).

ب. مشروع مركز خدمة السنة: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي:

يبدو لي أن هذا المشروع شخصي بحت، يقوم به الدكتور الأعظمي وعائلته، وبدأ العمل به منذ عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨، وينوي إدخال جميع كتب الحديث في الكمبيوتر - مطبوعة أو مخطوطة -، ورجال الحديث، ثم إصدارها، كلٌ على حدة.

والكتب التي تم إدخالها حتى تاريخ ١٤٠٩/١١/١٩هـ الموافق ١٩٨٩/٦/٢٣م:

١- مسند أحمد ٢- صحيح البخاري ٣- صحيح مسلم ٤- سنن أبي داود ٥- سنن الترمذي ٦- سنن النسائي ٧- سنن ابن ماجه ٨- المطالب العالية (المسندة) لابن حجر ٩- إتحاف السادة للبوصيري (المجلدات الموجودة من النسخة المسندة، مع تكملة النقص بالنسخة المختصرة، وبذل المحاولة لإكمال الأسانيد الناقصة) ١٠- المعجم الكبير للطبراني (الموجود منه وهو عشرون مجلداً) ١١- تقريب التهذيب لابن حجر ١٢- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد لابن عساكر ١٣- مختار الصحاح (في اللغة). وقد طبع منها سنن ابن ماجه حتى الآن، وليس على مستوى المأمول.

والكتب الآتية تحت الإدخال حتى التاريخ المذكور، ربما قد تم إدخالها حتى الآن:

موطأ مالك، الجامع الصحيح للفراهيدي، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ترجمة صحيح البخاري بالإنجليزية، ترجمة مختصر صحيح البخاري بالماليزية.

وقد خطط الدكتور إدخال ما لم يدخل في الكمبيوتر من أمهات كتب السنة، ثم الأجزاء الحديثية، وأمهات كتب الرجال، والصدارة لكتب: سنن الدارمي، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند زيد بن علي.

وينوي المشروع تقديم عدة خدمات للباحثين، منها ما يخصنا في التخريج:

١- البحث عن حديث ما بواسطة كلمة أو عدة كلمات، راوٍ أو رواة، في كتاب واحد أو عدة كتب، وعن طريق موضوع الحديث في كتاب واحد أو عدة كتب.

٢- البحث عن متابعات الحديث وشواهده.

٣- شجرة كل حديث تبين مدى انتشار الحديث، وأماكن وجوده في مختلف الكتب.

٤- معرفة جميع مرويات راو في كتاب واحد أو عدة كتب، مع معرفة مروياته عن شيخ معين في كتاب، أو عدة كتب.

٥- البحث عن الحديث عن طريق لفظ أو عدة ألفاظ بواسطة اللغة الإنجليزية، أو التركية، أو الماليزية .

٦- قراءة الكتاب حسب ترتيب المؤلف.

٧- معرفة تراجم الكتب الستة في تقريب التهذيب.

ويمكن الاستفادة من هذا المشروع بواسطة الحاسب الآلي (أ. ب. م) أو متوافق.

أرجو له التوفيق لإنجاز هذا المشروع الكبير والشاق.

ج. مشروع موسوعة الحديث النبوي: الدكتور عبد الملك بكر عبد الله قاضي:

هذا المشروع أيضاً فردي يتبنّاه الدكتور عبد الملك قاضي، ونشأت فكرته في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، يعتزم المشروع جمع الأحاديث النبوية مع أسانيدها في كتاب واحد، وتصنيفها حسب الموضوعات الفقهية، وسيكون لمشروع الموسوعة ثلاث مجموعات، جميعها مرتبة على الأبواب والموضوعات.

١- مجموعة الأحاديث النبوية الشاملة: وتشتمل على المتون المختارة، وجمع طرق الأسانيد صحيحها وضعيفها، وتكون هذه المجموعة أساساً للمجموعتين الأخريين الآتيتين، وقد صدر من هذه المجموعة ثلاثة نماذج هي: أحاديث الزكاة، وأحاديث الصيام، وأحاديث الحرمين الشريفين والأقصى المبارك، وقد تحدثتُ عنها بالإيجاز في كتب الطريقة الرابعة للتخريج. وعليها مؤاخذات كثيرة[3]، خاصة ما يتعلق منها بمصادر الموسوعة في النماذج الثلاثة، حيث يوجد فيها نقص ملحوظ، إذ هناك مصادر كثيرة أخرى مطبوعة قديماً وحديثاً، وأخرى مخطوطة، لم يشر المؤلف إلى كيفية التعامل معها، منها: المدونة لمالك، الأم للشافعي ومؤلفاته الأخرى، شرح معاني الآثار، وبيان مشكل الآثار، كلاهما للطحاوي، وتفسير ابن جرير، وتاريخه، وعلل ابن أبي حاتم، وتفسيره، وتواريخ البخاري، وغيرها كثير.

٢- مجموعة الأحاديث النبوية المصنفة: تشتمل على صحاح وحسان أحاديث المجموعة الأولى، مشروحة بما يوضح المفاهيم، ويدفع الشبهات، ويستبعد عنها الحديث الموضوع، والحديث الضعيف الذي لا متابع له، ولا شاهد يرفعه إلى الحسن غيره.

٣ انظر ملاحظات الدكتور محمد سليمان الأشقر على هذه الموسوعة في كتاب (السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة) ١/٣٠١ - ٣٠٥.

٣- مجموعة الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة: وتشتمل على أحاديث المجموعة الأولى الصحيحة والحسنة، مع دمج شواهد الأحاديث المتطابقة والمتقاربة ما أمكن اكتفاءً بمتن واحد.

ولا يستخدم الدكتور الكمبيوتر في إعداد هذه المجموعات الثلاث، وإنما سوف يستخدمه بعد اكتمال بناء الموسوعة في مجال الفهرسة فقط[٤].

د. مشروع موسوعة السنة النبوية ورجال الحديث: جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية بعمان – الأردن:

تعتزم الجمعية برئاسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد بالتعاون مع فريق كامل من مختلف التخصصات في العلوم الشرعية والعلوم العصرية؛ إنشاء موسوعتين: موسوعة الحديث، وموسوعة رجال الحديث:

١- موسوعة الحديث النبوي: تمثل تجميعاً لكامل الأحاديث من جميع كتب السنة بألفاظها وأسانيدها، على أساس تصنيف موضوعي جديد، يجمع بين الموضوعات الشرعية والموضوعات العصرية بأكبر ما يمكن من الموضوعات الرئيسة والفرعية، مما يخدم تطلعات علماء العصر المسلمين في مختلف التخصصات كالتربية والإعلام والإدارة والبيئة والسكان والتغذية وغيرها من المعارف الإنسانية والعالمية، ويتم هذا العمل على البطاقات الورقية أولاً، ثم يتم إدخالها في الكمبيوتر. وسوف تضم الموسوعة عدة فهارس للأحاديث: حسب موضوع الحديث، ولفظه، وصحابيه، والحديث الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وغريب الحديث، والأقوال والأفعال، والمرفوع والموقوف والمقطوع والقدسي.

٢- موسوعة الرجال وعلوم الحديث: تشتمل هذه الموسوعة على التصنيف المطول لتراجم الرواة، والتصنيف المختصر المشتمل على خلاصة الأحكام في عدد من النقاط، والتصنيف المختصر المكتفي بالحكم العام، والتصنيف الموسوعي للثقات والضعفاء والمجاهيل والمتروكين، والتصنيف الموسوعي للكذابين. وتضم فهارس أخرى متنوعة، منها: الفهرست الموسوعي لأسماء رجال الحديث، والفهارس الموسوعية لكلام أئمة الجرح والتعديل، وغيرها، أرجو من الله العلي القدير إنجاز هاتين الموسوعتين على مستوى المأمول.

---

٤ المصدر السابق: ١/٢٧٤.

هـ. مشروع المعلمة الحديثية الكبرى: مؤسسة الرسالة بعمان – الأردن:

تنوي المؤسسة برئاسة الأستاذ شعيب الأرنؤوط إصدار (المعلمة الحديثية الكبرى) التي تنظم جميع كتب الحديث المسندة، وهي تزيد – حسب ذكرهم – على أربعمائة مجلد مما دوَّنه المحدثون الثقات خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى، ما طُبِعَ منها وما لم يُطبَع، ويتضمن مشروع المعلمة هذا ما يلي من الخدمات:

١- تخزين جميع ما هو موجود من كتب الحديث في الكمبيوتر، مع برمجته للإفادة منه في الفهارس المتنوعة وجمع الطرق.

٢- إعادة طبع الكتب المختزنة في الكمبيوتر من جديد على نسق واحد، وإضافة فهارس متنوعة يقوم باستخراجها الكمبيوتر.

٣- جمع الطرق بواسطة الكمبيوتر لكل حديث، ودراستها من قبل اللجنة الثقافية للحكم عليها صحةً أو ضعفاً.

٤- نقل أقوال جهابذة المحدثين ونقادهم، وتدوين أحكامهم التي انتهوا إليها في كل حديث عَرَضَ لهم.

٥- بعد الانتهاء من كل ما تقدم، تجمع الأحاديث كلها مع طرقها، وترتب على المسانيد، مع الحكم على كل حديث، ثم يصار إلى طبعها في كتاب واحد تحت عنوان: (المسند الجامع لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم).

٦- الفهارس المفصلة: فهرس رواة الحديث من الصحابة على نسق حروف المعجم مع تعيين أحاديثهم،وفهرس رجال السند هجائياً،وفهرس الأحاديث القولية والفعلية على نسق حروف المعجم.

وذكر في آخر التقرير عنه قائمة مطولة بعناوين كتب الحديث التي توصلت إليها المؤسسة، وهي مائة وسبعة وستون (١٦٧) كتاباً، بدءاً بكتاب مسند الإمام أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) ونهاية بكتاب تسديد القوس على مسند الفردوس لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، ثم قال: «وسنظفر – إن شاء الله –
بكتب أخرى وأجزاء حديثية، فتضم إلى هذه، وتأخذ دورها في التحقيق والإنجاز»[٥].

ويلاحظ على قائمة الكتب أن هناك كتباً أساسية لم تتضمنها القائمة كالمختارة للضياء المقدسي، وتفسير الطبري، وتاريخه، وعلل ابن أبي حاتم، والمحلى لابن حزم، وغيرها[٦].

٥ السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة : ١/٢٤٢ – ٢٦٤.

٦ انظر ملاحظات الدكتور محمد سليمان الأشقر على هذا المشروع في المصدر السابق : ١/٢٦٦ – ٢٦٨.

و. مشروع موسوعة الحديث النبوي: مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة دولة قطر:

تأسس المركز بقرار أميري عقب المؤتمر العالمي الثالث والسنة النبوية المنعقد بالدوحة – قطر – في محرم عام ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٧٩م، ومهمة المركز – حسبما ذكر مديره الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله في المنهج المقترح[٧] للموسوعة – إعداد موسوعة للحديث النبوي، تضم صحاح الأحاديث وحسانها فقط، لا كل الأحاديث ما يقبل منها وما يرد، وتصنف على الموضوعات الأساسية، والأبواب والفصول، ومصادر الموسوعة الأساسية هي:

الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، هذه سبعة عشر كتاباً، يتم جمع صحاحها وحسانها في المرحلة الأولى.

وأما المرحلة الثانية فتجمع فيها الصحاح والحسان من كتب متفرقة مثل المطالب العالية لابن حجر، والجامع الكبير، والجامع الصغير للسيوطي (وبعبارة أخرى: كنز العمال)، والجامع الأزهر للمناوي، ولما كانت هذه الكتب الأربعة غير أصلية تؤخذ الأحاديث من مصادرها الأصلية، إلا إذا كان الكتاب المحال إليه في تلك الكتب الأربعة مفقوداً فيكتفى بأخذ أحاديثه منها.

وهكذا أصبحت مصادر الموسوعة هي الكتب السبع عشرة وبقية مصادر كنز العمال والجامع الأزهر للمناوي.

وطريقة عرض الحديث هي: أن يذكر متن الحديث في صلب الموسوعة، ومن أخرجه من أصحاب الكتب برموزهم للبعض، وبذكر أسماء البعض الآخر صراحةً، ومن رواه من الصحابة، واحداً أو أكثر.

وأما سند الحديث فيذكر مع تخريجه في الحاشية، ومن صححه أو حسنه من العلماء، ومن خالف في ذلك، وإذا تعددت الطرق فيكتفى بذكر أصحها وأقواها، مع الإشارة إلى الطرق الأخرى أو بعضها في مصادرها الأصلية.

ويشرح غريب الحديث من الألفاظ والجمل، ويوضح ما لابد منه مما يُشْكِل على القارىء ظاهره، وينبه إلى أهم ما يهدي إليه الحديث من أحكام وتوجيهات، وبخاصة ما يحتاج إليه العقل المعاصر.

وتتضمن الموسوعة عدة فهارس، منها: فهرس تفصيلي للموضوعات والأبواب، وفهرس تفصيلي للأحاديث حسب أوائلها، وفهرس معجمي لأهم الألفاظ على غرار المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفهرس للرجال المترجم لهم.

---

٧ نشر هذا المنهج المقترح في مجلة (المسلم المعاصر) الكويتية، في عددها ٤١، ربيع الأول ١٤٠٥هـ، في ص ١١٧ – ١٥٨، وفي المصدر السابق : ١٧٦/١ – ٢٠٦، وفي غيرهما.

كل هذه الأعمال تتم باستخدام البطاقات الورقية، وينظر في إمكان الاستفادة من الحافظ الآلي للمعلومات (الكمبيوتر)، وفي أي مرحلة يمكن استخدامه!!

وهناك ملاحظات قيمة على المشروع للدكتور محمد سليمان الأشقر، خاصة ما يتعلق بمشتملات الموسوعة، حيث الموسوعة تشتمل على نماذج مختارة من الأحاديث[٨].

ز. مشروع موسوعة جامعة للسنة النبوية المطهرة: مؤسسة اقرأ بالقاهرة:

يعتزم مركز معلومات السنة النبوية بالمؤسسة منذ تأسيسه عام ١٩٨٨م بناء ديوان جامع للسنة النبوية، وبأسلوب عصرنا، وأهم أركان هذا الديوان: موسوعة حديثية جامعة، وموسوعة جامعة لرواة الحديث، وموسوعة لمصطلح الحديث، وجملة أدلة موسوعية وأعمال ترميزية للربط بين الموسوعات الثلاث.

واقترح الدكتور عبد القادر أحمد عبد القادر المصري أحد منسوبي المؤسسة استيعاب الجملة العظمى من السنة النبوية في مرحلتين:

المرحلة الأولى وهي الكبرى: تقتصر مصادر الموسوعة في هذه المرحلة على كتب الرواية الحديثية التي اعتبرت مصادر أصلية للحديث، وذكر الدكتور قائمة لكتب السنة المقترحة متضمنة ٣٦ كتاباً مما يغلب على ظنه أن سنة النبي ﷺ لا يشذ عنها إلا الأفراد النادرة.

أما المرحلة الثانية فيبدأ فيها توسيع مصادر الموسوعة باستقصاء المقبول من طرق الأحاديث في كتب السنة غير المدرجة في القائمة بعد تكامل تحقيقها، وكذلك من كتب التفسير والمغازي والسير والطبقات وغيرها.

وشرط الموسوعة أن لايدخل فيها إلاَّ المقبول من الأحاديث، ويطرح ما انفرد به الوضاعون

والكذابون والمشركون ونحوهم، وكذلك من لايكتب حديثهم ولا يعتبر. ورأيه أن تذكر الأحاديث بأسانيدها، وتصنف على نسق الموضوعات والأبواب.

وعلى اقتراحات الدكتور المصري ملاحظات للدكتور محمد سليمان الأشقر في غاية الأهمية،

أرجو من الباحثينالاطلاع عليها[٩].

هذه هي عشر محاولات[١٠] لبرمجة السنة النبوية في الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، ثلاث منها في نطاق كتب معينة محدودة، وسبع منها في نطاق كتب غير معينة وغير محدودة، واطلعنا من خلال بيانات أصحابها على أن طرق الاستفادة منها لا تخرج عن طرق التخريج الستة التي ذكرناها بالتفصيل في الفصل الثالث غير الطريقة التي زادها الكمبيوتر، وهي تخريج الحديث بواسطة أي راوٍ من رواة

٨ المصدر السابق: ١/٢٠٧ – ٢١٤.

٩ المصدر السابق : ١/٣٢٥ – ٣٢٨.

١٠ ربما هناك محاولات أخرى لم تنْمُ أخبارها إلينا.

الحديث، إلاَّ أن التخريج بالكمبيوتر يمتاز بالسرعة، والدقة والإتقان، ولكن المشكلة المشتركة بينها أن جميعها تحت الإعداد أو التفكير، ما عدا برنامج صحيح البخاري للشركة العالمية (صخر)، ومشروع مركز الكمبيوتر الإسلامي بلندن، ومشروع الموسوعة الذهبية بعمان الأردن؛ فإن أصحابها قد أنجزوا ما أمكن لهم، ووزعوه بين المهتمين به من الأفراد، والمؤسسات التعليمية في العالم.

وكذلك لاحظنا أن نوعية العمل وطبيعته، وهدفه وغرضه واحد لدى الجميع ما عدا بعض الفروق البسيطة، كلهم يهدفون إلى تجميع السنة، وتسهيل الاستفادة منها للخاصة والعامة، فيا حبذا لو قاموا بتلك الأعمال – وهي كثيرة، وكبيرة، وصعبة المنال – بالتعاون والتنسيق فيما بينهم،فهذا يبرمج جميع كتب الأحاديث على هيئتها، وذاك يجمعه حسب أسماء الصحابة، والثالث يجمعها حسب أوائلها، والرابع يصنفها حسب الموضوعات العلمية، والخامس يجمع رواة الأحاديث، فالسادس يحكم على الأحاديث، وهكذا، لأمكن في مدة وجيزة وبجهد أقل ما يصبون إليه من الجمع الشامل المستقصي للسنة صحيحها، وحسنها، وضعيفها، وموضوعها من جهة، وألفاظها المختلفة، وموضوعاتها المتنوعة من جهة أخرى، وظروفها الزمانية والمكانية، وعللها وأسبابها، ومقاصدها وغاياتها، من جهة ثالثة، مما يتيح للسنة طابعاً طبيعياً تتوحد به الأمة، وتتقلص الخلافات، ومناخاً حركياً يضمن لها الخلود والبقاء واستمرارية العطاء، وحصناً منيعاً تتبدد عليه الشكوك والشبهات، فهل من مستجيب لهذا النداء الأخوي؟، أم يظل صدى يتردد، ثم يتلاشى في خضم معارك المنافسات ؟؟.

ونظري في الحقيقة على تنسيق العمل بين سعادة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي والدكتور همام سعيد والشيخ شعيب الأرنؤوط ومركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، لما لهم من الأهمية في هذا المجال.

وظهرت الآن كثير من أقراص الليزر، أدخلت فيها معظم كتب الحديث والرجال، أذكر البعض منها في الرسم التالي:

أسماء البرامج	عدد الكتب الموجودة فيها
١- مكتبة الأجزاء الحديثية	١٨٩ كتاباً، و٢٠٠ جزءاً
٢- مكتبة الأخلاق والزهد	٨٦ كتاباً، و١٣٠ جزءاً
٣- المكتبة الألفية للسنة النبوية١	٣٦٠ كتاباً، و١٠٨١ جزءاً
٤- المكتبة الألفية للسنة النبوية٣	٥٤٨ كتابا، ١٤٦٥ جزءاً
٥- المكتبة الألفية للسنة النبوية٤	٦٠٢ كتاباً،
٦- مكتبة التاريخ والحضارة	١٢٥ كتاباً، و٣٧٥جزءاً
٧- مكتبة التفسير وعلومه	٨٤ كتابا و٢٥٦ جزءاً
٨- مكتبة التوحيد المسندة	٥٣ كتاباً، ٦٨ جزءاً
٩- مكتبة السيرة النبوية	٦٣ كتاباً، و١٨٠ جزءاً
١٠- مكتبة العقائد والملل	١٦٢ كتاباً، و٢٣٨ جزءاً
١١- مكتبة علوم الحديث	٤٦ كتابا، و٦١ جزءاً
١٢- مكتبة المعاجم والغريب والمصطلحات	٢٣ كتاباً، و٦٧ جزءاً
١٣- مكتبة مؤلفات ابن تيمية وابن القيم	٧٠ كتاباً، و١٤٤ جزءاً
١٤- مكتبة مؤلفات ابن حجر	٢٣ كتاباً، و٧٨ جزءاً
١٥- مكتبة الحديث النبوي إصدار العريس	٢٣٠ كتابا، و٩٩٦
١٦- المكتبة الشاملة١	٩٥٥ كتاباً
١٧- المكتبة الشاملة٢	١٧٨٢ كتابا
١٨- جوامع الكلم	٧١٦ مطبوعاً و٣٣٩ مخطوطاً

وهذه البرامج لا تخلو من الأخطاء، بعضها فاحشة، ويرجع للتفصيل عنها كتابي «**المعجم المفهرس النافع لما ورد من المصادر والمراجع في أقراص الليزر المعدة من قبل شركتي التراث والعريس والمكتبة الشاملة ١ و٢ وجوامع الكلم وتصحيح الأخطاء في أسمائها ومؤلفيها ونسبتها إليهم**» في انتظار من يطبعه.

الباب الثاني

دراسة الإسناد والمتن والحكم على الحديث

الفصل الأول: ضوابط للجرح والتعديل

الفصل الثاني: المصنفات في الرجال

الفصل الثالث: الحكم على الحديث

الباب الثاني
دراسة الإسناد والمتن
والحكم على الحديث

لقد أشبعنا القول – فيما مضى – عن الركن الأول من ركني علم تخريج الحديث، وهو: «عزو الحديث إلى مصادره»، وحان الآن لنبحث في ركنه الثاني، وهو: «معرفة درجة الحديث قبولاً ورداً»، وهو مبحث متشعِّب الأطراف، ومترامي الجوانب، يتطلَّب ممن يخوض فيه أن يكون مُلِمّاً بعلمَي تاريخ الرواة والجرح والتعديل، ومطَّلِعاً على مناهج العلماء في نقد الرواة اطلاعاً واسعاً، يُدرِك به مرادهم وإشاراتهم، وأن يكون على علم كبير بمصطلح الحديث، وعلله، بجانب قدرته على نقد متن الحديث من خلال مقاييسه التي وضعها علماء هذا الشأن.

ولا يسمح لنا هذا البحث بالحديث عن كل تلك العلوم بالتفصيل، إلاّ بالقدر الذي له صلة بالتخريج، فنتناول بيان ما يهمنا من ضوابط في الجرح والتعديل للحكم على الحديث، وذكر مؤلفات في الرجال ليتسنى للباحث الاطلاع على مراتب الرواة بسهولة، وبيان ما يُعرِّف الباحثَ بكيفية معرفة درجة الحديث، إما من خلال تنصيص الأئمة عليها في كتبهم، أو من خلال قيام الباحث نفسه بدراسة الإسناد والمتن، والحكم عليه بما يناسب حاله من صحةٍ، أو حسنٍ، أو ضعفٍ، أو وضعٍ.

وسوف يكون حديثنا عن ذلك في الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأول: ضوابط للجرح والتعديل

الفصل الثاني: المصنفات في الرجال

الفصل الثالث: الحكم على الحديث

الفصل الأول
ضوابط للجرح والتعديل

١- تعريف الجرح والتعديل

٢- شروط الراوي الذي يحتج بروايته

٣ – هل يقبل الجرح والتعديل من غير ذكر أسبابهما؟

٤- حال الجرح في كتب الجرح والتعديل

٥- تعارض الجرح المفسر والتعديل

٦- ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وأحكامها

الفصل الأول
ضوابط للجرح والتعديل

١– تعريف الجرح والتعديل:

الجرح في اللغة: التأثير في الجسم بالسلاح، والجُرْح اسم للجرح. وقيل: الجُرْح يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرْح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها[1].
وفي الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها[2]، من سوء الحفظ، أو كثرة الأوهام، أو التدليس، أو الفسق، أو الكذب، أو التهمة بالكذب.
التعديل في اللغة: التسوية، وتقويم الشيء، وموازنته بغيره.
وفي الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته[3]. وبلفظ آخر هو عبارة عن تحقق أوصاف القبول في الراوي، بأن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن لا يكون سيئ الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا كثير المخالفة للثقات، ولا كثير الأوهام، ولا مغفلا.

٢– شروط الراوي الذي يحتج بروايته:

الشرط الأول: **العدالة**: وهي مَلَكَةٌ (Natural Quality) تَحمِلُ المرءَ على ملازمة التقوى والمروءة، وتتحقق العدالة في المرء بأن يكون:
أ– مسلماً: وهو شرط للأداء، وليس للتحمل، فقد تحمَّل بعض الصحابة قبل إسلامهم، ثم أدوا بعده، فالذي سمع الحديث في حالة كفره، ثم حدث به فيها، فلا تقبل روايته[4]؛ لأن الكفر أعلى من الفسق، والفاسق مردود الخبر، فالكافر أولى برد روايته منه.
ب– وبالغاً: وهو أيضا شرط للأداء، وليس للتحمل، فقد تحمل صغار الصحابة حال صباهم، وأدوا بعد بلوغهم، فالذي سمع الحديث في حالة صباه، وحدث به فيها فلا تقبل روايته[5] لعدم اتسامه بالجدّ والانضباط في غالب أحواله، ولعدم شعوره بالمسؤولية أمام الله تعالى.
ج– وعاقلاً: لأن المجنون لا يؤمن في الرواية لاختلال عقله، سواء كان جنونه مطبقا، أو غير مطبق، وهو أولى برد روايته من الفاسق العاقل.

١ انظر: ابن منظور: لسان العرب: ٤٢٢/٢. والجوهري: الصحاح: ٣٥٨/١. والزبيدي: تاج العروس: ١٣٠/٢.
٢ الدكتور: عبد العزيز العبد اللطيف: ضوابط الجرح والتعديل: ص١٠.
٣ عبد الوهاب عبد اللطيف: المختصر في علم رجال الأثر: ص٤٣.
٤ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٤١ والخيرآبادي: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها: ص١٤٦.
٥ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٤١ والخيرآبادي: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها: ص١٤٧.

د- وخالياً من أسباب الفسق: فلا يرتكب الكبائر، ولا يصر على الصغائر، ولا يكون مبتدعاً.
هـ- وخالياً من خوارم المروءة: فلا يفعل من الأعمال والحركات ما يخدش المروءة. والمروءة آدابٌ نفسانية تحمل مراعاتُها الإنسانَ على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. ويُرْجع فيعرفتها إلى العُرف[٦].

كيف تعرف عدالة الراوي؟

تعرف عدالة الراوي عند جمهور المحدثين بأحد أمرين[٧]:
١- **الاستفاضة والشهرة:** بأن يشتهر الراوي بالعدالة والصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر، ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة مثل الأئمة الأربعة، وشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم.
٢- **وتنصيص علماء الجرح والتعديل على عدالة الراوي،** وذلك في حق من خفي أمره ممن لم يبلغ درجة الاشتهار بين الناس.

مسائل متعلقة بتعديل الراوي:

- ويكفي تعديل الإمام الواحد على القول الراجح ما لم يعارض بقول إمام آخر، فإن عارضه احتاج الأمر إلى ترجيح.
- رواية العدل عن رجل سماه لا تُعتَبر تعديلاً له، لأنه يجوز أن يروي ذلك العدل عن غير عدل فلا تتضمن روايتُه عنه تعديلَه.
- عمل العالم أو فتياه وِفْقَ حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، ولا تعديلاً لرواته، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منهفي صحته، ولا في رواته[٨].

الشرط الثاني: الضبط:

هو الحفظ. وهو نوعان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب:
فضبط الصدر: أن يحفظ ما سمعه من حين تحمّله إلى وقت أدائه، ويتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى الحديث بالمعنى، فلا يكون مغفّلاً، ولا سيئ الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا كثير الأوهام، ولا كثير المخالفة لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات، ولا جاهلاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها، وما يحيل معانيها.

---

٦ السخاوي: فتح المغيث: ٢٨٨/١، والفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢٣٤/٢ مادة «مرأ».
٧ الخطيب: الكفاية في علم الرواية: ص١٤٧، و١٦٠-١٦١، والسيوطي: التدريب: ٣٠١/١.
٨ السيوطي: التدريب: ٣٠٨/١، ٣١٤، ٣١٥، وابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٢٥.

وضبط الكتاب: أن يكون حافظاً لكتابه لديه من حين تحمل ما فيه إلى وقت الأداء منه، بحيث يكون مأمونا من الدس والتحريف، وغير متساهل في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانته[9].

كيف يعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بمقارنة روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن كانت روايته موافقة –ولو من حيث المعنى– لروايتهم، أو موافقة لها في الأغلب، فهو ضابط، ولا تضره المخالفة النادرة، وإن كثرت مخالفته لهم فهو مختل الضبط، لا يحتج بحديثه، ولكن إذا كان للراوي أصل كتاب صحيح، وقد التزم بالأداء منه دون الاعتماد على حفظه فقط قبلت روايته، قال الإمام الشافعي: «من كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه»[10].

بم يكون الجرح

قال الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها[11]:

«الطعن – يعني في الرواية – إما أن يكون:

١– لكذبه في الحديث النبوي بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله متعمِّداً لذلك.

٢– أو تهمته بذلك بأن يُعرَف بالكذب في كلامه؛ وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث.

٣– أو فحش غلطه.

٤– أو غفلته.

٥– أو فسقه بالفعل أو بالقول مما لا يبلغ الكفر.

٦– أو وهمه.

٧– أو مخالفته للثقات في السند أو المتن.

٨– أو جهالته عيناً أو حالاً أو اسماً.

٩– أو بدعته وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة.

١٠– أو سوء حفظه وهو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه».

كيف يعرف الجرح؟

كما تعرف العدالة بشهرة الراوي، أو شهادة الواحد من علماء الجرح والتعديل، فكذلك يعرف الجرح، فقد يكون بشهرة خبر المجروح بين الناس واشتهاره بأحد أسباب الجرح، وقد يكون بتجريح

---

٩ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢١٨، والسخاوي: فتح المغيث: ٢٨٦/١.

١٠ الإمام الشافعي: الرسالة: ص٣٨٢ فقرة رقم ١٠٤٤، والسخاوي: فتح المغيث: ٢٩٨/١.

١١ شرح النخبة: ص٣٠ – طبع الاستقامة.

أحد علماء الجرح والتعديل.

رواية المجهول:

المجهول: هو من أُبهِم اسمه. أو ذُكِر اسمه ولكن لم يُعرَف عينُه، أو حالُه، ولم يعرف فيه تعديلٌ، ولا تجريح معين[١٢].

والمجهول على نوعين:

أ- مجهول العين: وهو من لم يرو عنه غير واحدٍ، ولم يوثق. فهذا لا تقبل روايته.

ب- مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثق. وهذا أيضا لا تقبل روايته عند الأكثرين، ونسب إلى بعض المحدثين كالبزار والدارقطني قبول روايته إذا كان الراويان عنه ثقتين، فقد قال الدارقطني: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته»[١٣].

٣- هل يقبل الجرح والتعديل من غير ذكر أسبابهما؟

قال الجمهور: يقبل التعديل مبهماً، ولا يقبل الجرح إلا مفسراً[١٤]، وذلك لأن أسباب التعديل كثيرة جداً يشق ذكرها، إذ لو كلف المعدِّل بذكرها للزمه أن يذكر كل ما يجب على المعدَّل فعلُه، وتركُه، وذلك شاق جداً، بخلاف الجرح فإن أسبابه محصورة، ويحصل بسبب واحد، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فربما جرحه أحد بما هو جرح عنده، وليس بجرح في نفس الأمر، فبيان السبب يزيل ذلك الاحتمال، ويكشف عن كونه قادحا أو غير قادح[١٥].

ومن أمثلة الجرح بما ليس بجرح حقيقةً:

ترك جرير بن عبد الحميد الضبي الرواية عن سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائما[١٦]، وهو ليس سبباً للجرح، ربما أنه فعل ذلك لعلة أو عذر شرعي، وقد وثقه جماعة من الأئمة، وأخرج له مسلم في صحيحه.

٤- حال الجرح في كتب الجرح والتعديل:

هذا، وقد يرد الجرح في كتب الجرح والتعديل مبهماً في الغالب، فكيف نتعامل مع هذه الجروح المبهمة؟

فقال ابن الصلاح: «وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن

---

١٢ ابن حجر: نزهة النظر: ص٤٤، والدكتور عبد العزيز: ضوابط الجرح والتعديل: ص٧٦.

١٣ ابن حجر: نزهة النظر: ص٥٠، والسخاوي: فتح المغيث: ٣٢٠/١.

١٤ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٢٠. والسخاوي: فتح المغيث: ٢٩٩/١. والمراد بتفسير الجرح والتعديل بيان أسبابهما. والمراد بإبهامهما عدم بيان أسبابهما.

١٥ المصدران السابقان. والسيوطي: تدريب الراوي: ٣٠٥/١.

١٦ الذهبي: ميزان الاعتدال: ٢٣٢/٢-٢٣٣.

قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أَوْقَعَ عندنا فيهم ريبة قوية، يوجب مثلُها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقةَ بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم»[17].

وقال السبكي وابن كثير وابن حجر ما حاصله: إن كان الجارح – جرحاً مبهماً – حبراً من أحبار الأمة، عارفا بأحوال الناس، متصفا بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، وخلا المجروح به عن التعديل، أو هو متفق على تضعيفه، فيقبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب، وأما إذا وثقه أئمة وضعفه آخرون بجرح مبهم فلا يقبل بدون السبب[18].

٥- تعارض الجرح المفسر والتعديل

إذا اجتمع في شخصٍ جرحٌ مفسَّر وتعديلٌ في آن واحد فله صورتان:

١- أن يكونا قد صدرا من إمامٍ واحدٍ فله حالتان:

أ- أن يتبين تغير اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل حينئذ بالمتأخر من قوليه.

ب- أن لا يتبين تغير اجتهاده، فالعمل على الترتيب التالي:

١- الجمع بين القولين إن أمكن.

٢- إن لم يمكن الجمع فيرجح أحد القولين بالقرائن إن وجدت.

٣- إن وُجِدت القرائن فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد، وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.

٤- وإذا لم يتيسر ذلك كله فيتوقف حتى يظهر مرجح[19].

٢- أن يكونا قد صدرا من إمامين فأكثر ففيه ثلاثة مذاهب:

١- الجمهور على أن يقدم الجرح المفسر على التعديل مطلقا، سواء زاد عدد المعدلين على عدد المجرحين، أو نقص عنه، أو استويا؛ لأن من جرَّح عنده زيادة علم عمن عدَّله، فهو يعلم عنه أكثر مما يعلمه معدِّله.

٢- وقيل: يقدم التعديل على الجرح[20].

٣- وقال البلقيني: «يقدم قول الأحفظ من الأئمة المختلفين»[21].

٤- وقال ابن الحاجب: «لا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح»[22].

والراجح أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهم، ولكن هذا الأصل ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بضوابط الجرح والتعديل، من أهمها:

---

١٧ ابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٢٢.

١٨ السبكي: طبقات الشافعية: ٢/٢١-٢٢. وابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٧٩. وابن حجر: نزهة النظر: ص٧٣.

١٩ الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف: ص٤٦-٤٧.

٢٠ الخطيب: الكفاية: ص١٧٥، ١٧٧. وابن الصلاح: علوم الحديث: ص٢٢٤.

٢١ البلقيني: محاسن الاصطلاح: ص٢٢٤.

٢٢ السخاوي: فتح المغيث: ١/٣٠٨.

١- إذا جاء التوثيق من المتشددين[٢٣] فإنه يُعَضُّ عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم في التوثيق، إلا إذا خالف أحدهم الإجماعَ على تضعيف الراوي، ولكن إذا جرحوا أحداً من الرواة، فإن وافقهم أحد على ذلك، ولم يوثَّق ذلك الراوي من أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف، فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يطرح مطلقا، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسرا.

٢- وإذا جاء التوثيق من المتساهلين، فإن وافقهم أحد من الأئمة الآخرين أُخِذَ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسلَّم له، فإن من عادة ابن حبان - مثلاً - توثيق المجاهيل[٢٤]، باعتباره مسلماً، وخالياً عن الجرح، وأما جرحهم فمنهم من يتساهل مع الضعفاء أيضا كالعجلي، ومنهم من يتعنت أحيانا كابن حبان.

٣- وأما المعتدلون المنصفون فإنه يعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، مالم يُعارَض توثيقُهم بجرحٍ مفسَّرٍ خالٍ من التعنُّت والتشدُّد، فإنه يُقَدَّم على التوثيق.

٤- يُتوَقَّفُ في قبول الجرح ويُتأنى ويُتَأَمَّل إذا خُشِي أن يكون باعثُه الاختلافَ في المذهب، أو المنافسةَ بين الأقران.

٥- لا يُلتفَت إلى الجرح الصادر من المجروح.

٦- يُتأنَّ في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيقَ الأئمة المتقدمين حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقاً.

٧- قد يرد التوثيق أو التضعيف من الأئمة مقيَّدين، فلا يحكم بواحد منهما على الراوي بإطلاق، بل بحسب ما يقتضيان معاً من جرح أو توثيق[٢٥].

٦- ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وأحكامها

إذا استقرأنا كتب الجرح والتعديل وجدنا أن أهل الشأن قد استعملوا لتعديل الرواة وتجريحهم ألفاظاً

---

٢٣ قد قُسِّم علماء الجرح والتعديل إلى ثلاث طبقات:

أ- متعنت في الجرح، متثبِّت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه، ومن هؤلاء: شعبة، ويحي بن سعيد القطان، ويحي بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي حاتم، والنسائي، وابن المديني، والجوزجاني في جرحه لأهل الكوفة، وابن خراش البغدادي في جرحه لأهل الشام.

ب- قسم معتدل في التوثيق، منصف في الجرح، ومنهم سفيان الثوري، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وابن عدي، والدار قطني، والذهبي، وابن حجر.

جـ- قسم متساهل مثل العجلي، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، والبزار، والطبراني، والدارقطني في بعض الأوقات، وأبي عبد الله الحاكم، والبيهقي، والهيثمي، والمنذري، والطحاوي، وابن خزيمة، وابن السكن، والبغوي. انظر لذلك: الذهبي: ميزان الاعتدال: ٤/١، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص١٥٨-١٥٩، ١٦٧، والموقظة: ص٧٣. ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٤٨٢/١، ولسان الميزان: ١٤/١، ١٦. السخاوي: المتكلمون في الرجال: ص١٣٢. وعبد الحي: اللكنوي: الرفع والتكميل: ص١٨٠ وما بعدها.

٢٤ ينظر لذلك: ضوابط الجرح والتعديل لأستاذي الدكتور المرحوم: عبد العزيز محمد إبراهيم العبد اللطيف: ٨٢-٨٣.

٢٥ انظر لذلك: الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف: ضوابط الجرح والتعديل: ص٤٧-٧٠.

وعباراتٍ كثيرةً مختلفةً، تصعب الاستفادة منها إن لم تُنَظَّم تلك الألفاظ والعبارات، ولم تُحَدَّد لكل منها مراتبُ ودرجاتٌ، ولم يكن علماؤنا – رحمهم الله – غُفْلاً عن هذه الضرورة، فأول من قام بتنظيم تلك الألفاظ وترتيبها هو الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، فقسَّمها في أربع مراتب. وتابعه الإمام ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وزاد عليه بعض الألفاظ في بعض المراتب. ثم جاء الحافظ الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) والإمام العراقي (ت٨٠٦هـ) فجعلا مراتب التعديل أربعاً، ومراتب الجرح خمساً. وتلاهما الحافظ الإمام ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وتلميذه الإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) فجعلاها ستا.

وإليكم جدول[٢٦] هذه المراتب وألفاظها وأحكامها عندهم – ما عدا ابن حجر في كتابه «التقريب» فإني سوف أتحدث عن مراتبه بعده مباشرةً لما لها من أهمية واصطلاح خاص –، متدرِّجةً من الأقوى إلى الأقل قوةً في التعديل، ومن الضعيف إلى الأكثر ضعفاً في التجريح:

٢٦ هذا الجدول مأخوذ من المصدر السابق: ص ١٧١، ١٧٣.

مراتب ألفاظ التعديل وحكمها حسب الاصطلاح العام

مصادر ألفاظ الجرح والتعديل:

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
						١	ما أتى بصيغة «أفعل»: أوثق الخلق . أثبت الناس . أصدق من أدركت من البشر. ويلحق بها: إليه المنتهى في التثبت ويحتمل أن يلحق بها: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.	
						٢	لا يُسْأَلُ عن مثله.	حديث أصحاب هذه المراتب الأربع في درجة
			١	ثبت حجة . ثبت حافظ . ثقة متقن . ثقة ثقة	ثقة ثبت	٣	ثقة ثبت . ثبت حجة . ثقة ثقة.	الصحيح وكل مرتبة أقوى من المرتبة التي تليها.
١	ثقة متقن ثبت	ثبت. حجة. وكذا إذا قيل في العدل: حافظ. ضابط	٢	ثقة		٤	ثقة . ثبت . كأنه مُصْحف . متقن . حجة . وكذا إذا قيل لعدلٍ: حافظ . ضابط.	
٢	صدوق . محله الصدق . لا بأس به		٣	صدوق . لا بأس به . ليس به بأس	مأمون . خيار	٥	صدوق . لا بأس به. ليس به بأس. مأمون .خيار.	حديث أصحاب هذه المرتبة في درجة الحسن.
٣	شيخ						➤	لفظ (شيخ) قد دخل في المرتبة الأخيرة.

٤	صالح الحديث	روى عنه الناس . وسط مقارب الحديث . ما أعلم به بأساً	٤	محلّه الصدق . جيد الحديث . شيخ . وسط . شيخ حسن الحديث . صدوق إن شاء الله . صالح الحديث . صويلح	إلى الصدق ما هو . أرجو أنه لا بأس به . ما أعلم به بأساً . رووا عنه . مقارب الحديث .	٦	محله الصدق . رووا عنه . روى الناس عنه . يروى عنه . إلى الصدق ما هو . شيخ وسط . وسط . شيخ . مقارب الحديث . صالح الحديث . يعتبر به . يكتب حديثه . جيد الحديث . ما أقرب حديثه . صويلح . صدوق إن شاء الله . أرجو أن ليس به بأس . حسن الحديث .	أحاديث أصحاب هذه المرتبة محل نظر لأن هذه الألفاظ متجاذبة بين الاحتجاج وعدمه، فكثيراً ما يُحكم بالصحة أو الحسن على ما تفرد به هؤلاء لما يحف ذلك من قرائن ترتقي بها، وكثيراً ما يتنازع الأئمة في الحكم على أحاديثهم.

- ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٣٧/٢). -ابن الصلاح (علوم الحديث ص ٢٣٧ . ٢٤٠ تحقيق بنت الشاطئ). -تصنيف العراقي للألفاظ عند ابن الصلاح (التقييد والإيضاح ص ١٦١).
- الذهبي (ميزان الاعتدال ٤/١)- زيادات العراقي على الذهبي ومخالفاته له (شرح التبصرة والتذكرة ٢/٢ . ١٢).
-السخاوي (فتح المغيث ٣٦٣/١ . ٣٧٨، تحقيق الأعظمي).

مراتب ألفاظ الجرح وحكمها حسب الاصطلاح العام

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	مخالفات العراقي للذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
١	ليّن الحديث	ليس بذاك . ليس بذاك القوي . فيه ضعف . في حديثه ضعف	١	يُضَعّف . فيه ضعف . قد ضُعِّف . ليس بالقوي . ليس بحجة . ليس بذاك . تعرف وتنكر . فيه مقال . تكلم فيه . ليّن . سيء الحفظ . لا يحتج به . اختلف فيه . صدوق لكنه مبتدع.		في حديثه ضعف . ليس بذاك القوي . ليس بالمتين . ليس بعمدة . ليس بالمرضي . للضعف ما هو . فيه خلف . طعنوا فيه . مطعون فيه . لين الحديث . فيه لين . تكلموا فيه.	١	فيه مقال.فيه أدنى مقال .ضُعّف.فيه ضعف. في حديثه ضعف.ليس بذاك.ليس بذاك القوي .ليس بالقوي.ليس بالمتين.ليس بحجة.ليس بعمدة.ليس بمأمون.ليس بالمرضي.ليس يحمدونه. ليس بالحافظ.غيره أوثق منه.تعرف وتنكر.في حديثه شيء.فيه لين. لين الحديث.لين.مجهول .فيه جهالة.لا أدري ما هو.للضعف ما هو.فيه خلف.طعنوا فيه.نزكوه. مطعون فيه.سيء الحفظ .تكلموا فيه.ليس من إبل القباب.ليس من جمال المحامل.ليس من جمازات المحامل.سكتوا عنه.فيه نظر (من غير البخاري)	يؤخذ عليه كونه أدخل في هذه المرتبة لفظين، هما: ١ . "ليس بمأمون" فإنها في الأصل تتجه إلى العدالة، ولكن إذا ظهر أن المراد بها في راو معين كونه ليس بمأمون الخطأ فذلك اللفظ حينئذ في المرتبة الأولى كما قال السخاوي. ٢ . "مجهول" فإن المجهول قسمان: أ. مجهول الحال وهو فوق الضعيف. ب. مجهول العين وهو دون الضعيف وفوق المتروك كما صنفهما ابن حجر.
٢	ليس بقوي	لا يحتج به . مضطرب الحديث	*	ضعيف . ضعيف الحديث . مضرب الحديث . منكره (*) هذه المرتبة حكاها السخاوي	لا يحتج به . ضعفوه	واهٍ . حديثه منكر	٢	ضعيف . منكر الحديث . حديثه منكر . له ما ينكر . له مناكير . مضطرب الحديث . واهٍ . ضعفوه . لا يحتج به.	وهاتان المرتبتان: "الأولى والثانية" صالحتان للاعتبار . ما عدا "منكر الحديث" فإن حكمه بحسب اصطلاح قائله.
٣	ضعيف الحديث	لا شيء . مجهول						➤	دخلت هذه الألفاظ في مراتب أخرى.

			٢	واهٍ بمرة . ليس بشيء . ضعيف جداً . ضعفوه . ضعيف واهٍ . منكر الحديث.		رُدّ حديثه . ردوا حديثه . مردود الحديث . طرحوا حديثه . مطرح . مطرح الحديث . ارم به . لا شيء . لا يساوي شيئاً.	٣	رد حديثه . ردوا حديثه . مردود الحديث . ضعيف جداً . واهٍ بمرة . تالف . طرحوا حديثه . ارم به . مطرح . مطرح الحديث . لا يكتب حديثه . لا تحل كتبة حديثه . لا تحل الرواية عنه . ليس بشيء . لا شيء . لا يساوي فلساً . لا يساوي شيئاً.	يدخل لفظ "منكر الحديث" في هذه المرتبة إذا ورد من بعض الأئمة كالبخاري.
			٣	متروك . ليس بثقة . سكتوا عنه . ذاهب الحديث . فيه نظر . هالك . ساقط	متهم بالكذب أو الوضع.	ذاهب . متروك الحديث . تركوه . لا يعتبر به . لا يعتبر بحديثه . ليس بالثقة . غير ثقة ولا مأمون.	٤	يسرق الحديث . متهم بالكذب . متهم بالوضع . ساقط . هالك . ذاهب . ذاهب الحديث . متروك . متروك الحديث . تركوه . مجمعٌ على تركه . مودٍ . هو على يدي عدل . لا يعتبر به . لا يعتبر بحديثه . ليس بالثقة . ليس بثقة . غير ثقة ولا مأمون . سكتوا عنه . فيه نظر (من البخاري).	هذه المراتب الأربع "الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة" لا تصلح للاعتبار.
٤	متروك الحديث . ذاهب الحديث . كذاب		٤	متهم بالكذب . متفق على تركه				➤	دخلا في المرتبة الرابعة.
			٥	دجال . كذاب . وضاع . يضع الحديث.		يكذب . وضع حديثاً	٥	كذاب . يضع الحديث . يكذب . وضاع . دجال . وضع حديثاً.	
							٦	أكذب الناس . إليه المنتهى في الوضع . ركن الكذب.	

مراتب الرواة عند ابن حجر في كتابه «التقريب»

ترجم الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في كتابه «تقريب التهذيب» لرجال الكتب الستة، ولرجال كتب أخرى لمؤلفي الكتب الستة، ولرجال آخرين يشتبهون بأسمائهم وطبقاتهم مع رجال القسمين السابقين – وليسوا منهم – فيذكرهم ليميزهم عنهم، ويكتب عند ترجمتهم لفظة «تمييز»، وقسمهم على مراتب، وحدد لكل مرتبة ألفاظاً للتعديل والتجريح، تُمَثِّل خلاصةَ ما توصَّل إليه من أحكام على الرواة بأوجز عبارة وأشملها وأعدلها.

ولذلك يرى أخونا وصديقنا الدكتور/ وليد بن حسن العاني – رحمه الله رحمةً واسعةً – «أن من تضييع الوقت وتحصيل الحاصل أن نتجاوز هذا العمل إلى غيره، ونتخطَّى عمل ابن حجر؛ لنرجع إلى الوراء لنبحث من جديد عن أحوال رواةٍ أُشبِعوا كلاماً وتحريراً». ويقول: «ولا يتجاوز «التقريب» إلاّ من لم يهضم أحكام ابن حجر في هذا الكتاب على الرواة، ولم يفهم مراده منها»[٢٧]، وشدَّد هو وفضيلة الشيخ محمد عوامة في مقدمته على «التقريب»، على أن الشيخ أحمد شاكر فهمها على غير وجهها عندما تعرَّض في كتابه «الباعث الحثيث» لبيان أحكامها.

ثم وضَّح الدكتور وليد العاني مراد ابن حجر من تلك المراتب بكثير من الأدلة، بما انجلى به الكثير من الغموض حولها، وجعل لكلٍ من أحكام الحديث (الصحة، والحسن لذاته، والحسن لغيره) ثلاث درجات، ثم نزَّل عليها مراتب ابن حجر للرواة. ونحن إذ نُنَوِّه بهذا العمل الجليل، ونوافقه على ما ذهب إليه نودّ أن نقدِّم لقراء كتابنا هذا ملخَّصاً لما كتب حول مراد الحافظ ابن حجر من مراتب الرواة في «التقريب»، وأحكامه عليهم، بزيادات توضيحية في بعض المراتب.

قسَّم الحافظ رواة الكتب الستة وملحقاتها إلى اثنتي عشرة مرتبة، وعيَّن لها من ألفاظ الجرح والتعديل ما يناسبها، كالتالي:

المرتبة الأولى: الصحابة أي خصَّص الحافظ المرتبة الأولى للصحابة الذين ثبتت صحبتهم، أو ترجَّحتْ.

المرتبة الثانية: من أُكِّد مدحُه بأفعل التفضيل مثل «**أوثق الناس**». أو بتكرير الصفة لفظاً مثل: «**ثقة ثقة**»، أو معنىً مثل: «**ثقة حافظ**». خصَّص الحافظ هذه المرتبة لعلماء الجرح والتعديل ممن يُرجع إليهم في نقد الرواة والحكم عليهم، ومن في مرتبتهم. **وإسناد هذه المرتبة صحيح لذاته من الدرجة الأولى.**

المرتبة الثالثة: من أُفرِد بصفةٍ مثل: **ثقة**. أو **متقن**. أو **ثبت**. أو **عدل**. وأصحاب هذه المرتبة: من أجمع أصحاب المرتبة الثانية وأمثالهم من الجهابذة على توثيقهم، وألحق بهذه المرتبة الثالثة من اختلف في صحبته. **وإسنادهم صحيح لذاته من الدرجة الثانية.**

المرتبة الرابعة: من قَصُر عن الثالثة قليلاً. وإليه الإشارة بـ: **صدوق**. **لا بأس به**. **ليس به بأس**.

[٢٧] د. العاني، وليد بن حسن: منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها: ص٢٣.

وهم من وثَّقهم جمهورُ أصحاب المرتبة الثانية، وخالفهم البعضُ منهم بجرحٍ ليس له وجهٌ معتبرٌ عند ابن حجر، وإنما أنزلهم إلى المرتبة الرابعة، وأعطاهم لقب «صدوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس»، أو «صالح الحديث» للإشارة إلى أن فيه قولاً مخالفاً بجرحٍ غيْرِ معتبَرٍ. ولذلك **إسنادهم صحيح لذاته من الدرجة الثالثة.**

المرتبة الخامسة: من قَصُر عن الرابعة قليلاً. وإليه الإشارة بـ: **صدوق سيء الحفظ. صدوق يهم. صدوق له أوهام. صدوق يخطئ. صدوق تغيّر بأَخَرَةٍ.** ويلتحق بذلك من رُمِيَ بنوعٍ من البدعة كـ: **التشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم**[٢٨]، مع بيان الداعية من غيره. خصَّص الحافظ هذه المرتبة لمن اختُلِف فيه بحيث وثَّقه جمهور النقاد، وخالفهم البعضُ بجرحٍ له وجهٌ معتبرٌ عند ابن حجر.

وإسنادهم حسن لذاته من الدرجة الأولى إذا انفرد، وأما إذا توبع فيرتقي إلى «صحيح لغيره». وإذا تبين أنه مما أخطأ فيه، أو خالفه جماعة ممن هم في مرتبته أو واحدٌ ممن هم أعلى منه في المرتبة، فعند ذلك فقط يسوغ لنا أن نحكم على سنده بالضعف.

المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل[٢٩]، ولم يثبت فيه ما يُتَرك حديثُه من أجله. وإليه الإشارة بلفظ: **مقبول حيث يُتابع، وإلاّ فليّن الحديث.** هذه المرتبة تشمل قسمين من رجال هذه المرتبة، وهما: المقبول إذا توبع، ولين الحديث إذا تفرّد.

واصطلاح «**مقبول**» و»**لين الحديث**» اصطلاحٌ خاصٌّ لابن حجر في التقريب فقط، وقلة حديث الراوي ليست سبباً لتضعيفه عند العلماء، خاصة إذا لم يثبت فيه ما يُردُّ به حديثُه، بل ربما ثبت فيه توثيقٌ مُعْتَبَرٌ، ولذلك نرى من الأئمة من صحَّح حديثَهما أو حسَّنه، منهم البخاري ومسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وابن حجر، بل قد احتج البخاري ومسلم في صحيحيهما بعددٍ ممن وصفهم ابن حجر بالمقبول، إذاً هذه المرتبة من مراتب التعديل، لا من مراتب الجرح.

وأما حكم إسناد «المقبول» فهو **حسن لذاته من الدرجة الثانية،** وإسناد «لين الحديث» **فحسن لذاته من الدرجة الثالثة.**

المرتبة السابعة: من رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ، ولم يُوثَّق. وإليه الإشارة بلفظ: **مستور. مجهول الحال** (ويلتحق بهما **شيخ. لا يُعرف حاله**). أدخل فيها ابن حجر من رجال «التاريخ الكبير» للبخاري و»الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم مَنْ روى عنه أكثر من واحد، وسكتا عنه، وتابعهما غيرهما في

---

٢٨ – التشيع: يراد به هنا الانتصار لعلي رضي الله عنه، ومن غير انتقاص أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ.
– القدرية هم الذين كانوا يقولون: إن الأمر أنف، وأن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها.
– النَصْب: هو الانحراف على علي بن أبي طالب والنيل منه، وتقديم غيره عليه.
– الإرجاء: هو أن الإيمان إقرار باللسان فقط ولو مع عدم الإيمان بالقلب، وأن الكبيرة لا تضر مع الإيمان.
– التجهم: هو نفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، وأن القرآن مخلوق.

٢٩ وتنحصر هذه القلة – حسب تتبع الدكتور وليد لأحاديث أصحاب هذه المرتبة – فيما بين حديث واحد إلى ستة أحاديث.

هذا السكوت. وكذلك من سكت عنهم البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» إذا كانوا من غير التابعين ممن لم يعرفهم ابن حبان نفسه. وكذلك من قال فيهم ابن أبي حاتم وابن المديني وابن القطان الفاسي وغيرهم: «مجهول»، وهم لا يفرقون بين «مجهول» و»مجهول الحال» في الغالب.

وحكم سند «المستور»، أو «مجهول الحال» هو **التوقف في قبوله وردّه، حتى تتبين حاله**. وإنما تستبين لنا حالُه بالبحث عن متابع أو شاهد له، **فإن اعتضد بمتابع أو شاهد فهو حسن لغيره من الدرجة الأولى، وإذا لم يُعضد بأي منهما فيردّ**، لا لضعفه، بل لأنه لم تتبيَّن لنا حالُه.

المرتبة الثامنة: من لم يُوجَد فيه توثيقٌ لِإمامٍ مُعْتَبَرٍ، ووُجِدَ فيه إطلاقُ الضَّعف ولو غير مُفسَّر. وإليه الإشارة بلفظ: **ضعيف** (ويلحق به: **ضعيف الحفظ. ليس بالقوي. فيه ضعف**). بهذه المرتبة تبدأ مراتب الضعفاء عند ابن حجر في «التقريب». وسنده **ضعيف** يصلح للاعتبار، ويرتقي بتعدد الطرق إلى الحسن لغيره من الدرجة الثانية.

المرتبة التاسعة: من لم يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوَثَّق. وإليه الإشارة بلفظ: «**مجهول**». أي مجهول العين (ويلحق به: **لا يُعرف**). وسنده **ضعيف يصلح للاعتبار**، ويرتفع بتعدد الطرق إلى الحسن لغيره من الدرجة الثالثة.

المرتبة العاشرة: من لم يُوَثَّقْ ألبتَّةَ، وضُعِّف مع ذلك بقادحٍ. وإليه الإشارة بلفظ: **متروك. متروك الحديث. واهي الحديث. ساقط**، (ويلحق به: **منكر الحديث**). وإسناده **ضعيف جداً**، لا يصلح للاعتبار. ومن ثَمَّ لا يرتقي إلى الحسن لغيره بمتابع أو شاهد له.

المرتبة الحادية عشرة: من اتُّهم بالكذب. وحكم حديثه: **متروك**. وقال الذهبي: مطروح، وهو لا يصلح للاعتبار، بل يترك على الإطلاق. والمتهم بالكذب هو من ثبت عليه الكذب في حديث الناس، ولم يثبت عليه الكذب في حديث رسول الله ﷺ، ومن كذب في حديث الناس فهو مظنة الكذب في حديث النبي ﷺ، ولذلك ترك العلماء حديثه، وإذا تاب قبلوا روايته.

المرتبة الثانية عشرة: من أُطلِق عليه **اسم الكذب، والوضع**. وحكم حديثه: **موضوع**. الكذاب أو الوضاع من ثبت عليه الكذب في حديث النبي ﷺ، ولذلك لا تقبل روايته ولو تاب عقوبةً له.

ومع ذلك كله لم يخل كتاب «التقريب» من ملاحظات نبه إليها الشيخ محمد عوّامة[٣٠]، نذكر منها ما يخصُّنا بالمراتب وألفاظها وأحكامها:

أ. اختلاف ابن حجر في أحكام ومراتب بعض الرجال مع ما التزمه ورسمه في مقدمة التقريب، منها:

١- ما هو مختلف مع قوله في الكتاب نفسه (وذكر ثلاثة نماذج لهذا الاختلاف، وقال: وهذا نادر في كتابه).

٢- تراجمُ كثيرةٌ يختلف حكمُه فيها عما هو مقتضى المعلومات حولها في «التهذيب».

---

٣٠ ذكرها في مقدمة تحقيقه لكتاب «التقريب»: ص٣٢ - ٤١.

٣- ما هو مختلف مع أحكامه في كتبه الأخرى (مع تحفظ الشيخ عوامة بأنه لا يعني تقديم كلامه - دائماً - في غير «التقريب» على ما في «التقريب»).
٤- ما هو موافق لترجمته في «التهذيب»، لكنه يفتقر إلى نقد وغربلة لهذه الأقوال (وذكر له ثلاثة أمثلة).

ب. زياداته في ألفاظ الجرح والتعديل على ما ذكره واصطلح عليه في مقدمة «التقريب»، وهي مع تحديدِ الشيخِ عوامة مرتبتَها:
١- **صالح الحديث**: هي من حيث الاصطلاح العام في المرتبة السادسة، إلا عند ابن مهدي فهي في المرتبة الرابعة.
٢- **شيخ**: وهي من حيث الاصطلاح العام في المرتبة السادسة.
٣- **لا يُعرَف**: يريد: لا تعرف عينه، أي: مجهول العين.
٤- **لا يُعرَف حاله**: أي مجهول الحال.
٥- **منكر الحديث**: وهي من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح حسب الاصطلاح العام (كما في فتح المغيث: ٣٤٥/١) والمرتبة العاشرة من مراتب «التقريب».
قلت: وهناك ألفاظ أخرى زائدة على ما ذكره الشيخ عوامة، وألحقتُها بما يُناسبها من المراتب كما تقدم، وهي: **ليس بالقوي**. **ضعيف الحفظ**. **فيه ضعف**. وهناك ألفاظ أخرى تركناها لوضوح دلالتها على ما يُلْحَق به من المراتب بعد قليلٍ من التأمل فيها.
ج. تراجم لم يستوف الحافظ ابن حجر الكلامَ عليها، وذلك:
١- إما أنه لم يذكر لها مرتبةً أبداً: فنبَّه الشيخ عوامة إلى حالها في التعليق. وأما من ذكره بعض الأئمة في الصحابة، وعدّه البعض في التابعين، وسكت عنهم الحافظ فهم ثقات عنده كما صرّح به في «التلخيص الحبير».
٢- وإما أنه لم يشر إلى ما في بعض التراجم من بدعة أو اختلاط. قلت: ربما قناعة منه بثبوتهما فيها، أو ذهولاً منه.
اتضح من مراتب الحافظ ابن حجر لرواة الحديث، وتحقيق الدكتور وليد العاني لمراد الحافظ منها، وملاحظات الشيخ محمد عوامة، أن الحافظ ابن حجر قد اتبع في ترتيب الرواة، منهجاً دقيقاً، وتنظيماً علمياً، وأصدر عليهم حكماً شاملاً عادلاً دون تعصُّبٍ أو هَوَىً، مما سهُلَتْ به لنا عمليةُ الحكم على الرواة وأسانيدهم، فلذلك أضم صوتي مع صوت الدكتور العاني بالاعتماد على أحكام الحافظ ابن حجر على الرواة، وحفظها ووضعها أمام الأعين عند البحث عن مراتب الرواة في «التقريب»، مع التنبه إلى ملاحظات الشيخ محمد عوامة.
وحرصاً مني على تسهيل حفظها، وحسن التعامل معها أضع للإخوة القراء هذا الجدول في صفحة واحة، وأنصح الإخوة أن يستصحبوها في حلهم وترحالهم:

مراتب الرواة في «التقريب» والمراد منها والحكم عليها

المراتب	ألفاظ المراتب	المراد من المراتب	الحكم على أسانيد المراتب
١	الصحابة	من ثبتت صحبته أو ترجحت	غني عن الحكم عليه
٢	أوثق الناس، ثقة ثقة، ثقة حافظ، وأمثالها	أئمة الجرح والتعديل ومن في مرتبتهم	صحيح لذاته من الدرجة الأولى، ويُضعّف ما وهم فيه
٣	ثقة، متقن، ثبت، عدل، وأمثالها، (ومختلف في صحبته)	من اتفق أئمة النقد على توثيقه	صحيح لذاته من الدرجة الثانية، ويضعف ما وهم فيه
٤	صدوق، لا بأس به، ليس به بأس، (وصالح الحديث)	من وثقه الجمهور، وخالفهم البعض بجرح غير معتبر	صحيح لذاته من الدرجة الثالثة، ويضعف ما وهم فيه
٥	صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، صدوق تغير بأخرة. ومن رمي بنوع من البدعة كالتشيع، أو القدر، أو النصب، أو الإرجاء، أو التجهم، مع بيان الداعية من غيره	من وثقه الجمهور، وخالفهم البعض بجرح له وجه معتبر	حسن لذاته من الدرجة الأولى إذا انفرد، ويرتقي إلى ''صحيح لغيره'' إذا توبع، ويضعف ما تبين أنه أخطأ أو وهم أو خالف الآخرين فيه
٦	مقبول (إذا توبع)، ليّن الحديث (إذا لم يتابع)	قليل الحديث ولم يثبت فيه ما يُترك به حديثه	مقبول: حسن لذاته من الدرجة الثانية لين الحديث: حسن لذاته من الدرجة الثالثة
٧	مستور، مجهول الحال، (وشيخ، لا يُعرَف حاله)	من رَوَى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثَّق	إذا توبع فحسن لغيره من الدرجة الأولى، وإلا يتوقف فيه
٨	ضعيف، (وضعيف الحفظ، ليس بالقوي، فيه ضعف)	فاقد التوثيق المعتبر، وأُطلِق فيه الضعف	ضعيف، ويرتقي إلى الحسن لغيره من الدرجة الثانية بتعدد الطرق
٩	مجهول- أي مجهول العين-، (ولا يُعرَف)	من لم يروِ عنه غير واحد، ولم يوثق	ضعيف، ويرتقي إلى الحسن لغيره من الدرجة الثالثة بتعدد الطرق
١٠	متروك، متروك الحديث، واهي الحديث، ساقط، (منكر الحديث)	من لم يوثق ألبتة، وضُعِّف بقادح	ضعيف جداً، ولا يصلح للاعتبار
١١	متهم بالكذب	من ثبت كذبه في كلام الناس، لا في حديث الرسول ﷺ	متروك، أو مطروح
١٢	كذاب، وضاع	من ثبت عليه الكذب في حديث الرسول ﷺ	موضوع

الفصل الثاني

المصنفات في الرجال

المبحث الأول: مصنفات في رجال كتب مخصوصة

المبحث الثاني: مصنفات في رواة الحديث عامة:

أ- مصنفات في الصحابة خاصة

ب- مصنفات في الثقات خاصة

ج- مصنفات في الضعفاء خاصة

د- مصنفات في الثقات والضعفاء معاً:

« الطبقات

« التواريخ العامة

« تواريخ رجال البلاد المخصوصة

« معاجم الشيوخ

« الكنى والأسماء

« الأنساب

« الوفيات

« المؤتلف والمختلف

« المتفق والمفترق

« المشتبه من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب

الفصل الثاني

المصنفات في الرجال

منذ أن خيف على الحديث غوائل الدسّ والتزوير، والوضع والاختلاق من قِبَل أعداء الإسلام أو أصحاب الأغراض، أو تسرَّب إليه الخطأ والوهم من قبل ضعفاء الرواة والواهمين، توجَّهتْ عنايةُ علماء المسلمين إلى المزيد من التثبُّت في أمر قبول الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، وتمييز الصادق من الكاذب، والقوي من الضعيف، فإن كان الراوي ثقةً عدلاً ضابطاً قبلوا حديثه، وإن لم يكن كذلك ردُّوه، ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل صوناً للشريعة، وحفاظاً على السنة، لا طعناً في الناس، وغيبةً لهم.

وقد تكلَّم في الرجال كثير من العلماء منذ عهد الصحابة حتى المتأخرين من علماء الأمة، وكان الأمر شفاهياً في بدايته، ثم ابتدأ تدوين أقوالهم في الجرح والتعديل في الكتب والمؤلفات، «وقد بذل العلماء في هذه المصنفات جهوداً جبَّارةً مُضْنِيَةً تشهد لهم – على مر الأيام والدهور – بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم، والذبّ عن سنة نبيهم، وتوصَّلوا بذلك إلى ما لم تتوصَّل إليه الأمم السابقة، ولا اللاحقة في هذا الميدان، بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه»[٣١].

وهذه المصنفات في الرجال على أنواع نُلِمُّ بكلٍّ منها في هذه العجالة إلمامةً سريعةً، ونصنِّفها في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مصنفات في رجال كتب مخصوصة.

المبحث الثاني: مصنفات في رواة الحديث عامة دون تقيد بكتب مخصوصة.

٣١ عبارة ما بين القوسين الصغيرين مأخوذة من الدكتور محمود الطحان: أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص ١٦٨.

المبحث الأول
المصنفات في رجال كتب مخصوصة

تمتاز هذه المصنفات بعدة مزايا، وهي أنها:

١- تُعَيِّن كل رجل من رجال تلك الكتب اسماً، ونسباً، ولقباً، وكنية، ونسبة إن عرف ذلك.

٢- تعرِّف بتواريخ مواليد الرواة ووفياتهم إن عُلِمت.

٣- وتذكر أقوال علماء الجرح والتعديل تفصيلا، أو اختصاراً، أو نتيجةً.

وهي كثيرة، نذكر منها ما وجد مخطوطاً، أو مطبوعا، على حسب تقدم وفاة أصحابها:

١- رجال البخاري: للكلاباذي، أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين (٣٠٦هـ- ت٣٦٨هـ)، ترجم فيه جميع من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه جرحاً وتعديلا، وهو مطبوع.

٢- رجال مسلم: لابن منجويه، أبي بكر أحمد بن علي بن محمد، الأصبهاني، نزيل نيسابور (ت٤٢٨هـ) وهو مطبوع.

٣- التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح: لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف (ت٤٧٤هـ) وهو مطبوع.

٤- الكمال في أسماء الرجال: للمقدسي عبد الغني بن عبد الواحد بن علي، أبي محمد الدمشقي الصالحي الحنبلي، نزيل مصر، وتوفي بها (٦٠٠هـ) عن٥٩ سنة، وهو في رجال الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. اطلعت على بعض الأجزاء منه مخطوطاً.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمِزّي أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الدمشقي (ت٧٤٢هـ)، هذَّب فيه كتاب المقدسي السابق، وهو مطبوع، وسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل بعد قليل إن شاء الله.

٦- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للذهبي أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قائماز التركماني الأصل، الدمشقي الشافعي (ت٧٤٨هـ)، وهو مطبوع، هذب فيه كتاب شيخه المزي، ولكنه أطال فيه العبارة، ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفياتٍ بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح، وزاد بعض التراجم استدراكاً على المزي[٣٢].

٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي المتقدم، وهو مطبوع. اقتضب فيه تهذيب الكمال للمزي مقتصراً على رجال الكتب الستة فقط، دون تآليف أصحابها الأخرى التي في تهذيب الكمال، أو من ذكر للتمييز. واقتصر في كل ترجمة على اسم الراوي، واسم أبيه، واسم جده أحيانا، وكنيته ونسبته، واثنين أو ثلاثة غالباً من أشهر شيوخه وتلاميذه، وذكر درجة

٣٢ انظر: ابن حجر: مقدمة تهذيب التهذيب: ١/٣.

الراوي جرحا أو تعديلا بكلمة أو جملة قصيرة كنتيجة توصَّل إليها، ثم ذكر سنة وفاته. وهو مختصر نافع للحصول على مرتبة الرواة، لاسيما الذين اختلف فيهم بين تجريح وتعديل.

٨- التذكرة في رجال العشرة: لابن حمزة الحسيني أبي المحاسن شمس الدين محمد بن على بن الحسن الدمشقي (ت٧٦٥هـ). ترجم فيه مؤلفه رجال الكتب الستة وموطأ مالك ومسند الشافعي ومسند الإمام أحمد ومسند أبي حنيفة، وهو مطبوع.

٩- تهذيب التهذيب: لابن حجر أبي الفضل أحمد بن على بن محمد العسقلاني ثم المصري الشافعي (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع. سوف نتحدث عنه بعد قليل.

١٠- تقريب التهذيب: لابن حجر. وهو مطبوع، وهو كتاب مختصر جدا مثل كاشف الذهبي، بل أقصر منه. اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب» بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً. يقتصر على اسم الرجل وأبيه وجده، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم مرتبته بكلمة أو كلمتين، ثم عصر الراوي، وتاريخ وفاته مشيراً إليه بذكر طبقته، ورموز من أخرج له من كتب التهذيب، وبلغ عدد التراجم فيه ٨٨٢٦ حسب ترقيم الشيخ محمد عوّامة. وهو مفيد جداً خاصة في مرتبة الراوي من حيث الجرح والتعديل فإنه يذكر عصارة الأقوال فيه. راجع ما كتبنا حوله قبل قليل.

١١- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر، ترجم فيه مِنْ رجال كتب الأئمة الأربعة: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند أبي حنيفة مَنْ لم يترجم لهم المزي في «تهذيب الكمال» مستفيداً فيه من كتاب ابن حمزة الحسيني «التذكرة في رجال العشرة»، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب «الغرائب عن مالك» للدارقطني، و»معرفة السنن والآثار المروية عن الإمام الشافعي» للبيهقي، وكتاب «الزهد» للإمام أحمد، وكتاب «الآثار» للإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ومن استدراكات الهيثمي على ابن حمزة الحسيني في كتابه «الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال» والكتاب نافع جداً، وبانضمام هذا الكتاب إلى التهذيب يكون الكتاب حاوياً لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة[٣٣]. قلت: ومع ذلك فقد سقط منه بعض رجال مسند أحمد بن حنبل كما هو ليس بخافٍ على من اشتغل بمسنده، وهو مطبوع. ورموزه كالآتي: موطأ مالك: **ك**. ومسند الشافعي: **فع**. ومسند أبي حنيفة: **فه**. ومسند أحمد: **أ**. وزوائد عبد الله على مسند أبيه: **عب**. واستدراكات الهيثمي على ابن حمزة الحسيني: **هب**.

١٢- مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: للعيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى القاهري الحنفي (ت٨٥٥هـ)، ترجم فيه جميع رجال كتاب «شرح معاني الآثار» للطحاوي، على طريقة المزي في «تهذيب الكمال»، وهو لا يزال مخطوطا في دار الكتب المصرية، وعندي صورة منه.

١٣- إسعاف المبطّأ برجال الموطأ: للسيوطي (ت٩١١هـ)، وهو مطبوع ترجم فيه رجال الموطأ للإمام مالك.

---

٣٣ كما قال ابن حجر نفسه في مقدمة «تعجيل المنفعة»: ص ١٢.

١٤- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: للخزرجي أحمد بن عبد الله بن أبي الخير، صفي الدين (ولد سنة ٩٠٠هـ، وجمع هذه الخلاصة سنة٩٢٣هـ) لخص فيه كتاب الذهبي «تذهيب تهذيب الكمال» وزاد عليه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة، ولكنه لم يذكر ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم مما حط من قيمة الكتاب العلمية، وأيضا لم يذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم، وهو مطبوع.

١٥- كشف الستار عن رجال معاني الآثار: لأبي التراث رشد الله شاه السندهي، ترجم فيه رجال شرح معاني الآثار للطحاوي، وهو مطبوع على الحجر في الهند.

وأهم هذه الكتب هي: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب، والتقريب، وتعجيل المنفعة كلها لابن حجر، ومغاني الأخيار للعيني، وإليكم تعريفاً مفصلا بتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب حسب الوعد الذي قطعناه على أنفسنا:

التعريف بكتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»

كان قد صنف الحافظ عبد الغني المقدسي كتاباً في تراجم رجال الكتب الستة بعنوان «الكمال في أسماء الرجال» كما عرفنا قبل قليل، ولكن لما كان الكتاب أول عمل في ذلك الباب لوحظ عليه أنه أطال فيه بما يمكن الاستغناء عنه، وفاته ما لابد منه، فجاء الحافظ أبو الحجاج المزي، فقام بتهذيبٍ لكثير من أقواله وأمثلته، وتحريرٍ لبعض مسائله، واستدراكٍ لبعض تراجمه، في كتاب سماه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» فأحسن وأجاد، حتى قال التاج السبكي في وصفه: «وصنف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يصنف مثله»[٣٤]. طبع الكتاب بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

ترجم فيه المزي رجال الكتب الستة، ورجال المصنفات الأخرى لأصحاب الكتب الستة - غير مصنفاتهم في التواريخ -، وهي مع رموزها كالآتي:

١- صحيح البخاري	خ	١٥- الناسخ له	خد
٢- صحيح مسلم	م	١٦- فضائل الأنصار له	صد
٣- سنن أبي داود	د	١٧- القدر له	قد
٤- سنن الترمذي	ت	١٨- مسند مالك له	كد
٥- سنن النسائي	س	١٩- المراسيل له	مد
٦- سنن ابن ماجه القزويني	ق	٢٠- الشمائل للترمذي	تم
٧- تعليقات البخاري	خت	٢١- خصائص علي للنسائي	ص
٨- الأدب المفرد له	بخ	٢٢- عمل اليوم والليلة له	سي

٣٤ الطبقات الشافعية: ١٠/٤٠١.

٩- خلق أفعال العباد له	عخ	٢٣- مسند علي له	عس
١٠- جزء رفع اليدين له	ي	٢٤- مسند مالك له	كن
١١- جزء القراءة خلف الإمام له	ز	٢٥- تفسير ابن ماجه	فق
١٢- مقدمة مسلم في صحيحه	مق	٢٦- الكتب الستة معاً	ع
١٣- الفرد لأبي داود	ف	٢٧- السنن الأربعة معاً	٤
١٤- المسائل له	ل		

ورتب رجال هذه الكتب على حروف المعجم، غير أنه ابتدأ في حرف الألف بمن اسمه «أحمد»، وفي حرف الميم بمن اسمه «محمد»، وذكر لكل رجل من رجالها اسمه، واسم أبيه وجده، ونسبه الكامل، مع كنيته ولقبه ونسبته، وتاريخ ولادته ووفاته. وذكر في ترجمة كل راو شيوخه بقوله: «روى عن»، وتلاميذه بقوله: «روى عنه» على الاستيعاب قدر ما تيسر له، ورتب هؤلاء الشيوخ والتلاميذ داخل كل ترجمة على حروف المعجم أيضا، مما يساعد الباحثين على تعيين الرواة المهملين وتمييزهم عن غيرهم، ووضع فوق اسم كل راوٍ من الرواة رموز من روى له من الأئمة الستة، وفي أي كتاب من كتبهم رووا عنه، وكذلك عمل فيمن له رواية في تلك الكتب من شيوخه وتلاميذه.

ونقل أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة، بعضها بإسناده إلى قائليها، وبعضها بدون سند، وأطال الكتاب بإيراد كثير من الأحاديث من مروياته العالية، وتُقَدَّر هذه الأحاديث بنحو ثلث حجم الكتاب[٣٥].

التعريف بكتاب «تهذيب التهذيب»

هو للإمام الحافظ ابن حجر، هذَّب فيه كتاب المزي «تهذيب الكمال»، ويتمثل تهذيبه فيما يأتي:

١- حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين استوعبهم المزي، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم، ورتبهم داخل الترجمة على التقدم في السن والحفظ والإسناد والقرابة وما إلى ذلك، لا على حروف المعجم.

٢- واقتصر من كلام الجرح والتعديل على ما يفيدهما، وحذف الباقي، كما حذف أسانيد الأقوال إلى قائليها أيضا.

٣- وحذف الأحاديث مع أسانيدها التي في تهذيب المزي.

٤- وحذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة.

وزاد على المزي مع إبقاء ترتيبه وتراجمه ما يلي:

١- زاد في التراجم ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من «تذهيب التهذيب»

---

٣٥ انظر : ابن حجر: مقدمة تهذيب التهذيب: ٣/١.

للذهبي، وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» للمغلطائي، وغيرهما، وصدَّره بقوله: قلتُ.

٢- وزاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه.

ورموزه مثل رموز المزي في كتابه.

وطبع الكتاب من دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٥هـ، ثم نشر مصوراً عن الطبعة الهندية عدة نشرات.

المبحث الثاني
المصنفات في رواة الحديث عامةً

نقصد بها الكتب التي ترجمت عمومَ رواة الحديث، دون تقيُّدٍ برجال كتبٍ مخصوصةٍ مثل الكتب سالفة الذكر، وهي تشتمل على أنواع عديدة – كما عرفنا في مستهلّ هذا الفصل – وإليكم بيانَ تلك الأنواع ومصنفاتها:

أ– مصنفات في الصحابة:

هذا النوع من المصنفات تجب معرفته على كل من يتصدَّى للحكم على الحديث، لأن معرفته تمكِّنه من التمييز بين الصحابي وغيره، مما يجنبه عن الوقوع في الخطأ عند الحكم على الحديث، فلا يحكم على الموصول بالإرسال، ولا على المرسل بالوصل، قال الحاكم: «ومن تبحَّر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعةً من مشايخنا يروُوْن الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابياً، وربما روَوا المسند عن صحابي يتوهمونه تابعياً»[36].

وقد تناول التصنيف فيه علماء القرن الثالث ومن بعدهم، نذكر منه ما اطلعنا عليه مخطوطاً، أو مطبوعا، كاملا أو ناقصاً:

١– تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة: لعلي بن المديني، أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، المديني ثم البصري (ت٢٣٤هـ)، وهو مطبوع.

٢– الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو بن النبيل أبي عاصم الضحاك البصري، قاضي أصبهان (ت٢٨٧هـ)، وهو مخطوط، يجري تحقيقه في إحدى جامعات المملكة العربية السعودية.

٣– معجم الصحابة: لابن قانع، أبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت٣٥١ هـ)، وهو مخطوط، يجري تحقيقه في جامعتنا الحبيبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة

كما تقدم في معاجم الصحابة من كتب الطريقة الثالثة.

٤– أسماء الصحابة: لابن عدي، أبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت٣٦٥هـ) مخطوط في المدينة المنورة برقم٢٧٠.

٥– معرفة الصحابة: لابن مندة، أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة الأصبهاني (ت٣٩٥هـ) يوجد منه الجزءان (٣٧، و٤٢) مخطوطين في الظاهرية بدمشق.

٦– معرفة الصحابة: لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) وهو مطبوع.

٧– الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد

---

٣٦ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص ٢٥.

القرطبي (ت٤٦٣هـ) مطبوع، ورتبه على حروف المعجم حسب الطريقة المغربية والأندلسية، وهي مختلفة عن ترتيب الحروف في المشرق، وبلغ عدد الصحابة الذين أوردهم ثلاثة آلاف وخمسمائة (٣٥٠٠).

٨- تلقيح فهوم الأثر في عيون التاريخ والسِيَر: لابن الجوزي، أبي الفرَج عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي (ت٥٩٧هـ) وهو يشتمل على التاريخ والسير، وعلوم الحديث والأثر، والوفيات، وطبقات الرواة، وبيان المقلين والمكثرين، وغيرهم، وما يخص الصحابة منه يبدأ من ص ١٥٩، وهو مطبوع بالقاهرة.

٩- أُسُد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير، أبي الحسن على بن محمد الجزري (ت٦٣٠ هـ)، اشتمل على (٧٥٥٤) نفساً من الصحابة، جمعها من كتاب أبي عبد الله محمد بن يحيى بن مندة (ت٣٠١هـ)، وكتاب أبي نعيم الأصبهاني، وكتاب ابن عبد البر، وكتاب أبي موسى محمد بن عمر المديني (ت٥٨١هـ)، ورتبه على حروف المعجم، إلاّ أنه أدخل فيه من ليس من الصحابة تقليداً لمن قبله، مطبوع.

١٠- تجريد أسماء الصحابة: للذهبي (ت٧٤٨هـ) وهو كتاب استقصى فيه الذهبي أسماء الصحابة الذين ذكرهم ابن الأثير، مع زيادات من تاريخ دمشق، والذين نزلوا حمص، ومن مسند أحمد، ومسند بقي بن مخلد، ومن حواشٍ على الاستيعاب، ومن طبقات ابن سعد، وسائر الصحابة الشعراء الذين دوَّنهم ابن سيد الناس، وهو مطبوع من دار الباز بمكة المكرمة.

١١- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو أجمع كتاب وأشمله في الصحابة، ورتبه على حروف المعجم، ولكن قسَّم تراجم كل حرف إلى أربعة أقسام، ثم رتب تراجم كل قسم على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، والأقسام الأربعة:

القسم الأول : فيمن تأكدت صحبته لديه.

القسم الثاني : في أطفال الصحابة ممن مات النبي ﷺ، وهم دون سن التمييز.

القسم الثالث : في المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يروا النبي ﷺ، وهم ليسوا صحابة بالاتفاق، ذكرهم لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع : فيمن ذُكِروا في الكتب المتقدمة الخاصة بالصحابة وهماً أو خطأً، فذكرهم في هذا القسم للتنبيه على الخطأ أو الوهم. مطبوع.

فالكتاب في الأصل لتمييز من ثبتت صحبتهم ممن لم تثبت لهم صحبة. لذلك يجب على الباحث أن يحدد القسم عند الإحالة فيقول مثلاً بالنسبة لصحابي القسم الأول: (ابن حجر: الإصابة في القسم الأول من حرف الألف) وهكذا.

ب- مصنفات في الثقات:

لا يخفى على من له اشتغال بالحديث أهمية معرفة الثقات من الضعفاء، إذ ينبني عليها نصف الحكم على الحديث، وهذا النوع من المصنفات يوفر له ذلك بيسر من أقرب طريق وأقصره، وهي:

١- الثقات: للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي نزيل طرابلس المغرب، وتوفي بها (٢٦١هـ)، وطبع هذا الكتاب بترتيب الهيثمي، ورتبه على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه أحمد، قال الذهبي فيه: «هو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه»[٣٧]، ولكن لا يعني ورود رجل فيه أنه ثقة في حقيقة الأمر، لأن العجلي متساهل في التوثيق، عمدته في التوثيق كعمدة ابن حبان أو أوسع منه كما قال المعلمي، وعمدة ابن حبان هو أن: «العدل عنده من لم يعرف فيه الجرح»، ويظهر تساهل العجلي في صوره الآتية:

أنه يطلق كلمة «ثقة» على الصدوق فمن دونه.

ويطلق كلمة «لا بأس به» على من هو ضعيف.

ويطلق كلمة «ضعيف» على من هو ضعيف جدا أو متروك، وتوثيق مجهولي الحال ومن لم يرو عند إلا راو واحد[٣٨].

٢- الثقات: لابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُسْتي (ت٣٥٤هـ) رتبه على الطبقات، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة، وابن حبان أيضا من المتساهلين كما عرفنا، فلذلك يجب التنبه إلى أن من ذكره ابن حبان في «الثقات» فإن وافقه أحد من النقاد يعتمد توثيقه، وإلا فلا يسلم له[٣٩].

٣- مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان أيضا، رتبه على الطبقات، ويضم (١٦٠٢) ترجمة لمشاهير علماء الأمصار من المحدثين والموثوقين-دون الضعفاء والمجروحين-، وأعلام فقهاء الأقطار، وهو مطبوع.

٤- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: لابن شاهين، أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت٣٨٥هـ)، رتبه على حروف المعجم، وذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وهو مطبوع.

٥- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: لابن عساكر، أبي القاسم على ابن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت٥٧١هـ)، وهو كتاب يشتمل على أسماء الشيوخ الثقات للأئمة الستة، مرتبة على حروف المعجم، وعددهم (١١٩٩)، وينسب كل شيخ إلى من روى له برموز: خ للبخاري، م لمسلم، د لأبي داود، ت للترمذي، ن للنسائي، ق لابن ماجه

---

٣٧ انظر: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة: ص ٧٢.

٣٨ انظر تعليق عبد العليم البستوي على كتاب «معرفة الثقات للعجلي»: ١/١٢٥-١٢٧.

٣٩ انظر المعلمي: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ١/٤٣٧-٤٣٨، وابن حبان: الثقات: ١/١١-١٣، وابن حجر: لسان الميزان: ١/١٤.

القزويني. والكتاب مطبوع.

٦- صفة الصفوة: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وهو مطبوع، ذكر فيه من اشتهر بالعلم مع الزهد والتعبُّد من الصحابة والصحابيات، والتابعين ومن بعدهم على طبقاتهم في بلدانهم.

٧- تذكرة الحفاظ: للذهبي (ت٧٤٨هـ) اشتمل على حفاظ الحديث فقط، ورتبهم على الطبقات، وترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في الجرح والتعديل، وبلغ عددهم (١١٧٦) حافظاً. وذيَّل عليه ابن حمزة الحسيني (ت٧٦٥هـ) وابن فهد المكي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله (ت٨٧١هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ). فجُمِعَتْ في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجمُ مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر. وهو مطبوع مع ذيوله الثلاثة.

٨- طبقات الحفاظ: للسيوطي (ت٩١١هـ) لخص فيه تذكرة الحفاظ للذهبي، وأضاف بعض الذيل عليه، وجعلهما كتاباً واحداً، وعدد تراجمه (١١٩٢) ترجم. مطبوع.

جـ- المصنفات في الضعفاء:

١- الضعفاء الصغير: للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) مرتب على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، ويحتوي على (٤١٨) ترجمة، ولا تزيد الترجمة على السطر الواحد إلا نادراً، ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح. مطبوع.

٢- الضعفاء الكبير: للبخاري أيضا، وهو مخطوط في باتنه ١/٥٥٧، رقم٢٩٣٢-٢٩٣٧.

٣- الشجرة في أحوال الرجال: للجوزجاني، أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق نزيل دمشق (ت٢٥٩هـ) وهو مخطوط في الظاهرية، حديث ٢٤٩، يتناول أسماء الرواة، وعبارات في جرحهم فقط، وهو يتشدد في جرح الكوفيين من أصحاب علي ﵁ لأجل المذهب، لذلك قال ابن حجر: «لا عبرة بحطه على الكوفيين»[٤٠]، وطبع بعنوان «أحوال الرجال».

٤- الضعفاء والمتروكون: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت٢٦٤هـ) يقتصر على أسماء الرواة وبيان جرحهم، رتبها على حروف المعجم، وهو من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق سعادة أستاذي الدكتور. سعدي الهاشمي حفظه الله تعالى.

٥- الضعفاء والمتروكون: للنسائي (ت٣٠٣هـ)، رتب الأسماء على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، ولا تتجاوز الترجمة السطر الواحد إلا نادرا، وهو من المتشددين، وهو مطبوع.

٦- الضعفاء الكبير: للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت٣٢٢هـ)، مرتب على حروف المعجم، وهو يترجم للضعفاء، ومن نسب إلى الكذب والوضع، ومن غلب على حديثه الوهم، وقد انتقد الذهبي تعنته في الجرح[٤١]، وهو مطبوع.

---

٤٠ ابن حجر: التهذيب: ١/٩٣، ٥/٤٦، ١٠/١٥٨. وهدي الساري ٢/١٥١ طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة.

٤١ ابن حجر: التهذيب: ٢/١٤٧. والدكتور أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص ٩٦.

٧- الضعفاء والمتروكون: للدارقطني (ت٣٨٥هـ) يوجد منه إحدى عشرة ورقة في المكتبة الظاهرية (مجموع ١١/١٢٤)، وتوجد منه نسخة في آياصوفيا بتركيا (رقم ٣٤٠٥)، ورتبه على حروف المعجم[٤٢].

٨- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، ذكر فيه عشرين نوعا من أنواع المجروحين، والكتاب من أجل الكتب في هذا الباب ولكنه متشدد في الجرح حتى أنه ربما جرح بعض الثقات[٤٣]، وهو مطبوع.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي، أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبدالله الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، التزم فيه ذكر كل من تكلم فيه بجرح وإن كان هو ثقة في حقيقة الأمر، ورتبه على حروف المعجم، وذكر في كل ترجمة نماذج من رواياته الضعيفة بأسانيده، كما يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في صاحب الترجمة بالأسانيد أيضاً، وهو مطبوع.

١٠- المدخل إلى الصحيح: للحاكم (ت٤٠٥هـ) ترجم في القسم الأول منه للمجروحين، وهم (٢٣٣) شخصا، وهو مطبوع.

١١- الضعفاء والمتروكون: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وهو مطبوع.

١٢- ميزان الاعتدال: للذهبي (ت٧٤٨هـ)، يضم (١١٠٣٧) ترجمة، رتبهم على حروف المعجم، ذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان بعضهم عنده من الثقات.

١٣- ديوان الضعفاء: له أيضا، قسم فيه طبقات الضعفاء خمسة أقسام، ورتب تراجمها على حروف المعجم، وطبع بتحقيق أستاذي الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

١٤- المغني في الضعفاء: له أيضا، جمع فيه خلقا كثيرا من الكذابين والوضاعين، والمتروكين الهالكين، والضعفاء من المحدثين والناقلين، وكثيري الوهم من الصادقين والثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تعنت بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين، واشتمل على عدد كبير من المجهولين، وتوخى في كل ترجمة اختصاراً مثل الكاشف، ورتب التراجم على حروف المعجم، وطبع بتحقيق سعادة الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.

١٥- لسان الميزان: لابن حجر (ت٨٥٢هـ) اختصر فيه ميزان الذهبي، حيث حذف كل من له ذكر في «تهذيب التهذيب»، وزاد فيه تحريراً وتراجم على شرطه، واستفاد فيه من ذيل العراقي على الميزان، وهو أجمع كتاب في هذا الباب، وطبع.

١٦- كشف الأحوال في نقد الرجال: للشيخ عبد الوهاب بن مولوي محمد غوث الهندي. جمع فيه الضعفاء والمتروكين من ضعفاء ابن الجوزي، والنصف الأول من ميزان الذهبي، واللآلي المصنوعة وذيلها للسيوطي، ورتب تراجمه على حروف المعجم، وهو مطبوع.

---

٤٢ الدكتور أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص ٩٩.

٤٣ انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال: ٢٧٤/١.

وتلحق بها المصنفات في المدلسين والمختلطين، وهي:

١٧- التبيين في أسماء المدلسين: لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت١٨٤١هـ)، ذكر فيه مراتب المدلسين، ورتب تراجمه على حروف المعجم، وهو مطبوع في (مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث) من مكتبة المعارف بالطائف.

١٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لابن حجر (ت٥٢ هـ)، قسم المدلسين على خمس مراتب: ١) من لا يوصف بذلك إلا نادراً. ٢) من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح. ٣) من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبل حديثهم. ٤) من اتفق على أن لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. ٥) من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا أن توبع من كان ضعفه منهم يسيرا. وهو يضم (١٥٤) ترجمة مرتبة على حروف المعجم داخل كل مرتبة، وهو مطبوع.

١٩- أسماء المدلسين: للسيوطي (ت٩١١هـ) وهو مطبوع.

٢٠- أسماء المدلسين ضمن كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (ت٧٦١هـ) وهي مرتبة على حروف المعجم، وعددهم (٦٨) مدلساً.

٢١- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ: لأستاذي الجليل الشيخ حماد بن محمد بن محمد بن حنة الأنصاري، مالي الأصل، نزيل المدينة المنورة. ذكر فيه أسماء المدلسين وهم (١٦١) مدلسا.

٢٢- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: لسبط ابن العجمي (ت١٨٤١هـ) جمع فيه من اختلط من الثقات وغيرهم، ورتبهم على حروف المعجم، وهو مطبوع.

٢٣- الكواكب النيرات فيمن رمي بالاختلاط من الرواة الثقات: لابن كيال، بركات ابن أحمد بن محمد بن يوسف الدمشقي (ت٩٢٩هـ) وهو كتاب جليل في بابه، مرتب على حروف المعجم، وهو يبين من أخرج له من الأئمة في كتبهم، ومن روى عنه قبل الاختلاط، ومن بعده، وعددهم (٧٠) ترجمة، وأضاف إليه صديقنا محقق الكتاب الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي (٥١) ترجمة، كما زاد على ابن كيال في تعليقاته بعض من روى عن صاحب الترجمة قبل اختلاطه، ومن بعده ممن عثر عليهم، وهو مطبوع من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

د- المصنفات الجامعة بين الثقات والضعفاء:

وهي على أنواع كالآتي:

أولاً: كتب الطبقات:

هذا النوع من الكتب نظم الرجال على الطبقات، والطبقات عبارة عن تقسيم الرواة على صفة مشتركة بينهم مثل السابقة في الإسلام، والهجرة، وشهود المشاهد، هذا بالنسبة للصحابة، وأما التابعون وأتباعهم ومن بعدهم فهم مقسمون على حسب تقاربهم في السِّنِّ، وفي الشيوخ الذين أخذوا عنهم، وفي المدن.

ومن فوائد كتب الطبقات في الحكم على الإسناد: معرفة ما في الحديث من إرسال، أو انقطاع، أو عضل، أو تدليس، والتمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة[٤٤]، ونذكر منها ما وصل إلينا مخطوطا، أو مطبوعا:

١- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد البصري نزيل بغداد (ت٢٣٠هـ)، وكلامه في الجرح والتعديل مقبول[٤٥]، وهو مطبوع، إلا أن المطبوع فيه نقص، وقد طبع جزء منه بعنوان «الجزء المفقود من طبقات ابن سعد» بتحقيق زياد منصور، ومازال بعض النقص قائما، قال أستاذي الدكتور العمري: «وبعض الطبقات الساقطة موجودة في المخطوطات التي وصلت إلينا من الكتب[٤٦].

٢- طبقات خليفة بن خياط، أبي عمرو البصري (ت٢٤٠هـ)، وهو لا يستعمل عبارات الجرح والتعديل، طبع بتحقيق أستاذنا الدكتور أكرم العمري.

٣- طبقات مسلم بن حجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) اقتصر فيه على الصحابة والتابعين، وهو مخطوط توجد منه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ٦٢٤، وعدد أوراقها ١٩.

٤- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأبي بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت٣٠١هـ)، وهو مخطوط، توجد منه نسخة في كوبريلي بتركيا رقم ١١٥٢، ونسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٥- المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين: لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، طبع ملحقا بكتابه «تاريخ الأمم والملوك» ويقع في ١٢٢ صفحة.

٦- المنتقى من كتاب الطبقات: لأبي عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت٣١٨هـ)، يوجد الجزء الثاني منه فقط في دار الكتب الظاهرية برقم عام ٤٥٥٣، ويقع في ١٢ ورقة.

٧- مختصر في طبقات علماء الحديث: لابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت٧٤٤هـ) وهو مخطوط بحلب.

---

٤٤ انظر لذلك: أستاذنا الدكتور أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص ١٨٠-١٩٠.

٤٥ المصدر السابق: ص ٧٩.

٤٦ المصدر السابق: ص ٧٨.

٨- سير أعلام النبلاء: للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وهو مطبوع.
وهناك كتب أخرى في طبقات العلماء في علوم أخرى مثل: طبقات القراء، والفقهاء، والصوفية، والشعراء، والأدباء، والنحاة، والأطباء.

ثانيا: كتب التواريخ العامة:

١- تواريخ أبي زكريا يحيى بن مَعين البغدادي (ت٢٣٣هـ): برواية العباس بن محمد الدوري (ت٢٧١هـ)، وبرواية أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ) مطبوعان بتحقيق الأستاذ الدكتور أحمد نور سيف، من جامعة أم القرى بمكة.
٢- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: طبعت بتحقيق فضيلة الشيخ أحمد نور سيف، ط١، ١٤٠٨هـ.
٣- معرفة الرجال عن ابن معين: وهو رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: طبع بتحقيق محمد كامل القصار، ١٤٠٥هـ.
٤- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، طبع بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
٥- تاريخ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، طبع بتحقيق أستاذنا الجليل الدكتور أكرم العمري، ط٢، ١٣٩٧هـ.
٦- العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) مطبوع.
٧- تواريخ البخاري (ت٢٥٦هـ): الكبير والصغير وهما مطبوعان، والأوسط يوجد منه البعض مخطوطا.
٨- كتاب الرجال: لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي (ت٢٧٤هـ). مطبوع.
٩- سؤالات أبي عبيد الآجرّي أبا داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) طبع بتحقيق محمد علي قاسم العمري.
١٠- المعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي (ت٢٧٧هـ) طبع منه ما وُجِدَ بتحقيق أستاذنا الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري حفظه الله.
١١- التاريخ الكبير: لابن أبي خيثمة، أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي ثم البغدادي (ت٢٧٩هـ)، مخطوط في مكتبة القروين في ١٩٩ ورقة.
١٢-–التاريخ: لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي(ت٢٨١هـ) طبع.
١٣- تاريخ الأمم والملوك: لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وهو مطبوع.
١٤- قبول الأخبار ومعرفة الرجال: لعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت٣١٧هـ) وهو مخطوط في دار الكتب المصرية.
١٥- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) مطبوع.
١٦- الولاة والقضاة: لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكِنْدي (ت٣٥٠هـ) وهو مطبوع.

١٧- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت٣٨٥هـ) وهو مطبوع.
١٨- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني: وهو مطبوع.
١٩- الإرشاد إلى علماء البلاد: للخليلي أبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت٤٤٦هـ) طبع المنتخب منه، انتخبه الحافظ السِلَفي.
٢٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، طبعت منه عدة أجزاء من الأخير.
٢١- التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد: لابن نقطة، أبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي البغدادي (ت٦٢٩هـ) وهو مطبوع.
٢٢- أسماء الرجال: لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، وهو مخطوط ببغداد.
٢٣- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي (ت٦٥٤هـ) وهو مخطوط ومطبوع.
٢٤- تاريخ الإسلام: للذهبي (ت٧٤٨هـ) وهو مطبوع.
٢٥- مرآة الجنان: لليافعي عبد الله بن أسعد اليمني ثم المكي (ت٧٦٨هـ) وهو مطبوع.
٢٦- البداية والنهاية: لابن كثير (ت٧٧٤هـ) وهو مطبوع.
٢٧- التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل:لابن كثير (ت٧٧٤هـ) مطبوع.

ثالثا: تواريخ رجال بلاد مخصوصة:

١- فتوح مصر وأخبارها: لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله بن عبدالحكم (ت٢٥٧هـ) وهو مطبوع.
٢- تاريخ واسط: لأبي الحسن أسلم بن سهل المعروف بـ»بَحْشَل« (ت٢٨٨هـ) مطبوع.
٣- مختصر طبقات علماء أفريقية وتونس: لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت٣٣٣هـ)، والمختصر لأبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت٤٢٩هـ)، طبع بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي سنة ١٩٦٨م.
٤- تاريخ الرقَّة: لمحمد بن سعيد القشيري (ت٣٣٤هـ)، وطبع بتحقيق طاهر النعساني، مطبعة الإصلاح بحماة.
٥- تاريخ مصر: لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري (ت٣٤٧هـ)، وهو مفقود، ولكن توجد منه نقول كثيرة في كتب المتأخرين مثل الإصابة لابن حجر، والتهذيب له، وأسد الغابة لابن الأثير.
٦- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) وهو مطبوع.
٧- تاريخ دارَيّا: لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني (ت٣٧٠هـ) وهو مطبوع.
٨- تاريخ علماء الأندلس: لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف (ت٤٠٣هـ) وهو مطبوع.
٩- تاريخ نيسابور: لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ): المختصر منه باللغة الفارسية مطبوع كما

قال أستاذنا الدكتور أكرم ضياء العمري في «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: ص١٥٢.

١٠- تاريخ علماء مصر: لابن الطحان، أبي القاسم يحيى بن علي بن محمد الحضرمي (ت٤١٦هـ) وهو ذيل على تاريخ مصر لابن يونس السابق، وهو مطبوع.

١١- تاريخ جرجان: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) مطبوع.

١٢- ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) وهو مطبوع في الهند.

١٣- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وطبع بمصر في ١٤ مجلداً.

١٤- تاريخ بيهق (باللغة الفارسية): لعلي بن زيد ظهير الدين البيهقي (ت٥٦٥هـ) وهو مطبوع.

١٥- تاريخ دمشق: لابن عساكر (ت٥٧١هـ) وبدأ يطبع.

١٦- الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود، المعروف بـ«ابن بَشْكُوال» (ت٥٧٨هـ) وهو ذيل على «تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي»، وهو مطبوع.

١٧- المقفى في تراجم أهل مصر والواردين عليها: لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع حديثا.

١٨- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ) وهو مطبوع.

١٩- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: للسيوطي (ت٩١١هـ) وهو مطبوع.

رابعا: معاجم الشيوخ:

١- تاريخ وفاة شيوخ البغوي: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٧هـ) وهو مخطوط.

٢- المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد، ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ) وهو مخطوط.

٣- المعجم الأوسط: للطبراني (ت٣٦٠هـ) طبع كما سبق.

٤- المعجم الصغير: له أيضا، وهو مطبوع.

٥- معجم الشيوخ: لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١هـ) مطبوع بتحقيق الدكتور زياد منصور.

٦- معجم شيوخ ابن زاذان: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان المقرئ (ت٣٨١هـ) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية.

٧- معجم الشيوخ: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة (ت٣٩٥هـ) منه إحدى عشرة ورقة مخطوطة في تشستربتي ٥١٦٥/[٤٧].

٨- معجم الشيوخ لأبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيع الصيداوي (ت٤٠٢هـ)، طبعه محمد صالح الفلاح بتحقيقه.

٩- معجم شيوخ أبي علي الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان مسند العراق (ت٤٢٥هـ): وهو

٤٧ انظر: سزكين: تاريخ التراث العربي: ١/٥٣٠.

مخطوط في المغرب[48].
١٠- مشيخة الأبنوسي محمد بن أحمد بن محمد، أبي الحسن (ت٤٥٧هـ) وهو مخطوط في الظاهرية.
١١- معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد الأصفهاني (ت٥١٥هـ) مطبوع.
١٢- معجم السفر: لأبي طاهر السِلَفي (ت٥٧٦هـ) وهو مطبوع.
١٣- معجم الشيوخ لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) طبع بتحقيق محمد محفوظ، ط٢، ١٤٠٠هـ.
١٤- مشيخة النعّال البغدادي: تخريج المنذري (ت٦٤٣هـ) وهو مطبوع.
١٥- مشيخة ابن قدامة (ت٦٨٢هـ) وهو مخطوط في الظاهرية.
١٦- معجم الشيوخ: للذهبي (ت٧٤٨هـ) مطبوع.

خامساً: الكنى والأسماء:

١- الكنى: للبخاري (ت٢٥٦هـ) وهو مطبوع بحيدر آباد دكن في الهند، ١٣٦٠هـ، وهو جزء من تاريخه الكبير.
٢- الكنى والأسماء: لمسلم (ت٢٦١هـ) حققه الدكتور عبد الرحيم القشقري، من مطبوعات جامعتنا الحبيبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣- أسماء المحدثين وكناهم: لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقدمي (ت٣٠١هـ) مخطوط في المتحف البريطاني.
٤- الكنى والأسماء: لأبي بشر الدولابي (ت٣١٦هـ) وهو مطبوع.
٥- أسامي من يعرف بالكنى: لابن حبان (ت٣٥٤هـ) وهو مخطوط في الظاهرية.
٦- من وافقت كنيتُه كنية زوجه من الصحابة: لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية (ت٣٦٦هـ) نشره محمد حسن آل ياسين في مجلة المجمع العلمي بدمشق، مجلد ٤٧، الجزء الرابع سنة ١٩٧٢م.
٧- تسمية من وافق اسمه اسم أبيه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت٣٦٧هـ) مخطوط في ليدن.
٨- الكنى: لأبي أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ) يوجد منه مجلد في مكتبة الجامع الأزهر.
٩- فتح الباب في الكنى والألقاب: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة الأصبهاني (ت٣٩٦هـ) مخطوط في برلين برقم ٩٩١٧.
١٠- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) طبع بتحقيق الدكتور عبد الله مرحول السوالمة، ط١، ١٤٠٥هـ.

---
٤٨ انظر: أستاذنا الدكتور أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص ١٦٠.

سادساً: الأنساب:

١- الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن المنصور السمعاني (ت٥٦٢هـ) مطبوع.
٢- اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير (ت٦٣٠هـ) وهو اختصار أنساب السمعاني، وهو مطبوع.
٣- قبس الأنوار تلخيص اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار للرُشاطي أبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله المرِيّ(ت٥٤٢هـ): لخصه أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن محمد البلبيسي (ت٧٢٨هـ) مخطوط في تركيا.
٤- لب اللباب في تحرير الأنساب: للسيوطي (ت٩١١هـ) اختصر فيه لباب ابن الأثير مع زيادات عليه، وهو مطبوع.
٥- النسبة إلى المواضع والبلدان: لأبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد، بامخرمة (ت٩٤٧هـ) مخطوط بالمدينة المنورة.

سابعاً: الوفيات:

١- تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبر الربعي الدمشقي (ت٣٧٩هـ) وهو مطبوع.
٢- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويَيْن عن شيخ واحد: للخطيب (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع.
٣- الذيل على كتاب ابن زبر: لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكناني (ت٤٦٦هـ) وهو مطبوع.
٤- وفيات المصريين من سنة ٣٧٥هـ إلى ٤٥٦هـ: لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبَّال (ت٤٨٢هـ) وهو مطبوع.
٥- جامع الوفيات: لأبي محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني (ت٥٢٤هـ)، وهو ذيل على كتاب الكناني، مخطوط.
٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلِّكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ) وهو مطبوع.
٧- دول الإسلام: للذهبي (ت٧٤٨هـ) وهو مطبوع.
٨- العِبَر في خبر من غَبَر: للذهبي، وهو مطبوع.
٩- فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي الدمشقي (ت٧٦٤هـ) أضاف فيه ما تركه ابن خلكان، ورتب تراجمه على حروف المعجم، وعددها (٨٤٦) ترجمة، وهو مطبوع.
١٠- الوافي بالوفيات: للصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله الدمشقي (ت٧٦٤هـ) وهو مطبوع.

١١- البداية والنهاية: لابن كثير (ت٧٧٤هـ) وهو مطبوع.
١٢- التبيان بشرح بديعة البيان عن موت الأعيان: لابن ناصر الدين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد (ت٨٤٢هـ) مخطوط في تركيا.
١٣- درة الحجال في أسماء الرجال (وهو ذيل وفيات الأعيان لابن خلكان): لأحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن أبي العافية المكناسي (ت١٠٢٥هـ) زاد فيه على ابن خلكان إلى زمانه، وهو مطبوع.
١٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت١٠٣٢هـ) وهو مطبوع.

ثامناً: المؤتلف والمختلف:

١- مختلف القبائل ومؤتلفها: للإمام محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) مطبوع.
٢- تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢ هـ): يبين فيه الأسماء والألفاظ المشكلة المؤتلفة خطاً والمختلفة لفظاً مما يخص رواة الحديث من كلام رسول الله ﷺ، لتبيين ما يصحّف منها، ثم أتبع ذلك بأسماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الرواة، وهو مطبوع بتحقيق سعادة أستاذنا الجليل الدكتور محمود الميرة حفظه الله.
٣- المؤتلف والمختلف: للدارقطني (ت٣٨٥هـ) وهو مطبوع بتحقيق موفق بن عبد الله من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٦هـ.
٤- إصلاح خطأ المحدثين: لأبي سليمان حَمَد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البستي (ت٣٨٨هـ): هو كتاب ذكر فيه نحو مائة وخمسين حديثا يرويها أكثر المحدثين ملحونةً أو محرّفة، فأصلحها وأخبر بصوابها، وهذا الكتاب لا يخصنا في هذا الباب لأنه لا يتحدث عن الرواة، ولكن ذكرناه هنا بمناسبة «تصحيفات المحدثين للعسكري»، وهو مطبوع.
٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للخطابي أيضا، ضبط فيه ما في الصحيحين وموطأ مالك من ألفاظها، ورواتها، وهو مطبوع.
٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب: لابن ماكولا، علي بن هبة الله بن علي، الأمير (ت٤٧٥هـ) وهو مطبوع.
٧- تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين: للحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ) وهو مخطوط في عدة أماكن[49].
٨- المؤتلف والمختلف من الأسماء: لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) طبع في ليدن بعنوان «الأنساب المتفقة» بعناية دي غويه.
٩- الذيل على الأنساب المتفقة لابن القيسراني: لأبي موسى الأصبهاني محمد بن عمر بن أحمد

٤٩ انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأستاذنا الدكتور أكرم العمري: ص ١٣٦.

بن عمر المديني (ت ٥٨١هـ) مطبوع.

١٠- تلقيح فهوم أهل الأثر: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ذكر فيه مع علوم أخرى ما يتشابه في الخط ويتباين في اللفظ من الأسماء والأنساب، وهو مطبوع.

تاسعاً: المتفق والمفترق:

١- المتفق والمفترق : للخطيب (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع.

٢- موضح أوهام الجمع والتفريق: للخطيب أيضا، وهو مطبوع.

عاشراً: المشتبه من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب:

١- مشتبه النسبة: لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ) طبع بعناية محمد محي الدين الجعفري الزيني، في إله آباد في الهند سنة ١٣٢٧هـ.

٢- المعجم في مشتبه أسامي المحدثين: لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي (ت٤٣٨ هـ) يوجد منه عشر ورقات، والزيادات عليه ٥ ورقات، بسراي أحمد الثالث برقم ٦٢٤ في تركيا.

٣- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: للخطيب (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع.

٤- المشتبه للذهبي (٧٤٨هـ) وهو مطبوع إلا أنه ضبط المشتبه بالقلم، لا بالحروف.

٥- ذيل مشتبه الذهبي: لمحمد بن رافع بن هجرس السلامي (ت٧٧٤هـ) مطبوع.

٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع، وقد ضبط المشتبه بالحروف، لا بالقلم.

٧- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: لمحمد طاهر الفتني (ت٩٨٦هـ) وهو مطبوع.

هذه المؤلفات التي جاء ذكرها في «المصنفات في الرجال» لم يأت سرداً فقط، وإنما توخَّينا منه أن نُوَفِّر عدداً كبيراً للمؤلفات في الرجال لكي يتيسَّر لطلابنا وباحثينا البحث عن الرجال المطلوب تقييمهم بسهولة، ومن ثم الحكم على الحديث الذي رووه، ولذلك قصدنا فيه إلى اختيار ما هومطبوع، أو ما هو مخطوط عُرِف مكانه من المصنفات. وما على الباحث بعده إلا أن يحسن استخدام هذه المؤلفات، وينتقي منها ما يساعده على الوصول إلى مبتغاه.

الفصل الثالث
الحكم على الحديث

القسم الأول: الأحاديث التي نَصَّ على درجاتها أئمةُ الحديث:

أولا: الكتب التي التزم أصحابها بإخراج الصحاح فيها

ثانيا: الكتب التي حكم فيها أصحابها على الأحاديث

القسم الثاني: الأحاديث التي لم يَنُصَّ على درجاتها أئمةُ الحديث، أو لم يَطَّلِعْ عليها الباحث:

أ- كيفية دراسة الإسناد ومراحلها:

١- تعيين رواة الإسناد

٢- البحث في عدالة الرواة وضبطهم

٣- البحث في اتصال السند

٤- الكشف عن الشذوذ في السند

٥- الكشف عن العلة في السند

٦- مثال تطبيقي لدراسة الإسناد

ب- كيفية دراسة المتن ومراحلها:

١- الشذوذ في المتن

٢- العلة في المتن

٣- مثال تطبيقي لدراسة المتن

الفصل الثالث

الحكم على الحديث

نقصد بالحكم على الحديث: «بيان درجته بأنه صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع».
يُعرَف ذلك بأحد الطريقين: إما باطلاع الباحث على تنصيص إمام فأكثر من أئمة الحديث على تلك الدرجة. وإما بدراسة الباحث نفسه لسند الحديث والطرق الأخرى له، والنظر في متنه، ومن ثم تقريره النتيجة التي توصل إليها. فالأحاديث من هذه الناحية على قسمين:

١- قِسْمٌ قد سبق أن نصَّ على درجته أئمة هذا الفن

٢- قِسْمٌ لم يسبق أن نصَّ على درجته أئمة هذا الفن، أو لم يطلع عليها الباحث

القسم الأول: الأحاديث التي نصَّ على درجتها أئمة الحديث

هذا القسم من الأحاديث قد كُفِيْنا - نوعاً ما - مُؤْنةَ البحث فيها، والحكم عليها إن لم يكن ذلك الحكم صادرا من إمام معروف بالتساهل، أو لم يطلع الباحث فيها على علة تدفعه إلى مخالفة الحكم السابق- ولو كان ذلك الحكم صادرا من إمام متشدد أو معتدل-، ومظان هذه الأحاديث التي سبق تقييم درجاتها كثيرة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولا: الكتب التي التزم أصحابها بإخراج الصحاح فيها:

إذا وُجِد حديث في أحد هذه الكتب التي التزم أصحابها بإخراج الأحاديث الصحيحة فيها فقط، فإن كان ذلك الحديث متواتراً فلا غبار على صحته، وأما إذا كان من أحاديث الآحاد فهو صحيحٌ عند من أخرجه من هؤلاء في كتابه، والأغلب أنه صحيح عند الآخرين أيضا، إلا إذا عُثِرَ فيه - فيما بعد - على علةٍ قد كانت خافية على الأولين، فتجعله خاضعاً لها بالضعف، أو الوضع، وأمثال هذه الكتب قليلة، وهي:

١- الصحيحان: للإمامين الجليلين البخاري ومسلم لأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله من حيث المجموع، لا من حيث الأفراد كما قرّره العلماء[٥٠]، ويوجد فيهما أحاديث قليلة جداً اتفق العلماء على ضعفها، وأحاديث اختلفوا فيها[٥١]، ووجود بعض الضعاف فيهما خطأً أو وهماً لا يعيبهما، ولا ينقص من قدرهما شيئا؛ لأنهما من لوازم البشر، وقد بذل الإمامان البخاري ومسلم أقصى ما يمكن من الجهد في انتقاء الأحاديث الصحيحة، ولكن بصفتهما بشرين

٥٠ صرح به الإمام ابن تيمية في عدة مواضع من مجموع فتاواه: ٢٥٧/١، ١٦/١٨-١٧.

٥١ انظر لذلك: الدكتور مسفر الدميني: مقاييس نقد متون السنة: ص ١٢٠، ١٣٦، ١٤٦، ١٨٣، ١٨٥، ٢٣٣، ٢٥٥، ٢٥٦، وغيرها من الصفحات فيه.

مجتهدين قد يعرض لهما ما يعرض لأي مجتهد من خطأ ووهم، ولا كمال إلا لله ولكتابه، وقد أحسن القائل: «أبى الله أن يتم غير كتابه».

٢- موطأ الإمام مالك: اتفق العلماء على أن كل ما فيه من المرفوع المتصل صحيح إلا ما اطُّلِع، أو يُطَّلع فيه على علةٍ، فيحكم عليه بمقتضاها.

٣- المستخرجات على الصحيحين: لأن أصحابها خرجوا أحاديثهما بإسنادهم، فوقعت لهم زيادات من تتمات وشرح لبعض ألفاظ الحديث، ونحو ذلك، واعتنوا فيها بالصحيح، فيحكم لزياداتهم بالصحة أيضا، إلاّ ما ظهرت فيه علة اقتضت ضعفها، فيحكم عليه حسب مقتضى العلة[٥٢].

٤- صحيح ابن خزيمة: التزم ابن خزيمة فيه برواية الأحاديث الصحيحة، ولكن وجدت فيه بعض الضعاف نبه عليها أئمة هذا الشأن، وقد طبع النصف الأول منه بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وحكم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني على أحاديثه، وأما النصف الآخر فهو مفقو

٥- صحيح ابن حبان: إلاّ أنه متساهل في التصحيح[٥٣]، فوجود حديث فيه ليس كافياً لصحته، وطبع الكتاب بترتيب ابن بلبان باسم «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، وقد تقدم الكلام عليه في الطريقة الرابعة للتخريج.

٦- صحيح ابن السكن: وهو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر (ت٣٥٣هـ) وكتابه «الصحيح المنتقى» محذوف الأسانيد، التزم فيه بجمع الصحاح[٥٤]، وهو مفقود توجد منه نقول في بعض الكتب.

٧- المستدرك على الصحيحين للحاكم: أخرج فيه ما كان على شرطهما أو على شرط أحدهما ولم يخرجاه، وما هو صحيح عند الحاكم وليس على شرطهما أو على شرط أحدهما، وما ليس بصحيح ونبه عليه[٥٥]، وقد استوفينا الكلام عليه في الطريقة الرابعة للتخريج.

٨- المختارة للضياء المقدسي: وهو الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الصالحي الحنبلي (ت٦٤٣هـ): قال العراقي في وصفه: «التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها»[٥٦]، يوجد من كتابه بعض الأجزاء في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وقد طبع في المملكة العربية السعودية.

---

٥٢ السيوطي: تدريب الراوي: ١/١٠٥، ١١٤-١١٥.

٥٣ المصدر السابق: ١/١٠٨.

٥٤ المصدر السابق: ١/١٠٩.

٥٥ المصدر السابق: ١/١٠٥-١٠٧.

٥٦ العراقي: التقييد والإيضاح: ص٢٤، والسيوطي: التدريب: ١/١٤٤.

ثانيا: الكتب التي حكم فيها أصحابها على الأحاديث:

١- سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ): فقد جاء عنه في وصف أحاديث كتابه: «أنه يذكر فيه الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[٥٧]، ومع ذلك لا يخلو كتابه من الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة.

٢- جامع الترمذي (ت٢٧٩هـ): فإنه يعقب كل حديث بالحكم عليه إلاّ نادراً.

٣- مسند البزار المعلل (ت٢٩٢هـ): يبين فيه الصحيح من غيره. قال العراقي: «ولم يفعل ذلك إلا قليلا، إلاّ أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه»[٥٨].

٤- المنتقى لابن الجارود (ت٣٠٦هـ): قال الكتاني عنه: «لم ينفرد عن الشيخين إلا بيسير»[٥٩]، وقد وضعه ابن حزم في طبقة الصحاح حيث قال: «أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود ...»[٦٠].

٥- مؤلفات الدارقطني (ت٣٨٥هـ): مثل السنن، والعلل الكبرى.

٦- معالم السنن للخطابي (ت٣٨٨هـ): شرح فيه سنن أبي داود.

٧- المحلَّى لابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ).

٨- السنن الكبرى للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، ومعرفة السنن والآثار له.

٩- مؤلفات ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) خاصة الاستذكار والتمهيد.

١٠- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ).

١١- شرح السنة للبغوي (ت٥١٦هـ).

١٢- مؤلفات ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) خاصة: «عارضة الأحوذي شرح الترمذي».

١٣- مؤلفات القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) خاصة: «الشفا بحقوق المصطفا».

١٤- الأحكام الكبرى لعبد الحق الأشبيلي (ت٥٨١هـ).

١٥- مؤلفات ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) خاصة: «التحقيق في تخريج التعاليق»، و»الموضوعات الكبرى»، و»العلل المتناهية».

١٦- الترغيب والترهيب للحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ).

١٧- مؤلفات النووي (ت٦٧٦هـ) خاصة شرح مسلم، ورياض الصالحين، والأذكار النووية، والأربعين النووية، والمجموع شرح المهذب.

١٨- شرح البخاري للكرماني (ت٦٧٦هـ).

١٩- مؤلفات ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) خاصة: الإمام في أحاديث الأحكام، والإلمام بأحاديث الأحكام.

---

٥٧ السيوطي: التدريب: ١/١٦٧.

٥٨ المصدر السابق: ١/١٧٤.

٥٩ الرسالة المستطرفة: ص٢٥.

٦٠ السيوطي: تدريب الراوي: ١/١١٠.

٢٠- المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح لأبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٠٥هـ).
٢١- مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (ت٧٣٧هـ) بتحقيق الشيخ الألباني.
٢٢- تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) طبع البعض من أوله، وهو موجود مخطوطاً كاملاً جرى تحقيقه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٢٣- مؤلفات الذهبي (ت٧٤٧هـ) خاصة: ميزان الاعتدال.
٢٤- الجوهر النقي في الرد على البيهقي لابن التركماني (ت٧٥٠هـ) مطبوع على هامش سنن البيهقي الكبرى.
٢٥- مؤلفات ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) خاصة المنار المنيف، وزاد المعاد، وتهذيب سنن أبي داود.
٢٦- مؤلفات الزيلعي التخريجية (ت٧٦٢هـ) خاصة نصب الراية لأحاديث الهداية.
٢٧- مؤلفات ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) خاصة جامع العلوم والحكم شرح الأربعين النووية، وشرح علل الترمذي.
٢٨- مؤلفات العراقي (ت٨٠٦هـ) خاصة المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار.
٢٩- مؤلفات الإمام الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، خاصة مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، إلا أنه متساهل في التصحيح.
٣٠- شرح مسلم للأبّي (ت٨٢٧هـ) وهو مطبوع.
٣١- مؤلفات البوصيري (ت٨٤٠هـ) خاصة مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه.
٣٢- مؤلفات ابن حجر (ت٨٥٢هـ) مثل: فتح الباري، التلخيص الحبير، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، بلوغ المرام، وغيرها.
٣٣- مؤلفات بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) خاصة عمدة القارئ شرح صحيح البخاري.
٣٤- فتح القدير شرح الهداية لابن الهمام (ت٨٦١هـ).
٣٥- معظم مؤلفات السيوطي (ت٩١١هـ) خاصة: جمع الجوامع، والجامع الصغير، واللآلي المنثورة في الأحاديث الموضوعة، وغيرها.
٣٦- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (ت٩٢٣هـ).
٣٧- مؤلفات ملاعلي القاريّ (ت١٠١٤هـ) خاصة مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.
٣٨- مؤلفات المناوي (ت١٠٣١هـ) خاصة فيض القدير شرح الجامع الصغير.
٣٩- دليل الفالحين شرح رياض الصالحين لابن علان (ت١٠٥٧هـ)، والفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية له.
٤٠- مؤلفات مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) خاصة شرح إحياء علوم الدين للغزالي.
٤١- مؤلفات الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) مثل نيل الأوطار شرح المنتقى لابن تيمية.

٤٢- عون المعبود للعظيم آبادي أبي الطيب محمد شمس الحق الديانوي (ت١٣٢٩هـ).
٤٣- بذل المجهود للشيخ السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ) وهو شرح سنن أبي داود.
٤٤- المنهل العذب المورود للشيخ محمود خطاب السبكي (ت١٣٥٢هـ) وهو شرح على أبي داود، وتكملته لابنه.
٤٥- تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي للشيخ المباركفوري (ت١٣٥٣هـ).
٤٦- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للشيخ عبيد الله المباركفوري.
٤٧- منهل الواردين شرح رياض الصالحين للدكتور صبحي الصالح.
٤٨- نزهة المتقين شرح رياض الصالحين للدكتور مصطفى الخن.
٤٩- مؤلفات الشيخ أحمد محمد شاكر مثل: تحقيقه لمسند أحمد (طبع منه ١٥ جزءاً فقط)، ولبضعة عشر جزءا من تفسير ابن جرير الطبري، ولخمسة أجزاء من تفسير ابن كثير بعنوان «عمدة التفاسير».
٥٠- جميع مؤلفات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٩٩٩م): منها: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، سلسلة الأحاديث الصحيحة، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، صحيح الجامع الصغير، ضعيف الجامع الصغير، صحيح الترغيب للمنذري، صحيح سنن أبي داود، صحيح جامع الترمذي، صحيح سنن النسائي، صحيح سنن ابن ماجه، آداب الزفاف، صلاة النبي ﷺ، حجة النبي ﷺ، تخريج أحاديث الحلال والحرام في الإسلام للقرضاوي، وغيرها.
٥١- تحقيقات المؤلفات في الحديث، فقد يتولى محققوها بالحكم على أحاديثها.
٥٢- كتب التخاريج التي سبق الحديث عنها في مستهل هذا الكتاب.
٥٣- المؤلفات في الأحاديث المشتهرة التي تقدم ذكرها في الطريقة الثانية للتخريج.
٥٤- المؤلفات في الفقه والأحكام التي تحدثنا عنها في الطريقة الرابعة للتخريج.
٥٥- المؤلفات في الأحاديث المتواترة التي سبق ذكرها في الطريقة الخامسة للتخريج.
٥٦- المؤلفات في الأحاديث القدسية كما تكلمنا عنها في الطريقة الخامسة أيضا.
٥٧- المؤلفات في الأحاديث الضعيفة والموضوعة ذكرناها في الطريقة الخامسة أيضا.
٥٨- المؤلفات في الأحاديث المرسلة: وقد سبق ذكرها في الطريقة الخامسة أيضا.
٥٩- المؤلفات في علل الحديث التي ذكرناها بالتفصيل في الطريقة الخامسة أيضا.
وكل ما على شاكلتها من الكتب.

القسم الثاني: الأحاديث التي لم يَنُصَّ على درجاتها أئمةُ الحديث، أو لم يَطَّلِعْ عليها الباحثُ:

هذا القسم من الأحاديث هو الذي يحتاج إلى دراسة أسانيده ومتونه حسب القواعد المقررة في علوم الحديث. فينظر: هل تتوافر فيه صفات الحديث المقبول - المتمثلة في عدالة الرواة، وضبطهم، واتصال السند، وسلامته من الشذوذ والعلة - أم لا، وتدرس بالكيفية التي تضمن سلامة النتيجة

من الخلل والغلط.

أ- كيفية دراسة الإسناد ومراحلها:

من أراد أن يدرس الإسناد فعليه أن يتبع المراحل التالية:

١- تعيين الرواة:

فأول ما يقوم به هو أن يعين كلَّ راوٍ من رواته، وذلك من خلال تخريجه لهذا الحديث فإنه ربما يقف على طريق أو طرق أخرى للحديث جاء فيها ما يعيِّنهم عن غيرهم، ومن خلال ترجمة شيخه وتلميذه في كتب الرجال، خاصة إذا كان الراوي من رجال أحد الكتب الستة، فهناك كتُبٌ حول رجالها، يذكر بعضها - مثل تهذيب الكمال للمزي - معظم شيوخ الراوي وتلاميذه، مما يسهل عملية تعيين الراوي، وتمييزه، وكذلك إذا كان الراوي من رجال موطأ مالك، أو مسند أبي حنيفة، أو مسند الشافعي، أو مسند أحمد، فإن هناك كتاب «تعجيل المنفعة لابن حجر» كما تقدم التعريف به في مبحث «المصنفات في رجال كتب مخصوصة»، فهو يساعد على تعيين الراوي إلى حد ما، وأما إذا كان الراوي من غير الكتب العشرة السابقة، فيرجع لترجمته كتب رواة الحديث عامة، فيظفر بمطلبه إن شاء الله.

٢- البحث في عدالتهم وضبطهم:

وبعد تعيين الراوي تقرأ ترجمته بدقة، وينظر في أقوال العلماء فيه جرحا وتعديلا، فإن كان الرجل متفقا على توثيقه، أو تضعيفه فالعمل سهل، ولكن إذا اختلف العلماء فيه جرحا وتعديلا فأفضل طريقة لاختيار النتيجة حوله مراجعة كتاب «التقريب لابن حجر»، ولا بأس في مراجعة كتاب «الكاشف» للذهبي، و»الخلاصة» للخزرجي. هذا إذا كان ذلك الراوي من رجال أحد الكتب الستة، فإنهم ذكروا في كتبهم هذه عصارة الأقوال فيه، والنتيجة التي توصلوا إليها، وأما إذا كان الراوي من رجال كتب تعجيل المنفعة فستصل إلى نتيجة ما أيضا فإن من عادة مؤلفه الحافظ ابن حجر أنه لا يترك - في الغالب - قارئه في حيرة وتردد في باب النتيجة المثلى حول ثقة الراوي وضعفه، ولكن إذا كان الراوي من غير الكتب العشرة السابقة فعند ذلك نوصي دارس السند أن يتقمّص شخصية ابن حجر، فيضع كل راو في مرتبته التي يستحقها على الحيثيات التي ذكرتها بالإجمال عند بيان مراتب ابن حجر، وذلك بقياس ما عنده من رواة على رواة التقريب.

٣- البحث في اتصال السند:

يعرف اتصال السند بالنظر في ألفاظ التحمل والأداء التي استعملها كل راوٍ من رواته، فإن كانوا قد استعملوا من الألفاظ ما يدل صراحة على السماع مثل: «سمعت، سمعنا، حدثني، حدثنا،

أخبرني، أخبرنا، أنبأني، أنبأنا، أو: قرأتُ على فلان، قُرِئَ على فلان وأنا أسمع»، وما إلى ذلك من الألفاظ، فهذا يعني أن السند متصل في الظاهر، ولكن يتأكد من واقعية الاتصال من خلال أقوال العلماء في ترجمة كل راوٍ أيضاً، لأن علماء الجرح والتعديل يُبيِّنون سماع الراوي من عدمه ممن يروي عنه، وأيضا من تواريخ مواليدهم ووفياتهم.

وأما إذا استعمل بعض الرواة من الألفاظ ما لا يدل صراحة على السماع مثل: «عن فلان، قال فلان، أن فلانا قال»، ونحوها من الألفاظ الموهمة للسماع، ولغير السماع، فإن كان مستعمِلُها ثقة غير معروف بالتدليس فيحمل على أنه سمعه من شيخه، وأما إذا كان معروفا بالتدليس فلا يحمل على السماع والاتصال، وهذا يعرف من خلال أقوال العلماء في الراوي، لاسيما الكتب الخاصة بالمدلسين التي سبق أن ذكر المطبوع منها في مبحث «المصنفات في الضعفاء».

٤- الكشف عن الشذوذ في السند:

الشذوذ هو مخالفة الثقة للثقات، أو لمن هو أوثق منه، ويعرف ذلك بجمع الطرق الأخرى للحديث، فإذا جاءت موافقةً له فمعناه أن السند سالم من الشذوذ، وإذا جاءت مخالفة له بزيادة راوٍ أو نقصه في السند فهذا يعني أن السند المدروس شاذ، والآخر محفوظ. وكذلك يعرف الشذوذ باستقراء كتب «علل الحديث» التي ذكرناها في الطريقة الخامسة للتخريج، فإذا وُجِد أن أحد العلماء ذكر للحديث المدروس علة، فينقل الباحث ذلك.

٥- الكشف عن العلة في السند:

العلة هي السبب الخفي القادح في السند من وهم، أو غلط، أو انقطاع، أو غيرها من الأسباب، وطريقة الكشف عنها هي جمع الطرق واستقراء كتب العلل.

مثال تطبيقي لدراسة الإسناد

نريد – مثلا – أن ندرس إسناد الحديث التالي ومتنه: قال هنّاد بن السري[٦١]:
«حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».
قال أبو هريرة: «ومن بَلْه ما أطلعكم عليه [فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ]»[٦٢].

---

٦١ هناد بن السري: الزهد: ١/ ٨٢ رقم١، تحقيق محمد أبو الليث الخير آبادي، طبع دولة قطر.

٦٢ سورة السجدة: ١٧.

مراحل دراسة هذا السند:

أ- تعيين الرواة:

١- هنّاد بن السري: لتعيينه راجعنا حرف الهاء في تهذيب الكمال للمزي، فوجدنا في (٣١٢/٣٠ رقم٦٦٠٣) عنه ما يلي:

«عخ م ٤: هناد بن السري بن مصعب ... التميمي الدارمي، أبو السري الكوفي، روى عن ... وأبي معاوية الضرير ... ومات سنة ٢٤٣هـ، وأخرج له البخاري في خلق أفعال العباد، ومسلم وأصحاب السنن الأربعة».

٢- أبو معاوية: هو كنية، وعرفنا من ترجمة تلميذه هناد بن السري أن في شيوخه «أبو معاوية الضرير». ولكي نعرف اسمه نراجع قسم الكنى في تهذيب الكمال، وبعد مراجعتنا قسم الكنى (٣٠٣/٣٤) وجدنا أن المزي عيَّنه بقوله: «أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ... وقد تقدم في الأسماء»، ثم راجعنا المحمدين في حرف الميم لأن المزي قدَّم المحمدين على جميع أسماء حرف الميم، فوجدنا في (١٢٣/٢٥ رقم٥١٧٣) البيان الآتي:

«ع: محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير الكوفي، روى عن ... سليمان الأعمش، وروى عنه ... هناد بن السري ... مات سنة ١٩٥هـ، وأخرج له الجماعة».

٣- الأعمش: هو لقب، وعرفنا في ترجمة تلميذه محمد بن خازم أن من شيوخه «سليمان الأعمش». إذاً اسم الأعمش هو سليمان. ولمعرفة البيان الكامل عنه نراجع في تهذيب الكمال «فصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه»، وبعد المراجعة وجدنا في (٣٥/ ٣٥): «الأعمش: هو سليمان بن مهران»، ثم نراجع حرف السين في المجلد الذي فيه سليمان بن مهران، فوجدناه في (٧٦/١٢ رقم٢٥٧٠)، والبيان عنه كالتالي:

«ع: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش ... روى عن ... ذكوان[٦٣] أبي صالح السمان وأبي صالح مولى أم هانئ ... وروى عنه... أبو معاوية الضرير ... مات سنة ١٤٨هـ، روى له الجماعة».

٤- أبو صالح: كنية، وفي تعيينه شيء من الصعوبة لأن تلميذه سليمان الأعمش يروي عن اثنين كنيتهما أبو صالح -كما رأينا في ترجمته - وهما ذكوان السمان، وأبو صالح مولى أم هانئ. فلجأنا لتعيينه إلى ترجمة أبي هريرة بغيةَ أن نجد أحدهما فيها، ولكن بعد مراجعتنا لها في (٣٦٦/٣٤ رقم٧٦٨١) ازداد الطينُ بِلَّةً؛ إذ وجدنا في ترجمته عدةَ أشخاصٍ كنيتُّهم أبو صالح، وهم: أبو صالح الأشعري، وأبو صالح الحنفي، وأبو صالح الخوزي، وأبو صالح السمان، وأبو صالح مولى ضباعة. ولم نجد فيهم «أبو صالح مولى أم هانئ» مع أن أبا هريرة من شيوخه كما في ترجمته في (٦/٤ رقم٦٣٦).

---

٦٣ كذا في مخطوطة تهذيب الكمال، وهو الصواب، وجاء في المطبوع: «ذكوان بن أبي صالح» وهو خطأ.

وبعد أن يَئسنا من تعيينه عن طريق شيخه وتلميذه التجأنا إلى طريق آخر، وهو طريق تخريج الحديث، فوجدنا أن هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم أيضا من طرقهم عن الأعمش عن أبي صالح، وأبو صالح ذكوان هو الوحيد من رجال البخاري ومسلم من أولئك المكنيين بأبي صالح، فتعين أن أبا صالح هذا هو أبو صالح ذكوان السمان، ووجدنا اسمه في تهذيب الكمال (٥١٣/٨ رقم١٨١٤) في حرف الذال والبيان عنه كالتالي:

«ع: ذكوان أبو صالح السمَّان الزيّات المدني ... كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة ... روى عن ... أبي هريرة، وروى عنه ... سليمان الأعمش ... مات سنة ١٠١هـ بالمدينة».

٥- أبو هريرة: هو الصحابي الجليل، ترجمته في التهذيب (٣٦٦/٣٤ رقم٧٦٨١).

ب- البحث في عدالتهم وضبطهم:

نراجع لذلك «الكاشف» للذهبي، و«الخلاصة» للخزرجي، و«التقريب» لابن حجر- كما قلنا في السابق -.

١- هناد بن السري:

قال الذهبي في الكاشف (٢٢٦/٣ رقم٦٠٨٨): «الحافظ الزاهد».

وقال الخزرجي في الخلاصة (١٢٥/٣ رقم٧٧٧٠): «الحافظ الصالح وثقه النسائي».

وقال ابن حجر في التقريب (ص ٥٧٤ رقم٧٣٢٠): «ثقة».

النتيجة أنه ثقة.

٢- أبو معاوية محمد بن خازم:

في الكاشف (٣٧/٣ رقم٤٨٨٥): «الحافظ، ثبت في الأعمش وكان مرجئا».

وفي الخلاصة (٣٩٧/٢ رقم٦١٧٤): «أحد الأعلام. قال أحمد: كان في غير الأعمش مضطرباً. وقال العجلي: ثقة يرى الإرجاء. وقال يعقوب بن شيبة: ربما دلس».

وفي التقريب (ص ٤٧٥ رقم٥٨٤١): «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره ... وقد رمي بالإرجاء». وذكره في «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص٧٣) في المرتبة الثانية التي احتمل الأئمة تدليس أصحابها لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو لأنهم كانوا لا يدلسون إلاَّ عن ثقة.

النتيجة أنه ثقة في روايتنا لأنها من روايته عن الأعمش، وأما إرجاؤه فلا يضر لأن حديثنا لا يدعو إلى الإرجاء. وأما تدليسه فقد احتمل كما قرّره الحافظ ابن حجر.

٣- سليمان بن مهران الأعمش:

في الكاشف (٤٠١/١ رقم٢١٥٣): «الحافظ أحد الأعلام».

وفي الخلاصة (٤١٩/١ رقم٢٧٤٨): «أحد الأعلام الحفاظ القراء، قال ابن عيينة: كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم. وقال عمرو بن علي: كان يسمى المصْحَف لصدقه. وقال العجلي: ثقة ثبت. وقال النسائي: ثقة ثبت، وعدَّه في المدلسين».

وفي التقريب (ص٢٥٤ رقم٢٦١٥): «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس». وذكره في كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص٦٧) في المرتبة الثانية التي احتمل الأئمة تدليس أصحابها كما تقدم.

والنتيجة أنه ثقة ولا يضر تدليسه.

٤- أبو صالح ذكوان السمان الزيات:

في الكاشف (١/٢٩٧ رقم١٥٠٢): «من الأئمة الثقات».

وفي الخلاصة (١/٣١١ رقم١٩٧٣): «قال أحمد: ثقة ثقة».

وفي التقريب (ص ٢٠٣ رقم١٨٤١): «ثقة ثبت».

والنتيجة أنه ثقة ثبت.

٥- أبو هريرة:

في الكاشف (٣/٣٨٥ رقم٤٣٣): «كان حافظا متثبتا ذكيا مفتيا، صاحب صيام وقيام، ولي إمرة المدينة مرات، توفي سنة ٥٧، وقال جماعة: سنة ٥٩هـ، وروى له الجماعة».

وفي الخلاصة (٣/٢٥٢ رقم٥٢٩): «الحافظ له خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثا».

وفي التقريب (ص٦٨٠ رقم٨٤٢٦): «الصحابي الجليل، حافظ الصحابة».

خلاصة دراسة الإسناد أن رجاله عدول ضابطون.

جـ- البحث في اتصال السند:

ينظر لذلك في الألفاظ التي استعملها كل من الرواة، ومن خلال أقوال أئمة الشأن في سماع بعضهم من بعض، أما الألفاظ فقد استعمل هناد لتحمُّل هذا الحديث عن شيخه أبي معاوية: «حدثنا» وهو من ألفاظ الاتصال. وأما الآخرون فقد استعملوا لفظ «عن» الذي يحتمل السماع وغير السماع، وهو محمول على الاتصال إذا كان المستعمِلُ غير معروف بالتدليس، وأما إذا كان معروفا بالتدليس، فينظر هل هو من المرتبة الأولى أو الثانية اللتين احتمل تدليس أصحابهما، أم من المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة التي لا تقبل عنعنة أصحابها، وبعد البحث في كتب التراجم عرفنا أن أبا معاوية وسليمان الأعمش هما يدلسان أحيانا عن الثقات، فلذلك عنعنتهما لا تضر، وتحمل على الاتصال.

وأما أقوال العلماء في سماع بعضهم من بعض فهي متضافرة على سماع كل منهم من شيخه. إذاً ثبت أن هذا السند متصل.

د- سلامته من الشذوذ والعلة:

وقفنا من خلال تخريجنا لهذا الحديث وجمع طرقه المختلفة من كتب الحديث وعلله المتوفرة لدينا أن هذا السند لا يوجد له مخالف من الثقات، ولا من الضعفاء، وهو سالم أيضا من جميع علل الإسناد.

خلاصة دراسة هذا الإسناد:

إن رجاله ثقات (أي عدول ضابطون)، وإنه متصل، وسالم من الشذوذ والعلة، فمن ثَمَّ نستطيع أن نقول: «صحيح الإسناد».

هذا إذا كان السند صحيحا لذاته. وأما إذا كان السند حسنا لذاته، أو ضعيفا بأحد أسباب الضعف غير الشديد، فيُخرَّج الحديث من كتب الحديث الأخرى بغية العثور على طريق أو طرق أخرى مثله أو أحسن حالاً منه، فإذا وُجِدت فيترقَّى الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، والضعيف إلى الحسن لغيره.

ب- كيفية دراسة المتن ومراحلها:

لقد عرفنا من المباحث السابقة كيفية دراسة الإسناد ومراحلها، والأسباب الموجبةَ للضعف في السند، وأما كيفية دراسة المتن فهي عملية البحث عن خلو المتن عن أسباب الضعف؛ فيصحَّ أو يحسنَ، أو وجودها فيه فيحكمَ عليه بالضعف أو الوضع، والأسباب الموجبة لضعف المتن - كما حددها أئمة الحديث - هي في اصطلاحهم تنحصر في الشذوذ والعلة.

قال الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): «لا يُستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبِر وكذبه، إلاّ في الخاص القليل، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه: بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالف ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق عنه»[٦٤].

فالإمام الشافعي إذ يصرِّح في هذه العبارة بأن صحة أكثر الأحاديث تعرف بثقة الراوي، هو يشير بها أيضاً إلى الحجم المطلوب نقده من المتن عن غير طريق صدق الراوي وكذبه، وهو قليل جداً، وهذا القليل يُعرَف صدقه من كذبه بخلوه من الشذوذ والعلة أو اتصافه بأحدهما.

❁ العلل الموجبة لضعف المتن:

١- الشذوذ في المتن:

هو مخالفة الثقة الفرد لما رواه زميلٌ له أحفظ منه وأضبط، أو لما رواه زملاؤه الآخرون؛ وهم مثله في الحفظ والضبط، وتكون هذه المخالفة: إما بالزيادة الموجبة لتغير الحكم، أو بالقلب، أو الاضطراب، أو الإدراج، أو التصحيف.

وتعرف هذه العيوب كلها إما عن طريق جمع طرقه الأخرى، والمقارنة بين كل منها، حتى تتضح موافقته لألفاظ الحديث في الطرق الأخرى، أو مخالفته لها. وإما عن طريق التعرف على أقوال العلماء حول ذلك الحديث في كتب علل الحديث، أو شروحه، أو في غيرها.

أ- مثال الزيادة في المتن: ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة

٦٤ ذكره البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: ١/ ٥٠.

الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، **من المسلمين**»[٦٥]. قال الترمذي: «وروى مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وزاد فيه: (من المسلمين)، وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة»[٦٦].

وبناءً على هذه الزيادة (من المسلمين) تغيَّر حكم صدقة الفطر الذي كان عاماً للمملوك المسلم ولغير المسلم بدون تلك الزيادة، وهو قول الأحناف وغيرهم، وصار بتلك الزيادة خاصاً بالمسلم فقط، وهو قول الجمهور، كما حكاه ابن حجر في «الفتح»[٦٧].

ب- مثال القلب في المتن: ما رواه مسلم في صحيحه[٦٨] من حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، قال فيه: «ورجل تصدَّق بصدقةٍ، فأخفاها حتى لا تعلم **يمينُه** ما أنفقت **شمالُه**». والصحيح ما رواه البخاري[٦٩] في الرواية الأخرى من لفظ: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»؛ لأن المعروف في السنة أن اليمين هي المنفقة. فظهر منه أن هذه الجملة في الرواية الأولى انقلبت على أحد الرواة، وهو شيخ مسلم «يحيى بن سعيد القطان»، كما قال ابن حجر[٧٠].

ج- مثال الاضطراب في المتن: حديث ابن عباس قال: جاء **رجل** إلى النبي ﷺ، فقال: إن **أمي** ماتت وعليها **صوم**، أفأصوم عنها؟ فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضيه؟» قال: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يُقْضَى»[٧١].

فهذا الحديث اختُلِف فيه على الأعمش في إسناده ومتنه:

حيث رواه جماعة عن الأعمش بإسناده عن ابن عباس قال: جاءت **امرأة** إلى النبي ﷺ، فقالت: إن **أختي** ماتت وعليها **صيام**. وبعضهم يقولفي هذا الحديث عن ابن عباس: إن **امرأة** جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إنه كان على أمها **صوم شهر** أفأقضيه عنها؟[٧٢].

وروى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس: أن **سعد بن عبادة** استفتى رسول الله ﷺ، فقال: إن **أمي** ماتت وعليها **نذر**، ولم تقضه؟ فقال

---

٦٥ الموطأ: الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر: ٢٨٤/١ رقم ٥٢.

٦٦ انظر الترمذي: الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر: ٦١/٣ رقم ٦٧٥،٦٧٦. وابن حجر: فتح الباري: ٣٦٩/٣ شرح الحديث ١٥٠٤. ومسلم: الزكاة، باب رقم ٤، حديث رقم ١٢.

٦٧ ابن حجر:فتح الباري: ٣٦٩/٣.

٦٨ مسلم: الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة: ٧١٥/٢ رقم ١٠٣١. وانظر: السيوطي: التدريب: ٢٩٢/١.

٦٩ البخاري: الزكاة، باب الصدقة باليمين: ٢٩٢/٣ رقم ١٤٢٣.

٧٠ ابن حجر: الفتح: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر: ١٤٦/٢ رقم ٦٦٠.

٧١ ابن عبد البر: التمهيد: ٢٦/٩.

٧٢ أبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام، ٢١٢/٢.

رسول الله ﷺ: اقضه عنها»[73].

وفي رواية أخرى لمالك عن ابن عباس أن **سعداً** قال: يا رسول الله ﷺ! أينفع **أمي** أن أتصدَّق عنها وقد ماتت؟ قال: نعم. قال: فما تأمرني؟ قال: **اسق الماء**»[74].

فهذه الروايات كلها عن ابن عباس، وكلها اختلفت عن الأخرى، وأَوْجُهُ الاختلاف فيها كالآتي:

الرواية الأولى: السائل رجل سأل عن أمه التي ماتت وعليها صوم.

الرواية الثانية: السائل امرأة سألت عن أختها التي ماتت وعليها صيام.

الرواية الثالثة: السائل امرأة سألت عن أمها التي ماتت وعليها صوم.

الرواية الرابعة: السائل سعد بن عبادة سأل عن أمه التي ماتت وعليها نذر.

الرواية الخامسة: السائل سعد استفتى عن التصدق عن أمه التي ماتت.

ولأجل هذه الاختلافات قال ابن عبد البر: إن هذا الحديث مضطرب[75].

د– مثال الإدراج في المتن: ما رواه أبو داود عن شيخه عبيد الله بن محمد النفيلي، ثنا زهير، ثنا الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فعلَّمه التشهد في الصلاة ... وفي آخره: «إذا قلت هذا – أو قضيت هذا – فقد قضيتَ صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»[76].

قال النووي: «اتفق الحفاظ على أنها [أي زيادة قوله: إذا قلت هذا ...] مدرجة، وقد رواه شبابة بن سَوَّار عن زهير ففَصَلَه، فقال: «قال عبد الله: إذا قلت ذلك إلى آخره»[77].

هـ– مثال التصحيف والتحريف في المتن: ما رواه أحمد في «مسنده» عن عبد الله بن عمرو بن العاص من نهيه ﷺ عن **الحلق** يوم الجمعة قبل الصلاة[78]. قال الخطابي: «يرويه كثير من المحدثين: (عن الحَلْق قبل الصلاة)، ويتأولونه على حِلاق الشعر. وقال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعد ما سمعتُ هذا الحديث». ثم قال الخطابي: «وإنما هو الحِلَق – مكسورة الحاء مفتوحة اللام – جمع حَلْقة»[79].

وما رواه أبو حميد الساعدي مرفوعاً في هدايا الناس إلى عمال الدولة: «والذي نفسي بيده! لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة، يحمله على رقبته، إن كان بعيراً له رغاءٌ، أو بقرةً لها

---

٧٣ مالك: الموطأ: كتاب النذور والأيمان، باب ما يجب من النذور في المشي، ٤١١٢/٢. والبخاري: كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدق عنه، ٢٨٩/٥ رقم٢٧٦١. ومسلم: كتاب النذر، باب الأمر بقضاء النذر، رقم ١٦٣٨.

٧٤ أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/٩ برواية الدارقطني. وانظر: الزرقاني: ٥٦/٣، والشوكاني: ٢٦٤/٨.

٧٥ ابن عبد البر: التمهيد: ٢٧/٩، وما بعدها.

٧٦ أبو داود: الصلاة، باب التشهد، ٥٩٣/١ رقم٩٧٠.

٧٧ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٢٦٨/١. والحاكم: معرفة علوم الحديث: ص ١٣٥ – ١٤٠.

٧٨ أحمد: المسند: ١٧٩/٢.

٧٩ الخطابي: إصلاح خطأ المحدثين: ص ٢٨. تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٥م.

خوارٌ، أو شاةً تيْعَرُ»[80]. صحَّف بعضُ الرواة كلمة «تيعر»، فقرأها «تنعر»[81] بالنون.

٢- العلة في المتن:

والعلة في المتن هي: السبب الخفي القادح في المتن، وهو يتحقق في أمور، منها:
أن يكون متن الحديث مخالفاً للقرآن الكريم، أو لمقصد من مقاصد الشريعة، أو للتاريخ الثابت، أو للعقل السليم المحب للسنة، أو للحِسّ والمشاهدة، أو يكون مشتملاً على المجازفة، أو ركاكة المعنى.

أ- مثال مخالفة الحديث للقرآن:

ما رواه أبو هريرة ﵁ قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»[82].

وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام، فهو بذلك يخالف قول الله تعالى: [اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ[83]]، ولذلك قال ابن القيم: «هذا الحديث وقع الغلطُ في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأحبار، وكذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير»[84].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن هذا طَعَنَ فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار»[85].

ولكن قول أبي هريرة: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال ...» يخالف قول البخاري، فإنه يؤكد سماع أبي هريرة من رسول الله.

وقد ضعفه ابن كثير أيضا لمخالفته القرآن إذ لم يرد فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام[86].

ب- مثال مخالفة الحديث لمقصد من مقاصد الشريعة:

حديث: «لو حسَّن أحدكم ظنه بحجرٍ لنفعه الله به». قال الإمام ابن تيمية: «إنه موضوع». وقال تلميذه ابن القيم: «هو كلام من عُبَّاد الأصنام الذين يُحْسِنون ظنَّهم بالأحجار». وذكره الإمام

---

٨٠ رواه البخاري: الهبة، رقم٢٥٩٧. والأحكام، باب هدايا العمال، رقم٧١٧٤. ومسلم: الإمارة، رقم٢٦، ٢٨.

٨١ ابن الصلاح: مقدمته: ص٤١٢. والسيوطي: تدريب الراوي: ١٩٤/٢.

٨٢ رواه مسلم: صفات المنافقين، باب ابتداء الخلق: ٢١٤٩/٤.

٨٣ سورة السجدة: ٤.

٨٤ ابن القيم: المنار المنيف: ص٨٤. وانظر: البخاري: التاريخ الكبير: ٤١٣/١.

٨٥ ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ١٨/٨-١٩.

٨٦ ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: ٢٢٠/٢.

ابن الجوزي في «الموضوعات الكبرى»[87].

قالوا بوضعه لأن في سنده وضّاعاً. قلت: وحتى لو كان سنده مقبولاً لكفاه وضعاً مخالفتُه لأكبر مقاصد الشريعة، وهو التوحيد؛ لأن فيه تأييداً للشرك بالله، الذي حاربه الإسلام، ولا يزال.

وحديث: «أكذبُ الناس الصبّاغون والصوّاغون»[88]. قال البوصيري: «فيه فرقد السبخي: وهو ضعيف. وعمر بن هارون: كذّبه ابن معين وغيره»[89]. ولذلك أدخله ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»[90]. وقال ابن القيم: «والحِسّ يرد هذا الحديث؛ فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم»[91].

قلت: وبالإضافة إلى ذلك فإنه يذم أهل صناعتين شريفتين، وبذلك أنه يصادم مقاصد الشريعة؛ لأن الصناعة والحرفة (Profession) – أيا كانت – مما تقوم به المصالح العامة والخاصة، ويتعلق به عمران العالم، والإسلام بوصفه ديناً محافظاً على مصالح الناس، وآمراً بإعمار العالم، لا يُعْهد من نبيه عليه الصلاة والسلام أن يذُمَّ حرفةً أو صناعةً.

وأرى من هذا القبيل حديث رافع بن خديج مرفوعاً: «شر الكسب ... كسب الحجام». وفي رواية أخرى له: «... وكسب الحجّام خبيث»[92]. وحديث أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجّام»[93].

هذه الروايات الثلاث –كما ترون – تحطّ من شأن حرفة الحجامة (Cupping) والاكتساب منها، والإسلام يمجّد العمل والاحتراف، بل الحجامة نوع من الطب، فكيف ينظر إليها بالشكل الذي تصوّره هذه الروايات.

وإنما الصورة الحقيقية للحجامة في الإسلام هي كما تصوّره الأحاديث الأخرى أنها أفضل دواء، وخير علاج. روى البخاري ومسلم عن أنس قال: «احتجم رسول الله ﷺ، حجمه أبو طيبة، فأمر له بصاعين من طعام ... وقال: «إن أفضل ما تداويتم به الحجامة». ورويا أيضاً عن ابن عباس مثله[94]. وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن كان في شيء مما تداويتم به خير فالحجامة»[95].

وبذلك رفض العلماء قبول الروايات التي فيها ذم الحجامة، أو ذم الحرفة الأخرى لأن فيها إهانة لها، وهو مخالف لمقاصد الشريعة الإسلامية.

---

٨٧ الموضوعات: ١/٢٢٨.

٨٨ ابن ماجه في سننه: ٢/٧٢٨ رقم ٢١٥٢، والطيالسي في مسنده: رقم ٢٥٥، وأحمد: ٢/٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٥، وغيرهم. وانظر: السخاوي: المقاصد الحسنة: ص ٩٥ رقم١٤٩.

٨٩ البوصيري: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: ٢/٨ رقم٧٦٧.

٩٠ ابن الجوزي: العلل المتناهية: ٢/٦٠٤ رقم٩٩٤.

٩١ ابن القيم: المنار المنيف: ص٥٤.

٩٢ رواه مسلم: المساقاة، رقم١٥٦٨.

٩٣ رواه النسائي: ٧/٣١١.

٩٤ البخاري: البيوع، رقم ٢١٠٢ و٢١٠٣. والإجارة رقم ٢٢٧٨، ومسلم: المساقاة، رقم١٥٧٧.

٩٥ أبو داود: الطب، باب في الحجامة: حديث ٣٨٥٧، وإسناده حسن.

جـ- مثال مخالفة الحديث للتأريخ الثابت:

ما رواه الإمام مسلم بسنده عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله! ثلاث أَعطِنيهن؟ قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان أُزَوِّجكها. قال: نعم...» الحديث[٩٦].

هذا الحديث مخالف للتأريخ لأن أبا سفيان أسلم يوم فتح مكة سنة ٨هـ، والنبي ﷺ كان قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمن طويل سنة٦هـ،وكانت في الحبشة، وأمهرها النجاشي، ولذلك قال فيه ابن حزم: «موضوع، لا شك في وضعه»[٩٧].

ومن أمثلته ما رواه البخاري ومسلم عن أنس في حديث الإسراء، جاء فيه: «أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يُوْحَى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام...» [٩٨].

هذا يخالف المعروف الثابت تاريخيا فإن أقل ما قيل في الإسراء إنه كان بعد بعثته بخمسة عشر شهرا. وقيل: قبل الهجرة بسنة، وقيل: بعد مبعثه بخمس سنين، ولا خلاف في أن خديجة رضي الله عنها صلت معه ﷺ بعد فرض الصلاة عليه في الإسراء، وأنها توفيت قبل الهجرة بمدة، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه[٩٩].

ومن أمثلته ما رواه الحاكم عن بريدة قال: «أوحي إلى رسول الله ﷺ يوم الاثنين، وصلى عليٌّ يوم الثلاثاء»[١٠٠]. ورواه الترمذي عن أنس[١٠١].

هذا يخالف المعروف الثابت تاريخيا فإن الصلاة فُرِضت ليلةَ الإسراء في العام الثاني عشر من البعثة النبوية، فكيف يصح أن يوحى إلى رسول الله ﷺ يوم الاثنين، ويصلي علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الثلاثاء!! مع أن الصلاة قد فرضت بعد البعثة باثني عشر عاماً. ربما الصحيح ما رواه الحاكم نفسه عن أنس أنه قال: «نُبِّئ النبي ﷺ يوم الاثنين، وأسلم علي يوم الثلاثاء»[١٠٢].

د- مثال مخالفة الحديث للعقل السليم المحب للسنة:

ما رواه الإمام أبو داود، والنسائي بإسنادين عن ابن عباس، أن رجلا قال: يا رسول الله! إن عندي امرأة هي من أحب الناس إليّ، وهي لا تمنع يد لامسٍ؟ قال: طلقِّها. قال: لا أصبر عنها. قال: استمتع بها»[١٠٣].

---

٩٦ مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي سفيان: ١٩٤٥/٤.

٩٧ ينظر: النووي: شرح صحيح مسلم: ٣٦/٦١. وخليفة بن خياط: التاريخ: ٦٤/١. والصنعاني: توضيح الأفكار: ٩٢١/١-٠٣١.

٩٨ البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾: ٤٧٨/١٣ رقم٧٥١٧-الفتح. ومسلم: الإيمان، باب الإسراء: ١٤٨/١.

٩٩ ابن حجر: الفتح: ٤٨٠/١٣، والصنعاني: توضيح الأفكار: ١٣٠/١.

١٠٠ المستدرك: ١١٢/٣، وقال الحاكم: «صحيح»، ووافقه الذهبي.

١٠١ الجامع: المناقب: باب ٢١، ٦٤٠/٥ رقم٣٧٢٨، وقال: غريب، ومسلم الأعور ليس عندهم بذلك القوي».

١٠٢ المستدرك: ١١٢/٣. وسكت عليه الحاكم والذهبي.

١٠٣ أبو داود: رقم٢٠٤٩، والنسائي: ٦٧/٦-٦٨، ١٧٠، وتكلم على أحد الإسنادين، ورجح أنه مرسل. وصحَّح سنده ابن

ظاهر قوله: «لا تمنع يد لامس» إرادة معنى الفجور، والعقل يأبى أن يأمره رسول الله ﷺ بإمساك زوجته الفاجرة، ولذلك قال الإمام أحمد: حديث لا أصل له. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات[١٠٤]. وعلى فرض صحته أوَّله أحمد بأنها تعطي من ماله. وهذا ما لا يوافقه أئمة اللغة.

وما رواه عبد الرزاق بسنده عن عائشة قالت: «كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب، يتشرفن للرجال في المساجد، فحرّم الله عليهن المساجد، وسُلِّطت عليهن الحيضة»[١٠٥].

هذا كما ترون موقوف على عائشة، ولكنه مما لا يقال من قبل الرأي، ولذلك هو في حكم المرفوع كما قال الحافظ ابن حجر[١٠٦].

وهذا الحديث يقول بأن حيض نساء بني إسرائيل عقوبة لهن على تشرُّفهن للرجال في المساجد، وليس مما كتبه الله على كل امرأة[١٠٧]، وهذا لا يستقيم في العقل، ولا علاقة له بمعنى العقوبة، ولذلك نرفضه.

هـ- مخالفة الحديث للحس والمشاهدة ومثالها:

ما رواه أبو يعلى وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حدّث حديثاً فعطس عنده فهو حق». حسَّنه النووي، وقال البيهقي: «منكر». وقال غيره: «باطل ولو كان سنده مثل الشمس»[١٠٨]. وقال ابن القيم: «وهذا - وإن صحَّح بعض الناس سنده - فالحسّ يشهد بوضعه لأنا نشاهد العطاسَ، والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يُروَى عن النبي ﷺ لم يُحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسواعند شهادة زور لم تُصَدَّق»[١٠٩].

و- مثال اشتمال الحديث على مجازفة:

قد أخذت أحاديث الفضائل والمثالب حيزاً كبيراً من كتب الحديث، وفيها من المجازفات ما يحير العقول، ويبهر الأبصار، ويفسد موازين الثواب والعقاب، منها:

ما يروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى بعد المغرب ست ركعات، لم يتكلم بينهن بشيء، عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة»[١١٠].

حجر كما في اللآلي المصنوعة للسيوطي: ٢/١٧١-١٧٣.

١٠٤ ابن الجوزي: الموضوعات الكبرى: ٢/٢٧٢.

١٠٥ عبد الرزاق: المصنف: ٣/١٤٩ رقم ٥١١٤ بإسناد صحيح (انظر فتح الباري: كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ٢/٣٥٠ في شرح الحديث رقم٨٦٩. ونحوه عن ابن مسعود أيضا موقوفا أخرجه عبد الرزاق برقم ٥١١٥ بإسناد صححه ابن حجر. انظر كتاب الحيض، الباب الأول.

١٠٦ ابن حجر: فتح الباري: ٢/٣٥٠.

١٠٧ مع أن هناك روايات عديدة تدل على أن الحيض مما كتبه الله على النساء. انظر لذلك: مسلم: الصحيح: ٨/١٤٦ رقم ١١٩ مع النووي. والنسائي: السنن: ١/١٨٠ رقم٣٤٨. وابن ماجه: السنن، ١/٢٠٩ رقم٦٣٧.

١٠٨ السخاوي: المقاصد الحسنة: حديث رقم١١١١، والعجلوني: كشف الخفاء: حديث رقم٢٤٦١.

١٠٩ ابن القيم: المنار المنيف: ص٥٢.

١١٠ المصدر السابق: ٤٧.

وحديث «من قال: «لا إله إلا الله» خلق الله من تلك الكلمة طائراً، له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يستغفرون الله...» [111].

وحديث «من طوَّل شاربه في دار الدنيا طوَّل ندامته يوم القيامة، وسلَّط عليه بكل شعرة على شاربه سبعين شيطانا، فإن مات على ذلك الحال لا تستجاب له دعوة، ولا تنزل عليه رحمة ...» [112].

فهذه الأحاديث وأمثالها غاية في المبالغة في الثواب والعقاب، وقمة في الإخلال بموازين الأعمال والأجور، مما يجعلنا نشك في صدورها عن نبي الإسلام – ﷺ – الداعي إلى الوسطية والاعتدال، يقول لعائشة: «أجرك على قدر نَصْبك»[113]، ولذلك قال ابن القيم في أمثال هذه الأحاديث: «وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول الله ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه»[114].

ز– مثال اشتمال الحديث على ركاكة المعنى:

المراد بركاكة المعنى رداءته وسماجته، مما يمجها السمع، ويدفعها الطبع، لا ركاكة اللفظ لأن الراوي قد يكون روى الحديث بالمعنى، وعبر عنه بألفاظ ركيكة من عنده.

والأحاديث المحكوم عليها بالضعف أو الوضع أخذاً بهذا المقياس في كتب الموضوعات فهي كثيرة، وهي تالفة من جهة الإسناد أيضاً، منها:

حديث: «إذا بعثتم إليّ بريداً فابعثوه حسن الوجه، حسن الاسم»[115].

وحديث: «أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر»[116].

وحديث: «أتاني جبريل بهريسةٍ من الجنة فأكلتها فأُعْطِيْتُ قوةَ أربعين رجلاً في الجماع»[117].

وحديث: «الباذنجان لما أكل له»[118].

وحديث: «الباذنجان شفاء من كل داء»[119].

111 المصدر السابق: ٥٠-٥١.

112 ابن الجوزي: الموضوعات الكبرى: ٥٢/٣.

113 رواه مسلم: الحج، باب وجوه الإحرام: ٨٧٧/٢.

114 ابن القيم: المنار المنيف: ٥١.

115 ابن حبان : المجروحين: ٨٣/٢. والهيثمي: مجمع الزوائد:٤٧/٨. وابن القيم: المنار المنيف:٦٣. والسيوطي: اللآلي المصنوعة:٨١/٢. والمناوي: فيض الكبير:٣١٢/١.

116 ابن القيم: المنار المنيف: ١٠١.

117 المصدر السابق: ٦٤.

118 المصدر السابق: ٥١.

119 المصدر السابق: ٥١.

وحديث: «عليكم بالعدس فإنه مبارك، يرقق القلب، ويكثر الدمعة، قُدِّس فيه سبعون نبيا»[١٢٠].

مثال تطبيقي لدراسة المتن:

نختار له حديث هناد بن السري عن أبي هريرة الذي مثلنا به لدراسة الإسناد، وهو:
قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».

سبق أن قمنا بدراسة سند هذا الحديث، وخلصنا بأن السند صحيح فتعالوا ندرس هذا المتن، فأول ما نقوم لدراسته بأن نجمع طرقه، ونطلع على أقوال العلماء فيه، وذلك للكشف عن شذوذ فيه، أو علل موجبة لضعفه.

وعرفنا بعد جمع طرقه المختلفة أنها متفقة على ألفاظ المتن دون زيادة أو نقص، ولم يذكر أحد من الأئمة علة موجبة لضعفه، ولا هو مخالف للقرآن، بل هو موافق له كما قال أبو هريرة، ولا هو معارض لأصل من أصول الشريعة، ولا للتأريخ، ولا للعقل، ولا للحس، ولا هو مشتمل على المجازفة، أو الركاكة. إذاً فالمتن أيضا سالم من شذوذ وعلة، فالحديث صحيح سنداً ومتناً.

هذا، وقد جمعت فيه ما أمكن جمعه من علوم تخريج الحديث ومسائله ومقاصده، وقد بذلتُ ما في طاقتي ووسعي في سبيل استخلاص المعتمد من آراء العلماء في كل ما حاولته وعالجته في دراسة الإسناد والمتن، أسأل الله أن يثيبني عليه الجنّة، ويُتَمِّم بقبوله عليَّ النعمةَ والمنَّةَ، وأن ينفع به جميع مسلمي الأمّة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

٢٠٠٤/٩/٧م
يوم الثلاثاء

د. محمد أبو الليث الخيرآبادي
كوالالمفور/ ماليزيا

---

١٢٠ المصدر السابق: ٥١-٥٢.

فهــرس
المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم وتفسيره
2. الحديث وشروحه ومتعلقاته
3. مصطلح الحديث ومتعلقاته
4. رجال الحديث
5. الفهارس الحديثية وما شابهها
6. فن تخريج الحديث
7. الفقه وأصوله
8. اللغة العربية
9. المجلات
10. المؤتمرات والندوات

فهرس المصادر والمراجع

القرآن وتفسيره

١- القرآن الكريم: نشر مجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ):

٢- تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

رضا، محمد رشيد:

٣- تفسير المنار، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخها.

الحديث وشروحه ومتعلقاته

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ):

٤- الموضوعات الكبرى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، ط١، ١٩٦٦م.

ابن حجر، أحمد بن على العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

٥- إتحاف المهرة بأطراف العشرة، مخطوط في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ١٨٩٩.

٦- فتح الباري شرح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الإفتاء بالرياض، ١٣٧٩هـ.

ابن حنبل، أحمد بن محمد المروزي البغدادي (ت٢٤٢هـ):

٧- المسند، صورة عن طبعة بولاق.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١هـ):

٨- الصحيح، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٥هـ.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي (ت٤٦٣هـ):

٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ.

١٠- جامع بيان العلم وفضله، تصحيح عبد الرحمن حسن محمود، دار الكتب الحديثة.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ):

١١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ.

ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٥هـ):

١٢- السنن، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٣٩٥هـ.

أبو خيثمة، زهير بن حرب النسائي (ت٢٣٤هـ):

١٣- العلم، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية بدمشق، ١٣٨٥هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ):

١٤- السنن، مع عون المعبود، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي (ت٢٢٤هـ):
١٥- غريب الحديث، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.
الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ/١٩٩٩م):
١٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي ببيروت.
الأيوبي، محمد عبد الباقي (فرغ من تأليفه سنة ١٣٣٣هـ):
١٧- المناهل السَلْسَلة في الأحاديث المسلسلة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٨٣م.
البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ):
١٨- الجامع الصحيح، مع شرحه فتح الباري= انظر ابن حجر رقم ٦.
البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت٨٤٠هـ):
١٩- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ):
٢٠- الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٩٣٧م.
الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (ت٢٥٥هـ):
٢١- السنن، بترقيم محمد فؤاز أحمد زمرلي وزميله، دار الريان بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف المالكي (ت١١٢٢هـ):
٢٢- شرح الموطأ، دار المعرفة ببيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ):
٢٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):
٢٤- الجامع الصغير في حديث البشير النذير، مع فيض القدير للمناوي.
٢٥- جمع الجوامع، صورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
٢٦- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت٢١١هـ):
٢٧- المصنف، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، صورة عن طبعة أولى١٣٩١هـ.
الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ):
٢٨- المسند، مرقم على الهامش، دار المعرفة ببيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.
العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ):
٢٩- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.
القرضاوي، الدكتور يوسف:

٣٠- كيف نتعامل مع السنة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
القصيمي، عبد الله:
٣١- مشكلات الأحاديث وبيانها. نشره المؤلف بنفسه.
مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ):
٣٢- الموطأ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ):
٣٣- الجامع الصحيح، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ببيروت.
المناوي، محمد عبد الرؤف (ت١٠٣١هـ):
٣٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة ببيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.
النسائي، أحمد بن شعيب بن علي (ت٣٠٣هـ):
٣٥- السنن المجتبي، ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
النووي، محي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ):
٣٦- شرحه على صحيح مسلم (المرقم) دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
هناد بن السري الكوفي (ت٢٤٣هـ):
٣٧- الزهد، تحقيق محمد أبو الليث الخير آبادي، نشر إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ):
٣٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.

مصطلح الحديث ومتعلقاته

ابن حجر، أحمد بن على العسقلاني (ت٨٥٢هـ):
٣٩- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥م.
٤٠- النكت على ابن الصلاح، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٤١- هدي الساري مقدمة فتح الباري، = انظر رقم ٦.
ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ):
٤٢- علوم الحديث، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ»، دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٤م.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ):
٤٣- اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث، دار التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩م.

الإدلبي، الدكتور صلاح الدين بن أحمد:
٤٤- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
البلقيني، سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان (ت٨٠٥هـ):
٤٥- محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، تحقيق الدكتورة بنت الشاطئ، مطبعة دار الكتب بمصر، ١٩٧٤م.
الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ):
٤٦- معرفة علوم الحديث، تحقيق الدكتور معظم حسين، المكتب البخاري ببيروت.
الخطيب، أبو بكر بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ):
٤٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٩- الكفاية في علم الرواية، مراجعة عبد الحليم وزميله، دار الكتب الحديثة بمصر، ط١.
الخيرآبادي، د. محمد أبو الليث شمس الدين:
٤٨- علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، دار الشاكر بماليزيا، ط٢، ٢٠٠٤٤م.
الدميني، الدكتور مسفر غرم الله:
٥٠- مقاييس نقد متون السنة، نشره المؤلف نفسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ):
٥١- الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت٣٦٠هـ):
٥٢- المحدث الفاصل، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٣٩١هـ.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ):
٥٣- فتح المغيث، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):
٥٤- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.
الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت١١٨٢هـ):
٥٥- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.
د. **العاني**، وليد بن حسن (ت١٤١٦هـ/١٩٩٦م)
٥٦- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
د. **عبد العزيز** بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (أستاذي الجليل رحمه الله):
٥٧- ضوابط الجرح والتعديل، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ.

عبد الوهاب عبد اللطيف:
٥٨- المختصر في علم رجال الأثر، الطبعة الثامنة، ١٣٨٦هـ.
العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ):
٥٩- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
العمري، أستاذي الجليل الدكتور أكرم ضياء:
٦٠- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، مطبعة الإرشاد ببغداد، ١٣٨٧هـ.
القارّي، مُلاَّ علي بن سلطان محمد الهروي (ت١٠١٤هـ):
٦١- شرح شرح نخبة الفكر، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٨هـ.
القاسمي، محمد جمال الدين (ت١٣٣٢هـ):
٦٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٧٩م.
اللكنوي، محمد عبد الحي الفرنكي محلي الهندي (ت١٣٠٤هـ):
٦٣- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٣، ١٩٨٧م.
المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني:
٦٤- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٦٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق الألباني، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ.
موفق بن عبد الله بن عبد القادر:
٦٦- مقدمته على «المؤتلف والمختلف» للدارقطني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
ملاخاطر، خليل إبراهيم:
٦٧- مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

رجال الحديث

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ):
٦٨- الجرح والتعديل، صورة عن طبعة حيدر آباد دكن في الهند، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
ابن حجر، أحمد بن على العسقلاني (ت٨٥٢هـ):
٦٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، طبع الهند.
٧٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧١- تقريب التهذيب، تحقيق الشيخ محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧٢- تهذيب التهذيب، صورة عن طبعة حيدر آباد دكن في الهند.

٧٣- لسان الميزان، طبعة حيدر آباد الأولى، ١٣٢٩هـ.
ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ):
٧٤- الطبقات الكبرى، دار صادر ببيروت، ١٣٩٨هـ.
البستوي، عبد العليم عبد العظيم الهندي:
٧٥- مقدمته على كتاب «معرفة الثقات» للعجلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
الخزرجي، أحمد بن عبد الله الأنصاري (فرغ منها سنة ٩٢٣هـ):
٧٦- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، مكتب المطبوعات الإسلامية ببيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
الخطيب، أحمد بن على بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ):
٧٧- تاريخ بغداد، نشر دار الكتاب العربي ببيروت.
خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ):
٧٨- التاريخ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ):
٧٩- تذكرة الحفاظ، طبعة حيدر آباد، ١٣٧٧هـ (صورة عنها).
٨٠- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٥، ١٤٠٤هـ.
٨١- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناووط وغيره، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٨٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق عزت علي وغيره، ط١، ١٣٩٢هـ.
٨٣- ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، مصطفى البابي بالقاهرة، ١٩٦١م.
السبكي، عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ):
٨٤- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو وغيره، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ):
٨٥- المتكلمون في الرجال، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ.
المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ):
٨٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، صورة عن مخطوط دار الكتب المصرية، نشرتها دار المأمون للتراث. وطبع بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

الفهارس الحديثة وما شابهها

أبو غدة، عبد الفتاح:
٨٧- فهارس سنن النسائي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
أحمد الخازندار، محمد إبراهيم:
٨٨- دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها، مكتبة ابن تيمية بالكويت، ط١، ١٩٨٣م.
بروكلمان، كارل:
٨٩- تاريخ الأدب العربي (ترجمة عبد الحليم النجار)، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤هـ.
حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ):
٩٠-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى ببغداد، بدون رقم الطبعة وتاريخها.
زغلول، أبو طاهر محمد السعيد بن بسيوني:
٩١- موسوعة أطراف الحديث، عالم التراث ببيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
شرف الدين، عبد الصمد:
٩٢- الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف، الدار القيمة ببومبائي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
العسلي، أم عبد الله العسلي ومحمد حمزة:
٩٣- فهرس الفهارس، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
العمري، أستاذي الجليل الدكتور أكرم ضياء:
٩٤- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، دار طيبة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
الدكتور **عبد الملك بكر** عبد الله قاضي:
٩٥- موسوعة الحديث النبوي، دار البحوث العلمية بالكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ودار العاصمة بالرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
الكتاني، محمد بن جعفر (ت١٣٤٥هـ):
٩٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، وضع فهارسها محمد المنتصر الكتاني، دار الفكر بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ):
٩٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، انظر رقم ٩١.
النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل (ت ١١٤٣هـ):
٩٨- ذخائر المواريث، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ط١، ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م.
ونسنك، آرنت يان الهولندي (ت ١٩٣٩م):
٩٩- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، تصوير دار الدعوة بإستانبول، ١٩٨٨م.
١٠٠- مفتاح كنوز السنة، تصوير سهيل أكاديمي بلاهور، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

فن تخريج الحديث

الطحان، الدكتور محمود:

١٠١ – أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار الكتب السلفية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

د. **عبد الصمد** بن بكر بن إبراهيم عابد:

١٠٢– المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها، نشر دار الفضيلة بالقاهرة، وتوزيع دار البخاري بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

د. **عبد المهدي** بن عبد القادر:

١٠٣– طرق تخريج الحديث، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى في حوالي ١٩٨٢م.

د. **عبد الموجود** محمد عبد اللطيف:

١٠٤– كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، مكتبة الأزهر القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.

الفقه وأصوله

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت٧٢٨هـ):

١٠٥– مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٣٩٨هـ.

الشافعي، الأمام محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ):

١٠٦– الأم، كتاب الشعب بمصر، مصور عن الطبعة القديمة سنة ١٣٢١هـ.

١٠٧– الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة التراث بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ):

١٠٨– نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

الفيومي، أحمد بن محمد بن على المقرئ (ت٧٧٠هـ):

١٠٩– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

اللغة العربية

ابن سِيْده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ):

١١٠– المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق إبراهيم الأبياري، مصطفى البابي بمصر ط١، ١٩٧١م.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ):

١١١– مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين الأنصاري (ت٧١١هـ):

١١٢- لسان العرب، طبع بولاق (صورة عنه) بدون رقم الطبعة وتاريخها.
الجوهري، إسماعيل بن حماد:
١١٣- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ):
١١٤- تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ):
١١٥- العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ):
١١٦- القاموس المحيط، تحقيق مكتب مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

المجلات

أحمد الطيب:
١١٧- ترجمته للمقدمات الفرنسية للمعجم المفهرس، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، بجامعة قطر، العدد الأول، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

المؤتمرات والندوات

الديب، الدكتور عبد العظيم:
١١٨- نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف، مؤسسة الرسالة، بدون رقم الطبعة وتاريخها.
١١٩- السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، نشرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت بالأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

فهرس محتويات الكتاب

مقدمة الطبعة الرابعة	٤
مقدمة الطبعة الثالثة	٥
المقدمة	٧
الباب الأول: تخريج الحديث وطرقه	١١
الفصل الأول: مبادئ علم تخريج الحديث	١٣
١- تعريفه من حيث الإفراد:	١٣
أ- تعريف العلم لغة واصطلاحا	١٣
ب- تعريف التخريج لغة واصطلاحا	١٣
جـ- تعريف الحديث لغة واصطلاحا	١٤
٢- تعريفه من حيث التركيب:	١٤
أ- شرح التعريف	١٤
ب- تعريف المتابعات	١٥
جـ- تعريف الشواهد	١٥
د- تعريف المصادر الأصلية للحديث	١٥
هـ- تعريف مصادره شبه الأصلية	١٦
و- تعريف مصادره غير الأصلية	١٦
ز- صيغ التعبير عن التخريج من الأنواع الثلاثة لمصادر الحديث	١٦
ح- الفرق بين الرواية والإخراج - التخريج (في الهامش)	١٧
ط- درجة الحديث	١٧
٣- شروط المخرّج	١٧
٤- موضوع علم تخريج الحديث	١٨
الفصل الثاني: أهمية علم تخريج الحديث وفوائده ونشأته	١٩
أولًا: أهميته	١٩
ثانياً: فوائده:	٢٠
أ- فوائده للسند	٢٠
ب- فوائده للمتن	٢١
جـ- فوائده للسند والمتن معا	٢٣

ثالثاً: نشأتة علم تخريج الحديث ٢٤
تعريف الإستخراج ٢٦
كتب التخاريج ٢٦
رابعاً: ظهوره من حيث العلم والفن ٣٣

الفصل الثالث: طرق تخريج الحديث ٣٥

طرق تخريج الحديث ومناهج مصادر الحديث، بالإجمال ٣٧
١- الطريقة الأولى: التخريج عن طريق الكلمات الغريبة أو المهمة في الحديث ٣٨
❁ أنواع كتب هذه الطريقة ٣٥
١- كتب غريب الحديث ٣٥
❁ كيفية التخريج منها ٣٥
٢- كتب المعاجم والفهارس ٣٩
❁ التعريف بكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ
الحديث النبوي»: ٤٠
أ- مؤلفه ٤٠
ب- حقيقته ٤٠
جـ- أجزاؤه ٤٠
د- طبعات كتبه الموافقة لنظامه ٤١
هـ- نظام اختيار الكلمات واستبعادها فيه ٤٢
و- نظام ترتيب الكلمات فيه ٤٢
ز- نظام ذكر مصادر الحديث التسعة تحت الكلمة ٤٣
❁ كيفية ومراحل التخريج بواسطة المعجم: ٤٣
تطبيقها على مثال: ٤٤
١- اختيار الكلمات الغريبة والمهمة من الحديث ٤٤
٢- مراجعتها في أماكنها في المعجم ونقل المعلومات المعطاة فيه ٤٤
٣- جمع تلك المعلومات مع حذف المكررفي مكان واحد ٤٥
٤- مراجعة تلك الكتب المحال إليها في المعجم ٤٥
٥- نقل الحديث مع أسانيده المختلفة وألفاظه من تلك الكتب ٤٥
٦- عمل الشجرة لأسانيد الحديث وطرقه ٤٩
٧- كيفية تدوين التخريج وطرق الحديث وله ثلاثة أساليب: ٥٣
أ- الأسلوب المختصر ٥٣
ب- الأسلوب الوسط ٥٤

جـ- الأسلوب المفصل ٥٤
❁ محاسن المعجم المفهرس ٥٤
❁ عيوب المعجم المفهرس ٥٥
٢- الطريقة الثانية: التخريج عن طريق أول متن الحديث: ٥٦
❁ أنواع الكتب هذه الطريقة: ٥٦
النوع الأول: الكتب المؤلفة في عامة الأحاديث ٥٦
❁ التعريف بكتاب «جمع الجوامع»: ٥٨
١- مؤلفه ٥٨
٢- طريقة وضعه ٥٨
٣- طريقة كتابة الأحاديث ودرجاتها فيه ٥٨
٤- منهجه لذكر درجات الأحاديث فيه ٥٩
٥- غرض الإمام السيوطي من هذا المنهج ٥٩
٦- رموزه ٥٩
❁ التعريف بكتاب «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»: ٦١
١- مؤلفه ٦١
٢- حقيقته ٦١
٣- طريقة وضعه ٦١
٤- طريقة كتابة الأحاديث فيه ٦٢
٥- رموزه ٦٢
❁ نصيحة بمراجعة فيض القدير للمناوي ٦٣
النوع الثاني: الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ٦٣
❁ كيفية ومراحل التخريج من كتب النوعين السابقين ٦٤
❁ أمثلة نموذجية من بعض كتب النوعين السابقين ٦٥
❁ تنبيه بعدم استقصاء السيوطي تخريج الحديث ٦٦
❁ محاسن كتب النوعين السابقين ٦٧
❁ عيوب كتب النوعين السابقين ٦٧
النوع الثالث: الموسوعات والمفاتيح والفهارس ٦٧
❁ كيفية ومراحل التخريج منها ٧١
❁ محاسن هذه الطريقة ٧١
❁ عيوب هذه الطريقة ٧١
٣- الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق الراوي الأعلى (وهو الصحابي أو التابعي) ٧٢
❁ أنواع كتب هذه الطريقة: ٧٢

أولاً: كتب المسانيد، وللمسند ثلاثة معان: ٧٢
أ- كتاب جُمِعت فيه الأحاديث على أسماء الصحابة ٧٢
ب- كتابٌ أحاديثه مسندة مرتبة على الأبواب ٧٥
جـ- كتابٌ أسندت فيه أحاديث كتاب مجرد عن الأسانيد ٧٥
ثانياً: كتب المعاجم ٧٦
المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة ٧٦
ثالثاً: كتب الأطراف: ٧٧
❁ تعريف الأطراف لغة واصطلاحا ٧٧
❁ المؤلفات في الأطراف ٧٧
❁ التعريف بكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: ٧٩
١- مؤلفه ٧٩
٢- حقيقته ٧٩
٣- الكتب التي اعتمد عليها ٧٩
٤- ترتيبه لأسماء الصحابة والتابعين ٧٩
٥- ترتيبه لأحاديث كل صحابي وتابعي ٨٠
٦- رموزه ٨١
٧- عمل محقق الكتاب ٨١
٨- تنبيه على الاختلاف بين نُسَخ المؤلف لكتب الحديث وبين نسخها المتداولة ٨٣
٩- طبع الكتاب ٨٣
١٠- نموذجان من الكتاب ٨٣
١١- كيفية ومراحل التخريج من الكتاب ٨٥
❁ التعريف بكتاب «ذخائر المواريث»: ٨٦
١- مؤلفه ٨٦
٢- حقيقته ٨٦
٣- ترتيبه لأسماء الصحابة والتابعين ٨٦
٤- ترتيبه لأحاديث كل صحابي وتابعي ٨٦
٥- رموزه ٨٧
٦- نموذج منه مع شجرة الأسانيد ٨٧
❁ التعريف بكتاب «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»: ٨٨
١- مؤلفه ٨٨
٢- حقيقته ٨٨
٣- مثال توضيحي منه مع شجرة الأسانيد ٨٨

٤- كتب التراجم التي أخرجت بعض أحاديث المترجم لهم ٨٩
٥- كتب الفهارس التي عملت على أسماء الصحابة ٩٠
❁ كيفية التخريج من كتب النوعين الأخيرين ٩١
❁ محاسن كتب هذه الطريقة ٩١
❁ عيوب كتب هذه الطريقة ٩١
٤- الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق موضوع الحديث ٩٢
❁ أنواع كتب هذه الطريقة: ٩٢
أولاً: الكتب المشتملة على جميع أبواب الدين ٩٢
١- الجوامع: تعريفها وكتبها ٩٢
٢- المستخرجات على الجوامع: تعريفها وفوائدها وكتبها ٩٣
٣- المستدركات على الجوامع: تعريفها وكتبها ٩٤
٤- كتب الترتيب: تعريفها وكتبها ٩٥
٥- كتب الجمع: تعريفها وكتبها ٩٦
٦- كتب الزوائد: تعريفها وكتبها ٩٧
٧- الشروح على بعض كتب هذا النوع: تعريفها وكتبها ٩٨
٨- الموسوعات والمفاتيح الموضوعية: تعريفها وكتبها ٩٩
❁ كيفية ومراحل التخريج من كتب هذا النوع ١٠٠
❁ التعريف بكتاب «مفتاح كنوز السنة»: ١٠١
أ- مؤلفه ١٠٢
ب- حقيقته ورموزه ١٠٢
جـ- طبعات كتبه الموافقة لنظامه ١٠٢
د- ترتيبه ١٠٣
هـ- كيفية ومراحل التخريج منه ١٠٣
❁ تنبيه على عدم الاكتفاء بعزو المفتاح ١٠٤
ثانيا: الكتب المشتملة على أكثر أبواب الدين: ١٠٥
أ- السنن: تعريفها وكتبها ١٠٥
ب- المصنفات: تعريفها وكتبها ١٠٦
جـ- الموطآت: تعريفها وكتبها ١٠٧
د- المستخرجات على السنن: كتبها ١٠٧
هـ- زوائد السنن والمصنفات: كتبها ١٠٧
و- المسانيد المرتبة على الأبواب ١٠٨
ز- كتب الفقه ١٠٩

ح- كتب التخاريج على كتب الفقه ١٠٩
ط- الشروح على بعض كتب هذا النوع ١١٠
❁كيفية ومراحل التخريج من كتب هذا النوع ١١٠
ثالثا: الكتب الخاصة بباب من أبواب الدين: ١١١
١- العقيدة ١١١
٢- الفقه ١١١
٣- أصول الفقه ١١١
٤- الترغيب والترهيب ١١٢
٥- الزهد والرقائق ١١٢
٦- الآداب ١١٢
٧- الأخلاق ١١٢
٨- الشمائل النبوية ١١٢
٩- الفضائل ١١٣
١٠- الأدعية ١١٣
١١- المغازي والسير ١١٣
١٢- الفتن والملاحم ١١٣
١٣- الاجتماعيات ١١٣
١٤- الطب النبوي ١١٤
❁ كيفية ومراحل التخريج من كتب هذا النوع ١١٤
❁محاسن هذه الطريقة ١١٤
❁عيوب هذه الطريقة ١١٤
٥- الطريقة الخامسة التخريج عن طريق صفة في السند أو المتن: ١١٦
❁ أنواع كتب هذه الطريقة: ١١٦
أولا: كتب الأحاديث واضحة الصفات: ١١٦
١- في السند: ١١٦
أ- مؤلفات في الأحاديث القدسية ١١٦
ب- مؤلفات في الأحاديث المسلسلة ١١٧
جـ- مؤلفات في المبهمات ١١٧
د- مؤلفات في بعض علوم الحديث ١١٨
٢- في المتن: ١١٨
أ- مؤلفات في الأوائل ١١٨
ب- مؤلفات في الأمثال ١١٨

ج- مؤلفات في التفسير ١١٩
ثانيا: كتب الأحاديث خافية الصفات: ١١٩
١- في السند: ١١٩
أ- مؤلفات في المراسيل ١١٩
ب- مؤلفات في بعض علوم الحديث ١٢٠
٢- في المتن: ١٢٠
أ- مؤلفات في الأحاديث المتواترة ١٢٠
ب- مؤلفات في الأحاديث المشتهرة ١٢١
٣- في السند والمتن معا: ١٢١
أ- مؤلفات في الأحاديث المعلة ١٢١
ب- مؤلفات في الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٢١
❁ كيفية ومراحل التخريج من كتب هذه الطريقة ١٢٣
❁ محاسن كتب هذه الطريقة ١٢٣
❁ عيوب كتب هذه الطريقة ١٢٣
٦- الطريقة السادسة: التخريج عن طريق الاستقراء والتتبع: ١٢٤
❁ أنواع كتب هذه الطريقة: ١٢٤
أ- الأجزاء الحديثية ١٢٤
ب- الأربعينات ١٢٤
ج- الأفراد ١٢٥
د- الأمالي الحديثية ١٢٥
هـ- تاريخ الرجال ١٢٥
و- الطبقات ١٢٦
ز- الفوائد ١٢٦
ح- المآت الحديثية ١٢٦
ط- المسانيد (بالمعنى الثالث للمسند): ١٢٦
ي- المشيخات ١٢٦
ك- مختلف الحديث ومشكله ١٢٧
❁ محاسن هذه الطريقة ١٢٨
❁ عيوب هذه الطريقة ١٢٨

الفصل الرابع: كيفية التخريج من الطرق الستة كلها معا: ١٢٩
١- مراحل التخريج من كل طريقة ١٣١
٢- بالمثال يتضح المقال: ١٣٢
أ- الطريقة الأولى للتخريج ١٣٢
ب- الطريقة الثانية للتخريج ١٣٣
ج- الطريقة الثالثة للتخريج ١٣٤
د- الطريقة الرابعة للتخريج ١٣٥
هـ- الطريقة الخامسة للتخريج ١٣٥
و- الطريقة السادسة للتخريج ١٣٦
❁ خلاصة المعلومات عن مصادر تخريج الحديث المثال حسب الطرق كلها ١٣٦
❁ شجرات طرق الحديث المثال وشواهده ١٣٨
١- شجرة حديث أنس المثال ١٣٨
٢- شجرة حديث أبي هريرة الشاهد الأول ١٣٩
٣- شجرة حديث عبد الله بن مسعود الشاهد الثاني ١٤٠
٤- شجرة حديث جابر بن عبد الله الشاهد الثالث ١٤١
٥- شجرة حديث أبي سعيد الخدري الشاهد الرابع ١٤٠
الفصل الخامس: تخريج الحديث بالكمبيوتر ١٤٣
❁ محاولات معاصرة لتجميع السنة وفهرستها بالكمبيوتر ١٤٥
١- محاولات في نطاق كتب محدودة ١٤٦
أ. مشروع برنامج الكتب التسعة (صخر) ١٤٦
ب. مشروع قاعدة معلومات الأحاديث النبوية الشريفة ١٤٦
ج. مشروع سلسبيل لخدمة السنة والسيرة النبوية ١٤٧
٢- محاولات في نطاق كتب غير محدودة ١٤٧
أ. مشروع الموسوعة الذهبية للحديث وعلومه ١٤٧
ب. مشروع مركز خدمة السنة ١٤٩
ج. مشروع موسوعة الحديث النبوي ١٥٠
د. مشروع موسوعة السنة النبوية ورجال الحديث ١٥١
هـ. مشروع المعلمة الحديثية الكبرى ١٥٢
و. مشروع موسوعة الحديث النبوي: جامعة دولة قطر ١٥٤
ز. مشروع موسوعة جامعة للسنة النبوية المطهرة ١٥٥

الباب الثاني: دراسة الإسناد والمتن والحكم على الحديث ١٥٩

الفصل الأول: ضوابط للجرح والتعديل ١٦٦

١- تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً ١٦٦

٢- شروط الراوي الذي يحتج بروايته: ١٦٦

أ- العدالة ٢٠٥

❁كيف تعرف عدالة الراوي؟ ١٦٨

❁ مسائل متعلقة بتعديل الراوي ١٦٨

ب- الضبط، وهو نوعان: ١٦٨

١- ضبط الصدر ١٦٨

٢- ضبط الكتاب ١٦٨

❁كيف يعرف ضبط الراوي؟ ١٦٧

❁بم يكون الجرح؟ ١٦٧

❁كيف يعرف الجرح؟ ١٦٧

❁ رواية المجهول ١٦٨

٣- هل يقبل الجرح والتعديل من غير ذكر أسبابهما؟ ١٦٨

٤- حال الجرح في كتب الجرح والتعديل ١٦٨

٥- تعارض الجرح المفسر والتعديل ١٦٩

❁ علماء الجرح والتعديل: متعنت، معتدل، متساهل (في الهامش) ١٧٠

٦- ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبها، وأحكامها ١٧٠

❁ مراتب ألفاظ التعديل وحكمها حسب الاصطلاح العام ١٧٢

❁ مراتب ألفاظ الجرح وحكمها حسب الاصطلاح العام ١٧٤

❁ مراتب الرواة عند ابن حجر في «التقريب» ١٧٦

❁ جدول مراتب الرواة في «التقريب» والمراد منها والحكم عليها ١٨٠

الفصل الثاني: المصنفات في الرجال ١٨١

المبحث الأول: المصنفات في رجال كتب مخصوصة ١٨٥

❁ التعريف بكتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ١٨٧

❁ التعريف بكتاب «تهذيب التهذيب» ١٨٨

المبحث الثاني: المصنفات في رواة الحديث عامة: ١٩٠

أ- مصنفات في الصحابة ١٩١

ب- مصنفات في الثقات ١٩٢

جـ- مصنفات في الضعفاء والمدلسين ١٩٣

د- مصنفات في الثقات والضعفاء معا: ١٩٦
١- كتب الطبقات ١٩٦
٢- كتب التواريخ العامة ١٩٧
٣- كتب تواريخ رجال بلاد مخصوصة ١٩٨
٤- كتب معاجم الشيوخ ١٩٩
٥- كتب الكنى والأسماء ٢٠٠
٦- كتب الأنساب ٢٠١
٧- كتب الوفيات ٢٠١
٨- كتب المؤتلف والمختلف ٢٠٢
٩- كتب المتفق والمفترق ٢٠٣
١٠- كتب المشتبه من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب ٢٠٣

الفصل الثالث: الحكم على الحديث ٢٠٥
القسم الأول: الأحاديث التي نصّ على درجاها أئمة الحديث ٢٠٧
١- الكتب التي التزم أصحابها بإخراج الصحاح ٢٠٧
٢- الكتب التي حكم فيها أصحابها على الأحاديث ٢٠٩
القسم الثاني: الأحاديث التي لم ينص على درجاها أئمة الحديث أو لم يطلع عليها الباحث ٢١١
أ- كيفية دراسة الإسناد ومراحلها: ٢١٢
١- تعيين الرواة ٢١٢
٢- البحث في عدالتهم وضبطهم ٢١٢
٣- البحث في اتصال السند ٢١٢
٤- الكشف عن الشذوذ في السند ٢١٣
٥- الكشف عن العلة في السند ٢١٣
❁ مثال تطبيقي لدراسة الإسناد ٢١٣
ب- كيفية دراسة المتن ومراحلها: ٢١٧
❁ العلل الموجبة لضعف المتن: ٢١٧
١- الشذوذ في المتن وصوره: ٢١٧
أ- الشذوذ بالزيادة في المتن ومثاله ٢١٧
ب- الشذوذ بالقلب في المتن ومثاله ٢١٨
جـ- الشذوذ بالاضطراب في المتن ومثاله ٢١٨
د- الشذوذ بالإدراج في المتن ومثاله ٢١٩

هـ- الشذوذ بالتصحيف في المتن ومثاله ٢١٩
٢- العلة في المتن، وصورها: ٢٢٠
١- مخالفته للقرآن، ومثالها ٢٢٠
٢- مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة، ومثالها ٢٢٠
٣- مخالفته للتأريخ الثابت، ومثالها ٢٢٢
٤- مخالفته للعقل السليم المحب للسنة، ومثالها ٢٢٢
٥- مخالفته للحسّ، ومثالها ٢٢٣
٦- اشتماله على مجازفة في الثواب أو العقاب على عمل صغير، ومثالهما ٢٢٣
٧- اشتماله على ركاكة المعنى، ومثاله ٢٢٤
- مثال تطبيقي لدراسة المتن ٢٢٥

فهرس المصادر والمراجع ٢٢٦
١. القرآن الكريم وتفسيره ٢٢٧
٢. الحديث وشروحه ومتعلقاته ٢٢٧
٣. مصطلح الحديث ومتعلقاته ٢٢٩
٤. رجال الحديث ٢٣١
٥. الفهارس الحديثية وما شابهها ٢٣٣
٦. فن تخريج الحديث ٢٣٤
٧. الفقه وأصوله ٢٣٤
٨. اللغة العربية ٢٣٤
٩. المجلات ٢٣٥
١٠. المؤتمرات والندوات ٢٣٥
فهرس محتويات الكتاب ٢٣٦